



العدد الواحد والعشرون - الجزء الاول - نوفمبر - 2024 - السنة الرابعة مجلة علمية فصلية محكمة

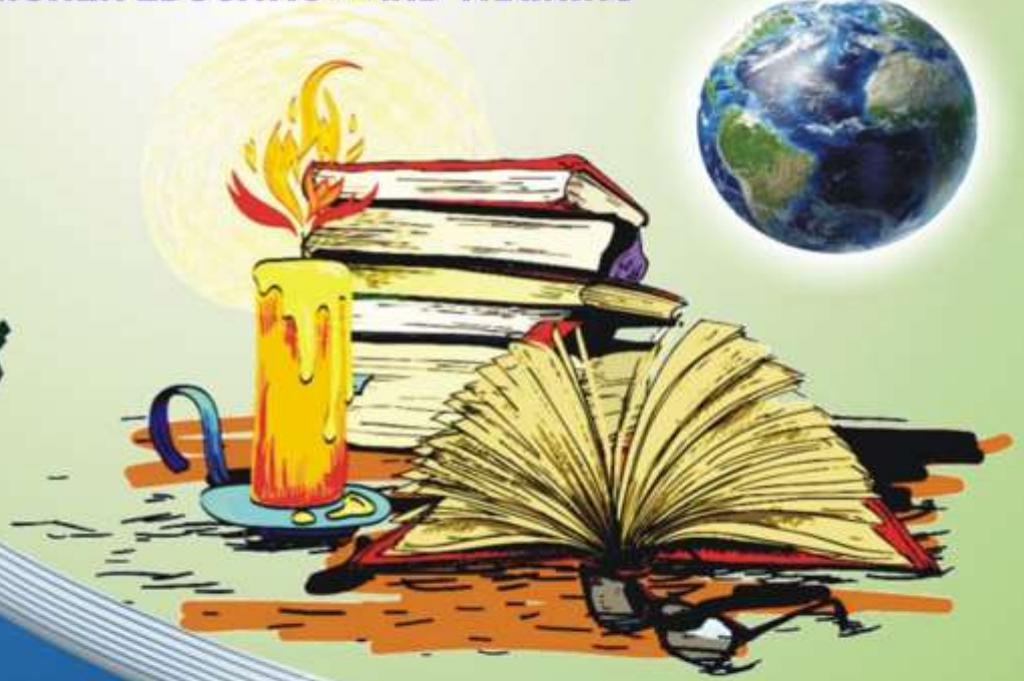
المجلة الأمريكية الدولية المحكمة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

International American Journal of Peer-Reviewed
Humanities and Social Sciences

ISSN - 2710 - 4834 / رقم الايداع في دار الكتب والوثائق العراقي : 2735

تصدر عن الأكاديمية الأمريكية الدولية
للتعليم العالي والتدريب

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY
OF HIGHER EDUCATION AND TRAINING



الموقع الرسمي للمجلة / www.aijhssa.us

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رئيس التحرير- أ.د. حاتم جاسم الحسون، رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

مدير التحرير- أ.د. هند عباس على الحمادي-أستاذ بقسم اللغة العربية وعلومها-كلية التربية للبنات-جامعة بغداد، جمهورية العراق (مدقق اللغة العربية).

سكرتارية التحرير

1. أ.م.د. محمد حسن أبو رحمة . وزارة التربية – فلسطين .
2. أسكينة إبراهيم الصبري - الشؤون الإدارية - الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

أعضاء هيئة التحرير

1. أ.م.د.حقي إسماعيل إبراهيم ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، جمهورية العراق - المدقق العام.
2. أ.د. خالد ستار القيسي ، عميد كلية الإعلام ، الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.
3. د. مجدي عبد الله الجايح،كلية اللغات والعلوم الإنسانية ، الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب. (مدقق اللغة الإنكليزية)
4. أ. خالد الأنصاري، كلية علوم التربية،جامعة محمد الخامس ،الرباط، المملكة المغربية. (التنضيد)
5. م.م. محمد تايه محمد بخش - وزارة التربية/ المديرية العامة للتربية في محافظة النجف الاشراف/ العراق. (تصميم).

أعضاء الهيئة العلمية

- 1.أ.د. أبكر عبد البنات آدم - مدير جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم - جمهورية السودان.
- 2.أ.د. إلهام شهرزاد رواج - كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة البليدة 2 - الجمهورية الجزائرية.

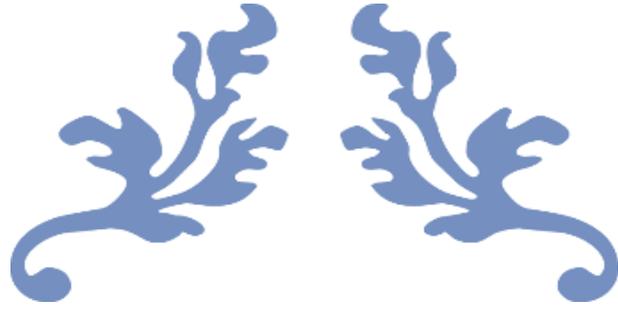
3. أ.د. آمال العرباوي مهدي - رئيس قسم التربية المقارنة بكلية التربية - جامعة بورسعيد، جمهورية مصر العربية.
4. أ.د. أمل مهدي جبر - رئيس قسم العلوم التربوية والنفسية - كلية التربية للبنات - جامعة البصرة، جمهورية العراق.
5. أ.د. ناهض فالح سليمان - كلية التربية للعلوم الإنسانية - قسم اللغة الإنجليزية - جامعة ديالى - جمهورية العراق.
6. أ.د. نبيل محمد صالح العبيدي - عميد كلية الدراسات العليا - الجامعة اليمنية - الجمهورية اليمنية.
7. أ.د. نزهة إبراهيم الصبري نائب رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب - المملكة المغربية.
8. أ.د. نصيف جاسم أسود سالم الأحبابي - كلية التربية للعلوم الإنسانية - قسم الجغرافية - جامعة تكريت - جمهورية العراق.
9. أ.د. نورة محمد مستغفر - أستاذ التعليم العالي مؤهل، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، المملكة المغربية.
10. أ.د. هاله خالد نجم - رئيس قسم الترجمة - كلية الآداب - جامعة الموصل - جمهورية العراق .
11. أ.د. وسن عبد المنعم ياسين - أستاذ الأدب العربي - كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة ديالى - جمهورية العراق
12. أ.د. محمد نبهان إبراهيم رحيم الهيتي - علوم اسلامية - جامعة الانبار - العراق
13. أ.د. إيمان عباس على حسن الخفاف - عميد كلية التربية الأساسية - الجامعة المستنصرية ، جمهورية العراق.
14. أ.د. برزان ميسر حامد أحمد الحميد - كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة الموصل - جمهورية العراق.
15. أ.د. تارا عمر أحمد - كلية العلوم السياسية - جامعة السليمانية - جمهورية العراق
16. أ.د. تحرير علي حسين علوان - كلية الفنون الجميلة - جامعة البصرة - جمهورية العراق.
17. أ.د. حسين عبد الكريم أبو ليله - وزارة التربية والتعليم - فلسطين .
18. أ.د. خليفة صحراوي - رئيس قسم اللغة العربية وآدابها - كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة باجي مختار عنابة - الجمهورية الجزائرية.
19. أ.د. داود مراد حسين الداودي - دكتوراه العلوم السياسية - مدير وحدة البحوث والدراسات - جامعة القادسية - كلية القانون - جمهورية العراق.
20. أ.د. راشد صبري محمود القصبي - أستاذ التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم بكلية التربية - جامعة بورسعيد - جمهورية مصر العربية.
21. أ.د. صفاء محمد هادي - الجامعة التقنية الجنوبية - الكلية التقنية الإدارية - البصرة الاختصاص العام دكتوراه ادارة الأعمال .

22. أ.د. سندس عزيز فارس الفارس- خبير تربوي- عميد كلية الدراسات العليا والبحث العلمي في الاكاديمية الأمريكية - جمهورية العراق .
23. أ.د.عدنان فرحان الجوراني - أستاذ الاقتصاد - جامعة البصرة - جمهورية العراق.
24. أ.د. غادة غازي عبد المجيد- أستاذ في كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة ديالى - جمهورية العراق.
25. أ.د. ماجدولين محمد النهيي- كلية علوم التربية - جامعة محمد الخامس - الرباط، المملكة المغربية.
26. أ.د. ماهر إسماعيل صبري محمد يوسف- أستاذ ورئيس قسم المناهج وطرق التدريس وتكنولوجيا التعليم ، رئيس رابطة التربويين العرب - كلية التربية - جامعة بنها - جمهورية مصر العربية.
27. أ.د. ماهر مبدر عبد الكريم العباسي - نائب عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة ديالى - جمهورية العراق.
28. أ.م.د. محمد ماهر محمود الحنفي - رئيس قسم أصول التربية - كلية التربية - جامعة بور سعيد - جمهورية مصر العربية.
29. أ.م.د. عبد الباقي سالم - تدريسي في كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة - جامعة بابل - جمهورية العراق
30. أ.م.د. أوان عبد الله محمود الفيضي - دكتوراه قانون خاص - كلية الحقوق - جامعة الموصل - جمهورية العراق

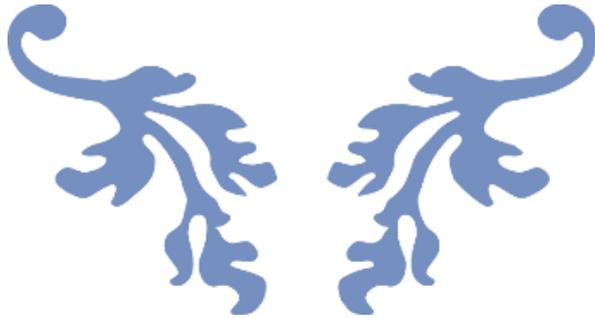
أعضاء الهيئة الاستشارية

1. أ.م.د. آرام نامق توفيق - كلية العلوم - جامعة السليمانية - جمهورية العراق.
2. م. د. بلال حميد داوود- أستاذ بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين - مدير المركز المتوسطي للدراسات والأبحاث- المملكة المغربية.
3. د. جميلة غريب - قسم اللغة العربية و آدابها - جامعة باجي مختار- عنابة - الجمهورية الجزائرية .
4. أ.د. حورية ومان - أستاذ التاريخ المعاصر - جامعة محمد خيضر- بسكرة الجمهورية الجزائرية.
5. أ.د. خالد عبد القادر التومي- باحث في المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية - ليبيا.
6. أ.د. رائد بني ياسين- عميد كلية الأعمال - قسم نظم المعلومات - الجامعة الأردنية- فرع العقبة - المملكة الأردنية الهاشمية .
7. أ.م.د. رشيدة علي الزاوي- أستاذ التعليم العالي - المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين - الرباط - المملكة المغربية.

8. أ.م.د. رضا قجة- علم الاجتماع - كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة محمد بوضياف - المسيلة - الجمهورية الجزائرية.
9. د. صفاء محمد هادي هاشم- معاون عميد الشؤون الادارية والطلبة - كلية التقنية الإدارية - جمهورية العراق.
10. أ.د. كامل علي الويبة- رئيس جامعة بنغازي الحديثة - ليبيا .
11. أ.د. علي سموم الفرطوسي - كلية التربية الأساسية - الجامعة المستنصرية - جمهورية العراق.
12. د. حدة قرقور - كلية الحقوق - جامعة محمد بوضياف - المسيلة - الجمهورية الجزائرية.
13. أ.د. مازن خلف ناصر- كلية القانون - جامعة المستنصرية - جمهورية العراق .
14. د. محمد عيد السريحي - مستشار وعضو مؤسس لجمعية البيئة السعودية - المملكة العربية السعودية.
15. أ.م.د. محمد عبدالفتاح زهري- رئيس قسم الدراسات الفندقية- كلية السياحة والفنادق - جامعة المنصورة- جمهورية مصر العربية.
16. م.د. محمد مولود امنكور - كلية العلوم الإدارية والمالية والاقتصادية - الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.
17. م.د. مروة إبراهيم زيد التميمي - كلية الكنوز - الجامعة الأهلية - جمهورية العراق .
18. أ.م.د. هلال قاسم أحمد المريسي - عميد الشؤون الأكاديمية الأمريكية للتعليم العالي والتدريب - جامعة العلوم الحديثة - الجمهورية اليمنية.
19. أ.د. نادية حسين العفون، كلية التربية للعلوم الصرفة- ابن الهيثم- جامعة بغداد، الجمهورية العراقية.



مقال العرو



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، الحمد لله على فضله ونعمته ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم وآله ، أما بعد

في العدد الواحد العشرون الجزء الثاني من المجلة الأمريكية الدولية المحكمة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ضمّ عددا من البحوث القيمة ذات المعيار العلمي العالي بما تحمله من قدرات معرفية وعلمية أسفرت عن أقلام باحثين لهم منزلتهم العلمية والعملية في حقول تخصصهم ؛ لذا سعت المجلة على أن تضمّ في عدد هذا العدد النوعي من البحوث ، وليس الكمي ، فالغاية هو طرح الأفكار العلمية المتميزة للعالم القارئ.

لذا دأبت هيئة التحرير على تطبيق معايير التقييم العلمية شأنها بذلك شأن المجالات الرصينة المثيلة في حقل التخصص والنشر العالمي ، فعرضت البحوث على محكمين لهم مكانتهم العلمية في فضائهم العلمي ، ويعودون لجنسيات مختلفة ، ومن جامعات متباينة ، منها الجامعات الحكومية التي ترجع بمرجعيتها إلى بلدان العالم المختلفة ، فضلا عن الاستعانة بخبراء من جامعات خاصة اثبتوا بشكل علمي أنهم أهل للتحكيم واطلاق الحكم على علمية البحث المقدم للمجلة ، وصلاحيته للنشر.

حرصت هيئة التحرير على عرض البحث المقدم من لدن كاتب البحث على محكمين اثنين ، وتقديمه لهما ، بتوقيعات زمنية محددة ، فإن اتفق المحكمان على صلاحية البحث ، تم تحويله إلى مرحلة التنضيد والنشر ، بعد التأكد من دقة تطبيق تعليمات النشر الخاصة بالمجلة . وإن اختلف المحكمان في التقييم المطلق على البحث المقدم ، حول البحث لمحكم ثالث ، فإن قبله ، تم تحويله للمرحلة الثانية التنضيد والنشر ، وإن رفضه ، عندئذ يرفع البحث من قائمة البحوث المعدة للنشر.

لم يختلف منهج هيئة التحرير في آلية قبول البحوث ، وعدّها للنشر عن غيرها من المجالات العلمية ؛ لأن الرصانة العلمية هو هدفها الذي تسعى للوصول إليه ، واعتمدت نظاما دقيقا في استقبال البحوث ، وتقديمها للمقومين ، وأشعار الباحثين بقبول النشر ، وفقا لأمر إداري يصدر عن المجلة ، يعد مستندا في صحة نشر البحث في المجلة ، مع تثبيت العدد الذي نشر فيه مذيلا بإمضاء رئيس التحرير.

احتوى هذا العدد في طياته مجموعة من البحوث ، والتي تحمل موضوعات متنوعة ، ذات الطابع الإنساني والاجتماعي ، ضمن تخصص المجلة ، وكل الأفكار التي طرحت تحمل الرؤى العلمية وأبعادها ، والنظرية التي يؤمن بها أصحاب تلك الأفكار ، لذلك كانت المجلة دقيقة ؛ لأجل عرض تلك الأفكار من دون التدخل فيها ، مع متابعة كونها لا تؤدي إلى خلق الفوضى العلمية ، أو تحريض للعنف ، أو للتطرف العلمي والمجتمعي.

وأخيرا .. نتقدم بكل العرفان والمزدان بأريج الورد لكل الجهود العلمية والفنية والإدارية التي ساعدت ، وتضافرت لأجل أن يصدر هذا العدد ... الاحترام الممتد بالشكر .

هيئة تحرير المجلة

16/11/2024 المملكة المغربية

الناشر

الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب

شارع المنتبي - بغداد - جمهورية العراق - هـ (9647756745006 +)

فهرس الموضوعات	
10.....	الأليات القانونية لملاحقة مجرمي العدو الصهيوني عن جرائمهم الدولية في غزة أ. د مازن خلف ناصر الشمري.....
29.....	الكمامة. اللثام. عند العرب المسلمين عبر التاريخ (أهل المغرب والأندلس أنموذجاً) أ. د. جاسم الطيف جاسم الجليل.....
40.....	الاتجاهات الحديثة المتوقعة في البحث التربوي (أصول التربية أنموذجاً) أ.د هالة مختار الوحش.....
58.....	أثر انتهاج استراتيجية الصيرفة الخضراء على كفاءة الأداء المالي للمصارف في ليبيا د. مريم المبروك فريعي.....
74	اداره الازمه وعلاقتها بالكفاءة الذاتية لدى رؤساء الأقسام في الجامعة ا.د. لمياء ياسين زغير.....
91.....	دور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العلنا في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة ميدانية بالاكاديمية الليبية للدراسات العلنا طرابلس ليبيا عن الفترة (2024) د. عبد الباسط عمار بالكور/ د. سليمان عبدالله العجيلي/ أ. عبد الباري عبد الباسط عمار.....
156.....	المسؤولية الاجتماعية للشركة في القانون د. كمال الأمين محمد فضل الله.....
185.....	تحقيق لاستدامة: تحول ليبيا من الاقتصاد الخطي إلى الاقتصاد الدائري دكتورة مريم المبروك فريعي.....
208.....	ظاهرة مقاصد التكرار في القرآن الكريم د. فائز عزيز علي.....
221.....	الاستدامة في التعليم في ظل المنهج الكلي للمؤسسة ومنظور ابتكار الخدمة التعليمية أ.م. د.منى حيدر عبد الجبار الطائي.....
	Learners' Engagement through Interactive Digital Textbooks in EFL Classrooms Asst. Teacher Mahmood Adil Almuslehi.....254

الآليات القانونية لملاحقة مجرمي العدو الصهيوني

عن جرائمهم الدولية في غزة

أ. د مازن خلف ناصر الشمري

الجامعة المستنصرية – كلية القانون – العراق

dr.mazin67@uomustansiriyah.edu.iq

009647711592004

الملخص:

تتمتع دولة فلسطين اليوم بمقعد في الأمم المتحدة وهي من ضمن الدول المصادقة على نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية، ومن ثم يكون لها حق المطالبة بملاحقة قادة العصر الحديث من الاسرائيليين بعد أن كان الرأي السائد والذي يتزعمه مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية (لويس أوكامبو) بعدم امكانية فتح التحقيقات بشأن جرائم اسرائيل الدولية طالما أن السلطة الفلسطينية لم تكن وفقا للمعايير الدولية دولة بمفهومها الصريح ولا بد من عضوية لها في الأمم المتحدة، ومن ثم فإن جرائم العدو الصهيوني لن تمر أو تسقط مع مرور الزمن، فلا بد من آليات قانونية وهي موجودة فعلا نصت عليها اغلب قواعد القانون الدولي الانساني وفي مقدمتها اتفاقية جنيف لعام 1949 التي أكدت على ضرورة ملاحقة ومعاقبة مجرمي الحرب عن جميع جرائمهم التي اقترفوها من خلال التعاون المثمر والبناء بين المجتمعات التي تحمي البشرية جمعاء من شرور الخارجين عن قواعد القانون الدولي الانساني والاتفاقيات الدولية.

الكلمات المفتاحية: الملاحقة – الجريمة الدولية – آليات- غزة – إدانة

Legal mechanisms to prosecute the criminals of the Zionist enemy**For their international crimes in Gaza****Prof. Mazen Khalaf Nasser Al-Shammari****Al-Mustansiriya University - College of Law - Iraq****ABSTRACT**

Today, the State of Palestine has a seat in the United Nations and is among the countries that ratified the Rome Statute of the International Criminal Court. Therefore, it has the right to demand the prosecution of modern-day Israeli leaders after the prevailing opinion, led by the Prosecutor General of the International Criminal Court (Luis Ocampo), was that it was not possible. Opening investigations into Israel's international crimes, as long as the Palestinian Authority is not, according to international standards, a state in its clear sense, and it must have membership in the United Nations. Therefore, the crimes of the Zionist enemy will not pass or fall with time. Legal mechanisms must be established, and they actually exist, stipulating They adhere to most of the rules of international humanitarian law, most notably the Geneva Convention of 1949, which emphasized the necessity of prosecuting and punishing war criminals for all the crimes they committed through fruitful and constructive cooperation between societies that protect all of humanity from the evils of those who deviate from the rules of international humanitarian law and international agreements.

Keywords: Prosecution - International Crime - Mechanisms - Gaza - Conviction

المقدمة:

لقد تعرض الشعب الفلسطيني ولا زال لأبشع صور الانتهاكات لحقوقه المشروعة والمتمثلة باحتلال وطنه وحرمانه من حق العيش الكريم واغتصاب مقدساته، ناهيك عن مصادرة ممتلكاته وحرياته، وقتل الآلاف من أبناء شعبه الصامد وتهجير اعداد كبيرة منه وآلاف من المعاقين والجرحى والأسرى وفرض الحصار عليهم ونقص في الغذاء والماء والأدوية وغيرها من صور الانتهاكات الدولية وآخرها ما حصل ويحصل اليوم في غزة من مجازر ضد الشعب الفلسطيني دون تمييز بين المقاتلين والمدنيين أو بين الأهداف العسكرية والأهداف المدنية ، ولا بد من إدانة حقيقية للكيان الصهيوني أو اتخاذ موقف مشترك من كبريات الدول في العالم سيما أوروبا وأمريكا وحتى الدول العربية لابد من مواقف تستحق الفخر والاعتزاز، حيث كانت ولا تزال متذبذبة بين اتخاذ موقف محايد أو الصمت إزاء هذه الانتهاكات، وإذا كانت هذه المواقف ظاهرة على السطح فإنها لا ترقى الى المستوى المطلوب، فلا بد من صوت موحد ليس من شعوب العالم فحسب، بل من قادتها يطالبون وبشكل صريح إدانة وملاحقة دولية صريحة لمرتكبي جرائم اسرائيل الدولية من خلال تعاونها الدائم في تقديم البيانات والمعلومات التي تعزز من حجم هذه الإدانة، إذن لا بد من تقييم هذه المواقف الجادة من الدول على أرض الواقع والطموح والخروج بنتائج تقييم ما سوف نتناوله في بحثنا هذا .

أولاً- أهمية البحث

تتمثل أهمية الموضوع في تسليط الضوء على أهم المقومات القانونية وقواعد القانون الدولي لمساءلة القادة المتهمون بارتكاب جرائم بحق الشعب الفلسطيني وكذلك البحث في الآليات القانونية على المستوى الدولي لضمان امكانية ملاحقتهم بشكل قانوني من اجل تحقيق العدالة والحد من سياسة الاستيلاء على اراضي المواطنين الفلسطينيين وقتلهم وتهجيرهم غير المشروع والتقليل من حجم الجريمة الدولية بشتى صورها وضمان تقديم المجرمين أمام المحاكم الدولية.

ثانياً- الهدف من البحث

يهدف البحث الى إبراز أهم المقومات الجوهرية التي نسعى من خلالها تفعيل الآليات القانونية في تفعيل إجراءات الملاحقة القانونية بشأن جرائم العدو الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية ومقاضاتهم عنها ودور القضاء الدولي في تحقيق عدالة القضية الفلسطينية بعد أن وقفت أغلب دول الغرب وأمريكا في طريق تحقيق وترسيخ مقومات العدالة الدولية.

ثانياً- مشكلة البحث

في ضوء ما تم طرحه آنفاً وضرورة الملاحقة القانونية الدولية إزاء ما يرتكبه القادة الاسرائيليين من جرائم بحق نساء واطفال وشيوخ في الأراضي الفلسطينية وبعد الاعتراف الدولي الواسع من المجتمع الدولي بفلسطين كدولة غير كاملة العضوية في الأمم المتحدة وانضمامها للعديد من الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية والتي تأتي في مقدمتها نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، هل اصبح للشعب الفلسطيني حق في ملاحقة مرتكبي جرائم إسرائيل الدولية ومقاضاتها كدولة لها عضوية في الأمم المتحدة؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب فلماذا إسرائيل مستمرة في توسعها الاستيطاني وفي قتلها لأبناء شعبنا الفلسطيني وبحجج ليس لها أي وجود على أرض الواقع فما السبيل للحد من انتهاكات حقوق الانسان؟

ويتفرع عن هذا السؤال المحوري تساؤلات فرعية هامة:

1- ما هي آليات الملاحقة الدولية لقادة الحرب الاسرائيليين المتهمين بجرائم ضد الشعب الفلسطيني في غزة؟

2- كيف يمكن للشعب الفلسطيني الاستفادة قدر الإمكان من هذه الآليات وما هي الأفضل منها؟

3- ما هي الصعوبات التي تعترض تفعيل هذه الآليات وكيف يمكن تجاوزها؟

ثالثا- منهجية البحث

اعتمدنا في إعداد هذا البحث على المنهج التحليلي والوصفي لبيان واقع الآليات الدولية لملاحقة مرتكبي جرائم إسرائيل الدولية ومن ثم مقاضاتهم، لأجل الوصول الى تقييم حقيقي لمدى فاعلية تلك الآليات على أرض الواقع.

رابعا- خطة البحث

لقد تم تقسيم موضوع الدراسة الى مبحثين أساسيين:

المبحث الأول- الجوانب الموضوعية لملاحقة المتهمين بجرائم إسرائيل الدولية

المبحث الثاني- مدى إمكانية مقاضاة القادة والجنود الإسرائيليين أمام المحكمة الجنائية الدولية

المبحث الأول

الجوانب الموضوعية لملاحقة المتهمين بجرائم إسرائيل الدولية

مما لا شك فيه أن المسؤولية في ملاحقة المتهمين بارتكاب جرائم دولية تقع على عاتق المجتمع الدولي وليس على دولة معينة، ومن ثم لا بد من جهود مثمرة للتصدي المستمر لظاهرة الإفلات من العقاب لمرتكبي الجرائم الدولية وهذا يحتاج لجهود دولية مشتركة لتوثيق ما يقترفه اليوم مجرمي العصر الحديث من جرائم إبادة جماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الجرائم التي تشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين (القهوجي، 2001).

وفي هذا المبحث سوف نسلط الضوء على أهم الجهود الدولية من قواعد ومبادئ في القانون الدولي الجنائي التي تعد مقومات أساسية لموضوع ملاحقة المتهمين بجرائم الحرب الاسرائيلية فضلا عن الاتفاقيات الدولية التي تناولت فكرة الملاحقة الجنائية الدولية ومحاكمة المتهمين بجرائم دولية خطيرة والتعاون الدولي لأجل إثبات ما تم ارتكابه من جرائم يأتي في مقدمتها جرائم العدو الصهيوني، لذلك سوف نقسم هذا المبحث الى مطلبين اساسيين، نتناول في الأول المسؤولية الجنائية والمدنية الفردية وفي الثاني نتناول حظر تقادم الجرائم الدولية والدور المكمل للقضاء في محاكمة مرتكبيها وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول

المسؤولية الجنائية الفردية

بعد قيام عصبة الأمم في نهاية الحرب العالمية الثانية ودخول نظام الحكمة الجنائية الدولية حيز التنفيذ استقرت كمقومات جوهرية في القانون الدولي بشأن ملاحقة المجرمين الدوليين ترسخت بشكل اساسي في العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، حيث تعد هذه المقومات بمثابة أرضية قانونية صلبة يمكن

الانطلاق منها لملاحقة ومقاضاة المتهمين بارتكاب جرائم دولية (العجمي، 2005) ، وفي هذا المطلب سوف نقسمه الى فرعين مستقلين نبين في الأول نطاق المسؤولية الجنائية الفردية وفي الثاني نسلط الضوء على المسؤولية المدنية الفردية وهذا ما سوف نبينه تباعا:

الفرع الأول

المسؤولية الجنائية الفردية

إن التغاضي عن الجرائم التي تقع بحق أبناء شعبنا الفلسطيني تشكل خطرا كبيرا وتندرج بنتائج وخيمة لا حصر لها تشكل تهديدا لأهم الأسس التي يقوم عليها المجتمع الدولي، ومن ثم لا بد من ترتيب المسؤولية الدولية الفردية عما يقترب من جرائم طالما تعد اعتداء على هذه الأسس التي تقوم عليها الجماعة الدولية، ومن ثم لا بد من فرض العقوبات على مقترفي هذه الانتهاكات من خلال سلطات الدولة أو حتى من قبل المحكمة الجنائية الدولية، حيث يترتب على إسرائيل التي اقترفت أحد رعاياها أو قواتها العسكرية أو قادتها السياسيين إيقاف العمل غير المشروع ووقف جميع انتهاكاته، ومن ثم إحالة المتهمين للمحاكمات الجنائية دولية كانت أم وطنية (الهيتمي، 2011)، ومن ثم لا يجوز تركهم بلا ملاحقة قانونية منصفة أو إجراء محاكمات صورية كبديل للملاحقة القضائية الدولية.

ناهيك عن مسؤولية القضاة الاسرائيليين عما يصدر عنهم من احكام لا سيما وإن مخالفة الالتزامات الدولية أو إنكار العدالة تبدو واضحة وصريحة بخصوص من يحمل الجنسية الاسرائيلية سواء في داخل وخارج إسرائيل، ولا تقتصر مسؤولية دولة إسرائيل على ما تم ذكره بل وتشمل تصرفات الأشخاص العاديين في حال ثبوت تقصيرهم (عتلم، 2005).

وعليه وفقا لنص المادة (25) من نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية يكون الشخص مسؤولا جنائيا عن السلوك الذي ارتكبه ويدخل ضمن اختصاص المحكمة الموضوعي، إذا أمر أو أغرى بارتكابها أو حث على ارتكابها فوقعت على هذا الاساس أو شرع بارتكابها، كذلك من قدم العون أو حرض أو ساعد بأي شكل من الاشكال لتيسير ارتكابها أو الشروع فيها.

ولذلك ووفقا للقواعد الدولية لا يمكن الاعتراف بأية حصانة أيا كان مصدرها ولا يجوز الاعفاء من الملاحقة القانونية أو التخفيف من المسؤولية الجنائية إذا ما اقترفت الفرد جريمته بناء على منصب في داخل الدولة، مع امكانية تقديم طلب مشفوع بالمواد المؤيدة للقبض على شخص وتقديمه الى أي دولة قد يكون ذلك الشخص موجودا على اقليمها، غير أن الصعوبة تكمن في أن نظام روما لم يلزم في هذا الأمر سوى الدول الأطراف في النظام بالامتنال لطلبات القبض والتقديم للمحكمة

وتأكيدا لما ذكره أقرت اتفاقية جنيف الأربع لعام 1949 ضرورة التزام الأطراف بمحاكمة من يرتكب احدى الانتهاكات الجسيمة الواردة بها أيا كان موقعه مع التأكيد على مبدأ مسؤولية القادة، وهذا يقتضي وفقا لما ذكرناه ضرورة تسليم المجرمين الإسرائيليين وفي مقدمتهم رئيس العدو الإسرائيلي (نتنياهو) وغيره من كبار المسؤولين وتقديمهم للعدالة الدولية لمحاكمتهم عن كل ما ارتكب داخل الاراضي الفلسطينية، حيث صدرت بحقهم مذكرات توقيف من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بحقه وحق وزير دفاعه (نظام روما الاساسي، المادة 25).

بيد أن من وجهة نظرنا أن السلطات الإسرائيلية غير ملزمة بتطبيقها، ذلك لأن إسرائيل ليست عضواً في المحكمة الجنائية الدولية، وغير موقعة على نظام روما الأساسي، ومن ثم يتعين فقط على الدول الأعضاء في المحكمة تنفيذ هذه المذكرات .

لكن في المقابل، لا يمكن لتنتياهو والمسؤولون الإسرائيليون المعنيون السفر إلى الدول الأعضاء في المحكمة والموقعة على نظام روما الأساسي، لأنها ستكون ملزمة بتوقيفهم طبقاً لأحكام نظام روما الأساسي (الهيئي، 2011).

والى جانب المسؤولية الجنائية للأفراد هناك نوع آخر من المسؤولية اقره نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وهو المسؤولية المدنية للأفراد أذ نصت المادة (2/75) منه على وجوب جبر اضرار المجنى عليهم، والتي تعطي المحكمة صلاحية اصدار أمر مباشر ضد شخص مدان تحدد فيه اشكالا ملائمة من اشكال جبر اضرار المجنى عليهم او فيما يخصهم بما في ذلك رد الحقوق والتعويض ورد الاعتبار.

وعليه فإن من حق المحكمة الجنائية الدولية الى جانب فرض العقوبة السالبة للحرية فرض عقوبات مالية على رئيس العدو الصهيوني (نتنياهو) عن جرائمه التي ارتكبها مع قادة الجيش الاسرائيلي وبأوامر منه التي ارتكبت وما زالت في الاراضي الفلسطينية، ولا يعفى من المسؤولية الجنائية العسكريين والسياسيين الاسرائيليين الذين خططوا وشاركوا أو علموا أو رضوا عن ارتكاب تلك الجرائم، فالقانون الدولي رسخ مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية ولا يستطيع الجنود أو الضباط إذا شاركوا بالتدريج بوجود أوامر عسكرية لارتكاب جرائم دولية بحق الشعب الفلسطيني والتي لا بد من تنفيذها.

المطلب الثاني

الدور المكمل للقضاء الدولي في محاكمة مرتكبي الجرائم الدولية وعدم تقادمها

لا يعفي المسؤولون العسكريون والسياسيون الإسرائيليون الذين خططوا وشاركوا أو علموا أو رضوا عن ارتكاب تلك الجرائم، فالقانون الدولي رسخ مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية ولا يستطيع الجنود أو الضباط بالتدريج بوجود أوامر عسكرية لارتكاب جرائم دولية للإفلات من العقاب، فالقانون الدولي تناول هذه المسألة وأكد المسؤولية الجنائية الدولية حتى على صغار الجنود والضباط إذا شاركوا أو نفذوا أعمالاً تعد. من قبيل جرائم الحرب، أو مسوا حقوقاً محمية بفعل القانون الدولي، وبالتالي فجميعهم مسؤول ولا يمكن أن تتقادم الجرائم الدولية التي يرتكبها العدو الصهيوني (الميداني، 2014)، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول

الدور المكمل للقضاء الدولي في محاكمة مرتكبي الجرائم الدولية

مفهوم التكامل يعني أن يكون تدخّل المحكمة الدولية مكملاً للمحاكم الوطنية، بمعنى ألا تتم محاكمة الشخص المعني إذا كانت قد تمت محاكمته أمام المحكمة الوطنية بشرط أن تكون هذه المحاكمة جديّة وتمّ فيها مراعاة أصول المحاكمات الواجبة (الشرعة، 2012) ، وهذا المبدأ هو الذي يحكم العلاقة بين اختصاص المحكمة الجنائية الدولية والاختصاص القضائي الوطني، وللتعرف على مدلوله يمكن الرجوع إلى نص المادة (17) من نظام روما التي أشارت في فقرتها الأولى إلى أن هذه المحكمة الجنائية الدولية لن تحل محل الاختصاصات القضائية الوطنية، وإنما تتدخل حينما لا تتوفر لدى الدول الأعضاء الرغبة في القيام بإجراءات التحقيق أو المقاضاة أو عندما تعجز تلك الدول عن القيام بذلك (Newton, 2001) ،

وأكدت المادة نفسها أن تلك المحكمة لن تكون مخولة للقيام بإجراءات التحقيق أو المحاكمة، إلا إعمالاً للأحكام الواردة في الفقرة الأولى منها، والتي جاءت على النحو الآتي:

مع مراعاة الفقرة (10) من الديباجة والمادة (1) تقرر المحكمة أن الدعوى غير مقبولة في حالة:

(أ) إذا كانت تجري التحقيق أو المقاضاة في الدعوى دولة لها ولاية عليها، ما لم تكن الدولة حقاً غير راغبة في الاضطلاع بالتحقيق أو المقاضاة أو غير قادرة على ذلك.

(ب) إذا كانت قد أجرت التحقيق في الدعوى دولة لها اختصاص عليها وقررت الدولة عدم مقاضاة الشخص المعني، ما لم يكن القرار ناتجاً عن عدم رغبة الدولة أو عدم قدرتها حقاً على المقاضاة.

(ج) إذا كان الشخص المعني قد سبق أن حوكم على السلوك موضوع الشكوى، ولا يكون من الجائز للمحكمة إجراء محاكمة طبقاً للفقرة 3 من المادة 20 من النظام الأساسي.

(د) إذا لم تكن الدعوى على درجة كافية من الخطورة تبرر اتخاذ المحكمة إجراء آخر (نظام روما الأساسي، المادة 17).

يستفاد من نص المادة (17) بند (1) من نظام روما أن التكامل يعني أن تكون أولوية انعقاد الاختصاص دائماً للقضاء الوطني، وأن الاختصاص لا ينتقل إلى المحكمة الجنائية الدولية إلا في حالتين:

الحالة الأولى: انهيار النظام القضائي الوطني، كما كان الوضع في يوغسلافيا السابقة أو رواندا.

الحالة الثانية: رفض القضاء الوطني القيام بالتزاماته القانونية، وذلك باتخاذ إجراءات التحقيق أو المحاكمة إزاء الأشخاص المشتبه في ارتكابهم إحدى الجرائم الدولية الواقعة في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، أو بمعاقبة من أدينوا، وهذه الحالة يتصور وجودها عند عدم وجود استقلال قضائي، أو وجود تدخل من السلطة التنفيذية يحول بين القضاء وبين إتمام رسالته في تحقيق العدالة (بسيوني، 2000).

وعليه، فإنه ليس من مهام المحكمة الجنائية الدولية أن تعمل كبديل للمحاكم الوطنية، أو أن تعمل على تعليق التزام الدول بقمع تلك الجرائم على المستوى الوطني، بل على الجرائم الواقعة في اختصاص المحكمة، وبالتالي فإن المحكمة لن تتدخل إلا في حالة فشل المحاكم الوطنية في القيام بواجبها في هذا الشأن، وسيكون عليها أن تتدخل وتبدأ في اتخاذ إجراءات التحقيق والمحاكمة فقط في حالة عدم توافر أو عدم فاعلية إجراءات المحاكمة في أنظمة العدالة الجنائية الوطنية (محمود، 2000).

ومؤدى ما تقدم أن دور المحكمة الجنائية الدولية سوف يكون احتياطياً وتالياً لدور القضاء الوطني، حيث لا يبدأ دور هذه المحكمة إلا عندما ينتهي دور القضاء الوطني، سواء بسبب العجز عن القيام بمهامه، أم بسبب عدم الرغبة ابتداءً في القيام بتلك المهام، ولا يعمل معه في التوقيت ذاته، هذا بالإضافة إلى أن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية سيكون امتداداً للاختصاص الجنائي الوطني للدول الأطراف في النظام الأساسي للمحكمة، إذ ستصبح هذه المعاهدة جزءاً من القانون الوطني للدولة الطرف، بعد تصديق برلمانها على تلك المعاهدة وإقرارها ونشرها بالطرق القانونية، كما أنه من المؤكد أن هذه المحكمة ليست محكمة استئناف للقضاء الجنائي الوطني، بمعنى أنه لا يشترط استنفاد درجات التقاضي في النظم القضائية الوطنية، قبل أن ينعقد اختصاص المحكمة الجنائية الدولية (عبد السلام، 2003).

الفرع الثاني

حظر تقادم الجرائم الدولية المرتكبة من العدو الصهيوني

لقد ورد في قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي قاعدة مهمة تنص على أنه "لا يطبق قانون التقادم على جرائم الحرب (حسين، 2003)، وهي تُكرّس كأحدى قواعد القانون الدولي العرفي المنطبقة فيما يتعلق بجرائم الحرب المرتكبة في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية فقد جاء في العديد من الاتفاقيات الدولية التأكيد على هذه القاعدة، مثلما فعلت اتفاقية الأمم المتحدة بعدم انطباق قانون التقادم على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية لسنة 1968، وفي الاتفاقية الأوروبية لسنة 1974 الخاصة بعدم انطباق قانون التقادم على الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب

وبين سنتي 1969 و 1973 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات تدعو إلى التصديق على اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب (الشيخة، 2003).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المادة (1) من اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي اعتمدت وعُرضت للتوقيع، والتصديق، والانضمام بقرار الجمعية العامة قد نصت على الآتي: "لا يسري أي تقادم على الجرائم التالية بصرف النظر عن وقت ارتكابها: " أ - جرائم الحرب".....

كما جاء في المادة (3) من الاتفاقية نفسها " تتعهد الدول الأطراف في هذه الاتفاقية باتخاذ جميع التدابير الداخلية، التشريعية أو غير التشريعية اللازمة لكي يصبح في الإمكان القيام، وفقاً للقانون الدولي بتسليم الأشخاص المشار إليهم في المادة الثانية من هذه الاتفاقية المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية."

كما ورد في المادة (4) من الاتفاقية نفسها أن تكفل الدول الأطراف "اتخاذ أية تدابير تشريعية أو غير تشريعية تكون ضرورية لكفالة عدم سريان التقادم، أو أي أحد آخر على الجرائم المشار إليها."

أما نظام روما فقد وضع مادة خاصة في هذا الموضوع هي المادة (29) التي تنص على أنه " لا تسقط الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة بالتقادم أيّاً كانت أحكامه."

وجدير بالذكر أن القانون الإسرائيلي الخاص بمعاقبة النازيين، والمتعاونين مع النازيين أقر بعدم وجود فترة تقادم على محاكمة جرائم الحرب، مع أن هذا القانون يشمل فقط جرائم الحرب المرتكبة من قبل النازيين في الحرب العالمية الثانية، غير أن إسرائيل أيدت فيما بعد المبدأ العام بأن قانون عدم التقادم يطبق على أي جريمة حرب في أي وقت، وليس إبان الحرب العالمية فقط (الفتلاوي، 2011).

وفي هذا مفارقة عجيبة، إذ إن "إسرائيل نفسها التي حرصت على ملاحقة ومحاكمة القادة النازيين المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم إبادة وجرائم ضد الإنسانية متمسكة بمبدأ عدم سقوط الجرائم الدولية بالتقادم؛ هي نفسها كانت تضغط على المفاوضين الفلسطينيين وتطالبهم بأن ينسوا الماضي ويفتحوا صفحة جديدة، كما أنها كانت تشترط للعودة للمفاوضات عدم انضمام فلسطين للمعاهدات الدولية وبالذات نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مدعية أنهم إن فعلوا ذلك فهم لا يريدون السلام"، متناسية ما ارتكبه قواتها العسكرية من جرائم ومجازر مستمرة منذ أكثر من ستين عاماً، وما تزال (علم و عبد الواحد، 2002).

المبحث الثاني

مدى إمكانية مقاضاة القادة والجنود الإسرائيليين

أمام المحكمة الجنائية الدولية

تعد المحكمة الجنائية الدولية من أهم الآليات الدولية لمقاضاة المتهمين بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني أو المتهمين بارتكاب أخطر الجرائم الدولية سواء كانوا مسؤولين عسكريين أم سياسيين أم حتى جنود، وهي آلية حديثة نسبياً إذا ما تم النظر إلى تاريخ إقرار نظام روما المؤسس لها في سنة 1998، أو إلى تاريخ دخول المحكمة حيز النفاذ في سنة 2002، ولكن في الحقيقة أن فكرة محكمة جنائية دولية بدأت قبل ذلك بنحو نصف قرن، ولكن تلك الجهود والمشاريع كانت تتعثر بسبب الحرب الباردة بين القطبين الشرقي والغربي (عزت، 2010).

وتعد المحكمة أول محكمة جنائية دولية دائمة؛ فالمحاكم السابقة كانت مؤقتة، وتحتاج لقرار دولي لإنشائها، وذلك يخضع لاعتبارات عدة، كما يؤخذ على المحاكم السابقة أنها تنشأ بعد وقوع الجرائم وليست قبلها مما يعد مخالفاً لمبدأ الشرعية (عبيد، 1997).

ونظراً لأهمية هذه المحكمة كآلية دولية من آليات مقاضاة مجرمي الحرب الإسرائيليين، فقد توسع الباحث قليلاً في العرض لها؛ وذلك لبيان قواعدها وإجراءاتها وشروطها وكيفية استعادة الفلسطينيين منها لمقاضاة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وسوف نقسم هذا البحث إلى مطلبين أساسيين الأول اختصاص المحكمة الجنائية الدولية وقواعدها الإجرائية والثاني قضاء المحكمة الجنائية الدولية وكيف يستفيد الفلسطينيون منه.

المطلب الأول

اختصاص المحكمة الجنائية الدولية

لا مناص أن المحكمة الجنائية الدولية قد خرجت من رحم الأمم المتحدة بعدما ظلت بداخله نحو خمسين سنة فقد نصت المادة (2) من النظام الأساسي على أنه " للمحكمة على ان تنظم العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة بموجب اتفاقية تعتمدها جمعية الدول الاطراف في هذا النظام الاساسي ويبرمها بعد ذلك رئيس المحكمة نيابة عنها "، ولهذه المحكمة اختصاصات متعددة، لهذا سوف نتناول أنواع الاختصاص، والشروط المسبقة لممارسة الاختصاص وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول

أنواع الاختصاص

يتحدد اختصاص المحكمة على أساس نوع الجريمة، وشخص مرتكبها، وزمان ومكان ارتكابها، وأخيراً الاختصاص التكميلي، وذلك على النحو الآتي:

أولاً- الاختصاص النوعي

ويشمل أربع جرائم يقوم هذا الاختصاص على أساس نوع الجريمة التي نص نظام روما على اختصاص المحكمة بالتحقيق فيها وملاحقتها والفصل فيها والحكم على مرتكبها.

أ. جريمة الإبادة الجماعية وفقاً لاتفاقية سنة 1948 الخاصة بمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والتي تم التصديق عليها من قبل معظم دول العالم، والتي تعني أيّاً من الأفعال التالية، المرتكبة بقصد التدمير

الكلي، أو الجزئي لجماعة قومية، أو إثنية، أو عنصرية، أو دينية بصفتها هذه: (أ) قتل أعضاء من الجماعة؛ (ب) إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة (مطر، 2008).

ب. الجرائم ضد الإنسانية، وقد عرّفها نظام روما بأنها أي فعل يُرتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي، موجه ضد أي مج مجموعة من السكان المدنيين، مع توافر العلم بالهجوم، ويشمل القتل العمد، أو الإبادة، أو الاسترقاق، أو إبعاد السكان (نظام روما الأساسي، المادة 7).

ج. جرائم الحرب، وعرّفها نظام روما بأنها الأفعال التي ترتكب وتشكل انتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف لعام 1949 ومنها القتل والمعاملات اللاإنسانية والتعذيب.

د. جريمة العدوان، وقد تم تعريفها في المؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي في مدينة كمبالا بأوغندا، حيث اعتمد المؤتمر قراراً عدل به نظام روما الأساسي، لكي يشمل تعريفاً لجريمة العدوان بأنها: "الجريمة التي يرتكبها قائد سياسي أو عسكري والتي تشكل بحكم طبيعتها وخطورتها ونطاقها، انتهاكاً واضحاً لميثاق الأمم المتحدة (موقع التحالف العربي لأجل المحكمة الجنائية الدولية، 2010).

ومما ينبغي الإشارة له أن نظام روما لم يتضمن حظر وتجريم استخدام الأسلحة النووية ضمن جرائم الحرب، وذلك برأي الباحث يرجع إلى إرادة الدول التي اجتمعت في مؤتمر روما في سنة 1998 وهي 120 دولة، حيث وقعت بينها خلافات كبيرة بهذا الشأن، فقد اقترحت الهند إدراج تجريم تلك الأسلحة إلا أن مقترحها رفض، وفي المقابل اقترحت المجموعة العربية أن رفض النص على تجريم الأسلحة النووية يرتبط باستبعاد النص على استخدام الأسلحة الكيماوية، وانتهى الأمر إلى إقرار المؤتمر نص المادة 8/2/ب/20 دون تحديد للأسلحة المحظور استخدامها، واشترط أن تكون هذه الأسلحة موضع حظر شامل يتم التفاوض بشأنها في المستقبل وأن تدرج في مرفق لهذا النظام الأساسي، عن طريق تعديل يتفق والأحكام ذات الصلة الواردة في المادتين 121، 123، وبالتالي فقد تم استبعاد تجريم تلك الأسلحة، ولكن ما قد يخفف من الأثر السلبي لذلك هو أنه يمكن تعديل النص في المستقبل من قبل جمعية الدول الأطراف (القهوجي، 2001).

ثانياً- الاختصاص الشخصي

تختص المحكمة بمحاكمة الأشخاص الطبيعيين فقط، دون الأشخاص المعنوية أو الاعتبارية، مثل الدول والمنظمات أو الهيئات التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية، كذلك فإن نظام المحكمة لا يُطَبَّق إلا على الأفراد الذين يرتكبون جريمة بعد بلوغهم عمر (18) عاماً، ولا يستثنى شخص من المسؤولية الفردية الجنائية بسبب - صفته الرسمية، ونوع المسؤولية الفردية على الشخص مهما كانت درجة إسهامه في الجريمة سواء أصدر الأمر، أم أغرى، أم حثّ، أم حرض، أم غير ذلك من صور المشاركة (نظام روما الأساسي، المواد 25-32).

ثالثاً- الاختصاص الزماني والمكاني

تختص المحكمة بالجرائم التي تقع في إقليم كل دولة تصيح طرفاً في نظام روما، أما إذا كانت الدولة التي وقعت على إقليمها الجريمة ليست طرفاً في المعاهدة، فالقاعدة أن تلك المحكمة لا تختص بنظر الجريمة إلا إذا قبلت الدولة باختصاص المحكمة.

ومن وجهة نظرنا فإن بعد انضمام دولة فلسطين إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية منذ 1/4/2014 دخلت الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 ضمن الاختصاص المكاني للمحكمة الجنائية

الدولية، ومن ثم لا يمكن لإسرائيل التهرب من المسؤولية الجنائية الدولية، وسواء قبلت إسرائيل باختصاص المحكمة أم لا، فيكفي أن الدولة التي وقعت على أراضيها الجرائم تعترف باختصاص المحكمة لكي تبدأ المحكمة بنظر الجرائم موضوع الاعتداء.

أما الاختصاص الزمني فهو مستقبلي فقط، أي لا يسري على الجرائم التي ارتكبت قبل دخول نظام روما الأساسي حيّز التنفيذ في 1/7/2002، وبالنسبة إلى الدول التي تنضم لاحقاً إلى نظام روما، فإن اختصاص المحكمة لا يطبق إلا على الجرائم المرتكبة بعد الانضمام (نظام روما الأساسي، المادتين 11-12)، وهذا يعني أن الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة العصف المأكول/ الجرف الصامد، والتي وقعت في الفترة من 7/7/2014 إلى 26/8/2024، تدخل ضمن الاختصاص الزمني للمحكمة، مما يتطلب إرادة فلسطينية جادة لتفعيل الملفات.

رابعاً- الاختصاص التكميلي (غير الاستثنائي)

ذكرت الفقرة العاشرة من ديباجة نظام روما، وكذلك المادة الأولى منه أن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية مكمل للولايات القضائية الجنائية الوطنية، حيث يقوم اختصاص المحكمة على مبدأ الاختصاص الإقليمي، وهذا يعني أن الدول الأطراف وهي دول ذات سيادة ينعقد لها الاختصاص أولاً بنظر الجرائم الجنائية الدولية، فلا تحل المحكمة الجنائية الدولية محل القضاء الوطني في هذا الخصوص، وبالتالي لا ينعقد الاختصاص للمحكمة الجنائية الدولية إذا كان القضاء الوطني قد وضع يده على الدعوى، أو كانت محل تحقيق فعلي من قبل المحكمة الوطنية المختصة.

ولكن هذه القاعدة ليست مطلقة، فقد نصت المادة (17) من نظام روما على " أن المحكمة الجنائية الدولية تختص بنظر الجرائم إذا تبين أن الدولة صاحبة الولاية غير راغبة حقاً في القيام بالتحقيق والمقاضاة أو قامت بإجراءات، أو يجري الاضطلاع بها، أو جرى اتخاذ القرار الوطني بغرض حماية الشخص المعني من المسؤولية الجنائية عن جرائم داخلية في اختصاص المحكمة، فعند ذلك تتولى المحكمة مهمة تحديد عدم الرغبة أو عدم القدرة، وبعد ذلك تباشر في تولي القضية. (Knut , 2003) "

المطلب الثاني

شروط وحالات ممارسة لمحكمة اختصاصها بالنظر في الدعوى

وهناك عدة شروط لا بدّ من توافرها لكي تمارس المحكمة اختصاصها بالنظر في الدعوى وفي حالات خاصة وذلك على النحو الآتي :

الفرع الأول

شروط ممارسة المحكمة اختصاصها بالنظر في الدعوى

أ- أن تقبل الدولة التي تصبح طرفاً في هذا النظام الأساسي اختصاص المحكمة فيما يتعلق بالجرائم المشار إليها في المادة (5) من النظام الأساسي .

ب- في حالة ما إذا كانت الدعوى محالة من قبل دولة طرف في نظام روما أو من قبل المدعي العام من تلقاء نفسه، فيجوز للمحكمة أن تمارس اختصاصها إذا كانت واحدة أو أكثر من الدول التالية طرفاً في هذا النظام الأساسي أو قبلت باختصاص المحكمة .

ج- أن تقبل الدولة التي وقع في إقليمها السلوك قيد البحث، أو دولة تسجيل السفينة أو الطائرة إذا كانت الجريمة قد ارتكبت على متن سفينة أو طائرة.

د- أن تقبل الدولة التي يكون الشخص المتهم بالجريمة أحد رعاياها، بممارسة المحكمة اختصاصها.

وإذا كان قبول دولة غير طرف في هذا النظام الأساسي لازماً بموجب الفقرة (2)، جاز لتلك الدولة بموجب إعلان يودع لدى مسجل المحكمة أن تقبل ممارسة المحكمة اختصاصها فيما يتعلق بالجريمة قيد البحث، وتتعاون الدولة القابلة مع المحكمة دون أي تأخير أو استثناء وفقاً للباب التاسع من النظام (نظام روما الأساسي، المادة 12).

الفرع الثاني

الحالات التي تمارس فيها المحكمة اختصاصها بالنظر في الدعوى

وللمحكمة أن تمارس اختصاصها فيما يتعلق بجريمة مشار إليها في المادة (5) وفقاً لأحكام هذا النظام الأساسي في الأحوال التالية:-

أ- إذا أحالت دولة طرف إلى المدعي العام وفقاً للمادة 14 حالة يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت.

ب- إذا أحال مجلس الأمن، متصرفاً بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حالة إلى المدعي العام يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت.

ج- إذا كان المدعي العام قد بدأ بمباشرة تحقيق فيما يتعلق بجريمة من هذه الجرائم وفقاً للمادة (15) (نظام روما الأساسي، المادة 13).

ووفقاً للشروط السابقة وتطبيقاً على الحالة في فلسطين فقد توافرت لديها جميع الشروط المسبقة والمطلوبة لكي تمارس المحكمة اختصاصها، وهي كما يلي:

أ- فلسطين أصبحت تتمتع بصفة دولة" بموجب اعتراف الأمم المتحدة بذلك في 2012/11/29 كما سبق بيانه.

ب- هي دولة طرف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية منذ 2015/4/1.

ج- قد ارتكبت على أرض فلسطين جرائم من تلك التي هي محل اختصاص المحكمة (جرائم حرب، جرائم ضد الإنسانية، جريمة الإبادة الجماعية، جريمة العدوان).

وقد تكون فلسطين قبلت اختصاص محكمة الجنايات الدولية للنظر في الجرائم المحتملة التي ارتكبت منذ 13/7/2014، لتشمل الحرب على غزة التي عرفت باسم العصف المأكول/ الجرف الصامد والتي وقعت بين 7/7/2014 إلى 26/8/2014.

إذن فلسطين كدولة طرف في نظام روما قد ارتكبت على أرضها جرائم تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وقد طلبت من المدعي العام للمحكمة التحقيق في الحالة بغرض البت فيما إذا كان يتعين توجيه الاتهام لشخص معين أو أكثر بارتكاب تلك الجرائم وفقاً للمادة (14) بند 1 من نظام روما، وفي مثل

هذه الحالة على المدعي العام مباشرة التحقيقات الأولية وفقاً للمادة (15) بند 3 لينظر فيما إذا كان هناك أساساً معقولاً للشرع في إجراء تحقيق، وعندها يقدم إلى الدائرة التمهيدية طلباً للإذن بإجراء تحقيق، مشفوعاً بأي مواد مؤيدة يجمعها .

ويجوز للمجني عليهم إجراء مرافعات لدى الدائرة التمهيدية وفقاً للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، وكل ذلك لا يلزمه موافقة الدولة المدعى على قادتتها سواء السياسيين أم العسكريين وبالتالي فهناك فرصة كبيرة برأي الباحث لتقوم المحكمة بعد انتهاء التحقيقات بتوجيه الاتهام لقادة دولة إسرائيل وقادة جيشها، والبدء بإجراءات محاكمتهم.

المطلب الثاني

أمكانية اللجوء إلى المحاكم الوطنية ذات الاختصاص القضائي العالمي

إن تطبيق مبدأ الاختصاص العالمي فيه بعض الصعوبات من الناحية العملية، حيث إنه لا يخص القانون الدولي فقط، بل أيضاً القانون الوطني، فيحق للدول أن تمنح محاكمها الوطنية ولاية قضائية عالمية، بالنسبة لجرائم معينة، وذلك بناءً على قرار وطني، وليس فقط بسبب وجود قاعدة في القانون الدولي (خليل، 2009)، وبالرجوع إلى ما تم ذكره في المطلب أعلاه، فإن إمكانية الاستفادة من هذه الآلية واردة، ولكن ذلك يتوقف على أمرين أساسيين وهما:

الفرع الأول

تهيئة الظروف المساعدة على إنجاح هذه الآلية والاستفادة منها

لا بد أن يتوافر في دولة الادعاء عدة أمور تساعد على المضي في الدعوى، ومن هذه الأمور ما يأتي: وجود حكومة ديموقراطية وسلطة قضائية مستقلة في دولة الادعاء.

وجود جالية كبيرة فلسطينية أو عربية من أبناء البلد الذي ارتكبت فيه الجرائم ممن يعيشون في المنفى، سوف يساعد على إيجاد المناخ السياسي المناسب، الذي يسمح بالسير في إجراءات القضية في دولة الادعاء.

الرأي العام في دولة الادعاء، والذي يُمثل عاملاً من عوامل رفع الدعوى، فقد يكون من العسير إقناع النائب العام أو قاضي التحقيق في بلد أجنبي بالشرع في التحقيق في جريمة ارتكبت خارج بلده، ما لم يكن هناك رأي عام داعم؛ لأن ذلك يقتضي اقتطاع قدر من الموارد المالية والبشرية اللازمة للقضايا المحلية، وذلك بسبب التكاليف الباهظة للقضايا الدولية (فهيم، 2011).

وهذا يتطلب من الجهات الفلسطينية ممارسة دور سياسي وديبلوماسي كبير بهذا الخصوص، كما يلقي بدوره عبئاً على الجاليات العربية عموماً، والفلسطينية خصوصاً من أجل القيام بالدور المطلوب مع المؤيدين المحليين بأنه لا يجوز أن تصبح بلادهم ملجأً لمرتكبي الجرائم الدولية.

الفرع الثاني

إدراك الصعوبات والعمل على التخفيف من آثارها السلبية

هناك صعوبات عدة يمكن أن تفقد الاختصاص القضائي العالمي قدرته على الردع ومحاربة الجرائم الدولية، سواء أكانت صعوبات تقنية أم قانونية، وهي كما يأتي:

أولاً- صعوبات تقنية

أ. البعد الجغرافي بين مكان ارتكاب الجريمة والمحكمة التي ستبت في القضية، مما يوجد صعوبات عدة في جمع الأدلة المادية والشهود؛ إذ يقتضي الأمر غالباً نقل الضحايا والشهود والوثائق إلى دولة الادعاء التي ستبت في القضية؛ مما يسبب مصاعب مالية هائلة، إضافة إلى مشاكل أمنية وثقافية، ولغوية، وقانونية (أبو عطية، 2015).

ب. رفض التعاون من قبل دولة مكان الجريمة مع دولة الادعاء (أبو عطية، 2015).

ثانياً- صعوبات قانونية

كما أن هناك صعوبات قانونية قد تعيق مسار تطبيق الاختصاص العالمي (عقراوي، 2021) من أبرزها ما يلي:

أ. مسألة السيادة الوطنية للدول، إذ قد تدعي دولة الطلب أن دولة الادعاء تتدخل في سيادتها الوطنية، وأن مجرد تحريك الدعوى وممارسة إجراءات قضائية ضد أحد رعاياها من قبل دولة الادعاء هو تدخل ضمن إطار سيادتها.

ب. مسألة الحصانة الدبلوماسية، والتي تعني الاستثناء من الملاحقة القضائية، وتُمنح للشخصيات السياسية والدبلوماسية لكي يتمكنوا من القيام بواجباتهم، لكن الحصانة تنتهي في حالتين: إذا قام الشخص بارتكاب أعمال ذات طابع شخصي، ولا يمكن أن تنسب إلى الدولة، أو عند انتهاء مدة حكمه أو سلطته.

ثالثاً- الاستفادة من مزدوجي الجنسية من كلا الطرفين

يمكن الاستفادة من حاملي الجنسية المزدوجة من الضحايا ومن المجرمين، وذلك وفق ما يأتي:

أ. يمكن لمواطنين يحملون جنسيات مزدوجة (بين تلك الدول ودولة فلسطين) أن يتقدموا برفع دعوى ضد المسؤولين الإسرائيليين أمام محاكم تلك الدول، وثمة سوابق جرت في هذا المجال عند محاولة محاكمة رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون على جرائمه في مجزرتي صبرا وشاتيلا سنة 1982 في لبنان أمام المحاكم البلجيكية (عبد الغني، 2008).

ب. كما أن بعض الدول الأوروبية تسمح بمقاضاة المتهمين بارتكاب جرائم دولية سواء من الإسرائيليين أم من غيرهم إذا كانوا ممن يحملون جنسية مزدوجة بين إسرائيل وجنسية تلك الدول (عبد الغني، 2008).

رابعاً- دلالات ردة الفعل الإسرائيلية الشديدة والمرتبكة

كانت ردة الفعل الإسرائيلية شديدة، فقد قال نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي سيلفان شالوم Silvan Shalom بعد أمر اعتقال تسييفي ليفني: "جميعنا تسييفي ليفني" وأضاف أنه قد حان الوقت لكي ننتقل من

الدفاع إلى الهجوم، ويجب انتهاج سياسة حقيقية، والقول لبريطانيا وإسبانيا ولجميع تلك الدول أننا لسنا مستعدين لقبول ذلك بعد اليوم (الماجد، 2002).

كما بدا واضحاً مدى التوتر والقلق لدى المسؤولين الإسرائيليين إزاء مثل هذه الدعاوى، فقد كشفت صحيفة هآرتس، 2009 /10/27، النقاب عن وجود قائمة مطلوبين إسرائيليين في أوروبا يقف وراءها العديد من المحامين المدافعين عن حقوق الإنسان، والمناصرين للقضية الفلسطينية في العواصم الأوروبية، وتضم هذه القائمة أسماء ضباط إسرائيليين ممن شاركوا في الحرب على غزة، واتهموا بارتكاب جرائم حرب، وأشارت الصحيفة إلى أن محامين من بريطانيا ودول أوروبية مثل إسبانيا، بلجيكا، النرويج وهولندا يقومون منذ كانون الثاني/يناير 2009 على جمع شهادات من الفلسطينيين، ومعطيات من غزة؛ تثبت ارتكاب الجيش الإسرائيلي جرائم حرب رب في أثناء عملية الرصاص المصبوب، وتعلق هذه القرائن بضباط من الجيش الإسرائيلي من رتبة قائد فما فوق، ممن أشرفوا أو شاركوا في مراحل مختلفة في هذه الحرب (الشيخة، 2003).

ولاتقاء شر هذه الملاحقات زعم نائب رئيس الحكومة الإسرائيلية، ووزير الشؤون الاستراتيجية موشيه يعلون: أن عدم زيارة العواصم الأوروبية ليست خسارة كبيرة، ومعلوم أن يعلون مطلوب للاعتقال في بريطانيا في قضية مجزرة حي الزيتون في غزة التي وقعت في سنة 2002، ومعه وزير الدفاع السابق شاول موفاز Shaul Mofaz وقائد سلاح الجو والجهة الجنوبية السابقين الجنرالين دان حالوتس ودورون الموع (حسين، 2003).

كما حذرت السفارة الإسرائيلية في لندن نائب وزير الخارجية الإسرائيلية داني أيلون Danny Ayalon من زيارة بريطانيا، إذ من المحتمل أن يتم اعتقاله، وقد ثارت ضجة حول زيارته التي سعى من خلالها إقناع البريطانيين بتغيير قوانينهم بهذا الشأن (عبيد، 1997).

وقد أخفقت مساعي "إسرائيل" في منع المحاكمة، أو تغيير التشريع الإسباني الذي يسمح بقبول دعاوى كهذه، كما أخفقت أيضاً في إقناع بريطانيا بتغيير التشريعات، والقوانين التي تسمح بمقاضاة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين بتهم ارتكاب جرائم حرب، فقد أخبرت لندن تل أبيب بأنها: لا تؤمن أن بالوسع تغيير القانون في الفترة القريبة (عبيد، 1997).

مما تقدم يتضح أن مبدأ الاختصاص العالمي يمكن أن يكون سلاحاً قوياً، في ملاحقة المتهمين بارتكاب جرائم دولية، ولكن لا بدّ من التغلب على العوائق التي يمكن أن يصطدم بها، والتي سبقت الإشارة إليها، والتي من أكثرها صعوبة موضوع الحصانة الدبلوماسية، وبالمجمل يمكن تحقيق أعلى درجة من الاستفادة من هذه الآلية لو تمّ التسلح بعوامل النجاح المذكورة آنفاً، وهي بالفعل إحدى الطرق والآليات المتاحة، وهي إن لم تؤدّ إلى اعتقال المسؤولين الإسرائيليين، ومحاكمتهم، فهي حتماً ستؤدي للتضييق عليهم سياسياً ودبلوماسياً، وتجعلهم مطلوبين للعدالة الدولية، ومن الممكن أن تُسَلَّم أسماؤهم عندئذ للشرطة الدولية (الإنتربول Interpol) كمطلوبين للعدالة الدولية، وكل ذلك سيؤدي إلى زيادة قوائم المطلوبين الإسرائيليين للعدالة الدولية، وفي الوقت نفسه سيخرج العدالة الأوروبية، ويضعها أمام مأزق أخلاقي وقيمي، وقد تضطر أخيراً حتى لو افترضنا أنها غير جادة بتطبيق الاختصاص العالمي إذا كان سيزعج الإرادة الأمريكية إلى إنفاذ بعض القضايا ضدّ بعض المسؤولين الإسرائيليين سواء من ضباط ذوي رتب متوسطة أم عالية، وهذا بحد ذاته لو حصل سيعد إنجازاً مهماً لا يمكن إغفاله على طريق الملاحقة الجنائية للقادة الإسرائيليين المتهمين بارتكاب جرائم حرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967.

ومن وجهة نظرنا فإن هذه الآلية لم تفقد جدواها وأثرها الرادع وهي ما زالت تحتفظ بدورها وأهميتها في ملاحقة المجرمين الدوليين، ويمكنها لو أحسن التخطيط لها من قبل فريق متخصص ومختلط بين فلسطيني وعربي ودولي من الداعمين للعدالة الدولية، وأنصار عدم الإفلات من العقاب العمل المنظم لتوفير كل متطلبات النجاح، من الاستعداد الجيد والتكامل في الأدوار، وتقسيم الواجبات (المهام التنفيذية)، عند ذلك يمكنهم أن يتخطوا كل الصعاب وأن يحققوا نتائج مرضية في هذا الصعيد.

وعليه يتبين وجود الكثير من المبادئ والقواعد في القانون الدولي، والتي تصلح كآليات قانونية في ملاحقة المتهمين بارتكاب جرائم حرب ومحاكمتهم، حيث أصبح راسخاً في القانون الدولي مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية بمعنى أن الأفراد في جميع الدول أصبحوا من أشخاص القانون الدولي الجنائي، وأنهم يتحملون المسؤولية الجنائية الدولية عن أفعالهم وخصوصاً إذا تمّ المساس بمصالح دولية أو الاعتداء على مصالح وأشخاص محميين بالقانون الدولي، ومن هنا يتضح أهمية موضوع الأسبقية والقضاء المكمل ما بين القضاء الوطني والقضاء الدولي، ومتى يتدخل القضاء الدولي ليكون مكملاً للقضاء الوطني، وأخيراً تم عرض وشرح لقاعدة مهمة في القانون الدولي الجنائي وهي أن جرائم الحرب لا تسقط بالتقادم، فمهما طال الوقت أو قصر فلن يفلت قادة الاحتلال وجنوده من عاقبة جرائمهم مهما طال الزمن.

ولكن هذه المبادئ غير كافية وحدها لتحقيق العدالة، فلا بدّ من تفعيل آليات المقاضاة الدولية، وتوفير جميع متطلبات نجاح عمل تلك الآليات كالإسهام في إيجاد رأي عام دولي مساند لعدم إفلات أحد المجرمين من العقاب وخصوصاً المتهمون بارتكاب جرائم دولية.

لذلك نعتقد ومن خلال دراسة الحالات السابقة أن الاختصاص العالمي وسيلة مؤثرة، ومثلت رعباً للقادة الإسرائيليين سواء سياسيين أم عسكريين وأدت إلى إرباكهم، كما أخرجت الدول التي زارها هؤلاء القادة، ولكنه في كل مرة كان يتم تأخير التنفيذ أم تهريب المتهم حتى لا تحدث مشكلة دبلوماسية بين دولة الادعاء ودولة إسرائيل ومن ثم التعجيل بإيجاد مخرج، وعلى الرغم من ذلك تبقى هذه الآلية ذات أثر ويمكن بمزيد من الجهود تحقيق نتائج ملموسة، ومقاضاة مجرمي الحرب الإسرائيليين.

الخاتمة

أولاً- النتائج

1- ان التقاضي الدولي يتطلب تحديد الجهة المختصة بنظر النزاع الدولي وانواع التقاضي واشخاص القانون الدولي، ومن المعلوم ان جهة التقاضي هي المحاكم الدولية الدائمة او المؤقتة التي تنشأ بقرار دولي صادر عن هيئة دولية معتبرة او تتم بالاتفاق بين منظمة دولية والدولة المعنية ألا وهي الدولة الفلسطينية.

2- أن المسؤولية الجنائية للفرد مرتبطة بمسألة جوهرية في القانون الدولي وهي تشكل جزء من القانون الدولي الجنائي وهي أن الفرد اصبح مواطناً دولياً ومن ثم فإنه بالمقابل يتحمل مسؤولية اعماله غير المشروعة في مواجهة المجتمع الدولي.

3- تنحصر آليات ملاحقة الجناة عن جرائمهم الدولية إما من خلال التحقيق أو التعاون الدولي في تسليم المتهمين أو المطالبة بمحاكمة المنتهكين ولكن دون تحديد ضمانات للتنفيذ.

4- ان القانون الدولي يتأثر بالسياسة الدولية الى حد كبير حتى مع وجود اتفاقيات داعمة للحق الفلسطيني فهي لا تكفي لوحدها بل لا بد من جهد دبلوماسي وسياسي كبيرين يقوم بهما الفلسطينيون.

5- أن تأثير السياسة الدولية على مسار العدالة وحق الفيتو الذي لا تتردد امريكا من استخدامه لحماية دولة اسرائيل وقادتها في المحافل الدولية وبالذات في مجلس الامن الدولي ليست مسألة سهلة لكنها ليست مستحيلة كما ان وجود آليات قانونية دولية للملاحقة لا تكفي لوحدها لتحقيق نتائج ملموسة بل لا بد من تظافر مقومات النجاح وتكثيف الجهود على مختلف الاصعدة.

ثانيا- التوصيات

1- تنشيط دور المحاكم الوطنية ذات الاختصاص الجنائي الدولي لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين. فالنظام القانوني في معظم الدول الأوروبية على سبيل المثال يتيح مثل هذا الاختصاص، ويبدو هذا الخيار اليوم أكثر فاعلية، بسبب سهولة تطبيقه وعدم حاجته إلى الكثير من التعقيدات الإجرائية والبروتوكولية القائمة في المحاكم الدولية.

2- تنشيط دور المحاكم الدولية الخاصة كآليات محاسبة مكتملة للمحكمة الجنائية الدولية، وهي خطوة عملية وواقعية لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، خاصة في ظل الاحتمال شبه المؤكد استخدام الفيتو الأميركي في حال التوجه إلى مجلس الأمن من أجل هذا الغرض.

3- تفعيل دور الحماية الدولية فهي ليست بجديد في العرف الدولي حيث تنتشر قوات دولية متعددة الجنسيات تابعة لمجلس الأمن كما حدث في الصومال ولبنان وليبيريا وسيراليون وكوسوفو وغيرها من دول العالم، تحت بند الزام الدولة المشكو منها بالمواثيق والتعهدات الدولية لضمان السلام في الاراضي الفلسطينية.

4- ضرورة الضغط الشعبي والحكومي للدول العربية والاسلامية من اجل انهاء الاحتلال الصهيوني لفلسطين ووقف عملياتها الحربية ضد ابناء غزة وجنوب لبنان.

5- دعوة ذوي الضحايا والمتضررين من الجرائم الاسرائيلية بأن يتواصلو مع هيئات التقاضي ويراجعوا مكاتبها للنظر في كيفية تفعيل قضاياهم ضد المجرمين الاسرائيليين، وتشجيعهم على رفع دعاوى ضد المسؤولين الاسرائيليين وتقديم ما لديهم من وثائق ومعلومات تدعم وتوثق جرائم العدو الصهيوني.

المراجع

- السيد أبو عطية. (2015). القانون الدولي الجنائي بين النظرية والتطبيق (المجلد 2ط). الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- نظام روما الاساسي. (المادة 25)).
- حسام علي الشیخة. (2003). جرائم الحرب في فلسطين والبوسنة والهرسك - دراسة في المسؤولية الدولية (المجلد 2ط). القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
- حسنين ابراهيم عبید. (1997). القضاء الدولي الجنائي ، تطبيقاته ، مشروعته (المجلد 2ط). القاهرة: دار النهضة العربية.

- خالد مصطفى فهمي. (2011). المحكمة الجنائية الدولية (المجلد 2). الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- خورشيد رشيد عقراوي. (24 نيسان، 2021). المحكمة الجنائية الدولية. المجلة القانونية - كلية الحقوق - جامعة القاهرة - فرع الخرطوم، صفحة 1258.
- سعد العجمي. (19 نيسان، 2005). مجلس الأمن وعلاقته بالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. مجلة الحقوق، صفحة 32.
- سعد سعيد عبد السلام. (2003). اقانون الدولي الانساني وتطبيقاته في دولة فلسطين. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية(ج1)، صفحة 889.
- سهيل حسين الفتلاوي. (2011). موسوعة القانون الدولي الجنائي (2): جرائم الحرب وجرائم العدوان (المجلد 2). عملن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- شريف عتلم. (2005). المحكمة الجنائية الدولية - المواثيق الدستورية والتشريعية (مشروع قانون نموذجي) (المجلد 3). القاهرة: اللجنة الدولية للصليب الاحمر.
- شريف علم ، و محمد ماهر عبد الواحد . (2002). موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الانساني - النصوص الرسمية للاتفاقيات والدول المصدقة والموقعة. القاهرة: اللجنة الدولية للصليب الاحمر.
- عادل الماجد. (2002). المشكلات المتعلقة بمبدأ الاختصاص التكميلي للمحكمة الجنائية الدولية - ندوة قانونية. القاهرة: جامعة الدول العربية.
- عبد الغني عبد الحميد محمود. (20 تموز، 2000). حماية النزاعات المسلحة في القانون الدولي الانساني. دراسات في القانون الدولي، ط1، صفحة 228.
- عبد المحسن علاء عزت . (2010). اختصاص المحكمة الجنائية الدولية (المجلد 2). القاهرة: دار النهضة العربية.
- عصام عبد الفتاح مطر. (2008). القانون الدولي الدولي الانساني مصادره مبادئه واهم قواعده (المجلد 1). الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- علي خلف الشرعة. (2012). مبدأ التكامل في المحكمة الجنائية الدولية (المجلد 1). عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.
- علي عبد القادر القهوجي. (2001). القانون الدولي الجنائي: أهم الجرائم الدولية - المحاكم الدولية الجنائية (المجلد 1). بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
- فرح علواني خليل. (2009). المحكمة الجنائية الدولية (المجلد 1). الاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.
- محمد جميل حسين. (21 كانون الاول، 2003). الاختصاص القضائي بملاحقة مجرمي الحرب الاسرائيلين. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، صفحة 890.
- محمد عبد المنعم عبد الغني . (2008). القانون الدولي الجنائي - دراسة في النظرية العامة للجريمة الدولية. القاهرة: دار الجامعة الجديدة.
- محمد أمين الميداني. (2014). دراسات في الحماية الدولية لحقوق الانسان (المجلد 1). جنيف المعهد الاسكندنافي لحقوق الانسان: المؤسسة العربية الاوربية للنشر.
- محمود شريف بسيوني. (2000). تقييم النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية - دراسات في القانون الدولي الانساني (المجلد 1). القاهرة: دار المستقبل العربي.
- نظام روما الاساسي. (بلا تاريخ). المادة (25).

- نعمان عطا الله الهيتي. (2011). حقوق الانسان والقواعد والاليات الدولية (المجلد ط1137). ديالى: دار رسلان للطباعة والنشر.
- (2010) موقع التحالف العربي لأجل المحكمة الجنائية الدولية .
- Knut, D. (2003). Elements of War Crimes Under the Rome Statute of the International Criminal Court: Sources and Commentary(England: Cambridge University Press.
- Newton, A. M. (2001, March). Comparative complementarity: Domestic Jurisdiction Consistent with the Rome of the International Criminal Court," Lexi Nexis,. p. 26.

الكمامة. اللثام. عند العرب المسلمين عبر التاريخ

(أهل المغرب والأندلس أنموذجاً)

أ. د. جاسم إطفيف جاسم الجليل

جامعة سامراء- كلية التربية – العراق

drjassim02@gmail.com

009647704290844

الملخص :

كان اللثام السمة البارزة عند سكان المغرب العربي الاسلامي منذ القدم، ولم يرتبط بوجود المسلمين وانما يرجع عهد اللثام وانتشاره في المغرب العربي منذ القرون الاولى لانتشار البشرية في هذه البقعة الجغرافية، ومن هنا جاءت اهمية البحث بين ازمنة التاريخ على هذه السمة لسكان المغرب وهي إحدى مظاهر الألبسة لديهم ولا تقل اهميتها عن بقية القطع مثل الثوب والعباءة والسروال والعمامة وغيرها، وقد تميز باللبس اللثام سكان هذه المنطقة لأسباب عديدة تم ذكرها في طيات البحث، وظل لبس اللثام حتى بعد انتشار الاسلام في المغرب العربي ، ليشكل السمة المميزة لبعض القبائل المغربية الاسلامية، وقد حظيت هذه القطعة من الزي الرسمي للمغاربة باهتمام المؤرخين قديما وحديثا حتى ذكروها في طيات مؤلفاتهم، وفي هذا البحث تم تسليط الضوء على اهم ما كتب عن اللثام فيها.

كلمات مفتاحية : الدين الاسلامي، اللثام، المغرب العربي الاسلامي، الاندلس، التاريخ الاسلامي

**The mask. The garbage. Among Muslim Arabs throughout history
(The people of Morocco and Andalusia are an example)**

**D.PH. Jassim Altif Jassim Al-Jalil: Samarra
University/College of Education**

Abstract

The veil has been a prominent feature among the people of the Islamic Maghreb since ancient times, and it has not been linked to the presence of Muslims. Rather, the era of the veil and its spread in the Maghreb dates back to the first centuries of the spread of humanity in this geographical area. Hence the importance of researching between the ages of history this characteristic of the Moroccan population, which is one of the manifestations. Their clothing is no less important than other pieces, such as the dress, abaya, trousers, turban, etc. The inhabitants of this region were distinguished by the wearing of the veil for many reasons that were mentioned in the research papers. The wearing of the veil continued even after the spread of Islam in the Maghreb, to constitute the distinctive feature of some Moroccan Islamic tribes. This piece of the official uniform of the Moroccans received the attention of historians, ancient and modern until they mentioned it in the pages. Their writings, and in this research, the most important things written about the veil in them were highlighted.

Keywords: Islam, veil, Islamic Maghreb, Andalusia, Islamic history

المقدمة

إن تاريخ اللثام عند العرب في المغرب والاندلس يرجع الى زمنٍ بعيدٍ قبل الاسلام ، وتوضح لنا النقوش التاريخية القديمة والعملات النقدية التي تم العثور عليها الى عمق تاريخ اللثام عندهم ، لأهميته في الحماية من الاتربة والغبار والحرارة والبرودة والابوئة والامراض وذلك عن طريق لف قطعة من القماش على أنوفهم، وحماية وجوههم من التعرض لأشعة الشمس ، ذلك لان أغلب المناطق العربية في المغربوي أراضٍ تتمتعُ بمناخالصحراءالقاحلة الحارة وتكثرُ فيها الرمال والأتربة، وهذه البيئة كان لها جانبسلبى على صحة الانسان وتؤثر على الجهاز التنفسي والهضمي من تعرض الانفوالفم للأتربة إذ انهما يعتبران المدخل الرئيسي في الجسم والذي عن طريقه تدخل الجراثيم والفايروسات وانتقال ابوئة.

ويوصى اليوم في ظل انتشار الابوئة بارتداء(اللثام)الكمامات الطبيةمن اجل المحافظة على الرعاية الصحية، كذلك يمكن النظر في استخدامها في ظروف أخرى أيضا وينبغي أن يقترن استخدام الكمامات الطبية بالتدابير الرئيسية الأخرى للوقاية من العدوى ومكافحتها، مثل نظافة اليدين والتباعد الجسدي .

وقد توارث أهل المغرب العربي والاندلس اللثام من الذين سبقوهم إذ كانوا يتميزون بلبسه حتى اطلق عليهم (الملثمين)، لما ورد عنهم من روايات تؤكد ذلك منها: ((موطن الملثمين:سكن المُلثَّمون الصحراء الكبرى الممتدة من غدامس شرقاً إلى المحيط الأطلسى غرباً، ومن جبال درن شمالاً إلى أواسط الصحراء الكبرى جنوباً.ولم تكن هذه الأماكن والمواطن تجرى بها أنهار دائمة، وكانت قليلة الأمطار وأحياناً تُحبسُ عنها الأمطار لسنوات عديدة؛ فيتعرض سكانها للمجاعة فيرتحلون لطلب الماء والكأ، فتفرقوا حول الواحات الصغيرة فى تلك الصحارى الممتدة الأطراف، وكوّنوا قرى بدائية تتماشى مع ظروف حياتهم الرعوية)) (ابن خلكان، 1900م، ج7، ص130؛ عنان، 1985م، ص13)، وقد انتقلت هذه العادة الى الأندلس عن طريق هجرات القبائل وخصوصاً القبائل الصنهاجية الذين إستقروا في بعض مدن الأندلس، إضافة الى ذلك كان للعرب المسلمونلهم دور في الحفاظ على سلامة المجتمع من عملية انتقال الأمراض بين الناس عن طريق توجيه مباشر من قِبَلِ حكام العرب المسلمين والفقهاء وذلك عن طريق المحاسبة والمراقبة والتحري من خلال وظيفة المحتسب في المغربوفي الأندلس الذي كان يسمى (بصاحب السوق) من خلال تجوله بالأسواق ونصح الناس والعاملين بالسوق بلبس اللثامكي لا يتطير من انوفهم وافواههم الرذاذ اذا عطس احدهم، وبالأخص في أماكن اعمالهم المتمثلة بالصناعات الغذائية حيث يتم مراقبه هذه الصناعات للحفاظ على سلامة الناس وارشادهم في كيفية الوقاية والابتعاد عن عدوى الأمراض التي كانت تصيب الناس ، هذا ما يؤكد ان اسبابه إذا وجدت بعد اخذ الحيطة تأتي من عدم الاهتمام بالنظافة او للأمراض الوراثية، وبالتالي فان اللثام حتى و الكمامة تكون مصدر حمايةللانسان اثناء المخالطةمما يدل على ان التراث العربي الاسلامي ماهو الا طوق نجاة فمنذ جاء الاسلام منذ قرون عديدة وضع اسساً وتعاليماً للبشرية تسير عليها ، فالرسالة النبوية حققت غاية كبيرة باهتمامها بالنظافة الشخصية وجاء فقهاء الامة ووضعوا صيغاً يتعامل بها البشر في الحفاظ على أنفسهم من الامراض والابوئة ، فلا بد من الاستفادة منها حتى نستطيع ربط واقعنا المعاصر بالتراث الاسلامي.

اولاً: تعريفاللثام:

اللثام لغة: مأخوذة من "لثم" لثماً شدَّ اللثامَ على الفم، وقَمَّ الإبريقَ كذلك والشئ كسرتَه و "لثم" الفم لثماً قبَّله، "لثمه" أيضاً بالفتح و "لثمت" الحجارة فَمَّ البعير والمرأة لثمت(ابن القَطَّاع الصقلي، 1983، ج3، ص131).

اما ابن منظور عرفه (اللتام) وجمعه: لُثم أو لُثم، اي النقاب الذي يوضع على الفم او الشفة ، واللتام للمرأة هو رد المرأة قناعها على انفها وللرجل هو رد عماماته على انفه ، ويقال لُثمت لتلثيم واللتام هو على الانف (ابن منظور، 1994م، ج12، ص533).

اما اللثام اصطلاحاً: قال أحمد مختار عبد الحميد : هو الثوب الذي يوضع على الانف وماحوله تقليدياً ، واللتام معروف لدى البدو اذ يستخدمه الرجال والنساء وخصوصا الرجال منهم لتغطية وجوههم (2008، ج3، 1994).

من الجدير بالذكر ان هناك مصطلح آخر يطلق على اللثام هو لفظة الكنبوش الذي هو عبارة عن اللثام الذي يستعمله أهل المغرب لتغطية الوجه من الدقن إلى الخيشوم اتقاء لبرودة الصباح (السيوطي، 1967م، ج2، ص320).

ثانياً: الطهارة عند العرب المسلمين

كان اهل المغرب والاندلس متدينون يحافظون على قواعد شريعتهم كما يلتزمون بقواعد النظافة وإنكار اساليب التهاون عند تعطيّلها والقيام باليصال بالنظافة حباً شديداً، إذ يقول المقرئ: {هم أشد خلق الله اعتناء بنظافة ما يلبسون وما يفرشون، وغير ذلك مما يتعلّق بهم، وفيهم من لا يكون عنده إلا ما يقوته يومه، فيطويه صائماً وبيّناع صابوناً يغسل به ثيابه، ولا يظهر فيها ساعة على حالة تنبو العين عنها} (1900، ج1، ص223).

ورد في القرآن الكريم آيات كثيرة تأمر بطهارة البدن إذ هي غسل الوجه وغيره من أجزاء الجسم ، بقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا} (المائدة: الآية 60).

وقد وردت آيات تختص بالطهارة والنظافة قال تعالى: {لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى النَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ رَجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ} (التوبة: الآية 108).

وقد أكدت كتب السنة النبوية وشددت على الاهتمام بنظافة الجسم من الاوساخ والتي تحتاج إلى عناية خاصة مثل الفم، والأسنان، وكان اهتمام {الشريعة الإسلامية بالنظافة اهتماماً عظيماً، حيث جعلها الإسلام مرتبطة بالعقيدة الإيمانية ارتباطاً وثيقاً مثال على ذلك ان الرسول ﷺ امر باستخدام السواك وتأكيد أستحبابه}، وقد روي عنه (صلى الله عليه واله وسلم) أنه قال: "لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك" (مسلم، دت، ج1، ص220 رقم الحديث 252).

ومثلت النظافة والحجر الصحي ولبس الكمامة وملازمة البيوت أهم اربعة إجراءات يجري اتخاذها حالياً لمواجهة وباء كورونا في العالم، وتطرقت مجلة أمريكية إلى هذه الإجراءات وذكرت بالدعوة إليها قبل 14 قرناً وتساءلت مجلة "newsweek" الأمريكية في تقرير بعنوان "هل يمكن لقوة الصلاة وحدها إيقاف وباء مثل كورونا؟ حتى الرسول محمد كان له رأي آخر" (قناة روسيا اليوم 3/ 5/ 2020).

من الجدير بالذكر ان المجلة لجأت الى الاستشهاد بتعاليم {الرسول محمد ﷺ} في طرق مواجهة الأوبئة الفتاكة عن طريق الافعال والاقوال التي توصي بمقاطعة المنطقة الموبوءة وعدم دخولها بتاتا، والحجر على من فيها بعدم خروج احد بتاتا منها، وهو: {ما بات يسمى حالياً بالحجر الصحي}، كما استشهدت بحديثيها قوله {صلى الله عليه واله}: {إذا سمعتم به (الطاعون) بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارا منه} (البخاري، 2002م، ج4، ص175).

كذلك لفتت الصحيفة إلى تعاليم النبي محمد (صلى الله عليه واله وسلم) بخصوص نظافة الانسان والبيئة والمحيط والهواء هي نفس التعاليم وذاتها يدعون بها المختصون إليه حالياً وكذا والخبراء العاملين في الجانب الصحي للانسان والبيئة، ومن تعاليمهم وصاياهم بالمحافظة على نظافة الانسان حتى يكون حازا في منع تفشي الفيروس وانتشارهم خلال العدوى (مقال بعنوان اللثام).

وتجدر الإشارة أن المنظمات السلامة والصحة للانسان العالمية، والسلطات الدولية للصحة، قامت بأصدار عدد من التعليمات للمحافظة الدائمة على نظافة الانسان لاسيما مسألة غسل الأيدي والجسم مرات متكررة، القضاء على وجود الفيروس على سطح الجسم، من وصاياها بقاء الناس داخل منازلهم ولا يخرجون منها ابداً، كما لجأ البعض من هذه الدول عزل رعاياها عن رعايا المدن الاخرى نهائياً وعدم السماح بالاختلاط، كل ذلك كان تدابير احترازية لمنع تفشي الوباء وتدابير لمكافحة جائحة كورونا، يتبين من عنوان تقارير احدى المجالات الأمريكية، أنها لا بد تجنب مواجهة مثل هذه الأمراض السريعة الانتشار مثل كورونا، واللجوء الى التضرع والصلاة، والدعاء، مستشهدة تلك المجلة بوصايا وتعاليم {رسول الله محمد} (صلى الله عليه واله وسلم)

وقد التزم اهل المغرب والاندلس بقواعد السنة النبوية مثل الاستنشاق بالماء أثناء الوضوء والذي تحصل به على فوائد صحية جمة يوصي بها أطباء الأنف والأذن والحنجرة، وهذا ما أمرنا به النبي محمد صلى الله عليه وسلم بالاستنشاق أثناء الوضوء والمبالغة به ما لم تكن صائماً، وهي من السنن التي يلتزم بها المسلمون، والتي تفتن العالم إليها اليوم بعد أن داهمه وباء مرض فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، ورؤي عن لقيط بن صبرة (رضي الله عنه) انه قال: قال رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم): "أَسْبَغِ الْوَضُوءَ، وَخَلَّ بَيْنَ الْأَصَابِعِ، وَبَالَغْ فِي الْاسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِماً" (النسائي، 1986م، ج 1، ص 66، رقم الحديث 87).

ثالثاً: اهمية اللثام عند العرب المسلمين:

كان اللثام عند العرب المسلمين في المغرب والاندلس له اهمية كبيرة في حماية الانسان من الامراض والابوئة وذلك عن طريق لف قطعة من القماش حول الانف والفم من التراب ودرجات الحرارة القصوى وخصوصا سكان المناطق التي تتسم بيئتها بالطابع الصحراوي (النويري، د.ت، ج 11، ص 143)، فالفم هو المدخل الرئيسي لاجزاء الجسم الداخلية ويمكن ادراك المخاطر التي يمكن ان تصيب الجهاز التنفسي او الرئتان او الجهاز الهضمي اذا ما اصيب الفم (فطرية واردي الاندونسية، د.ت، ص 57) وكان العرب يتلثمون اثناء القتال مِنْ الْعُبَارِ فِي الْعَزْوِ عَنْ طَرِيقِ شَدِّ الْفَمِ بِاللِّثَامِ، وَكَانَ بَعْضُهُمْ: "يَكْرِهُنَّ غَبَّةً فَيَزِيْدُ الْتَوَابِيْمَ اِيْنَالْهُمْنَ الْعُبَارِ فَيَسْبِيْلُ اللّٰهَ" (أبو السعادات الجزري، 1979، ج 4، ص 231).

تميز العربيلون بشرتهم السمرة، ويتلثمون في الصحراء، ويؤشد بهدف الحياء والتتكير ومن الظروف الصحراوية القاسية مثل الحر والبرد والعواصف والاغبرة، كما يفعل العرب في بلاد المغرب (ابن الاثير، 1997، ج 8، ص 137)، فذكره العرب في شعرهم وتغنوا به، منها على سبيل المثال يذكر احد الشعراء اللثام فيبيت من الشعر قائلاً (ابو سهل، 2006، ص 337):

وَأَوْجَهُ فَتَيَانٍ حَيَاءً تَلْتَمُوا عَلَيْهِنَّ لَا خَوْفًا مِنَ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ.

رابعاً: تاريخ اللثام

توضح لنا النقوش التاريخية القديمة التي عثر عليها في المغرب العربي الى عمق تاريخ اللثام عند العرب، لاسيما البدو في الجزيرة العربية إذ عرف البدوي بملازمته للثام (السيوطي، 1967م، ج1، ص522)، إذ تبرز فيها وجه الانسان مقتصر على اظهار العين فقط دون بقية معالم الوجه إذ كان اللثام مغطي نصف وجوههم. (Douglas Porch (2005, P78).

كان قبائل الامازيغية {الصنهاجية} قد ورثتها الساكنة فيالشمال الغربي لإفريقيا، كما استخدمته الدولة المرابطين، بعد ان تم أنشائها من قبلعدد من القبائل الصنهاجية في افريقيا، وكان للثام اثناء توسع الدولة واثبات وجودها السياسي أهمية كبيرة جدا حتى عرفت به واصبح رمزا سياسيا لهذه الدولة،حتناطلق عليهم لقب آخر هو {المثمين} (عبد الله حمداي الادريسي، دت، ص38)، وكانابتداءأمرالمثمين وظهورهم عام(1056/هـ448م)في المغرب العربي وهم عدة قبائل ينسبون إلى حمير، أشهرها: لمتونة، ومنها أمير المثمين المسلمين علي بن يوسف بن تاشفين، وجدالة، ولمطة (ابن الاثير، 1997م، ج8، ص136).

ويتحدث عنهم بعض المؤرخين يصفون احوالهم في روايات عدة منها بالقول: {ان هذه الطبقة من صنهاجة هم المثمون المواطنون بالفقر وراء الرمال الصحراوية بالجنوب، أبعدوا في المجالات هنالك منذ دهور قبل الفتح لايعرف أولها. فاصحروا عن الأرياف ووجدوا بها المراد وهجروا التلول وجفوها، واعتاضوا منها بألبان الأنعام ولحومها انتبازا عن العمران، واستنناسا بالانفراد، وتوحشا بالعز عن الغلبة والقهر...} (كاتب مراكشي، 1986م، ج1، ص179؛ ابن خلدون، 1979م، ج6، ص181).

ايضا من الآراء السائدة عن سبب تميزهم باللثام انه قيل كان سبب لبسهم اللثام وتنسيبه لهم أن طائفة من لمتونة خرجوا مغيرين على عدو لهم، فخالقهم العدو إلى بيوتهم، ولم يكن بها إلا المشايخ والصبيان والنساء، فلما تحقق المشايخ أنه العدو أمروا النساء أن يلبسن ثياب الرجال، ويتلثمن، ويضيقتن، حتى لا يعرفن، ويلبسن السلاح. فعلن ذلك، وتقدم المشايخ والصبيان أمامهن، واستدار النساء بالبيوت، فلما أشرف العدو رأى جمعا عظيما، فظنه رجالا، فقال: هؤلاء عند حرمهم يقاتلون عنهن قتال الموت، والرأي أن نسوق النعم ونمضي، فإن اتبعونا قاتلناهم خارجا عن حريمهم (ابن الاثير، 1997، ج8، ص138؛ ابن الوردي، ج1، ص345). ثم جعلوا اللثام سنة لهم: ((فلزموا اللثام تبركاً بما حصل لهم من الظفر.)) (اليافعي، 1997م، ج2، ص126)

وقد اخذ اهل المغرب اللثام من أهل حمير اجدادهم وهي سنة لهم يتوارثونها خلفاً عن سلف، وسبب ذلك على ما قيل أن حمير كانت تتلثم لشدة الحر والبرد يفعله الخواص منهم، فكث ذلك حتى صار يفعله عامتهم. وقيل كان سببه أن قوماً من أعدائهم كانوا يقصدون غفلتهم إذا غابوا عن بيوتهم فيطرقون الحيف يأخذون المال والحريم، فأشار عليهم بعض مشايخهم أن يبعثوا النساء في زي الرجال إلى ناحية ويقعدوا هم في البيوت مثمين في زي النساء، فإذا أتاهم العدو ظنوا هم النساء فيخرجون عليهم، ففعلوا ذلك وثاروا عليهم بالسيوف فقتلوه، فلزموا اللثام تبركاً بما حصل لهم من الظف ربالعدو (ابن خلكان، 1900م، ج7، ص129).

خلف الموحدون، دولة المرابطين: {كخلافة مهيمنة في شمال إفريقيا، يعارضون عادة ارتداء اللثام، قائلين إنه حرام أن يقلد الرجل لباس المرأة، ولكنهم لم يستطيعوا أن يطمسوا استعماله، اما عند الطوارق، فكان الرجل هو من يرتدي اللثام، بينما المرأة لا تحجب، وكان أولادهم يرتدون اللثام منذ وصولهم لسن البلوغ،

وبمرور الوقت اصبح اللثام رمزا للرجولة، وظهور الرجل مميط اللثام أمام الشيوخ يعتبر عيبا وخصوصا أولئك من أسرة زوجته { (سالم، دبت، ص43).

ثم انتقلت هذه العادة الى بلاد الاندلس عندما استقرت القبائل الصنهاجية التي كان لها دور كبير في عمليات الفتح العربي وبالأخص من استقر في مدينة استجة (Ecija) التي هي احدى كور الاندلس العريقة والقديمة البناء (ياقوت الحموي، 1995م، ج7، ص174). وقد وصل بهم الحال في الاعتزاز باللثام والتمسك به انهم لا يزيلوه عن وجوههم لا ليلا او نهارا ولا حتى في السلم او الحرب وفي رواية يرويه احد الشاميين بقوله: {وحكى لي ثقة أنه رأى شيئا من المثلثين بالمغرب مترديا في نهر يغسل ثيابه وهو عريان، وعورته بادية، ويده اليمنى يغسل بها، ويده اليسرى يستر بها وجهه. وقد جعل هؤلاء اللثام جنة، فلا يعرف الشيخ منهم من الشاب، فلا يزيلونه ليلا ولا نهارا، حتى أن المقتول منهم في المعركة لا يكاد يعرفه أهله، حتى يجعلوا على وجهه لثاما.} (الذهبي، 1967م، ج34، ص331)

وقد انتشر لبس اللثام ايضا في الاندلس عند اصحاب المهن منها ممن يعمل في الدقيق، وعند الطحانيين والخبازيين وكان شرط دخولهم الى هذه السوق هو لبس الكمامة و كان (صاحب السوق) يأمرهم ان من يقوبعجن العجين يجيب عليه انلبس اثواباً بيضاء ضيقة الاكمام كي تجنيسقوط اشياء من التعرق من بدنه على العجين وان يكون ملثم الوجه، لأنه من المحتمل العطاس او التحدث والتكلم، فيسقط قطرات من فيه على العجين، ويجب الشد على الجبين بالعصابة لونها ابيض حتى يتجنب التعرق {فيقطر من عرقه شيئاً في العجين} (ابن بسام، دبت، ص299).

كذلك كان من واجبات المحتسب (صاحب السوق) في الاندلس المحافظة على صحة الرعية فيراعي المحتسب النظافة العامة في كل شئاضافة الى إجراءات اخرى منها ان: {ألا يباع ثوب المريض، ولا يؤخذ من مريض عجين على طبخ خبزه، ولا يشتري منه بيض ولا دجاج ولا لين، ولا غير ذلك} (ابن زكريا، 2017م، ص336).

وقد ذكر شاعر القرن الثالث الهجري ابن الرومي (الذهبي، 1967م، ج6، ص781) ابیاتاً من الشعر بقوله (1994، ص4356):

مَقْتَعٌ لَثْمُ الْأَبْطَالِ يَحْدِرُهَا ذَلِيلَةٌ مَا وَاوَارِيهِ مَقَانِعُهُ

قَنَّعَ الرَّأْسَ ثُمَّ لَثَّمَ وَجْهَهُ وَكَفَى بِالْقِنَاعِ دُونَ اللَّثَامِ

رَدَّ غَرْبَ الْجَمَاحِ رَدَّ اللَّجَامِ قَنَّعَ الرَّأْسَ ثُمَّ لَثَّمَ وَجْهَهُ

وفي قصيدة طويلة في موضع آخر كان للشاعر ابن الرومي ذكرا للثام في ابياته الشعرية بقوله (المكي، 1998م، ج4، ص319):

إذا سار فيهم خلت بدرا وأنجما ... ثوابت في أفلاكها لا دوالك

(ويقدمهم ماضى العزيمة مقدم ... على الهول ميمون اللثام مبارك)

(يشيح به ظامى الفصوص مطهم ... وأورق مفتول الذراعين تامك)



رجل من الطوارق يرتدي لثاماً (مقال بعنوان اللثام)

الخاتمة

– تعتبر الكمادات – اللثام هي من الشواهد الحضارية التاريخية التي تحسب للعرب في المغرب والاندلس ، والتي اصبحت فيما بعد جزء من تراثهم التاريخي العريق الذي يمتد لسنوات طويلة حتى وقتنا الحاضر. – توضح النقوش التاريخية القديمة التي عثر عليها في المغرب العربي الى عمق تاريخ اللثام عند العرب إذ تبرز من خلالها وجه الانسان فقط يقتصر على العين واخفاء بقية معالم الوجه، وكان اللثام مغطي نصف وجوههم.

— كان اللثام عند العرب المسلمين في المغرب والاندلس له أهمية كبيرة في حماية الانسان من الامراض والابئة اضافة الى ذلك كانوا يتلثمون اثناء القتال مِنَالْغُبَارِ فِيَالْعَزْوِ عَنْ طَرِيقِ شَدِّالْقَمْبَاللَّثَامِ ، و يُشَدُّ اِيضاً بهدف الحياء والتَّكْبِيرِ و من الحر والبرد .

— حقاً إن المحن كواشف، ونحن نزداد إيماناً وبقينا يوماً بعد يوم بديننا وشريعتنا وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم فالطهارة وغسل اليدين هي لعلاج الفايروسات.

— كان اهل المغرب والاندلس قد التزموا بأوامر الاسلام التي تخص الطهارة من خلال ما اوصى به الرسول محمد ﷺ وهي القيمة التي حافظ عليها المسلمون في اجيال متعاقبة ، ونرجو ان يتعلم هذا الجيل المعاصر النظافة كجزء من عقيدتهم السحاء ومن اجل العيش الكريم في المجتمع .

— أخذ اللثام أهمية سياسية خلال توسعات الدولة المرابطية، وهذه العادة تسببت في إطلاق عليهم لقب "الملثمين".

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

اولاً: المصادر الاولية:

ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، (ت: 630هـ/1223م)، الكامل في التاريخ، تح: عمر عبد السلام تدمري، ط1، (دار الكتاب العربي، لبنان ، 1417هـ /1997م).

البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الجعفي(ت:256هـ/870م)، صحيح البخاري، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) ط1، (جامعة دمشق ، سوريا، 1422هـ / 2002م).

ابن بسام المحتسب، شمس الدين محمد بن الشيخ شهاب الدين أحمد، (عاش في القرن السادس هجري/الثاني عشر ميلادي) نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تح: محمد حسن، احمد فريد المزيدي، (دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان. د . ت)

ابن جريح ، أبو الحسن علي بن العباس بن جريح ، (ت:283هـ/896م) ، ديوان ابن الرومي ، ط1، (دار الكتب العلمية، بيروت، 1414هـ/1994م).

ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، أبو زيد (ت: 808هـ/1405م)، تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ط1، (دار الفكر ،مؤسسة جمال للطباعة والنشر ، بيروت ، 1399هـ / 1979م)

ابن خلكان ، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد الإربلي (ت:681هـ/1228)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، (دار صادر، بيروت، 1282هـ/1900م)

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْمَاز، (ت: 748هـ/1347م)، تاريخ الإسلام وَوَفِيَاتِ الْمُشَاهِيرِ وَالْأَعْلَامِ، تح: بشار عَوَّاد معروف، ط1، (دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1423هـ / 2003م)

ابن زكريا، زكريا يحيى بن عمر بن يوسف الكناني، (ت: 289هـ/901م)، احكام السوق، تح: احمد جابر بدران، ط1، (دار النشر للجامعات، القاهرة، 1437هـ / 2017م).

الرَّوَزَنِي، أبو سهل، محمد بن الحسن العارض (ت: 445هـ/1053م)، قَشْرُ الْقَسْرِ، تح: الدكتور عبد العزيز بن ناصر المناع، ط1، (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 1427 هـ، 2006 م).

أبو السعادات الجزري، مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني (ت: 606هـ/1209م)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تح: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، (المكتبة العلمية بيروت، 1399هـ / 1979م).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ/1505م)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، (دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، 1387 هـ / 1967م).

ابن القَطَّاع الصقلي، علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف (ت: 515هـ/1121م)، كتاب الافعال، عالم الكتب، (القاهرة، 1403هـ / 1983م).

كاتب مراكشي (توفي في القرن السادس هجري/ الثاني عشر ميلادي)، الاستبصار في عجائب الأمصار، دار الشؤون الثقافية، 1986م)

مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: 261هـ/874م)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي (بيروت، د.ت).

المكي، عبد الملك بن حسين بن عبد الملك العصامي (ت: 1111هـ/1699م)، سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، تح: عادل أحمد عبد الموجود- علي محمد معوض، ط1، (دار الكتب العلمية، بيروت، 1419 هـ / 1998م).

ابن منظور محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، (ت: 711هـ/1311م)، لسان العرب، ط3، (دار صادر، بيروت، 1414هـ / 1994م).

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، (ت: 303هـ/915م) المجتبى من السنن السنن الصغرى للنسائي، تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط2 (حلب، 1406 / 1986م)

النويري، شهاب الدين احمد عبد الوهاب، (ت: 733 هـ / 1333م)، نهاية الارب في فنون الادب، تح: عبدالمجيد ترحيني، (دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت).

ابن الوردي، عمر بن مظفر بن عمر بن محمد ابن أبي الفوارس، أبو حفص، زين الدين ابن الوردي المعري الكندي (ت: 749هـ/1349م)، تاريخ ابن الوردي، ط1، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، 1417هـ / 1996م).

اليافعي، أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي (ت: 768هـ / 1366م) ، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان ، وضع حواشيه: خليل المنصور، ط1، (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1417 هـ / 1997 م).

ياقوتالحموي، شهاب الدين ابو عبدالله بن عبد الله الرومي، (ت: 626/1228م)، معجم البلدان، ط2، (دار صادر، بيروت، 1415هـ / 1995م)

ثانيا المراجع الحديثة:

الادريسي عبدالله حمداي ،قاعدة المغرب الاقصى قبل فاس،تاريخا وامجادا وجهادا،(دار الكتب العلمية ، بيروت، د.ت)

التلمساني ، أحمد بن محمد التلمساني ،(ت:1041هـ/1283م)،نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب ، تح : إحسان عباس ، (دار صادر، بيروت ، 1282هـ / 1900م)

السالم، حماه الله ولد ، صحراء الملتمين وبلاد السودان في نصوص الجغرافيين والمؤرخين العرب، دار الكتب العلمية ، (بيروت ، د.ت)،

عنان، محمد عبد الله، دولة المرابطين في المغرب والاندلس(دار النهضة، بيروت، 1405هـ / 1985).

فطرية واردي الاندنوسية، عناية الشريعة الاسلامية بنظافة الفرد والبيئة، دار الكتب العلمية(بيروت، بلا. ت)

مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة ، ط1، (عالم الكتب، القاهرة ، 1429 / 2008م).

ثالثا: المراجع الاجنبية:

1- Douglas Porch (2005). The Conquest of the Sahara. Macmillan

رابعا: المواقع الالكترونية:

قناة روسيا اليوم ، تقرير أمريكي يتحدث عن مواجهة وباء كورونا مذكرا بتوصيات النبي محمد ﷺ نشر بتاريخ : 2020/5/3 / على الموقع الالكتروني:

<https://arabic.rt.com/world/1096101->

مقال بعنوان(اللثام) منشور على موقع في شبكة الانترنت:

<https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%85>

الاتجاهات الحديثة المتوقعة في البحث التربوي

(أصول التربية أنموذجاً)

أ.د هالة مختار الوحش

أستاذ مساعد بجامعة بيثشة - وأستاذ بجامعة الأزهر

halaalwash3000@gmail.com

00966550754709

المخلص

هدفت الدراسة إلى تعرف الاتجاهات الحديثة في البحث التربوي (أصول التربية أنموذجاً)

وتطرقت الباحثة إلى أهم الاتجاهات العالمية والدولية لتطوير مجال أصول التربية ومن أهم هذه الاتجاهات الاتجاه نحو (التربية الدولية) تدويل التعليم الجامعي، الاتجاه نحو تعزيز جودة التعليم والتعلم من خلال المدارس الآمنة، الاتجاه نحو التربية الإعلامية والرقمية، الاتجاه نحو تمويل التعليم الجامعي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة (الاستثمار التربوي) ، الاتجاه نحو دعم الشراكة البحثية بين مؤسسات التعليم الجامعي، وغيرها من العديد من الاتجاهات الحديثة والتي على ضوءها قامت الباحثة ببناء الرؤية المقترحة لتطوير البحث العلمي بمجال أصول التربية، ومواكبته للاتجاهات العالمية الحديثة، تحقيق القدرة التنافسية المحلية والإقليمية، وهدفت الرؤية إلى توجيه بحوث أصول التربية نحو دعم الممارسة التربوية الفعالة داخل المجتمع والمرتكزة على نتائج البحث العلمي. إسهام مجال أصول التربية في بناء القدرات البحثية من خلال المشاركة في التطوير والتنمية المهنية ودعم مجتمع المعرفة، وتطلب تطبيق الرؤية ، بناء الخرائط البحثية بأقسام أصول التربية التي تسهم في تحديد أولويات الموضوعات البحثية التي تخدم احتياجات المجتمع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، إنشاء الكراسي البحثية التي تسهم في معالجة القضايا التربوية الواقعية، وإجراء البحوث النوعية في المجال الذي يخدم المجتمع.

الكلمات المفتاحية : اتجاهات حديثة ، رؤية تربوية ، البحث التربوي

Expected modern trends in educational research

(Principles of Education as a model)

Prof. Dr. Hala Mokhtar Al-Wahsh

Assistant Professor at Bisha University - and Professor at Al-Azhar University - Egypt

Abstract

The study aimed to identify modern trends in educational research (Principles of Education as a model). The researcher addressed the most important global and international trends to develop the field of principles of education. The most important of these trends are the trend towards (international education) internationalization of university education, the trend towards enhancing the quality of education and learning through safe schools, the trend towards media and digital education, the trend towards financing university education in light of the philosophy of the productive university (educational investment), the trend towards supporting research partnerships between university education institutions, and many other modern trends, in light of which the researcher built the proposed vision for developing scientific research in the field of principles of education, keeping pace with modern global trends, and achieving local and regional competitiveness. The vision aimed to direct the research of the foundations of education towards supporting effective educational practice within the community based on the results of scientific research. The contribution of the field of foundations of education in building research capabilities through participation in development and professional development and supporting the knowledge society. The implementation of the vision required building research maps in the foundations of education departments that contribute to identifying the priorities of research topics that serve the needs of society and achieve the goals of sustainable development, establishing research chairs that contribute to addressing realistic educational issues, and conducting qualitative research in the field that serves the community.

Keywords: Modern trends, educational vision, educational research.

مقدمة

تعرف أصول التربية Foundations of Education بأنها: القواعد والأسس والمبادئ والنظريات التي تنتبثق منها الأفكار والممارسات التربوية، وتستمد منها العملية التربوية نظمها الإدارية وتطبيقاتها العملية، من الأصول الاجتماعية والفلسفية والدينية والتاريخية، وتهتم أصول التربية بدراسة الأدوار والوظائف داخل المؤسسة التعليمية (مدرسة - جامعة)، والكشف عن الوظائف الاجتماعية للمقررات الدراسية، وتفسير سلوك المتعلمين، ومساعدة المعلم في عمليات التجديد الثقافي، إضافة إلى دراسة الواقع وانعكاساته التربوية وفق النظريات التربوية المختلفة، ويشير الواقع الحالي إلى أن ثمة قصوراً يشوب مجال أصول التربية في جانبه التعليمي، من حيث ضعف التكوين العلمي للباحثين بمجال أصول التربية، فيلاحظ التكرار في اختيار الموضوعات البحثية وافتقارها للأصالة والإبداع، وقلة الخرائط البحثية بأقسام أصول التربية بكليات التربية؛ مما يؤدي إلى إطالة فترة التسجيل للدرجات العلمية، وندرة استثمار نتائج البحوث التربوية في إيجاد حلول واقعية لمشكلات المجتمع في كافة نواحيه التنموية، وقلة الشراكات البحثية research partnerships بين أقسام أصول التربية والتخصصات في الأقسام الأخرى، وقلة مسارات ومقررات برامج أصول التربية؛ مما يقلل من فرص التدريب للطلاب بالمرحلة الجامعية على إجراء البحوث المتخصصة، وضعف مهاراتهم البحثية، إضافة إلى قلة الإمكانيات المادية والتقنية وضعف الإنفاق على البحث العلمي Scientific research، مما يؤكد على ضرورة تطوير مجال أصول التربية وفق الاتجاهات الحديثة، وسوف تستعرض الباحثة في السطور القادمة أهم الاتجاهات البحثية الحديثة لتطوير مجال أصول التربية، ثم تقديم رؤية مستقبلية مقترحة لتطوير المجال وفق هذه الاتجاهات الحديثة.

(أحمد، أميرة خيرى، 10).

أولاً- الاتجاهات البحثية الحديثة لتطوير مجال أصول التربية:

يقصد بالاتجاهات الحديثة في مجال أصول التربية السياسات والمداخل والبرامج والآليات والأفكار الرائدة للخبراء المتخصصين في المجال، والممارسات التربوية المشتركة البارزة والمتميزة للدول الكبرى المتقدمة باعتبارها ثقلاً في مجال السياسة العالمية التي تستخدمها المؤسسة الجامعية بهدف تحقيق البعد الدولي والعالمي في وظائفها وبرامجها لمسايرة هذه الاتجاهات، وتطوير مجال أصول التربية في جميع جوانبه البحثية والتعليمية والخدمية والذي يساهم في حل المشكلات التربوية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (إسكاروس، فيليب، 380)، وفيما عرض لبعض هذه الاتجاهات:

1- الاتجاه نحو (التربية الدولية) تدويل التعليم الجامعي (International Education):

يعد تدويل التعليم على درجة عالية من الأهمية في عالم سريع التغير، بوصفه وسيلة لتحسين الجودة، ومُدخلاً لتحقيق التنافسية، فالتدويل هو جهد واع لدمج الثقافات العالمية من خلال بيئة التعليم الجامعي التي ينبغي لضمان نجاحها أن تنطوي على المشاركة النشطة والمسؤولة للمجتمع الأكاديمي في الشبكات العالمية، وإقامة شراكات بحثية مع مجموعة من الجامعات العالمية، وقد اشتمل التدويل Internationalization على العديد من صور وممارسات وأنشطة التعاون الدولي بين مؤسسات التعليم العالي كزيادة التعاون في مجال البحث العلمي، وتقاسم مراكز البحوث والمشاركة في الندوات والمؤتمرات الدولية، والتأليف المشترك للمنشورات البحثية، وتبادل النشر الدولي International publishing الذي يعد أحد أهم الاتجاهات التي تعين على تجويد مستوى النشر للبحوث العلمية، بل يعد مؤشراً تصنف الجامعات في ضوءه؛ لما يتضمنه من نشر نتائج الأبحاث العلمية في الدوريات العلمية العالمية، فالمعرفة أصبحت عالمية الطابع، وإنتاجها

وتطويرها ونشرها أمور يمكن تعزيزها بالجهود الجماعية للمجتمع الأكاديمي الدولي، وتعد الصين والهند من أهم الدول التي تسعى إلى تحسين جودة التعليم الوطني اقتصادياً، من خلال التعاون الدولي والمحلي في المشاريع البحثية وتقديم الخدمات الاستشارية، وتحقيق التبادل المعرفي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في مجال بحوث أصول التربية والتدريب التقني وزيادة الأعمال، وفي هذا السياق تقوم الجامعات الكندية AUCC بالتعاون مع آلاف من مؤسسات التعليم العالي في 180 دولة بالنشر العلمي المشترك، فالتعاون الدولي الأكاديمي في البحوث ضمن أولوياتها ونشر المقررات المفتوحة عبر الإنترنت

(المفتى، محمد أمين، 53-54)، إضافة إلى تطبيق التعليم عابر الحدود، مما يسهم بذلك في تحقيق اقتصاد عالمي تنافسي قائم على المعرفة ومترابط بين شعوب العالم، وتعد بريطانيا أيضاً من أهم الدول التي تسعى لاستقطاب العقول المتميزة، من طلاب الدراسات العليا من جميع أنحاء العالم، حيث بلغت نسبتهم 69%، وتسهل لهم قوائم الهجرة، ويشكل هذا الاستقدام مصدراً من مصادر الدخل القومي، وقامت بإضافة مقررات جديدة في مجال أصول التربية لهؤلاء الطلاب؛ لمواكبة التطورات العالمية، إضافة إلى أن الجامعات الفرنسية قامت باستحداث مسارات جديدة لطلاب الدراسات العليا، في مجال أصول التربية لطلاب المرحلة الجامعية والدراسات العليا، والالتحاق بها شبه مجاني للجميع بلا تفرقة، وتعمل وكالة إديوفرانس Edu France تحت رعاية وزارتي التعليم والخارجية على تعريف الطلاب بإمكانية الدراسة في فرنسا، والعمل على زيادة حجم الإقبال على التعليم العالي الفرنسي في الخارج من خلال: المعارض التعليمية، ومنتديات الطلاب، والزيارات الجامعية، وتقديم المعلومات للطلاب الأجانب، ومساعدتهم على التسجيل في مؤسسات التعليم العالي، وتعد ألمانيا محوراً هاماً للحركة الطلابية العالمية، حيث وصل عدد الطلاب الدوليين بها عام 2016 إلى 345000 أي حوالي 12% من عدد الطلاب الألمان، وتهدف ألمانيا ضمن استراتيجياتها إلى تشجيع الحراك الطلابي من خلال تشجيع التعاون بين أقسام أصول التربية محلياً ودولياً، وعقد الاتفاقيات مع مراكز البحوث العالمية؛ وذلك لإضفاء الطابع الدولي على البحوث والعلوم في جامعاتها، إضافة إلى تنفيذها برنامج الشهادة المزدوجة، التي تمكن المرشح من الحصول على درجة واحدة معترف بها من مؤسستين مختلفتين، ويجري الاتفاق بينهما لإصدار الشهادات بواقع واحدة من كل مؤسسة (Aboobaker, & Nimitha, 2020, 407).

2- الاتجاه نحو تعزيز جودة التعليم والتعلم من خلال المدارس الآمنة Safe Schools:

تهدف بيئات التعلم الآمنة إلى توفير المناخ الصحي الآمن والداعم للتعليم والتعلم، من خلال العلاقات الإيجابية بين: الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والقيادة، وتوفير الخدمات المتنوعة وتحقيق الرؤية المستقبلية للتعليم، في ضوء معايير السلامة وتعزيز فرص المشاركة المجتمعية الفعالة للمجتمع المحلي المحيط بها، وتخريج أجيال يتمتعون بالثقة بالنفس والقدرة على تحمل المسؤولية والمشاركة بالرأي وإطلاق طاقاتهم الإبداعية، وتلعب البيئة الجامعية دوراً مؤثراً سلباً وإيجاباً في الوضع الصحي للطلاب مما ينعكس على تحصيلهم الدراسي، وقد أكدت الأمم المتحدة (الأمم المتحدة، 2017، 29) (التحالف العالمي لحماية التعليم) GCPEA في تقريرها لعام 2017 "إعلان المدارس الآمنة" - على ضرورة توفير بيئة تعلم آمنة خالية من صور العنف النفسي والجسدي والمعنوي، تهدف إلى معالجة حوادث العنف، والتنمر بين الطلاب، ومحاربة الأفكار المتطرفة، من خلال الندوات والمؤتمرات، واحترام كرامة الطلاب وعدم إيذائهم ومعاملتهم برفق وعدالة، والتوعية بأهمية الصحة النفسية Psychological health وسبل تحقيقها، وعلاج مشكلاتهم العقلية والنفسية والاجتماعية، وتحسين النمو النفسي والجسدي والوجداني لهم، فمن حق الطلاب الشعور بالأمان وتلقي الدعم في بيئاتهم التعليمية المختلفة، ففي فنلندا قامت المدارس بتطبيق ما

يسمى بمدونات السلوك، التي تشمل المدرسة برمتها؛ لتعليم الطلاب أساليب التفاعل الاجتماعي المناسبة، وتتضمن مدونات السلوك هذه القواعد التي تميز السلوكيات المقبولة عن السلوكيات المرفوضة، كما يجري إعلام الطلاب فعلياً بالتدابير والإجراءات التأديبية القائمة التي يحترمها الكبار أيضاً، وضرورة قيام طاقم المدرسة بتطبيق القواعد المعمول بها، وفرض العقوبات على نحو لا لبس فيه، وقد أثبتت مدونات السلوك هذه فعاليتها في الحد من العنف؛ إذ أظهر الطلاب ميلاً نحو السلوكيات الاجتماعية الإيجابية، بينما تراجع ميلهم نحو السلوكيات السلبية، إضافة إلى وجود علاقة بين مدونات السلوك وزيادة التحصيل الأكاديمي، وفي هذا الصدد قامت هولندا بتشكيل المبادرات الرامية إلى زيادة التواصل بين المدرسة وأولياء الأمور، من خلال الاجتماع بهم وتوفير الدورات التدريبية لهم، والتي تعد عاملاً رئيساً لإنجاح برامج التصدي للعنف، وبلغ عددها 44 برنامجاً للتصدي للعنف Violence وأساليب التنمر، فثمة علاقة إيجابية بين عقد اجتماعات أولياء الأمور وانحسار ظاهرتي العنف والترهيب من الأقران، مما يؤكد تعزيز المسؤولية الملقاة على عاتق أولياء الأمور، لضمان بيئة تعلم آمنة شاملة للجميع، وفي هذا الصدد أكدت اليونسكو في تقريرها عن أهداف التنمية المستدامة لعام 2017 أن مصر وتونس والمغرب من أهم الدول العربية التي تعزز دور أولياء الأمور للحد من انتشار ظاهرة العنف المدرسي، وأن انخراط أولياء الأمور في حياة أبنائهم والإشراف عليهم ومددهم بالدعم العاطفي؛ قد أسهم بشكل كبير في تراجع احتمال تعرض الطلاب للعنف والترهيب على يد أقرانهم (محمد، ماهر أحمد، 2017، 243).

3- الاتجاه نحو التربية الإعلامية والرقمية Media and digital education :

فرضت التغيرات العالمية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والتنمية في عصر عولمة الإعلام واقتصاد المعرفة تحديات كثيرة، مما يستلزم التعامل معها بفاعلية ووعي، ومن ذلك التربية الإعلامية Media education التي تعد ضرورة مهمة في العصر الحالي فهي تهتم بتنمية قدرة الأفراد على التفكير الناقد والخلق، وتدريبهم على التعامل مع المحتوى الإعلامي: فهماً وتحليلاً واختياراً وإنتاجاً، وجعلهم قادرين على الانتقاء الإيجابي بشكل واعٍ فيما ينشر من المنتجات الإعلامية، والإدراك الجيد للرسائل، وتمكينهم من تجنب الآثار السلبية والتحرر من الانبهار بالتقنية، فهي تنمي الجانب النقدي لديهم، وتسهم في القدرة على تحمل المسؤولية في اتخاذ القرارات، وتجنب القيم السلبية والعادات الدخيلة على ثقافة المجتمعات العربية، والتوعية باكتساب القيم الإيجابية واتباع السلوك الأخلاقي، وتبني آراء سياسية عقلانية، فالتربية الإعلامية أصبحت الموجه الأكبر والسلطة المؤثرة، في القيم والمعتقدات والممارسات والتوجهات في مختلف الجوانب: اقتصادياً، وثقافياً، واجتماعياً، وأكد إعلان الدوحة لدعم تعليم التربية الإعلامية في الشرق الأوسط 2013 على "ضرورة تعزيز مفهوم التربية الإعلامية ضمن مناهج المؤسسات التربوية بمرحلة الدراسات العليا" (مركز الدوحة لحرية الإعلام، 2013، 31)، بهدف تمكين الأجيال الشابة من اكتساب التفكير النقدي والتحليلي والفهم الصحيح للمعلومات المتاحة لهم، والالتزام بتطبيق برامج التربية الإعلامية على أعلى المستويات"، فالتربية الإعلامية والرقمية تحتاج إلى رؤية وثقافة جديدتين في التعامل مع ممارسة الدور الذي يحتاجه المجتمع، فينبغي أن يتعلم الطالب النقد النوعي لما ينشر في وسائل الإعلام، وفرز المفيد منها من غير المفيد؛ حتى لا يكون ضحية للفكر المتطرف (عطية، محمد عبدالرؤوف، 2020، 24).

4- الاتجاه نحو تمويل التعليم الجامعي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة (الاستثمار التربوي)

University funding for university education in the light of the university's productive philosophy (Educational investment):

يمثل تمويل التعليم مدخلاً مهماً من مداخل أي نظام تعليمي، وأحد الاتجاهات التي تحظى بعناية كبيرة من قبل المهتمين باقتصاديات التعليم قديماً وحديثاً، فبالرغم من الاعتراف بأهمية التعليم الجامعي، University education إلا أن قضية تمويله تظل إحدى القضايا الحاكمة التي تحد كثيراً من تحقيق الأهداف التنموية له، خصوصاً في ظل تفاقم أزمة تمويل التعليم التي يمر بها العالم؛ نتيجة لتسارع النمو السكاني، وزيادة الطلب الاجتماعي والاقتصادي على التعليم، إضافة إلى عدد من العوامل الاقتصادية، كارتفاع تكاليف المواد التعليمية، والأجور، وارتفاع المستوى العام للأسعار، ويعد تحدي تمويل التعليم Education Funding من أهم التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في الساحة الدولية في الوقت المعاصر (Agrawal, & Andrey, 2020, 16)، وتزداد المشكلات المتعلقة بالتمويل تعقيداً مع تنامي الاتجاهات التي تنادي بزيادة فعاليته ورفع مستوى كفاءته النوعية، ويرتبط تمويل التعليم بتحديد مصادر تمويله بمختلف أنواعها: الحكومية وغير الحكومية، وتخفيف العبء على الدولة في زيادة ميزانية مؤسسات التعليم العالي، وذلك بالتفكير الجاد في إيجاد مصادر تمويلية بديلة واستثمارية جديدة، وتعد الجامعة المنتجة من أبرز هذه البدائل التي تسهم بإدخال صيغ تعليمية جديدة في وضع التعليم الجامعي، وإعادة هيكلته وتنظيمه وفق هذه الصيغ، فالجامعة المنتجة تعمل على تلبية احتياجات المجتمع من الكفاءات البشرية والكوادر المدربة بالمواصفات المطلوبة، بما يؤهلهم لأداء أدوارهم المستقبلية في الواقع العملي، كما تعمل جاهدة على تنمية قدرات الإبداع Creativity والاستيعاب لدى طلابها؛ ليكونوا قادرين على التفاعل مع التقنية الحديثة، كما تركز الجامعة المنتجة على البحوث التطبيقية والإجرائية وبحوث الفعل؛ لارتباطها المباشر بمشكلات المجتمع وقضاياها وإسهامها في تقدم المجتمع وتطوره، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من الدول السابرة التي تبنت فلسفة الجامعة المنتجة "الاستثمارية"، وكان ذلك في صورة حاضنات أكاديمية تدعم الأعمال الإبداعية التي تمولها الحكومات والقطاع الخاص، وتم تطبيق نموذج الحاضنة التكنولوجية بجامعة أوستن، التي تعد من أشهر نماذج الجامعات الاستثمارية في العالم، وهدفها: تحقيق التعاون بين الجامعات وقطاع الإنتاج في مجال البحث العلمي بأصول التربية، واحتواء خريجي الجامعات وأصحاب الأفكار الجديدة والمبدعة، من خلال تشجيعهم على الاتجاه نحو البحوث الجماعية، وبحوث الفريق التي تتبنى المشاريع البحثية التربوية الكبرى وتنوع مصادر التمويل لها، وتقديم الاستشارات الفنية والمالية وتطوير الكليات عن طريق البحث العلمي (عيد، هنية جاد، 2017، 243).

5- الاتجاه نحو تعزيز الميزة التنافسية بين الجامعات: enhancing the competitive advantage between universities:

في ظل التحولات العالمية المعاصرة، تتوقف قدرة المجتمعات على المنافسة في الألفية الثالثة على ما لديها من مخزون الفكر والمعرفة المتمثل في مخرجات مؤسساتها التعليمية، مما يتطلب دعم القدرات التنافسية Competitiveness لهذه المؤسسات؛ لتحسين منظومة التعليم فيما يخص الطالب وعضو هيئة التدريس، والمادة العلمية وأساليب الإدارة المرنة المبدعة، مما ينعكس على مسيرة التنمية وتقدم المجتمعات، وبذلك تظهر أهمية التركيز على تحقيق ميزة تنافسية للجامعات من أجل رفع كفاءة الموارد البشرية المؤهلة للعمل

مستقبلاً؛ إذ إن العنصر البشري المؤهل جيداً يخدم تحقيق الميزة التنافسية للدولة، فهو مصدر التخطيط واتخاذ القرار، كما أنه مصدر العمل المتقن الذي يحقق الجودة والتميز، والإبداع والابتكار، وإنتاج المعرفة والبحوث التي تفيد المجتمع وتحسن من قدراته التنافسية، فالجامعة يجب أن تسعى إلى تحقيق ميزة تنافسية تهدف إلى تميز البحث العلمي الذي يعد أهم آليات مجتمع المعرفة (محمد، أحمد، 2017، 129)، ومدخلاً أساسياً لتحقيق تفرد الجامعة وتفوقها وتترايد قدراتها في ذلك من خلال التحول بمفهوم التميز البحثي Research excellence إلى هدف مجتمعي محدد، والاستفادة من الخبرات البحثية العالمية؛ لتعزيز مراكز التميز البحثي بالجامعة، وتعد أستراليا من الدول التي سعت لتحقيق التنافسية والامتياز الدولي بين جامعاتها، حيث اتجهت برؤيتها نحو الجامعة البحثية المتميزة القائمة على التوسع في الدراسات البينية، والأخذ بالمدخل المنظومي الذي يعمل على فهم الظاهرة التربوية بأبعادها المختلفة، وتبنت أيضاً تدريب طلاب المرحلة الجامعية على الممارسة الحقيقية للبحث العلمي في أصول التربية، من خلال وحدات بحثية تعمل وفقاً لمعايير عالمية محددة، تسهم في معالجة قضايا الميدان التربوي، وتقوم بخدمة المجتمع وتحسينه، وفي هذا الجانب ركزت الفلبين على تحقيق مستوى تنافسي عالمي، من حيث تقديم استراتيجيات التعلم مدى الحياة في إطار نظام تعليمي متنوع، يركز على المشاركة في مجتمع الأعمال ودعم الاتجاه نحو التخصصات الرياضية والتكنولوجية، وتنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات، وربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل من خلال تطوير الفكر الريادي والفني، وفي كولومبيا قامت شركات القطاع الخاص بإنشاء مؤسسة تعمل على توفير مخصصات بحوالي 4% من قيمة مرتبات العاملين بالشركات التابعة لها، توجه إلى تأسيس مؤسسات تعليمية تتبنى المشاريع البحثية التربوية والتعليمية في مجال أصول التربية؛ لمعالجة المشكلات الدراسية والسلوكيات الصفية والقضايا المدرسية المختلفة (مؤسسة الفكر العربي، 2018، 455).

6- الاتجاه نحو دعم الشراكة البحثية بين مؤسسات التعليم الجامعي

The research partnership between university education institutions:

تبرز أهمية الشراكة البحثية بين مؤسسات التعليم المختلفة ومؤسسات المجتمع - وتحديدًا المؤسسات غير الحكومية - في تشكيل هوية المجتمع، وصياغة توجهات أفرادها في شتى المجالات، خاصة في ظل هذه التغيرات والتحديات الشاملة التي تركت تأثيراتها وبصماتها الواضحة على التعليم عامة والتعليم الجامعي خاصة، ولعل أبرز هذه التغيرات التحول نحو اقتصاد المعرفة knowledge economy، الأمر الذي أدى إلى تزايد الدعوات بمطالبة الجامعات بضرورة إعادة النظر في طبيعة علاقتها بمجتمعاتها، والبحث عن وظائف جديدة تستطيع من خلالها تقديم خدماتها للمجتمع بمختلف مؤسساته وفئاته؛ لتزويدهم بالمعرفة المتجددة والخبرة الفنية، بحيث تصبح شريكا فعالاً للمجتمع بكافة قطاعاته، فالشراكة البحثية بين الجامعات في مجال البحث لم تعد خياراً، بل أصبحت ضرورة حتمية تفرضها طبيعة العصر ومتغيراته، وقد تنامت جهود المؤسسات الأهلية في شتى قطاعات المجتمع الأمر الذي أفرز معه الكثير من المفاهيم التنموية الجديدة، والتي من بينها مفهوم المحاسبة Accountability وبناء الشراكة Partnership وبناء القدرات Capacity Building والتمكين Empowerment والرقابة والشفافية Control and transparency (الذبياني، محمد عودة، 2017، 173). وتقييم منظمات المجتمع المدني، وقد حظيت قضية الشراكة البحثية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع باهتمام عالمي على مستوى كافة الدول، منها الولايات المتحدة الأمريكية التي اهتمت بإنشاء مركز متخصص في شؤون التعاون مع القطاع الخاص في كل جامعة؛ ليتولى عقد الاتفاقيات والشراكات البحثية بين أقسام أصول التربية والمراكز البحثية ذات الصلة محلياً

ودولياً؛ لتبادل الخبرات ومواكبة الاتجاهات الحديثة في البحث العلمي، كما اهتمت السويد بإنشاء العديد من المعاهد المتخصصة، ومنها معهد لوند للتقنية، الذي يضم أحد عشر مركزاً بحثياً متخصصاً يقوم بإجراء البحوث التطبيقية، والنوعية، والاثنوجرافية، والاستشراعية، التي تهتم القطاع الخاص، وفي هذا الصدد اهتمت جامعة نيوكاسل بأستراليا بتأسيس نظام تعليمي لا مركزي، يدعم الشراكة البحثية ويكفل إدارة إصلاح التعليم بطريقة فعالة على المستوى الجامعي، إضافة إلى اهتمامها بالبحوث الخاصة بمجال أصول التربية، وبحوث توليد الطاقة ونقل البنية التحتية، وتوفير المعامل والمختبرات، وتقديم الدعم المستمر لهذه المشروعات البحثية Research projects وتدريب الباحثين عليها، وركزت إندونيسيا على ربط الجوانب الأكاديمية بالجوانب البحثية وإتاحة الفرص لتطوير القدرات، والربط بين البحث العلمي ومتطلبات تنمية المجتمع، والارتفاع بجودة البحوث في المجالات: الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية؛ لتحقيق الشراكة البحثية (الشريف، دعاء حمدي، 2019، 317).

7- الاتجاه نحو التربية من أجل السلام ونشر قيم التسامح ونبذ العنف Education for peace and spreading the values of tolerance and non-violence:

تعد التربية من أجل السلام Peace education واحدة من أهم القضايا العاجلة التي لا ينبغي ألا تتعلق باهتمام أمة بعينها أو دين ما أو أيولوجية خاصة، بل يجب أن تكون مصدر اهتمام جميع الشعوب في العالم، فنشر السلام ونبذ العنف يجب أن يكونا مصدر اهتمام جميع الشعوب في العالم، فهما لا يرتبطان بعقد الاتفاقيات أو المعاهدات أو باستصدار التشريعات والقوانين فقط، ولكن يرتبطان في الأساس بنشر ثقافة السلام، التي تبنى على قيم التسامح وقبول الاختلاف والتفاهم واحترام كرامة وحقوق الإنسان، وعدم التركيز على العنف كمخرج لحل أية مشكلة، فنشر ثقافة السلام ترتبط بالتنشئة على قيمها ومفاهيمها، وقد ظهرت الدعوات بضرورة الإصلاح في جميع مجالات الحياة الاجتماعية من أجل تنشئة الأفراد على قيم ومفاهيم السلام، ومنها على وجه الخصوص الإصلاح في التعليم لإيجاد مناخ تعليمي؛ يهدف إلى إيجاد جيل من الشباب قادر على التعايش على أساس من المبادئ المشتركة للسلام وحقوق الإنسان Human rights والديمقراطية، وتزويدهم بالمهارات اللازمة لحل الصراعات بأساليب فعالة، وتتجلى مظاهر الاهتمام بالتربية من أجل السلام على الصعيد الدولي فيما أكده العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم عام 2010 على أهمية التربية؛ من أجل السلام وحقوق الإنسان وتعزيز العلاقات السلمية في التعاون والتفاهم والتبادل بين الدول، وفي إطار ذلك تقدمت اليونيسكو بمساعدة الدول من أجل وضع خطط وبرامج وطنية للتربية من أجل ثقافة السلام، وتشمل تنفيذ برامج لتدريب المعلمين Teacher training programs وتضمين المناهج الدراسية بالموضوعات المتعلقة بنشر قيم التسامح ونبذ العنف والتنوع الثقافي والتفاهم الدولي

(السيد، عبد القادر محمد، 2018، 79). ، وتعد ماليزيا من أهم الدول التي تعزز ثقافة التربية من أجل السلام من خلال نظام تعليمي وطني National education system يمكن أن يوحد الأعراق والجنسيات المقسمة، فالتعليم في ماليزيا أصبح ينظر إليه على أنه المنصة المشتركة التي على أساسها يمكن أن تتضافر وتتفاعل المجموعات العرقية من أجل تحقيق التسامح والسلام، فقد نجحت ماليزيا في استثمار التعليم Education investment بطريقة جعلتها نموذجاً يحتذى به في التعايش السلمي وقبول الآخر في سياستها التعليمية، استناداً إلى التوجه نحو الأولويات البحثية لدى طلاب الدراسات العليا بال تخصصات التربوية والمتضمنة موضوعات نشر ثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة البيئية وغيرها، وذلك باستخدام مناهج وأساليب بحثية متعددة كمنهج التحليل الفلسفي، وأسلوب دراسة الحالة ومجموعات التركيز، إضافة إلى ذلك

اهتمت بالتربية من أجل السلام في الوسائط غير النظامية عن طريق المشاركة بفعالية في الألعاب الرياضية والمسارح والفنون التشكيلية، وتم تشكيل لجنة وطنية تشرف على تعزيز نشر ثقافة السلام (صالح، إدريس سلطان، 2018، 4).

8- الاتجاه نحو التربية الخلقية وتوظيف شبكات التواصل الاجتماعي Moral education and employment of social networks:

تعمل شبكات التواصل الاجتماعي Social networks على إتاحة الفرصة أمام الجميع للتواصل فيما بينهم فهي لا تقتصر على بلد دون آخر، ويتم استخدام هذه الشبكات بين الشباب للعديد من الأغراض، كتكوين الصداقات ومشاركة الاهتمامات وإقامة الصفقات وغيرها من أوجه التفاعل التي تتم في محيطها، وقد يرجع ذلك إلى سرعة الوصول إليها وقلة تكاليف النفاذ إليها، وسهولة التعامل مع المزايا والخدمات التي تقدمها، وتعد إحدى مصادر التنشئة الأخلاقية؛ نظراً لطول الفترة الزمنية التي بات يقضيها الشباب عليها، وقد أسهمت هذه الشبكات بشكل كبير في التأثير القوي على المقومات الأساسية لهوية الشباب وفي بناء شخصياتهم، ومن ثم أصبحت الأهم والأخطر في تشكيل منظومة القيم الخلقية Moral values لديهم (يوسف، ربهام سامي، 2019، 4). فقد تأثرت بها قيمهم الاجتماعية والخلقية والثقافية والسياسية، مما أدى إلى تغيير في أساليب أنماطهم المعيشية ومعتقداتهم الإسلامية، والذي ترتب عليه وجود ما يسمى بصراع القيم Struggle of values، وفي هذا السياق تعد الولايات المتحدة الأمريكية من الدول التي سبقت دولاً عديدة في الانتباه إلى مخاطر شبكات التواصل ودورها السلبي في التأثير على القيم الخلقية والموارد البشرية والاقتصادية؛ لذا عمدت إلى البحث عن كيفية الحد من هذه المخاطر وتوظيف هذه الشبكات في العملية التعليمية والاستخدام الأمثل لها؛ رغبة في الاستفادة من قدرات هؤلاء الشباب في إطار من الضوابط والتشريعات والتوجيهات للأسرة وجميع أفراد المجتمع، حيث أكدت على سلامة البيانات المتعلقة بهوية المستخدمين أثناء التسجيل وعمل الصفحات الخاصة بهم، بتفعيل برامج الرقابة الأبوية للأباء لمتابعة الصفحات الخاصة بأبنائهم، بالاقتران مع صفحاتهم الخاصة وفرض قيود على تغيير معلومات العمر بعد التسجيل، إضافة إلى مراقبة المنتديات الإلكترونية والعمل على إزالة مرتكبي الجرائم غير الأخلاقية من موقعها، بجانب ذلك قامت بإنشاء العديد من الكراسي البحثية ومراكز التميز البحثي بالجامعات التي تركز على معالجة بعض القضايا التربوية الواقعية وإجراء البحوث النوعية التي تسهم في خدمة المجتمع، وتعد الهند من الدول الرائدة في توظيف شبكات التواصل الاجتماعي رغم تعدد الثقافات واللغات والديانات المختلفة، حيث سعت إلى إيجاد بنية تحتية قوية تدعم الاستفادة المثلى من هذه الشبكات في العملية التعليمية Educational process وإيجاد جو من المتعة في استخدامها، كما سعت إلى نشر ثقافة المشاركة الاجتماعية Social sharing بين فئات المجتمع إضافة إلى إنشاء شبكة متميزة من مواقع التواصل الاجتماعي، يستفيد منها الأفراد في الحصول على المعلومات في ظل ضوابط أخلاقية، فقامت بتفعيل الرقابة الوالدية Parental control من خلال التحدث إلى الأبناء حول هذه المواقع ومدى مخاطرها، وأهمية متابعة الأبناء عبر هذه الشبكات، والتعرف على أصدقائهم ومتابعة تعليقاتهم وما يقومون بمشاهدته، وتوجيههم التوجيه الصحيح، وتحذير الأبناء من الاختلاط بالغرباء عبر هذه الشبكات، وعدم الثقة المطلقة فكثير من مرتادي تلك الشبكات يستخدمون أسماءً ومهن مستعارة (الجندي، ياسر مصطفى، 2019، 437).

9- الاتجاه نحو المواطنة البيئية وحقوق الإنسان Environmental citizenship and human rights:

ارتبط مفهوم المواطنة Citizenship تاريخياً بتمكين المواطن من الحصول على حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في إطار توزيع الموارد وصولاً إلى القيام بواجباته وأداء دوره الفاعل، وتتطوي المواطنة بمفهومها العام على حب الوطن والولاء والانتماء للأرض والمجتمع والقيم، بينما تهتم المواطنة البيئية بأن يكون المواطن مدركاً لأهمية موطنه (البيئة)، وصون مكان عيشة والاهتمام بصحة كوكبه والحفاظ عليه، وتهدف المواطنة البيئية Environmental citizenship إلى غرس مجموعة من القيم والمبادئ لدى أفراد المجتمع كافة، وذلك لتساعدهم على أن يكونوا قادرين على المشاركة الفعالة والنشطة في قضايا البيئة ومشكلاتها، وقد احتلت المواطنة البيئية في الوقت الراهن حيزاً مرموقاً ضمن دائرة اهتمام المنظمات العالمية والدولية، فقد أكد برنامج الأمم المتحدة للبيئة سبتمبر 2016 أن للإنسان حقاً أساسياً في ظروف حياتية لائقة، في بيئة تضمن له حياة هنيئة وصحية منسجمة مع الطبيعة، وضرورة بناء القدرات في هذا المجال، وإدماج البعد البيئي في البرامج التعليمية ذات الصلة تمشياً مع خطة التنمية المستدامة 2030 وتعميم تدريس البيئة والاستدامة في التعليم، وتعزيز التنقيف والتدريب Education and training في المجال البيئي، وهذا ما أقرته رؤية مصر 2030 في ضرورة الحد من التلوث وإحداث التوازن البيئي، ونشر الوعي البيئي في التعليم، فإعداد الفرد للمواطنة البيئية يتضمن عدة أبعاد، تبدأ من الحفاظ على البيئة وعدم تلوثها واستنزاف مواردها، مما يلزم تربية الشباب منذ الصغر على احترام البيئة وإدراك مخاطر تلويثها على الصحة العامة كاستثمار بشري مثمر Human investment Fruitful وتتمثل مؤشرات المواطنة البيئية في (المعرفة البيئية، والوعي البيئي، والسلوك البيئي)، حيث تعد هذه المؤشرات الأساس المستهدف تنميته لتعزيز الأخلاقيات البيئية، والتي ينبغي التعامل مع مظاهرها بعقلانية للتمتع ببيئة آمنة، فالحفاظ على البيئة من صميم حقوق الإنسان؛ لذا فإن التدهور البيئي يؤثر سلباً على التمتع بحقوق الإنسان، مثل الحق في الحياة والحق في الأمن والصحة (Carson, & Stephen, 2020,207).

10- الاتجاه نحو التعليم من أجل التنمية المستدامة Education for sustainable development:

يوجد اهتمام كبير على المستوى المحلي والعالمي بقضايا التنمية المستدامة: الاجتماعية، والبيئية، والثقافية، التي تواجه المجتمعات البشرية في الريف والحضر، ولتحقيق هذا الغرض عقدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (UNESCO) في سبتمبر 2015 المؤتمر الدولي عن التعليم من أجل التنمية المستدامة، بمشاركة ممثلين لأكثر من 150 دولة حول العالم، وتضمنت هذه الأهداف قضايا الفقر، والتعليم، والصحة، Education and health وغيرها، فأصبح للتعليم دورٌ مهم رئيسي، يؤديه في تحقيق ثقافة الاستدامة، وتكريس منظورها الذي يربط الرفاهية الاقتصادية بالتنوع البيئي والثقافي، وهذا ما أكدته رؤية مصر 2030 في المحور السابع المتعلق بالتعليم والتدريب، على مدى أهمية دور التعليم والبحث العلمي في عملية التنمية المستدامة Sustainable development، وضرورة ترسيخ مفاهيمها وتزويد الأفراد بالقدرة على مواجهة التحديات المتعلقة بالاحتياجات الإنسانية Human needs، والعمل على إحداث التغيير الإيجابي المنشود، فالتعليم من أجل التنمية المستدامة ينطوي على إمكانية دمج عدد من المقررات الدراسية في مجال تطوير المناهج التربوية، ضمن توجهات التربية على التنمية المستدامة، كالتربية للمستقبل Education for future، والتربية على المواطنة Education for citizenship، والتربية البيئية Environmental education، والثقافة الإعلامية Media culture، والتربية في مجال التنقيف

الصحي Health education، وتشكل هذه التوجهات منصة فعالة بتطوير الوعي الاقتصادي التنموي للطلاب في مجال التنمية المستدامة (بوزيدى، هدى، 2018، 381).

11- الاتجاه نحو تعزيز حوار الثقافات في منظومة التعليم Strengthening cultural dialogue in the education system:

استشعاراً بأهمية التنوع الثقافي Cultural diversity الذى يسود العالم المعاصر، وسعيًا لتحقيق الانسجام والتفاهم بين هذه الثقافات المتنوعة، جاء التركيز في معظم المواثيق الدولية التي تتعلق بحقوق الإنسان بحتمية احترام الحريات ونشر ثقافة الحوار Culture of dialogue المتبادل للأفكار، لأنه الطريق إلى التعايش السلمى Peaceful coexistence، فاحترام ثقافة الحوار تعني: مراعاة الاختلاف بين الأفراد من حيث اللون والجنس والدين والثقافة والرأي، فهو الطريق لخلق عالم يتسع للجميع، والوسيلة الأفضل لإرساء حالة التعايش المجتمعي Social coexistence والعالمي معاً، فالحوار بين الثقافات يفرض احترام التنوع بين الثقافات المتعددة Multiple cultures، وتنوع الثقافات جاء لتفاعل الثقافات عبر العصور والأجيال، وهذه التعددية تفرض إرساء الحقوق والواجبات الإنسانية للشباب دون تمييز بينهم، وعلى المجتمع الدولي عامة مسؤولية تحقيق ذلك للجميع، وإعطاء الفرص الكاملة بالمشاركة والتعبير وتبني الأفكار التي تسهم في تقدم ونهضة المجتمع، ومن مبادرات منظمة اليونسكو: أنها أصدرت مجموعة من القيم، من بينها: دعم ثقافة الحوار بين الثقافات، والتي رأت أنها مشتركة بين الإنسانية كلها، وأطلقت عليها القيم التربوية، ونادت بأن تتضمنها جميع مناهج التعليم في العالم، كما دشنت اليونسكو في يناير 2012 - بالاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية وبالتعاون مع مجموعة من الخبراء الدوليين - إنشاء مركز تعليمي للشباب في البرازيل يتضمن مشروع (تعليم ثقافة الحوار والاحترام للجميع)، وهدفه تطوير المناهج التي تعزز التعليم على العيش معاً في المؤسسات التعليمية، وتقديم الاستشارات التعليمية والتربوية المتعلقة بذلك من قبل المتخصصين في مجال أصول التربية للأفراد والمؤسسات التربوية، ونشر التعليم من أجل التسامح ومكافحة التمييز العنصري والعرقى، وإنشاء منصات على الإنترنت خاصة بذلك؛ لتبادل الخبرات بهذا الشأن في كافة الدول، وفي السياق نفسه أطلقت الأمم المتحدة في سبتمبر 2016 حملة "معاً" لتعزيز ثقافة الحوار والتسامح في جميع أنحاء العالم، وهي حملة لتعزيز السلام والكرامة، كما دعت المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (الإيسيكو) في تقريرها لعام 2019 (الإيسيسكو، 2019، 8). إلى احترام التنوع الثقافي وتعزيز الحوار بين الثقافات في إطار الاحترام المتبادل لدعم التنمية المستدامة (راشد، على محي الدين، 2014، 29).

12- الاتجاه نحو التربية الريادية (ريادة الأعمال) Entrepreneurial Education (Entrepreneurship):

تهتم العديد من الدول المعاصرة بتطوير اقتصادها ومحاولة استحداث آفاق جديدة للتنمية، وذلك بتناولها التعليم الريادي، في استراتيجيتها ومبادراتها الوطنية لتحقيق أهدافها، بإيجاد إنسان مبدع قادر على المشاركة الفعالة في التنمية والاستفادة من عوائدها ونتائجها، وقد اهتمت معظم الدول المتقدمة بالتعليم الريادي Entrepreneurial education والعمل على نشر ثقافته ودمجها في النظام التعليمي، والذي يمكن تحقيقها عن طريق توفير البيئة اللازمة لذلك، حيث تم إدراج التعليم الريادي في المناهج الوطنية للتعليم الجامعي في الغالبية العظمى من هذه الدول كاليابان، والصين، وسنغافورة، وماليزيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وسعت الدنمارك أيضاً إلى إدماج التدريب على الابتكار وريادة الأعمال ضمن مقررات طلاب الدراسات العليا على جميع المستويات عبر مبادرة " التعليم القائم على مزيد من الممارسة العملية " كما أصبحت ريادة

الأعمال عنصراً إلزامياً في مناهج التعليم الجامعي بأقسام أصول التربية في السويد وفنلندا، كما تميز معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) بالولايات المتحدة الأمريكية في قيادة الأعمال بتقديم التعليم العملي أيضاً لطلاب الدراسات العليا بمجال أصول التربية، بدلاً من التركيز على التعليم النظري من خلال غرس المهارات الريادية، مثل: التفكير الناقد، والقدرة على حل المشكلات، والعمل بروح الفريق، وهذا ما تبنته أيضاً الجامعات الألمانية والأردنية، حيث قامت بإنشاء العديد من مراكز التميز البحثي لإجراء البحوث النوعية والتطبيقية القائمة على الممارسة العملية لدعم التبادل المعرفي بين الأقسام التربوية، وقد أكدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التابعة لمنظمة الأمم المتحدة في تقريرها العاشر لعام (الإسكوا، 2018، 32). 2018 على ضمان توفير التدريب التقني والمهني والتعليم الريادي وبرامج التعلم مدى الحياة بمؤسسات التعليم العالي Entrepreneurial education and lifelong learning programs in higher education institutions، واستخدام التكنولوجيا الحديثة استجابة للتوقعات المستقبلية من احتياجات المجتمع، وتدريب وتأهيل الطلاب الباحثين بمجال أصول التربية للعمل الحر وإقامة المشروعات، بهدف إيجاد جيل من الرياديين المبدعين Creative entrepreneurs في جميع المجالات لما له من نتائج وآثار قوية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإعداد طالب الدراسات العليا وتهيئته بصورة مستمرة وفقاً للمعطيات التكنولوجية الحديثة يكسبه مهارات المبادأة في البحث عن العمل والاستمرارية والارتقاء به، وتحقيق المنافسة في سوق العمل (محمود، عماد عبد اللطيف، 2017، 209).

ثانياً - الرؤية المقترحة لتطوير مجال أصول التربية:

تتمثل الرؤية في تطوير البحث العلمي بمجال أصول التربية، ومواكبته للاتجاهات العالمية الحديثة، تحقيق القدرة التنافسية المحلية والإقليمية Local and regional competitiveness.

بناء الرؤية المقترحة:

تم بناء الرؤية من خلال المسح المكتبي للدراسات العلمية، سواء أكانت عربية أم أجنبية، والمرتبطة بالاتجاهات الحديثة بمجال أصول التربية، وخبرات وممارسات بعض الدول المتقدمة في هذه الاتجاهات واستجلاء الأمثل في آلية تطبيقها، إضافة إلى بعض تقارير منظمة اليونسكو والهيئات الدولية.

وسوف يتم تناول الرؤية المقترحة من خلال العناصر التالية:

أهداف الرؤية والنواتج المتوقعة من تنفيذها:

- توجيه بحوث أصول التربية نحو دعم الممارسة التربوية الفعالة داخل المجتمع والمرتكزة على نتائج البحث العلمي.

- إسهام مجال أصول التربية في بناء القدرات البحثية من خلال المشاركة في التطوير والتنمية المهنية ودعم مجتمع المعرفة.

- زيادة القدرة التنافسية في بحوث أصول التربية للتوافق مع النظم العالمية ومتطلبات العصر ومتغيراته.

- تطوير البحث العلمي في تخصص أصول التربية ومواكبته للاتجاهات الحديثة.

- إجراء البحوث التطبيقية بمجال أصول التربية التي تحتاجها القطاعات والمؤسسات المجتمعية.

- توظيف النظريات التربوية المختلفة في بحوث أصول التربية، وتحقيق التكامل المعرفي بين مختلف التخصصات.

منطلقات الرؤية: تنطلق هذه الرؤية مما يلي:

ربط بحوث أصول التربية بقضايا المجتمع، وتلبية احتياجاته بالكوادر البشرية المدربة القادرة على البحث والمشاركة في الوصول إلى حلول لمشكلاته المرتبطة بالعمليات الخدمية والإنتاجية.

تنويع مصادر تمويل البحوث Funding sources research بأقسام أصول التربية بكليات التربية، لتتمكن من أداء وظائفها بشكل جيد من خلال تنمية الاستثمار المعرفي وتعميق دورها في المجتمع.

مساهمة مجال أصول التربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030.

مواكبة البحث العلمي في أصول التربية للتطور التقني والتكنولوجي وتوظيفها في العمليات البحثية.

ثراء التخصص بالقضايا البحثية المرتبطة بالواقع المجتمعي Social reality.

إقامة علاقة تبادلية Reciprocal relationship بين تخصص أصول التربية والتخصصات الأخرى بمختلف أنواع البحوث التي يحتاجها الميدان التربوي.

استثمار وتسويق بحوث Marketing research مجال أصول التربية لزيادة الإنتاج المعرفي والفكري وصناعة محتوى قادر على المنافسة العالمية Global competition يساهم في بناء مجتمع المعرفة.

متطلبات تطبيق الرؤية: يتطلب تحقيق وتنفيذ الرؤية ما يلي:

بناء الخرائط البحثية research maps بأقسام أصول التربية التي تساهم في تحديد أولويات الموضوعات البحثية التي تخدم احتياجات المجتمع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إنشاء الكراسي البحثية Research chairs التي تساهم في معالجة القضايا التربوية الواقعية، وإجراء البحوث النوعية في المجال الذي يخدم المجتمع.

عمل أدلة للبحوث Evidence for research التي أجزت بأقسام أصول التربية، أو بكليات التربية، ومراكز البحوث التربوية، وتبادلها لمنع التداخل والتكرار.

وجود خطط مستقبلية Future plans لتنويع مصادر تمويل البحوث بأقسام أصول التربية، والبحث عن بدائل تمويلية ذاتية.

وجود قاعدة بيانات شاملة Comprehensive database للباحثين وأعضاء هيئة التدريس بأقسام أصول التربية.

دعم الشراكة البحثية research Partnerships بين الباحثين بكافة المؤسسات التربوية والتعليمية، في مجال التخصص بموضوعات محددة ذات أهمية وبعد استراتيجي؛ لتحقيق الريادة في مجال أصول التربية.

تهيئة البيئة البحثية Research environment والعلمية من أجل تمكين الباحثين وطلاب الدراسات العليا بمجال أصول التربية من إجراء البحوث المبتكرة.

إنشاء مراكز للتميز البحثي بكليات التربية تساهم في تطوير البحث العلمي بمجال أصول التربية.

رفع الميزانية المخصصة Budget allocated للبحوث بأقسام أصول التربية بكليات التربية، وزيادة الحوافز المادية والمعنوية لأعضاء هيئة التدريس.

محاور الرؤية: تتمثل محاور الرؤية في تطوير مجال أصول التربية فيما يلي:

1- البرامج والمقررات بالدراسات العليا: Postgraduate program and courses يتمثل تطوير برامج ومقررات الدراسات العليا بمجال أصول التربية فيما يلي:

إضافة أهداف جديدة لبرامج ومقررات أصول التربية، تتفق مع معطيات الواقع وتحديات المستقبل ورسم السياسات التعليمية التي تواجه الدراسات العليا، وتكثيف جهودها لخدمة المجتمع.

استحداث برامج تحويلية ومهنية Professional and transformational programs لمرحلتى الماجستير والدكتوراة بالاشتراك مع قطاع التعليم لمنح درجات مهنية تركز على تنمية المهارات العملية والتطبيقية.

التخطيط لبرامج بينية تجمع بين التخصصات والخبرات داخل كليات التربية في ضوء اتجاهات مجتمع المعرفة knowledge society trends، واحتياجات التنمية المستدامة بما يدفع إلى الحصول على الجودة والاعتماد وتحقيق التنافسية الإقليمية.

تشكيل لجان على مستوى القسم تقوم بتطوير مقررات وبرامج الدراسات العليا، واستحداث تخصصات ذات جودة تكون مهمتها إخضاع البرامج للمراجعة الفاحصة والمستمرة.

تطوير برامج الدراسات العليا ومقررات تخصص أصول التربية بالجامعات المصرية ومقارنتها بالجامعات الأجنبية والإقليمية للإفادة منها؛ لتحقيق مؤشرات التميز الأكاديمي.

استحداث مقررات حديثة Modern courses لطلاب الماجستير والدكتوراة تكسيهم المهارات المهنية والعلمية وعقد دورات تدريبية بصفة مستمرة لإعدادهم.

2- الطالب الباحث بالدراسات العليا Graduate student researcher: يركز تطوير مجال أصول التربية على أهمية تكوين طالب الدراسات العليا من خلال:

توجيه الباحثين لدراسة القضايا والمشكلات البحثية بمجال أصول التربية والمتعلقة فعلياً بالمجال التربوي.

التعريف بمناهج البحث العلمي وأساليب تطبيقه واستثمار تقنية المعلومات في حل المشكلات، ورفع مستوى الحرية الأكاديمية Academic freedom للطلاب الباحثين.

إلزام الطلاب بحضور السيمينارات وحلقات البحث Seminars وتشجيعهم على تقديم المبادرات البحثية Research initiatives، وتنمية قدراتهم على إعداد المشروعات البحثية، ونقد الأفكار وتحليلها بالأدلة التي تدعم وجهة نظرهم.

تشجيع الطلاب على التوجه نحو الدراسات المستقبلية واستشراف المستقبل، Future studies and looking ahead في مجال أصول التربية خاصة في مجال اقتصاديات التعليم والسياسات التعليمية، والقدرة على التنبؤ بالمستقبل وتطويره في ضوء معطيات العصر.

توجيه الباحثين بأقسام أصول التربية إلى إجراء البحوث البينية والتطبيقية والفلسفية المرتبطة بقضايا المجتمع Inter-applied and applied and philosophical research.

3- البحث العلمي Scientific research نظراً لأهمية البحث العلمي في مجال أصول التربية فتقسمه الباحثة إلى:

أ- تمويل البحوث العلمية: Funding Scientific research وذلك من خلال:

- إنشاء صندوق لدعم البحوث العلمية Fund to support scientific research بكليات التربية يسهم فيه رجال الأعمال وقيادات القطاع الخاص لدعم البحوث التربوية.
- تسويق نتائج بحوث أصول التربية للجهات المعنية (الصناعية، والزراعية، والتجارية، وغيرها) للإفادة منها وتحسين الوضع الحالي، بما يسمح بتدفق التمويل اللازم للبحوث الجاري تنفيذها.
- التوسع المستمر في المنح المقدمة من المؤسسات ذات الاهتمام بالبحوث العلمية التي تجريها الجامعات بالشراكة مع المراكز البحثية.
- عقد اتفاقيات وبروتوكولات للتعاون والشراكة بين الجامعات وبين مؤسسات تمويل المشروعات البحثية بمجال أصول التربية.

ب- إنشاء مراكز التميز البحثي Research centers of excellence وذلك من خلال:

- إنشاء مراكز بكليات التربية تهتم بالتميز العلمي في بحوث أصول التربية.
- إقامة المسابقات البحثية بمجال التخصص لتعظيم الاستفادة من جميع الكوادر البحثية في الجامعة.
- تأهيل جيل من الباحثين المتميزين وأصحاب الفكر ودعمهم ومساندتهم لتأسيس أعمال بحثية جادة ذات مردود فعال في مجال بحوث أصول التربية.
- تحديد موضوعات مجال أصول التربية في ضوء الاحتياجات المستقبلية للمجتمع مما يسهم في حل مشاكله، وتشجيع التفرد والتميز في بحوث أصول التربية.
- توفير التقنيات الملائمة لإجراء البحوث بمجال أصول التربية وفقاً لمتغيرات العصر.

ج- بحوث أعضاء هيئة التدريس Faculty members research: يمكن تطوير بحوث أعضاء هيئة التدريس بمجال أصول التربية من خلال ما يلي:

- إقامة الزيارات المتبادلة بين أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية ونظرائها بالمراكز البحثية المختلفة؛ وذلك لتبادل الخبرات والاطلاع على الجديد من الأفكار والموضوعات في مجال أصول التربية.
- عقد اتفاقيات ثقافية وتوعمة Cultural and twinning agreements بين أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية ونظرائهم بالدول الأجنبية.
- توجه أعضاء هيئة التدريس نحو البحوث البينية interdisciplinary studies والتطبيقية والاثنوجرافية والمستقبلية؛ بهدف التطوير في هذه المجالات والنهوض بها.
- إجراء البحوث الجماعية Collective research أو بحوث الفريق مقابل البحوث الفردية؛ لما في ذلك من تكامل لدراسة المشكلات التربوية من جميع جوانبها، وضرورة وضع الخرائط البحثية بأقسام أصول التربية التي تحدد مجالات بحوث الفريق.

- التوسع في النشر العلمي الإلكتروني والدولي International electronic Scientific publishing الذى يسهم في تجويد مستوى النشر للبحوث العلمية بمجال أصول التربية، وضرورة انتقاء المجلات والدوريات والمصادر التي لها معامل تأثير وفق معايير عالمية.
- عقد دورات تدريبية Training courses وتنظيم ورش عمل لأعضاء هيئة التدريس والباحثين بمجال أصول التربية، بهدف إكسابهم الكفايات اللازمة للاستفادة من الإنترنت والتقنية الحديثة وتحقيق التميز الأكاديمي.
- توفير المناخ والبيئة الداعمة للتميز البحثي لأعضاء هيئة التدريس، والتوجه نحو الاحتراف الأكاديمي Academic professionalism الذى يعمل على تحقيق الريادة والتنافسية والإبداع في مجال تميز البحوث.
- التنمية المهنية Professional development المبني على الجدارات لأعضاء هيئة التدريس، التي تكسبهم المعارف والمهارات البحثية التي تسهم في رفع مستوى جودة التميز في بحوثهم.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في المؤتمرات Conferences والمهام العلمية ذات التخصص الأكاديمي في الداخل والخارج، وتقديم التسهيلات الإدارية والمادية لذلك، حتى يتم متابعة الجديد في مجال تخصص أصول التربية مما يزيد من النمو المهني والبحثي لديهم.
- إنشاء قاعدة بيانات للإنتاج العلمي بأقسام أصول التربية وربطها مع الأقسام المناظرة بالجامعات الأخرى، والمراكز التربوية للوقوف على أهم القضايا التربوية الملحة في التخصص.
- تبني برامج دعم الشراكة المجتمعية Community Partnership مع مختلف القطاعات التربوية لتحقيق التواصل الفعال بين اتجاهات البحث بمجال أصول التربية وبين احتياجات هذه القطاعات.
- إصدار الدوريات العلمية Scientific periodicals المحكمة في تخصص أصول التربية وتسهيل النشر فيها والعمل على تسويق مخرجات البحوث Marketing research outputs بعمل شراكات مع القطاعات المستهدفة.
- الأخذ بنظام الإشراف العلمي المشترك Joint scientific supervision في الرسائل الجامعية التطبيقية Applied بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وخبراء المؤسسات المجتمعية بحيث يجمع الباحث في الرسالة بين الإفادة العلمية والخبرة العملية.

مراجع ومصادر الورقة البحثية

1. أحمد، أميرة خيرى على. (2018). بدائل مقترحة لتدويل برامج التعليم المستمر كمدخل لتحقيق الريادة بالجامعات المصرية. مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، 33(4)، 10-12.
2. إسكاروس، فيليب. (2016). التوقعات الأنجلوأمريكية لبحوث أصول التربية في المستقبل القريب. المؤتمر العلمي السنوي الثالث والعشرون في دول أميركا الشمالية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة عين شمس، 27، 28 يناير، 380-381.
3. الإسكوا. (2018). اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA). سياسة الابتكار للتنمية المستدامة الشاملة في المنطقة العربية، الأمم المتحدة، نيويورك، 32 متاح على: <https://www.unescwa.org>.
4. الأمم المتحدة. (2017). إعلان المدارس الآمنة. إطار العمل التنفيذي، التحالف العالمي لحماية التعليم (GCPEA)، الأمم المتحدة، نيويورك، 29 متاح على :

<https://www.protectingeducation.org>

5. الإيسيسكو. (2019). تقرير منظمة التعاون الإسلامي حول البيئة (CESCO). مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والتربوية الإسلامية، أنقره، تركيا، 6-8 متاح على:

<http://www.Sesric.org>

6. بوزيدي، هدى. (2018). قراءة في خبرات تطوير البحث العلمي ببعض الدول، أمريكا، الصين، استراليا، فرنسا. مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار طاهري محمد، الجزائر، 4 (2)، 383-381.

7. الجندي، ياسر مصطفى على. (2019). واقع ثقافة الحوار لدى طلاب كلية التربية بجامعة كفر الشيخ دراسة ميدانية. مجلة كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، 19(3)، 437.

8. حسب النبي، أحمد محمد نبوي. (2017). التعليم والتنافسية في ماليزيا وإمكانية الاستفادة منها في مصر. مجلة العلوم التربوية، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة، 25(1)، 156.

9. الذبياني، محمد عودة. (2017). دراسات المستقبل: أسسها الفلسفية واستخداماتها في البحوث التربوية في البلدان العربية. مجلة العلوم التربوية، الجامعة الأردنية، 44(4)، 137-174.

10. راشد، على محي الدين. (2014). التوجهات العالمية المعاصرة في مجال البحوث التربوية. ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي العربي الثامن (الدولي الخامس)، الإنتاج العلمي التربوي في البيئة العربية، القيمة والأثر، سوهاج، جمعية الثقافة من أجل التنمية، 26- إبريل، 22-23-29.

11. السيد، عبد القادر محمد. (2018). البحث العلمي في الوطن العربي الواقع ومقترحات التطوير. المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، المؤسسة الدولية لأفاق المستقبل، 1(2)، 79.

12. الشريف، دعاء حمدي محمود. (2019). الاتجاهات المستقبلية للفكر التربوي في مصر. رؤية نقدية لقضايا التحول المعرفي في الفكر والتطبيق، دراسات في التربية وعلم النفس، رابطة التربويين العرب، 106(1)، 317.

13. صالح، إدريس سلطان. (2018) التربية من أجل السلام الاجتماعي. مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 56 (641)، 3-4.

14. محمود، عماد عبد اللطيف. (2017). التربية الريادية ومتطلباتها من التعليم الجامعي في ضوء اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة سوهاج. مجلة دراسات في التعليم الجامعي، كلية التربية، جامعة عين شمس، 37(3)، 209-218.

15- عطية، محمد عبدالرؤف. (2020). التوجهات المعاصرة للبحوث التربوية في المجالات العربية والأجنبية: دراسة تحليلية مقارنة. مجلة عجمان للدراسات والبحوث، 19(1)، 24-32.

16. عيد، هنية جاد عبد العال. (2019). اليقظة الذهنية لدى الباحثين والإفادة منها في تطوير البحث التربوي بكليات التربية. مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، 35(4)، 35-36.
17. محمد، أحمد حسين. (2017). تصور مقترح لتطوير منظومة البحث العلمي بمصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة. مجلة الثقافة والتنمية، جمعية الثقافة من أجل التنمية، 18(120)، 129.
18. محمد، ماهر أحمد حسن. (2017). تفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والقطاع الخاص في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة. المجلة الدولية للبحوث التربوية، جامعة الإمارات، 41(2)، 243.
19. مركز الدوحة لحرية الإعلام. (2013). إعلان الدوحة لدعم تعليم التربية الإعلامية في الشرق الأوسط. الدوحة، 31، متاح على: <http://www.eulc.edu>
20. المفتي، محمد أمين. (2018). قضايا في البحث التربوي. رؤية واقتراحات، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، المؤسسة الدولية لأفاق المستقبل، 1 (1)، 53-54.
21. مؤسسة الفكر العربي. (2018). الابتكار أو الاندثار في البحث العلمي العربي. واقعه وتحدياته وآفاقه، التقرير العاشر للتنمية الثقافية، لبنان، مؤسسة الفكر العربي، 347-455.
22. يوسف، ريهام سامي حسين. (2019). مهارات التربية الإعلامية الرقمية لدى طلاب الجامعات دراسة كيفية، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، جامعة الأهرام الكندية، (26)، 4-5.
23. Aboobaker, W. , & Nimitha, N. (2020) **Human capital and entrepreneurial intentions**. Do entrepreneurship education and training provided by universities add value? Asian Journal of Management Research, 5 (3), 407.
24. [Agrawal, T., & Andrey, A.](#) (2020). **Safer Roads to School**. Journal of Emergencies Trauma and Shock, Mumbai, India, 13 (1), 16.
25. [Barbiero ,P., & Keila.K.](#) (2019). **Education for citizenship and human rights**. Humanities & Inovacao , Palmas-Tocantins, BRAZIL, 6 (7), 56.
26. [Carson, L., & Stephen ,S.](#) (2020). **Into the Field With Foundations: Social Foundations of Education and University/Public School Partnerships**. Educational Studies-AESA, England, 33 (2), 207.

أثر انتهاج استراتيجية الصيرفة الخضراء على كفاءة الأداء المالي للمصارف في ليبيا

د. مريم المبروك فريعي

محاضر بكلية القانون – جامعة طرابلس – ليبيا

m.m.af@yahoo.com

00218914524232

المخلص:

يواجه العالم الآن تأثيرات وتهديدات وتغيرات بيئية واقتصادية واجتماعية هائلة تجعل العديد من المناطق عرضة لعواقب سلبية. يشدد النمو السكاني العالمي السريع الطلب على الموارد الطبيعية نتيجة لزيادة أنماط الاستهلاك والإنتاج في المجال الاقتصادي في جميع أنحاء العالم. لذا، يجب على الاقتصاد العالمي استكشاف طرق بديلة لعملياته التي تنظر في الجانب الاجتماعي والبيئي لتأثيراتها على التنمية المستدامة. وترتكز التنمية المستدامة على جعل استخدام تلك الموارد الطبيعية منها والبشرية أكثر كفاءة وتقلل من تبعيتها لتقلبات الاسعار. وهذا ماتطرحة الصيرفة الخضراء. وهنا يأتي دور القطاع الخاص ليحكم تكامل التنمية المستدامة كجزء من نموذج النمو الاقتصادي. وحيث أشارت مراجعة الأدبيات إلى نقص الأدبيات المتعلقة بالبلدان النامية. ولا سيما ليبيا من حيث الأعمال المصرفية وتعزيز الاستدامة من خلال القطاع المالي، فننا نحاول من خلال هذا البحث تطبيق مفهوم الصيرفة الخضراء في ليبيا كدولة نامية تكافح من الركود الاقتصادي في العقد الماضي. وباعتبرتها واحدة من اللاعبين الرئيسيين في اقتصاد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

مشكلة الدراسة في أن الصيرفة الخضراء ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة حديثة العهد بليبيا، مما يؤثر سلباً على الدور التنموي المستدام. **اهداف الدراسة** توضيح التحديات والآليات الممكنة لتحقيق الاستدامة بفعالية بمساعدة تمويل القطاع المصرفي وسياسات الصيرفة الخضراء. **أهمية الدراسة** تتركز أهمية الدراسة بابرار أهمية الصيرفة الخضراء ومقارنتها بالاقتصاد التقليدي السائد، بيان أثر نموذج القطاع المصرفي على تعزيز التنمية المستدامة من خلال الصيرفة الخضراء في ليبيا. **منهجية الدراسة** استخدام الباحث المنهج التحليلي من خلال تحليل نتائج استبيان موزعة على 150 موظف بالمصارف الليبية لمدينة طرابلس **نتائج الدراسة:** توصلت الدراسة إلى أن القطاع المصرفي في ليبيا ذو أهمية حيوية من حيث المساهمة في النمو الاقتصادي العام للبلاد والمنطقة. أن مستوى معرفة البنوك الليبية الصيرفة الخضراء هو 1.07%. وان تنفيذ وممارسة سياسات التمويل لصيرفة الخضراء هو 1.31% وهذا يعود إلى عدم وضوح سياسات المصرف المركزي الليبي حول الصيرفة الخضراء. ان وجود سياسية معتدلة لقبول المشاريع المتعلقة بالتمويل الأخضر أو التنمية المستدامة في المصارف الليبية كانت بنسبة 1.52%. **التوصيات** يجب دعم القطاع الخاص ليحكم تكامل التنمية المستدامة كجزء من نموذج النمو الاقتصادي. يجب على الاقتصاد الليبي استكشاف طرق بديلة لعملياته التي تنظر في الجانب الاجتماعي والبيئي لتأثيراتها على التنمية المستدامة. إن دمج الاستدامة في القطاع المصرفي هو نهج أساسي للخروج من الأزمة الاقتصادية والتقليل من مخاطر التخلف عن السداد للبنوك.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الخضراء -التنمية المستدامة – الاقتصاد التقليدي- القطاع المصرفي.

The impact of adopting a green banking strategy on the efficiency of financial performance of banks in Libya

Dr. Mariam Al-Mabrouk Freais

Lecturer at the Faculty of Law - University of Tripoli - Libya

Abstract:

The world is now facing enormous environmental, economic and social impacts, threats and changes that make many regions vulnerable to negative consequences. Therefore, the global economy must explore alternative ways of its operations that consider the social and environmental aspects of their impacts on sustainable development. Sustainable development is based on making the use of these natural and human resources more efficient and reducing their dependence on price fluctuations. This is what green banking proposes. Here comes the role of the private sector to govern the integration of sustainable development as part of the economic growth model. Whereas the literature review indicated a lack of literature related to developing countries. Especially in Libya in terms of banking and promoting sustainability through the financial sector, this research applies the concept of green banking in Libya a developing country struggling with economic recession in the past decade. As one of the major players in the economy of the Middle East and North Africa, The problem of the study is that green banking and its contribution to achieving sustainable development is recent in Libya, which negatively affects the sustainable development role. Study Methodology The researcher used the analytical approach by distributing a questionnaire to 150 employees in Libyan banks in Tripoli. Study Results: The study concluded that the banking sector in Libya is of vital importance in terms of contributing to the overall economic growth of the country and the region. The level of knowledge of Libyan banks about green banking is 1.07%. The implementation and practice of financing policies for green banking is 1.31%, which is due to the lack of clarity of the Central Bank of Libya's policies on green banking. The presence of a moderate policy to accept projects related to green financing or sustainable development in Libyan banks was 1.52%. Recommendations The private sector should be supported to govern the integration of sustainable development as part of the economic growth model. The Libyan economy should explore alternative methods for its operations that consider the social and environmental aspects of their impacts on sustainable development. Integrating sustainability into the

banking sector is a fundamental approach to getting out of the economic crisis and reducing the risk of default for banks.

Keywords: Green banking - Sustainable development - Traditional economy - Banking sector

المقدمة:

مشكلة الدراسة: في أن الصيرفة الخطراء ومساهماتها في تحقيق التنمية المستدامة حديثة العهد بلبيبا، مما يؤثر سلباً على الدور التنموي المستدام، مع التحديات الاقتصادية الحالية التي تواجه المنطقة بشكل عام وليبيا على وجه التحديد

اهمية الدراسة: تتركز أهمية الدراسة بإبراز أهمية الصيرفة الخضراء ومقارنتها بالاقتصاد التقليدي السائد، بيان أثر نموذج القطاع المصرفي على تعزيز التنمية المستدامة من خلال الصيرفة الخضراء في ليبيا.

اهداف الدراسة: توضيح التحديات والآليات الممكنة لتحقيق الاستدامة بفعالية بمساعدة تمويل القطاع المصرفي وسياسات الصيرفة الخضراء.

حدود الدراسة: تتمثل عينة الدراسة في 150 موظف وموظفة يعملوا بالمصارف الليبية خلال العام 2022 بالعاصمة الليبية طرابلس

تساؤلات الدراسة:

1- مدى معرفة موظفي المصارف الليبية بصيرافة الخضراء كيفية العمل على دمج المبادئ البيئية في العمليات المصرفية والاستثمارية.

2- ما هي السياسات والآليات التي يمكن للمصارف الليبية اعتمادها لتحسين يوضح تنفيذ وممارسة سياسات "الصيرافة الخضراء".

3- كيف يمكن للقطاع المصرفي في ليبيا تعزيز دوره في دعم المشاريع التمويلية الاستثمارية الصديقة للبيئة، بما في ذلك الشركات الخاصة والعامة والمشاريع الحكومية؟

الدراسات السابقة :

أدوات الدراسة

الاستبيان والمقابلة الشخصية والاطلاع على المنشورات و الأدبيات الاقتصادية ذات العلاقة بموضوع الدراسة

منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي بالاستناد على الاداة الوصفية عند عرض الاطار النظري للصيرفة الخضراء، بالإضافة الى المنهج التحليلي .

الاطار النظري للدراسة

المبحث الاول الصيرفة الخضراء:

تغير المناخ هو حالة طوارئ عالمية تتجاوز الحدود الوطنية. فهي قضية تتطلب حلولاً منسقة على جميع المستويات وتعاوناً دولياً لمساعدة الدول على التحرك نحو اقتصاد منخفض الكربون ، و لمواجهة تغير المناخ وآثاره السلبية، تبنت 197 دولة [اتفاق باريس](#) في مؤتمر الأطراف 21 في باريس في 12 ديسمبر 2015.

دخل الاتفاق حيز التنفيذ بعد أقل من عام، ويهدف إلى الحد بشكل كبير من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية والحد من زيادة درجة الحرارة العالمية في هذا القرن إلى درجتين مئويتين مع السعي إلى الحد من الزيادة إلى 1.5 درجة (الأمم المتحدة ، 2023) .

من هنا جاءت الصيرفة الخضراء انطلاقاً من الاقتصاد الأخضر الذي اهتمت به الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة و التي منها اتفاقية باريس و التي هدفت الي تعزيز الاستجابة العالية لتهديد تغير المناخ .

تعريف الصيرفة الخضراء

الصيرفة الخضراء تشبه العمل المصرفي المتعارف عليه ولكنها تُراعي العوامل البيئية و الاجتماعية التي تسعى لحماية البيئة و المحيط ، اذا يمكن القول انها متمثلة في أي عمل مصرفي يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. كما تعني الصيرفة الخضراء تعزيز الممارسات الصديقة للبيئة وتخفيض البصمة الكربونية في الأنشطة المصرفية، والهدف منها هو حماية البيئة لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية (firesbank,2023) .

و هي ايضا عبارة عن تشغيل الانشطة المصرفية مع إعطاء اهتمام خاص للعوامل البيئية و الاجتماعية بهدف الحفاظ على البيئة و الموارد الطبيعية" (أحسن 2013).

اذا فالصيرفة الخضراء تستخدم التكنولوجيا الحديثة والمنتجات والخدمات التي تراعي البيئة و الطاقة وكفاءة استخدامها والحد من الانبعاثات الملوثة و الضارة بالبيئة و اعادة التدوير ... الخ .

اسباب ومبررات تبني الصيرفة الخضراء :

هناك جملة من الاحداث التي دعت الى انشاء المصارف الخضراء، ومن أبرز هذه الاحداث هي

1-الازمة المالية: واجه العالم منذ صيف 2008 أزمة مالية عاتية أودت بأكبر البيوتات المالية في أكبر اقتصادات العالم (الولايات المتحدة الأمريكية)، ولم يلبث أن تردد صداها في مختلف الأسواق المالية حتى فقدت معظم بورصات العالم ما يتراوح بين ثلث ونصف قيمتها مما اضطر الحكومة الأمريكية، ومن ورائها عدد من الدول الصناعية الكبرى، إلى التدخل بحزمة من الإجراءات وتخصيص مئات المليارات من الدولارات لتثبيت الأسواق وإعادة الثقة إليها .

2 - تغير المناخ يؤدي ارتفاع درجات الحرارة العالمية إلى تأجيج ظواهر الطقس المتطرفة المدمرة في جميع أنحاء العالم ، مع آثار تصاعديّة على الاقتصادات والمجتمعات . وضاعت المليارات من ساعات العمل بسبب الحرارة وحدها. وحجم التغيرات الأخيرة عبر النظام المناخي ككل غير مسبوق على مدار فترة من عدة قرون إلى عدة آلاف من السنين . لن تقلل الأزمة من الانبعاثات بشكل كبير بحلول عام 2030 ما لم تسعى البلدان إلى تحقيق انتعاش اقتصادي يتضمن إزالة للكربون بشكل صارم ان حجم التغيرات الاخيرة عبر النظام المناخي ككل و الحالة الحالية من جوانب النظام المناخي غير مسبوقين على مدار فترة من عدة قرون الى عدة الالف من السنوات يؤدي تغير المناخ الناجم عن الانشطة البشرية بالفعل الي زيادة تواتر و شدة العديدة من ظواهر الطقس و المناخ المتطرفة في كل منطقة في جميع أنحاء العالم .

3- ازمة الغذاء اصدرت التقرير خمس وكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة وهي منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة وحذر التقرير من أن العالم لا يزال بعيدا جدا عن تحقيق الهدف

2 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وأظهر أن العالم قد تراجع 15 عاماً إلى الوراء، إذ بلغت مستويات النقص التغذوي معدلات قريبة مما كانت عليه خلال الفترة 2008-2009 ورغم إحراز بعض التقدم في مجالات محددة مثل الحد من التقزم وزيادة معدلات الرضاعة الطبيعية الحصرية، أوضح التقرير أن عدداً هائلاً من الأشخاص لا يزالون يعانون من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية مع ثبات مستويات الجوع العالمية للعام الثالث على التوالي. فقد عانى ما بين 713 و757 مليون شخص من النقص التغذوي في عام 2023 ، بزيادة تقارب 152 مليوناً من عام 2019 .

4 - أزمة المياه المستمرة تكتسي المياه الصالحة للشرب و المتوافرة بسهولة أهمية في مجال الصحة العامة سواء أكان استخدامها لأغراض الشرب أم الاستخدام المنزلي أم إعداد الطعام أم الترفيه. فتحسين إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي وإدارة الموارد المائية أمر يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي ويساهم مساهمة كبيرة في الحد من وطأة الفقر. وفي عام 2010، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة صراحة بحق الإنسان في المياه والمرافق الصحية. فكل فرد له الحق في الحصول باستمرار على قدر كاف ومأمون ومقبول وممكن مادياً وميسور التكلفة من المياه للاستعمال الشخصي والمنزلي.

لذا يتعين مضاعفة معدلات التقدم التاريخية المسجلة كي يحقق العالم التغطية الشاملة في توفير خدمات مياه الشرب الأساسية بحلول عام 2030. ويجب أن ترتفع المعدلات بمقدار 6 مرات ليتسنى توفير خدمات شاملة تُدار بطريقة مأمونة. وتواجه شبكات إمدادات المياه التحديات نتيجة لتغير المناخ وتزايد ندرة المياه والنمو السكاني والتغير الديمغرافي والتوسع الحضري. ويعيش أكثر من 2.3 مليار شخص في بلدان تعاني من إجهاد الموارد المائية ويتوقع تفاقم هذا الوضع في بعض الأقاليم من جراء تغير المناخ والنمو السكاني. وتصبح إعادة استخدام مياه الصرف الصحي لاستعادة المياه أو المغذيات أو الطاقة استراتيجية مهمة. وينتشر استخدام مياه الصرف الصحي والحماة على نطاق واسع حول العالم؛ غير أن معظمها يُستخدم بشكل غير رسمي و/أو دون معالجة كافية وضوابط أخرى لازمة لضمان حماية الصحة البشرية والبيئية. ولو أُديرت العملية بشكل صحيح، لأمكن تحقيق فوائد متعددة من مياه الصرف الصحي والحماة، بما في ذلك زيادة إنتاج المواد الغذائية وتعزيز القدرة على الصمود أمام شح المياه والمغذيات وزيادة تدوير الاقتصاد .

5 - ارتفاع مستوى سطح البحر و الآثار الساحلية أن الأرقام القياسية قد تحطمت مجدداً ، وفي بعض الحالات جرى تجاوزها بدرجة كبيرة، وذلك فيما يخص مستويات غازات الاحتباس الحراري، ودرجات حرارة السطح، وحرارة المحيطات وتحمضها، وارتفاع مستوى سطح البحر، والغطاء الجليدي البحري في المنطقة القطبية الجنوبية ، وتقلص مساحات الأنهار الجليدية. وقد تسببت موجات الحر والفيضانات والجفاف وحرائق الغابات والأعاصير المدارية المكثفة بسرعة في البؤس والفوضى، وهو ما أدى إلى قلب الحياة اليومية للملايين وإحاق خسائر اقتصادية تُقدر بمليارات الدولارات، وذلك وفقاً لتقرير حالة المناخ العالمي لعام 2023 الصادر عن المنظمة .

6 - موجات الحر و حرائق الغابات و تلوث الهواء شهد نصف الكرة الشمالي و الجنوبي مواسم من حرائق الغابات المستعرة في عام 2023 أدت أسباب كثيرة و متفاوتة الي اندلاع حرائق الغابات منها إدارة الأراضي وأفعال البشر العفوية منها او المتعمدة . غير أن تغير المناخ له أيضاً دور غير مباشر يتمثل في ارتفاع وتيرة موجات الحر وزيادة شدتها واستمرار موجات الجفاف لفترات طويلة. وهذه الظروف تفاقم خطر اتساع رقعة حرائق الغابات وتزيد من احتمال حدوثها، الأمر الذي يؤثر تأثيراً كبيراً على جودة الحياة .

7 - ظهور الثورة الصناعية: تعتبر الصناعة حجر هام في القضاء على التخلف؛ وركيزة أساسية في اقتصاد الكثير من الدول بل والمحرك لعملية التنمية ، لذا فإن مهامها تختلف من حيث الجوهر بشكل عام ، حتى أصبح هناك تداخل بين استخدام مصطلح والصناعة وهذا راجع للأهمية التي تكتسبها الصناعة في التنمية الاقتصادية. لكن على الرغم من أهمية الصناعة في مساعدتها على رفاهية الفرد وتطوير سبل معيشتة ؛ إلا أنه ينتج عنه آثار سلبية تتمثل في التلوث البيئي إلى جانب استنفاد الكثير من الموارد الطبيعية المحدودة لاستخدام في الصناعة، أو عدم الاستغلال الأمثل في استخدام الموارد؛ إلى جانب زيادة معدل النفايات الناتجة عن استخدام الموارد في الصناعة ، ولقد شهد المجال الصناعي تطوراً ملحوظاً في اعتماده على استخدام التكنولوجيا بالمقارنة مع القرن العشرين وذلك لإستفادتها من الثورة التكنولوجية بكل مقوماتها؛ إذ أصبحت الآلات الإلكترونية هي المتحكمة في إدارة الماكينات وتنظيم سرعتها مما قلل الإعتدال على العمالة البشرية ؛ ومن أهم الدول التي واكبت التقدم في استخدام التكنولوجيا في الصناعة هي اليابان (نورهان محمود ، 2018) .

المبحث الثاني التنمية المستدامة (نشأتها و تعريفها)

منذ أوائل التسعينات ، أصبح مفهوم التنمية المستدامة في مقدمة نماذج التنمية العالمية (Lele، 1991). هذا يتطلب تقارب ثلاثة أركان أي التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة (Baker، 2006). تهدف إلى تلبية "احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة".

في الأونة الأخيرة ، اقترح العلماء تغييراً في تعريف التنمية المستدامة ليكون "تنمية تلبية احتياجات الحاضر مع الحفاظ على نظام دعم الحياة للأرض ، والذي تعتمد عليه رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية" (Griggs et al. ، 2013) .

كما تم تعريفها على انها التنمية التي تلبية احتياجات الحاضر مع دعم قدرة الاجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم الخاصة ، كما تتطلب تحسين ظروف المعيشة لجميع الافراد دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية الى ما يتجاوز قدرة الارض على التحمل و تجرى التنمية المستدامة في ثلاث مجالات رئيسة هي : النمو الاقتصادي و حفظ الموارد الطبيعية و البيئة و التنمية الاجتماعية (2020 ، العليان) .

لقد نشأت التنمية المستدامة - كمفهوم محدد جيداً - من سلسلة من المؤتمرات والقمم ، حيث حاول الأشخاص المؤثرون التوصل إلى اتفاق حول كيفية معالجة "القضايا الملحة" في القرن الواحد والعشرين: الفقر ، زيادة عدم المساواة ، البيئة. وتدهور صحة البشر (BâcDorin Paul، 2007) .

شكل (1)

يوضح أهداف التنمية المستدامة في تقرير أهداف التنمية المستدامة، نيويورك، 2017



كان حدث تاريخي لم يسبق له مثيل مع أكبر تجمع من 114 رئيس دولة و 1400 منظمة غير حكومية ممثلة بألاف إضافية. أثبت المؤتمر نفسه أنه حدث دولي على نطاق لم يسبق له مثيل. وكانت الرابطة في العنوان ، "ربط البيئة والتنمية ، مؤشرا للمساومة بين الشمال والجنوب في الأمم المتحدة ، حيث تم وضع مطالب العمل الدولي على البيئة ضد المطالبات مساعدات إضافية للتنمية ونقل التكنولوجيا" (Vogler ، 2007).

لقد تم التعبير بوضوح عن التزام القادة من جميع أنحاء العالم بالتنمية المستدامة في جدول أعمال القرن 21 ، وهو الوثيقة الرئيسية للقمة - مجموعة تضم 500 صفحة من الممارسات والنصائح الصحية المتفق عليها لتحقيق التنمية المستدامة في أي منطقة على سطح الأرض تقريباً. وتنظم أنشطة جدول أعمال القرن 21 في إطار المواضيع البيئية والإنمائية: نوعية الحياة ، والاستخدام الفعال للموارد الطبيعية ، وحماية المشاعات العالمية ، وإدارة المستوطنات البشرية ، والنمو الاقتصادي المستدام. وتعترف بأن استمرار الفقر الشديد في أجزاء عديدة من العالم إلى جانب مستوى معيشي قائم على الاستهلاك الهدر للموارد في أجزاء أخرى ليس نموذجاً مستداماً ، وأنه يجب ممارسة الإدارة البيئية في البلدان النامية والصناعية على حد سواء. وخلال مؤتمر عام 1992 ، تم الاتفاق على أنه من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ، ينبغي أن تعد البلدان استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة. في حين أن التنمية المستدامة هي المبدأ الموحد لمؤتمر ريو بأكمله ، كان هناك خلاف حول معناها وأثارها. وحاولت عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية توفير التوجيه في تنفيذ التنمية المستدامة عن طريق وضع مجموعة من المبادئ وخطة عمل تستند إلى هذا المفهوم. في الواقع ، كانت ريو أقل اهتماماً بمناقشة تعريف التنمية المستدامة أكثر من مناقشة تطوير النهج لضمان تنفيذها. يجادل بعض النقاد بأن "تطبيق مبادئ المساواة والعيش ضمن الحدود الإيكولوجية لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كانت الأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تتمتع بالمرونة لإعادة توجيهها نحو الاستدامة وكذلك التكامل مع بعضها البعض ومع البيئة" (Prizzia ، 2007).

وظهور المفهوم في مؤتمر 1972 حول البيئة البشرية في ستوكهولم ، السويد ، الذي حضره 113 دولة وممثلين من 19 منظمة دولية ، وهو أول مؤتمر دولي حقيقي مخصص حصرياً للقضايا البيئية ، هناك صرحت مجموعة من 27 خبيراً بالعلاقة بين البيئة والتنمية بتصريح ينص على ما يلي: "على الرغم من وجود حالات في النزاعات الفردية بين الأولويات البيئية والاقتصادية ، إلا أنها كانت في جوهرها وجهين لعملة واحدة" (Vogler ، 2007).

اما نتيجة مؤتمر ستوكهولم كانت هي إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) الذي يضطلع بمهمة "توفير القيادة وتشجيع الشراكة في الاهتمام بالبيئة من خلال إلهام الأمم والشعوب وتمكينها وتمكينها من تحسين نوعية معيشتهم دون المساس بأجيال المستقبل". (BâcDorin Paul ، 2007). من هنا دعت الحاجة للتحويل للمصارف الخضراء و بالتالي تبني الصيرفة الخضراء .

المبحث الثالث: مقارنة بين الصيرفة التقليدية و الخضراء و التنمية المستدامة

تتشابه الصيرفة الخضراء و الاستدامة في انهما تتعلقان بالحفاظ على الموارد الطبيعية و تعزيز الاقتصاد الاستدامي و مع ذلك هناك اختلافات بين الصيرفة الخضراء و الاستدامة منها(بوشنتوف ، 2023)

جدول رقم (1)

أوجه التشابه والاختلاف بين الصيرفة الخضراء والاستدامة:

الصيرفة الخضراء	الاستدامة
1. تركز على تمويل المشاريع الخضراء أو النظيفة.	1. توفير حلول شاملة للمشاكل البيئية والاقتصادية والاجتماعية.
2. تستخدم بشكل رئيسي في المصارف والمؤسسات المالية.	2. مفهومها يشمل جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.
3. يتم تعيين معايير للتمويل المستدام.	3. تقييم وتحديد المخاطر البيئية والاقتصادية والاجتماعية.
4. تركز على الاستثمار في المشاريع الخضراء للحد من الانبعاثات.	4. تهدف إلى تحسين الجودة البيئية والاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل.

اعداد الباحثة

بشكل عام ، يمكن القول ان الصيرفة الخضراء هي جزء من مفهوم الاستدامة و تركز على توجيه التمويل نحو المشاريع الخضراء ، بينما تعنى الاستدامة العمل الشامل لتحقيق استدامة بيئية على مستوى الاقتصاد . ان تحقيق أهداف الامم المتحدة للتنمية المستدامة يتطلب تمويل من القطاعين العام والخاص . عام 2015 م ، 195 دولة تبنت اتفاق باريس للتغير المناخي إدى إلى إطلاق المشروع الاخضر . بلغ حجم الاستثمار في الطاقة المتجددة 2.2 ترليون دولار ، وسوق السندات الخضراء 155.5 مليار دولار 2017 م ، والطفلة النظيفة 333.5 مليار دولار 2017 . (المصدر : البنك الدولي) .

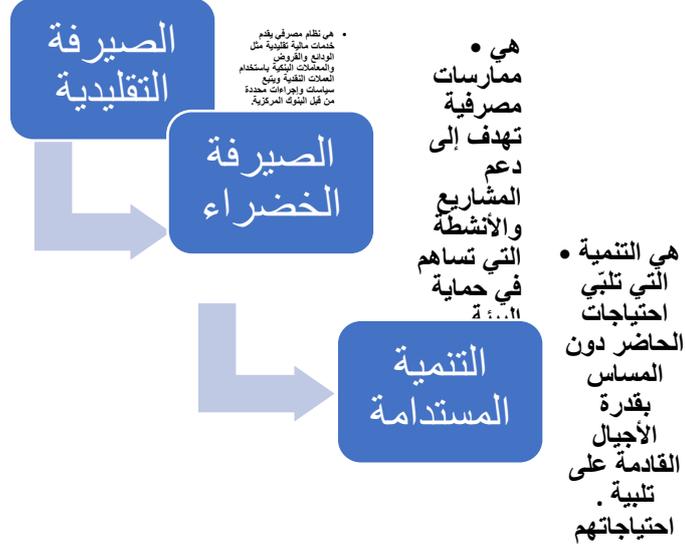
كما تشير التقديرات إلى أن هناك حاجة إلى 5-7 تريليون دولار أمريكي كل عام حتى عام 2030 للوفاء بأهداف التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. في البلدان النامية وحدها ، النقص ، أو فجوة الاستثمار تقدر بنحو 2.5 تريليون دولار أمريكي في السنة.

كما يقدر إن الدول العربية ستحتاج بحد أدنى 230 مليار دولار أمريكي سنويًا لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة .وقدرت فجوة التمويل في الدول العربية التي تعاني من عجز بأكثر من دولار أمريكي 100 مليار دولار سنويًا ، تشتمل على إجمالي تراكمي يزيد عن 1.5 تريليون دولار أمريكي حتى عام 2030. إلى جانب ذلك ، تبرز أماننا خسائر النشاط الاقتصادي بسبب الحروب والصراعات التي شهدتها بعض البلدان العربية منذ عام 2011 بأكثر من 900 دولار أمريكي مليار.

وطبعا هذه الارقام قبل تفشي وباء كورونا وتداعياته العميقة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية خلال الاعوام القادمة.

شكل رقم (2)

يوضح الصيرفة الصيرفة الخضراء



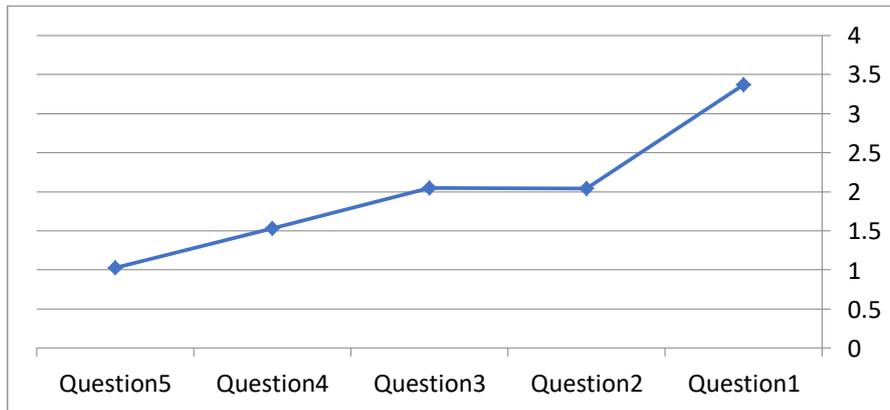
اعداد الباحثة

التحليل:

نعرض في هذا القسم تحليلاً لدور النظام المصرفي في الحفاظ على التنمية المستدامة من خلال استراتيجيات الصيرفة الخضراء. سنقدم الجزء المرتبط بكل بُعد من أبعاد الدراسة، مع مراعاة القيم المتوسطة والانحراف المعياري. لتوضيح آراء العينة فيما يتعلق بالاختبارات وعناصرها. استناداً إلى سيكاران (2013)

الشكل رقم (3)

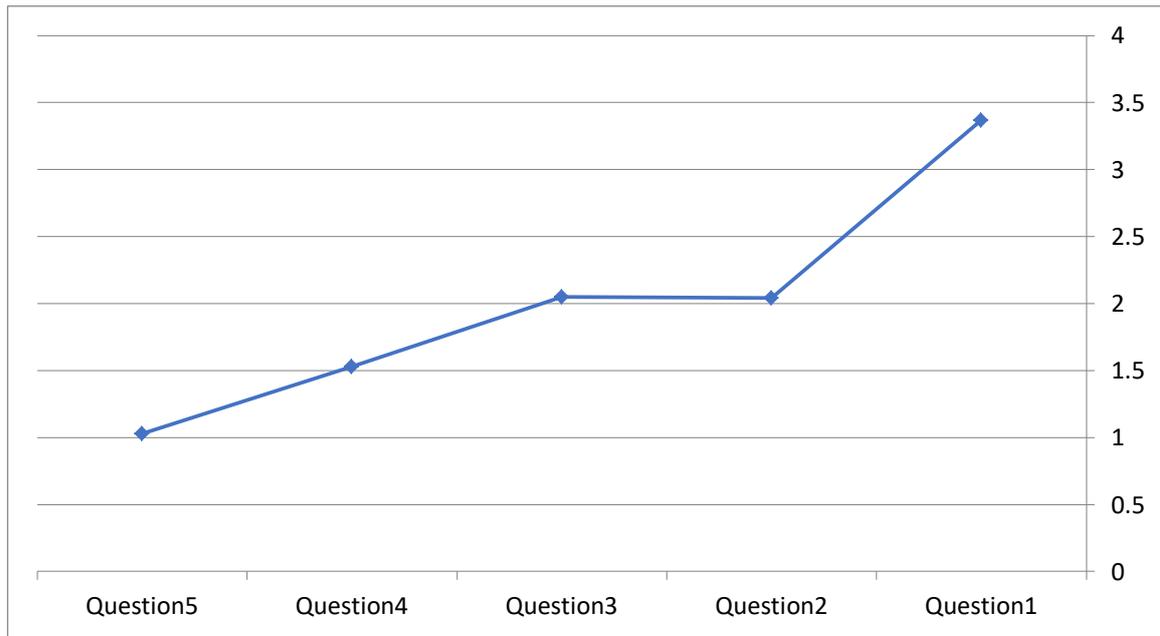
مستوى معرفة البنوك الليبية حول الصيرفة الخضراء



يوضح الشكل رقم (3) أن المتوسط العام لجميع عناصر مستوى معرفة البنوك الليبية حول الصيرافة الخضراء هو (1.07)، مما يكشف عن اتفاقات ضعيفة. بالإضافة إلى ذلك، فإن قيم الانحراف المعياري هي (0.058)، مما يعكس توافقاً عاماً ويظهر اتفاقاً على إجابات العينة. علاوة على ذلك، فإن أعلى متوسط هو (1.59) للعنصر 20 "هل أنت على علم بأنواع الشهادات المخصصة للقضايا البيئية في ليبيا"، مما يعكس اتفاقاً ضعيفاً، بينما أقل متوسط هو (1.00) للعنصر 28 "هل تعتقد أن سياسات الصيرافة الخضراء ستدخل في الأنشطة الرئيسية للبنوك الليبية"، مما يعكس أيضاً اتفاقات ضعيفة. مع الأخذ في الاعتبار كل ذلك، يمكن الاستنتاج أن الإدارة العليا توافق بشدة على أن مستوى معرفة البنوك الليبية حول الصيرافة الخضراء جيدة.

الشكل رقم (3)

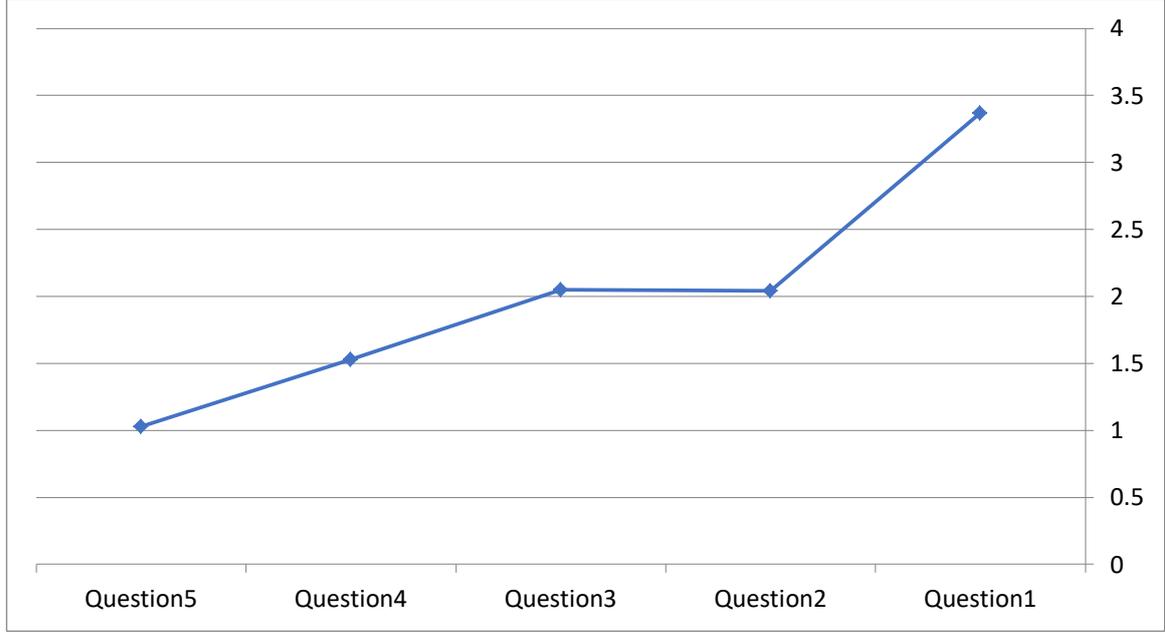
يوضح تنفيذ وممارسة سياسات "الصيرافة الخضراء"



يوضح الشكل رقم (3) أن المتوسط العام لجميع عناصر تنفيذ وممارسة سياسات الصيرافة الخضراء هو (1.31)، مما يكشف عن اتفاقات ضعيفة. بالإضافة إلى ذلك، فإن قيم الانحراف المعياري هي (0.202)، مما يعكس توافقاً عاماً ويظهر اتفاقاً على إجابات العينة. علاوة على ذلك، فإن أعلى متوسط هو (1.60) للعنصر 8 "وفقاً لسياسات مصرفك؛ هل تم اعتماد التمويل على طبيعة المشروع نفسه؟"، مما يعكس اتفاقاً ضعيفاً. بينما أقل متوسط هو (1.02) للعناصر 3 و7 "يعود هذا التأخير في التنفيذ بشكل أساسي إلى عدم وضوح سياسات المصرف المركزي الليبي"، و"وفقاً لسياسات مصرفك؛ هل تم اعتماد التمويلات الخضراء المعروضة على طبيعة القطاع التجاري؟ (على سبيل المثال؛ البيئي، الاقتصادي والاجتماعي)"، مما يعكس أيضاً اتفاقات ضعيفة. مع الأخذ في الاعتبار كل ذلك، يمكن الاستنتاج أن الأفراد يتفقون بشكل ضعيف على وجود تنفيذ وممارسة لسياسات الصيرافة الخضراء.."

الشكل رقم (4)

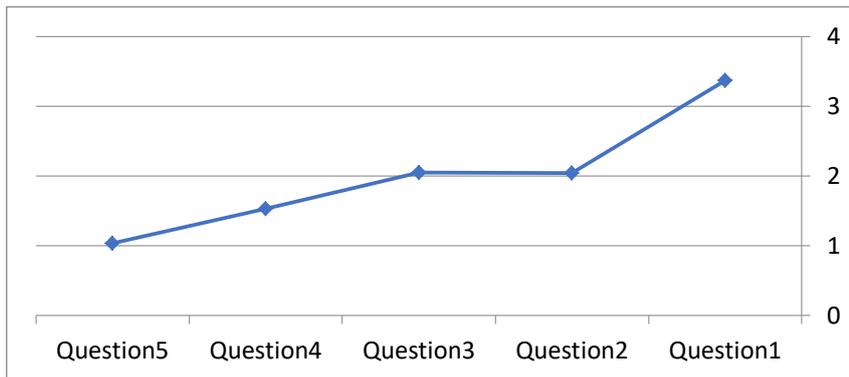
سياسات الحكومة الليبية



يوضح الشكل رقم (4) أن المتوسط العام لجميع عناصر سياسات الحكومة الليبية هو (1.30)، مما يكشف عن اتفاقات ضعيفة. بالإضافة إلى ذلك، فإن قيم الانحراف المعياري هي (0.284)، مما يعكس توافقاً عاماً ويظهر اتفاقاً على إجابات العينة. علاوة على ذلك، فإن أعلى متوسط هو (1.52) للعنصر 6 "هل توجد سياسة معتدلة لقبول المشاريع المتعلقة بالصيرافة الخضراء أو التنمية المستدامة في مصرفك؟"، مما يعكس اتفاقاً ضعيفاً. بينما أقل متوسط هو (1.01) للعنصر 3 "بين الحين والآخر، أعلن مصرفك عن قضايا الصيرافة الخضراء من المصرف المركزي الليبي والسلطات الحكومية خلال السنوات الأخيرة"، مما يعكس أيضاً اتفاقات ضعيفة. مع الأخذ في الاعتبار كل ذلك، يمكن الاستنتاج أن الأفراد يتفقون بشكل ضعيف على وجود سياسات حكومية ليبية

الشكل رقم (5)

مستوى الاستثمار في البنوك الليبية



يوضح الشكل رقم (5) أن المتوسط العام لجميع عناصر مستوى الاستثمار والتنفيذ في البنوك الليبية هو (2.00)، مما يكشف عن اتفاقات ضعيفة. بالإضافة إلى ذلك، فإن قيم الانحراف المعياري هي (0.492)، مما يعكس توافقاً عاماً ويظهر اتفاقاً على إجابات العينة. علاوة على ذلك، فإن أعلى متوسط هو (3.37) للعنصر 1 "في رأيك، عند الحديث عن المجالات البيئية المدعومة مالياً من قبل مصرفك، هل هي مشاريع معالجة تلوث المياه؟"، مما يعكس اتفاقاً قوياً. بينما أقل متوسط هو (1.03) للعنصر 5 "هل يمكنك التفاوض مع مصرفك واتخاذ خطوات مماثلة نحو الاستثمار في الصيرافة الخضراء؟"، مما يعكس اتفاقات ضعيفة. مع الأخذ في الاعتبار كل ذلك، يمكن الاستنتاج أن الأفراد يتفقون بشكل ضعيف على وجود مستوى من الاستثمار والتنفيذ في البنوك الليبية.

النتائج:

توصلت الدراسة الى النتائج الاتية :

- 1- أن القطاع المصرفي في ليبيا ذو أهمية حيوية من حيث المساهمة في النمو الاقتصادي العام للبلد والمنطقة.
- 2- أن مستوى معرفة البنوك الليبية الصيرفة الخضراء هو 1.07%.
- 3- وان تنفيذ وممارسة سياسات التمويل لصيرفة الخضراء هو 1.31% وهذا يعود إلى عدم وضوح سياسات المصرف المركزي الليبي حول الصيرفة الخضراء.
- 4- ان وجود سياسية معتدلة لقبول المشاريع المتعلقة بالصيرافة الخضراء أو التنمية المستدامة في المصارف الليبية كانت بنسبة 1.52%.

التوصيات:

توصي الدراسة بالاتي

- 1- يجب دعم القطاع الخاص ليحكم تكامل التنمية المستدامة كجزء من نموذج النمو الاقتصادي.
- 2- يجب على الاقتصاد الليبي استكشاف طرق بديلة لعملياته التي تنظر في الجانب الاجتماعي والبيئي لتأثيراتها على التنمية المستدامة.
- 3- إن دمج الاستدامة في القطاع المصرفي هو نهج أساسي للخروج من الأزمة الاقتصادية والتقليل من مخاطر التخلف عن السداد للبنوك.

المراجع:

المراجع العربية:

- 1- كشادة أسامة. (2022). المؤسسة الاقتصادية ودورها في التنمية المستدامة باستخدام معيار ايزو 26000 للمسئولية الاجتماعية: شركة المدار الجديد نموذجا. المجلة الدولية للعلوم والتقنية ISTJ. العدد 31، ص1-41

- 2- الاسكوا. (1997). النمو الاقتصادي المستدام. إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات/ الشعبة الإحصائية، دراسات في الأساليب، معجم مصطلحات الإحصاءات البيئية، العدد 67، الأمم المتحدة، نيويورك، ص. 102، [وقت الاسترداد 2023].
- 3- الاسكوا. (2021). خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية. www.unescwa.org [وقت الدخول، 2023].
- 4- الدويكات براء. (2016). خصائص التنمية المستدامة، <https://mawdoo3>، [وقت الدخول 2023 ديسمبر]
- 5- الهيتي نوزاد والمهندي حسن. (2008)، التنمية المستدامة في دولة قطر. الإنجازات والتحديات، اللجنة الدائمة للسكان، الدوحة - قطر.
- 6- بن عمر الأخضر، (2022)، التحول نحو المصارف الخضراء بين الواقع والمأمول على ضوء التجارب العربية، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 5، العدد: (2)، ص: 389 - 404
- 7- عسولي دلال، (2023)، التمويل الأخضر من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة: إمكانيات التمويل الإسلامي، جامعة حمد بن خليفة - <https://www.hbku.edu.qa/ar/news/green-finance-sdgs>
- 8- صالح أيمن، (2022)، التمويل الأخضر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي- الامارات
- 9- ضرار ، أحمد. (2006)، نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة، معهد الإسلام للمعرفة، تم الاسترجاع من جامعة الجزيرة.
- 10- مسعودي محمد، واخرون، (2019)، العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة إطار تحليلي، ملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعد للدول النامية. جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، صفحة 203 - 211.

المراجع الانجليزية:

1. "Declaration of intention to granting licenses to incorporate subsidiary banks", Central Bank of Libya website. www.cbl.gov.ly.
2. "Statue of Islamic branch of Qatari National Bank (Special Annex)". <http://www.qnb.com.qa/alislami>. (2015).
3. A report submitted in April 2017 by the Secretary-General of the United Nations to Security Council about the United Nations mission of support in Libya.
4. Abdul Salam Al-Zar'ani, Urban Development in Libya, International Information Network:

5. Abo Humaira, M.A., Aswisi, N. M., (2010); The transformation of traditional banks in Libya into Islamic banks: A practical study on Jumhouria Bank and Bank of Commerce & Development, a paper submitted to the Second Islamic Financial Services Conference, Postgraduate Studies Academy, and Tripoli, Libya.
6. Aboasnina, A. A. A.; The role of the central bank of Libya in the era of globalization. Ph. D. Thesis, Nottingham Trent University, 2014.
7. Aburounia, *et.al.*, (2005); Islam and sustainable development Sexton Research Institute for the Built and Human Environment University of Salford, Salford M5 4WT h.m.aburounia@pgr.salford.ac.uk.
8. According to "Al-Saidi, Ussama Juma'a, Monetary Policy and its Role in Influencing Money Supply, Analytical Study on the Libyan economy for the period from 1965 to 2001, Master Thesis, Academy of Graduate Studies, Tripoli, 2002, p. 67-76"
9. African Economic Outlook (AEO) 2018; Economic performance and outlook in Libya.
10. Aizawa, M., & Yang, C. (2010). Green Credit, Green Stimulus, Green Revolution? China's Mobilization of Banks for Environmental Cleanup. *The Journal of Environment & Development*, 19(2), 119-144.
11. Ali, M.M. and Abdullah, S.,2017; Green Sukuk: present state and future outlook, International Institute of Advanced Islamic Studies (IAIS), Malaysia.
12. Amin, H. (2012), "An analysis on Islamic insurance participation", *JurnalPengurusan*, Vol. 34, pp. 11-20.
13. Anderson, D. R., & Anderson, K. E. (2009). Sustainability Risk Management. *Risk Management and Insurance Review*, 12 (1), 25 - 38.
14. Annual report of Jumhouria Bank board 1996.
15. Annual report of Wahda Bank board 1998.
16. Arab Human Development Report 2004, Amman, UNDP, p. 235.
17. Arkin, F., (2017); Through China, a green financing leader emerges,31 August 2017.
18. Arqoub, K., 2017, the role of green instruments in achieving sustainable development in Malaysia, University of 20 Ott, Algeria.

اداره الازمه وعلاقتها بالكفاءة الذاتية لدى رؤساء الأقسام في الجامعة

ا.د. لمياء ياسين زغير

كلية التربية - الجامعة المستنصرية- بغداد- العراق

Dr.lamya.yassin@gmail.com

00964 7700634527

ملخص البحث :

يستهدف البحث الحالي التعرف الى:

1- اداره الازمات لدى رؤساء الأقسام في الجامعة

2 - الكفاءة الذاتية لدى رؤساء الأقسام في الجامعة

3 - العلاقة بين اداره الازمات والكفاءة الذاتية لدى رؤساء الأقسام في الجامعة

4 - الفرق في العلاقة بين اداره الازمات والكفاءة الذاتية لدى رؤساء الأقسام في الجامعة

وفقا لمتغير الجنس (ذكور - اناث) والتخصص (علمي - انساني)

ولغرض التحقق من ذلك تم استخدام المنهج الوصفي الدراسة الارتباطية لملائمته في تحقيق اهداف البحث الحالي. تم تبني مقياس اداره الازمه المعد من قبل الركابي (2016) وفق تعريف باكر (1991) paker ، والمكون من ثلاث مجالات هي (المفاجئه ٨ فقرات ، جسامة التهديد ٧ فقرات ، ضيق الوقت المتاح لمواجهة الازمه ٥) ، ومقياس (جعفر 2016) للكفاءة الذاتية المتبني من طاهر (2016) المبني وفق نظرية باندورا (1986) Bandura لنظرية التعلم الاجتماعي ، والمكون من (20) فقرة موزعة. على ثلاث مجالات هي (المعروف 13 فقره ، التبرع 14 فقره ، المساعدة في طارئ 15 فقره) وكانت بدائل الاستجابة خماسية

اظهرت النتائج : أن رؤساء الأقسام يتمتعون بمستوى منخفض من اداره الازمه والكفاءة الذاتية، واطهر ان هناك ارتباط ضعيف بين اداره الازمه والكفاءة الذاتية ، وان العلاقة غير دالة احصائيا بين المتغيرين وليست هناك فروق في العلاقة يمكن ارجاعها الى متغير التخصص وفي ضوء النتائج التي توصل إليها البحث تم تقديم عدد من التوصيات والمقترحات

الكلمات المفتاحية : اداره الازمه ، الكفاءة الذاتية

Crisis management and its relationship to self-efficacy among heads of departments at the university

Prof. Dr. Lamia Yassin Zughayer

College of Education, Al-Mustansiriya University

Iraq – Baghdad

Abstract:

The current research aims to identify:

- 1 Crisis management among heads of departments at the university
- 2 Self-efficacy of heads of departments at the university
- 3 The relationship between crisis management and self-efficacy among heads of departments at the university
- 4 The difference in the relationship between crisis management and self-efficacy among heads of departments at the university

According to gender variables (males and females) and specialization (humanities)

To verify this, the descriptive correlational study approach was used for its suitability in achieving the research objectives. The crisis management scale prepared by Al-Rikabi (2016) was adopted according to the definition of Paker (1991), which consists of (20) items distributed, and distributed over three areas: (sudden 8 paragraphs, gravity of the threat 7 paragraphs, lack of time available to face the crisis 5), and (Jaafar 2016) scale of self-efficacy adopted by Taher (2016) based according to Bandura's theory of social learning theory, consisting of (48) items distributed over three areas (known 13 paragraphs, donation 14 paragraphs, emergency assistance 15 paragraphs) and the response alternatives were quintet. The results showed that department heads have a low level of crisis management and self-efficacy, and showed that there is a weak correlation between crisis management and self-efficacy And that the relationship is statistically significant between the two variables and there are no differences in the relationship can be traced back to the variable of specialization and in light of the results of the research has been made some recommendations and proposals.

Keywords: crisis management, self-efficacy

اهمية البحث والحاجة اليه

تعد الأزمة ظاهرة إنسانية وهي جزء من نسيج الحياة المتداخلة، عرفت منذ العصور القديمة ومتلازمة للإنسان، ازدادت الأزمات وخطورتها في العصر الحالي حتى أن مصطلح الأزمة أصبح من أكثر المصطلحات شيوعاً واستخداماً وعلى كافة الصعد والمستويات فهناك أزمة اقتصادية وأزمة سياسية وأزمة اجتماعية وصحية كما يوجد أزمة دولية وأزمة إقليمية. إذ تنشأ الأزمة في أية لحظة وفي ظروف مفاجئة نتيجة ظروف داخلية أو خارجية تخلق نوع من التهديد للدولة أو الفرد ويتحتم التعامل معها للقضاء عليها أو التقليل من شأنها والحد من خسائرها وتأتي ارتها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية حتى إنها أصبحت سمة من سمات الحياة المعاصرة للإنسان والمجتمعات والدول، مما أدى إلى الاهتمام بها وإدارتها كأسلوب وقائي ومستقبلي للتكيف مع التغيرات المفاجئة التي قد تحدث قبل حدوث الأزمة أو أثناء حدوثها (عريفات، 2010)

ونتيجة لذلك انشأ بما يسمى بإدارة الأزمات وهي علم من العلوم الإنسانية المعاصرة والتي تؤخذ بنتائجها وتوصياتها في اتخاذ القرار لدى الحكومات والدول المتقدمة. لنقادي الأزمات أو التقليل من أثارها والمحافظة على الافراد والعاملين بها ضد تلك المخاطر وتتطلب عملية إدارة الأزمة، عدداً من الأمور، من بينها أن يكون هناك إدراك ذاتي بأن هناك أزمة، إذ تتمحور كفاءه فريق الأزمة حول عدد من المهام، من بينها:

-التنبؤ بالأزمات والمشكلات المختلفة، ووضع بدائل لها.

-وضع خطط مستقبلية متكاملة للتعامل مع مختلف الأزمات السياسية والسيادية. -اداره الفعالية الذاتية لتوجيه النصح والإرشاد ووقف هدر الجهود المبذولة في اتجاه خاطئ، لمختلف الازمات

وتعد الكفاءة الذاتية self-Efficacy من الأبعاد المهمة في الشخصية الانسانية لما لها من تأثير في سلوك الفرد وتصرفاته، إذ تؤدي دوراً رئيساً في توجيه السلوك وتحديد الطالب عندما تكون لديه فكرة عن نفسه بأنه ذكي ومجتهد يميل إلى التصرف بناء على هذه الفكرة والعملية تبادلية إذ أن السلوك الذي يمارسه الفرد يؤثر في الطريقة والكيفية التي يدرك فيها ذاته. (حسين، 1987)

يرى (Bandura) ان بالإمكان تعديل اعتقادات كفاءة الذات بتقليل ردود افعال الناس الناجحة من الضغوط النفسية، وتغيير رغباتهم السلبية عن طريق تعديل ادراك وتأثيرات ردود الافعال علي الفاعلية الشخصية إذ ان الحالات المزاجية مثل القلق، والخوف والتوتر تزود الافراد بأفكار سلبية حول المعلومات التي تتعلق بالاعتقاد كفاءة الذات إذ يعتقد الافراد ان قدراتهم اضعف مما هو عليه في الواقع بسبب الحالة التشاؤمية التي تحيط بهم وبالعكس في الحالات التفاؤلية السارة إذ تكون الفرد فكرة ايجابية حول قدراته وإمكاناته حول اداء مهمة معينة وحول هذه الفكرة يقوم الفرد التخلص من الخوف والقلق في عدم اتقان مهمة معينة، اي ان الفرد يستطيع ان يفهم مافي داخله من خلال ادراكاته وافكاره وحالته الانفعالية التي وضعها لنفسه(العنوم، 2004).

ويتوقف معظم نجاح الفرد في الحياة على نجاحه في الاتصال مع الآخرين إذ يؤدي الاتصال دوراً أساساً في نجاح العلاقات الإنسانية فالتعامل الإيجابي بين الإنسان وبين الأفراد الآخرين ضروري لمن يريد ان

يعيش الحياة الطبيعية وتتميز الحاجة الى الاتصال بالادراك والوعي بالذات والقدرة على توصيل الفكرة الى الطرف الاخر وتحقيق الاهداف، اذ يأتي الاتصال في مقدمة المهارات المطلوبة للنجاح لذا فان غياب الاتصال يعد عائقا امام قدرة الاشخاص للتفاهم فيما بينهم (رجب، 2011).

أشار (باندورا) ان ما يملكه الفرد من امكانيات وقدرات تؤهله وتمكنه من ان يمارس ضبطاً قياسيماً او معيارياً بقدراته وأفكاره ومشاعره وافعاله، وهذا الضبط القياسي او المعياري لهذه المحددات يمثل الاطار المرجعي للسلوكيات التي تصدر عنه في علاقتها بالمحددات البيئية المادية. اذن ان كفاءة الذاتية من المفاهيم الحديثة اذ أشار إليها باندورا في نظرية التعلم الاجتماعي المعرفي، وبين أن معتقدات الفرد عن فاعليته الذاتية تظهر من خلال الإدراك المعرفي للقدرات الشخصية والخبرات المتعددة، سواء المباشرة أو غير المباشرة، ولذا فإن الفاعلية الذاتية يمكن أن تحدد المسار الذي يتبعه الفرد كإجراءات سلوكية، إما في صورة ابتكارية أو نمطية، كما أن هذا المسار يمكن أن يشير إلى مدى اقتناع الفرد بفاعليته الشخصية وثقته بإمكاناته التي يقتضيها الموقف أي موقف يتعرض اليه، وهذا ما يسميه (باندورا) بمفهوم الكفاءة الذاتية التي تحتل مركزاً رئيساً في تحديد القوة الانسانية وتفسيرها فهي تؤثر في اشكال التفكير والتصرفات (الصقر، 2005).

اذ تتمثل إحدى أفضل الطرق للحصول على فكرة واضحة عن كيفية ادارته الفاعلية الذاتية أو الكفاءة الذاتية بمهاراته في ظل ظروف معينة لحل مشكله او ازمه، اذ أن معتقدات الكفاءة الذاتية ليست مجرد تنبؤات حول السلوك الإنساني في ازمه او حاله، وانما محاولات السيطرة عادة ما تقلل من الكفاءة الذاتية، وعواقب تلك السلوكيات ويشار إليها باسم التجارب غير المباشرة، اذ يستخدم هذه المعلومات لتكوين توقعات حول ادارته سلوكهم، وتصرفهم بشكل فعال أو غير فعال في المواقف الافتراضية. ومن هنا نجد أن الأزمة موقف مضطرب ومتوتر نتج عنه إحساس بالخطر يتطلب مجهوداً جباراً للتعرف على متغيراته وتفسير ظواهره ومحاولة السيطرة ً في ظل توفر رؤية مستقبلية ومعقدة تنبأ بما سيحدث من تطورات، وتتأثر سلوكياتنا وتفضيلاتنا بالطريقة التي ندرك فعاليتنا المحتملة في مواجهة ضغوط البيئة ومتطلبات وهو ما اطلق عليه باندورا (فاعلية الذات) فالناس يميلون لان يأخذوا على عاتقهم اداء المهام التي يستطيعون انجازها بالفعل بينما يتجنبون الانشطة التي يعتقدون انها تفوق طاقتهم وقدراتهم فالأشخاص الذين يعتقدون ان لديهم فعالية ذات مرتفعة اكثر احرار على مواجهة المعوقات والخبرات المتغيرة في جنس ان الأشخاص الذين لديهم فعالية ذات منخفضة يميلون لان يروا مشاكلهم على انها مخيفة ومفزع على خلاف ما هو عليه في الواقع ومن ثم يتراخون ويتجنبون مواجهة هذه المشكلات وبدرجة معقولة من الاعداد يمكن التغلب على نقص الثقة فضلا عن ذلك فان هؤلاء الافراد الذين يثقون في فاعليتهم بدرجة معتدلة يتوصلون الى انه بالعمل الجماعي والتعاون ينجح في احداث التغييرات المطلوبة في المجتمع وتعبئة جهودهم مواردهم لتحقيق ذلك (جعفر، 2016).

ماكداه (Bandura, 1997) إلى أن الكفاءة الذاتية تعتمد في جزء منها على إدراك الذات وهي الصورة التي يطورها الفرد عن نفسه حيث تؤثر في مستوى الجهد المبذول في أداء المهمات، ومعالجة المشكلات في ضوء ما سبق تكمن اهمية البحث. دراسة مستوى ادارته الازمه والكفاءة الذاتية لدى طلبه الدراسات العليا في المجال التربوي بشكل عام، في النقاط الاتية:

أولاً: الأهمية النظرية :

1. تعد هذه الدراسة الحالية من الدراسات التي تهتم بدراسة العلاقة بين اداره الازمه والكفاءة الذاتية لدى رؤساء الأقسام في المجال التربوي
2. يعد اداره الازمه ، من المفاهيم المهمة والتي تؤثر على حياتنا اليومية بشكل عام وعلى حياة الافراد بشكل خاص.
3. تسليط الضوء على مثل هذه الدراسات المهمة وخاصة في مجتمعنا له خصوصية الاحداث والازمات التي يمر بها والتي تشير الى قدرة الافراد في امتلاكهم الصفات لمواجهة تلك الازمات

الأهمية التطبيقية:

- 1- اداره الازمه من المفاهيم المهمة التي تضيف للافراد الذين يعملون في المجال التربوي المؤسسي ، صفات متعددة لزياده كفاءته الذاتيه التي تمكنه من استخدامها في العملية التربوية ، مثل صفة النضج ، والكمال ، وتحمل المسؤولية ، والعقلانية ، والأدراك ، والتصور ، والحدس ، والتطور الذهني .
- حاجة الجامعات الى خدمات عملية تطبيقية لتنمية كفاءه الذات لتحمل المسؤولية في اداره الازمات ، من قبل عينة البحث

2- تعد نتائج الدراسة إثراء للأدب التربوي والنفسي من الناحية المعرفية.

اهداف البحث: يستهدف البحث الحالي التعرف على:

1. اداره الازمات لدى رؤساء الأقسام في الجامعه .
2. الكفاءه الذاتيه لدى رؤساء الأقسام في الجامعه .
3. العلاقة الارتباطية بين اداره الازمات والكفاءه الذاتيه لدى رؤساء الأقسام في الجامعه
4. الفرق في العلاقة الارتباطية بين اداره الازمات والكفاءه الذاتيه لدى رؤساء الأقسام في الجامعه. وفقاً لمتغير التخصص (علمي – انساني)

حدود البحث : يقتصر البحث على رؤساء اقسام الكليات في الجامعه المستنصرية من كلا الجنسين للعام الدراسي (2023-2024)

تحديد المصطلحات:

أولاً- التعريف النظري لمفهوم اداره الازمه

تعريف باكر (1991) paker ضغط نفسيه داخلية تغيير حاله النفسيه للفرد وتحد من اساليبه وقدراته التقليديه للتعامل مع المواقف وتعيقه من أنجاز أهدافه مما تُحدث خللاً في التوازن النفسي والاجتماعي للفرد (الجمال، 2005).

ثانياً - التعريف النظري لمفهوم الكفاءة الذاتية

تعريف باندورا (Bandura, 1986)

ما يعتقد الفرد من ان ما يملكه من إمكانيات تمكنه من ان يمارس ضبطاً قياسياً او معيارياً لقدراته وافكاره ومشاعره وافعاله وهذا الضبط القياسي او المعياري لهذه المحددات تمثل الاطار المرجعي للسلوكيات التي تصدر عنه في علاقتها بالمحددات البيئية المادية والاجتماعية (Bandura, 1986, P.145).

التعريف الإجرائي للمتغيرين: هي الدرجة الكلية التي يحصل عليها المستجيب عند اجابته على فقرات المقاييس المستخدمة في البحث (جعفر، الحاجة الى الاتصال بالآخرين وعلاقتها بالكفاءة الذاتية والذكاء الانفعالي لدى طلبة الجامعة، 2016).

الإطار النظري

أولاً. ادارة الازمة Crisis Management

مصطلح الأزمة أصبح من المصطلحات المتداولة في مختلف المستويات الاجتماعية وعلى جميع الأصعدة. ويُعد التعامل مع الأزمات أحد محاور الاهتمام في الإدارة، إذ يقتضي وجود من يمثل الإدارات بشكل خاص من المديرين الذين يتسمون بالعديد من المهارات منها الشجاعة والثبات والاتزان، والقدرة على التفكير الإبداعي والقدرة على الحوار ورسم التكتيكات اللازمة للتعامل مع الأزمة (احمد، 2002)

إنّ الأزمات التي تحدث بالمؤسسات ناتجة عن تغيّرات مفاجئة تطرأ على البيئة الداخلية، أو الخارجية لها دون توقع أو فرص لتجنبها، وهنا يمكن القول أن عدم التعامل مع الأزمة بعقلانية، أو إدارتها بشكل جيد، دون الوصول الى الوضع السيء، إذ ان موضوع إدارة الأزمات من الموضوعات النامية التي ما زالت بحاجة إلى المزيد من البحث النظري، ولهذا فقد اختلف الباحثون حول تعريف الأزمة وعرفها البعض بانها تعرض الفرد او الجماعة او المجتمع او الدولة او الدول إلى مواقف حساسة وحرجة ومؤلمة أحياناً، ويزداد التحسس والإحراج كلما تجاهلنا وأهملنا هذه المواقف

اهداف إدارة الأزمة: إن أهداف منها:

1- تصميم نمط تنظيمي الفعال لمواجهة الأزمة عند حدوثها والتقليل من أثارها.

2- العمل على عدم حدوث الأزمات من خلال إزالة مسبباتها.

خصائص الأزمة

1. مجموعة من الأحداث المتشابكة والمترابطة مع بعضها بعض وينتج عن ترابطها ظروف جديدة.
2. الإدراك بأنها نقاط تحول يصعب على المؤسسة تحملها لمدة طويلة وبالتالي تفقد توازنها بشكل قد يؤدي إلى نهايتها.
3. نقص المعلومات والشك والغموض وعدم وضوح الرؤية وعدم التأكد
4. تهديداً أساسياً لمصالح الكيان الإداري واستمرار في أدائه الوظيفي..
5. وجود عنصر الخطر الذي قد يؤدي إلى تصاعد الأزمة إلى مستوى المواجهة تتطلب قرارات مهمة وسريعة في فترة زمنية قصيرة

6. تعدد الاسباب وتداخلها مع العوامل والعناصر والقوى المؤيدة والمعارضة والمهمة وغير المهمة.
7. مواجهة الأزمة تتطلب خروجاً عن الأنماط التنظيمية المألوفة وابتكار نظم تمكن من استيعاب ومواجهة الظروف الجديدة المترتبة على التغيرات المفاجئة
8. تتصف بوجود درجة عالية من الشك في الخيارات المطروحة اذ تتطلب قرارات مهمة وسريعة في فترة زمنية قصيرة

نقطة تحول تتزايد فيه الحاجة إلى رد الفعل المتزايد لمواجهة الظروف الطارئة (الخصيري، 2003).

خصائص الازمات: وهي مجموعتين:

- أ. خصائص خاصة بالفرد وتتمثل بـ (الضغط، القلق، التوتر، التهيج النفسي، الرعب، اللامبالاة).
- ب. خصائص خاصة بالمنظمة وتتمثل بـ (التهديد الخطير لبقاء المنظمة وضيق الوقت الخاص بالاستجابة وغياب الحل الجذري السريع).
- أنواع الازمات

أنواع الازمات من حيث			
الاسباب	علاقتها بالإدارة	موضوع الازمه	الاطار الزمني
1. ازمات طبيعيه 2. تكنولوجياية 3. مواجهه 4. الحقد والضغينة 5. الشائعات 6. تنظيميه	1-أزمات انحراف قيم الإدارة 2-الخداع 3-سوء السلوك	1-أزمات السيوله النقدية 2-العلاقات العامه 3-الاستراتيجيه	1-أزمات انفجار سريعاً 2-أزمات تحدث ببطء

وهناك أسباب للأزمة بأنواعها المختلفة وهي:

1. أزمات تعارض المصالح
2. خارقة عن إرادة الإنسان
3. ضعف الإمكانيات المادية، التكنولوجية، البشرية.
4. اللامبالاة في مواجهة المشكلات
5. التسرع في اتخاذ القرارات
6. انعدام الثقة.

7. ضعف القيادات وجمود النظم الإدارية

8. عدم فعالية الاتصالات.

9. عدم الاهتمام بالجوانب الإنسانية. (اداره الازمات ، 2008. p.18)

العوامل المؤثرة في إدارة الأزمة

هناك عدة عوامل التي تعيق الاكتشاف المبكر للأزمة ومنها:

1. حجب البيانات والمعلومات والمعرفة المهمة (المتعلقة بالأزمة المحتملة) عن الأفراد الذين يحتاجون إليها وتلزمهم بصورة كبيرة لاتخاذ القرارات المناسبة ولدراسة نقاط الضعف والتغلب عليها، وبذلك فان اشارات الانذار المبكر لا تصل إلى هؤلاء الأفراد.

2. عدم قدرة المنظمة على الاستجابة المناسبة والفاعلة وفي الوقت المناسب للأخطار المحيطة والمحتملة (ومنها الازمات).

3. وجود صورة خاطئة وقناعة غير سليمة لدى افراد المنظمة بخصوص قدرات المنظمة.

تأثير البيئة على الازمة المتمثل بالمناخ المحيط بالأزمة ، والذي يعمل على تهيئه البيئة الصالحة لحدوث الازمة وكالاتي:

أ. تأثير البيئة الاقتصادية / تؤثر البيئة الاقتصادية على الأزمة من عدة جوانب

- **البيئة العامة** من أكثر البيئات أهمية في تشكيل طبيعة الأزمات، فالمناخ الاقتصادي هو عامل هام في أحداث الأزمات، فكلما كان مستوى المعيشة معتدلاً، كلما كانت التوترات والأزمات قليلة (والعكس صحيح) . كما أنه في حالة النشاط الاقتصادي الذي يمر بحالة رواج أو انتعاش كانت الأزمات محدودة لكن إذا ساد مناخ الركود والكساد، فإنه ستتواجد معه أزمات البطالة والسيولة والجرائم.

- **البيئة التنافسية** للبنى المؤسساتية المحيطة بالمؤسسة سواء كانت

1. مؤسسات منافسة.

2. مؤسسات تابعة بالكامل أو جزئياً

ب. تأثير البيئة الاجتماعية والثقافية وتشمل:

- **البيئة الاجتماعية** التي تعد وليدة مجتمعتها، والتفاعل المتبادل بين الأزمة والمجتمع يحكمه الفكر السائد في المجتمع، فكلما كان متقدماً كلما كانت قدرة المجتمع في تجاوز الأزمة مرتفعة ستعمل على تقوية وزيادة روابطه وتماسكه في مواجهة أي أزمة ومشاركة أفراداه لمقاومة أي تفكك أو تصدع يهدر قدراته أو إمكانياته أو موارده.

- البيئة الثقافية تتمثل في الدين والعقيدة وثقافة الفرد والمجتمع تؤثر بأداء الأزمة، لكونها تضع قيودا على حركة الأفراد، وبالتالي معرفة الجوانب الثقافية للمجتمع يسهل بالتنبؤ بمسار الأزمة لمعرفة الهدف النهائي الذي يرغب هؤلاء الأفراد الوصول إليه. وأثناء إدارة الأزمة، إدراك الجوانب الثقافية المرتبطة بالأزمة والتعامل الواعي معها، نظرا للأهمية الثقافية في عمليات التأثير إذا تم الحرص على احترام ثقافة المجتمع. (شودو، 2002)

الآزمات حسب الأسباب:

آزمات حسب الأسباب	
الآزمات الطبيعية الزلازل، البراكين، الأعاصير، الفيضانات، الانهيارات الأرضية، المد والجزر، العواصف، الجفاف	
آزمات تكنولوجية فشل برامج الحواسيب الآلية، التسرب النفطي أو الكيماوي، حوادث المصانع	
آزمات المواجهه المقاطعه، الاعتصام، الحصار، احتلال المباني، مقاومه الشرطه	
آزمات الحقد والضغينه التلاعب بالمنتجات، الاختطافات، الشائعات، الإرهاب، التجسس	
آزمات العنف في مكان العمل الضرب، القتل	
آزمات الإشاعات نشر أخبار كاذبه عن: المؤسسه، المنتجات،	
الآزمات التنظيميه الغش، الخداع، مخالفه القانون	

تصنيف الآزمات حسب علاقتها بالإدارة الناتجة من فشل الإدارة داخل المؤسسه إلى أنواع :

آزمات حسب علاقتها بالاداره	
وتحدث عندما يركز المدراء على تحقيق الفائده الذاتيه . ولو على حساب أصحاب المصلحة الآخرين في عمل المؤسسه . أو على حساب السياق الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.	1. آزمات انحراف قيم الإدارة : Crises of Skewed Management Values
الناتجة عن إخفاء الإدارة الحقائق أو إظهار معلومات غير صحيحة عن وضعها	2. آزمات الخداع Crises of Deception :
تنتج عن قيام الإدارة بسلوك غير أخلاقي أو غير قانوني أو اجرامي.	3. آزمات سوء السلوك Crises of Misconduct :

ثانيا - نظرية البرت باندورا (Albert Bandura, 1977)

لقد ايدت ابحاث باندورا Bandura في نظرية التعلم الاجتماعي فكرته القائلة ان باستطاعة الناس تعلم السلوك الجديد بمشاهدة الاخرين يقومون بممارسة هذا السلوك في موقف اجتماعي ومن ثم محاكاة سلوكهم، ويؤكد باندورا على مبدأ الحتمية التبادلية في التعلم الاجتماعي مؤكدا على العلاقات المتبادلة بين العوامل السلوكية والبيئة والعوامل المؤثرة في سلوك الافراد واوضح هالين ودانهير (Hallin & Danaher 1994) ان فاعليته الذات هي ثقة الافراد فيما يتعلق بقدراتهم على الاداء في المجالات المتنوعة ويكون لدى الفرد اكبر معرفة بنفسه اذ كانت لديه القدرة على انجاز الهدف اذ أشار (Kirnch, 1985) ان فاعلية الذات تعني ثقة الشخص في قدرته على انجاز السلوك بعيدا عن شروط التعزيز ويؤكد باندورا Bandura ان تصورات الافراد لفاعليتهم الذاتية هي اكثر التصورات تأثيرا في حياتهم اليومية واكثر تأثيرا في اختيارهم فيكونوا اما سلبيين او ايجابيين في تقييمهم لذا انهم ولذا يصبح الافراد ما ناجحين اذا امتلكوا فاعلية ذات مرتفعة او مكتئبين اذا امتلكوا فاعلية ذات منخفضة. كما ان الكفاءة الذاتية تتبع وتقوى من الايمان الراسخ لدى الافراد بان باستطاعتهم تنفيذ السلوك منه بنجاح لتحقيق النتائج المرغوبة اذ ان الكفاءة الذاتية تشير الى السيطرة على النشاط فالشخص للفرد وقوته فالشخص الذي يؤمن بقدرته على التسبب بحدث معين يكون قادرا على ادارة مسار حياته الذي يحدد بكفاءته الذاتية وبنشاط اكبر في مواقف اخرى، وأنداك يعكس اعتقاد الفرد بقدرته في السيطرة على بيئته ويعكس هذا الاعتقاد الفرد ثقة الفرد بنفسه بشأن قدرته على التفاعل مع ضغوط الحياة.

***العوامل المؤثرة في الكفاءة الذاتية**

لقد تم تصنيف العوامل المؤثرة في فعالية الذات الى ثلاث مجموعات هي:

1. المجموعة الاولى: التأثيرات الشخصية لقد اشار زيمرمان (Zimmerman, 1989) الى ان ادراكات الكفاءة الذاتية لدى الافراد في هذه المجموعة تعتمد على اربع مؤثرات شخصية.

أ. المعرفة المكتسبة: ذلك وفق المجال النفسي لكل منهم.

ب. عمليات ما وراء المعرفة: هي التي تحدد التنظيم الذاتي لدى المتعلمين.

ج. الاهداف: اذا ان الطلاب الذين يركنون على اهداف بعيدة المدى او يستخدمون عمليات الضغط لمرحلة ما وراء المعرفة قبل انهم يعتمدوا على ادراك فاعلية الذات لديهم وعلى المؤثرات وعلى المعرفة المنظمة ذاتيا (Zimmerman, 1989).

د. المؤثرات الذاتية: تمثل قلق الفرد ودافعية مستوى طموحه واهدافه الشخصية.

2. المجموعة الثانية: التأثيرات السلوكية وتشمل ثلاثة مراحل.

أ. ملاحظة الذات: اذا ان ملاحظة الفرد لذاته قد تمدد بمعلومات عن مدى تقدمه نحو انجاز احد الاهداف.

ب. الحكم على الذات: استجابة الطلاب المحتوي على مقارنة منظمة لادائهم مع الاهداف المطلوبة تحقيقا وهذا يعتمد على فاعلية الذات وتركيب الهدف فعل الذات الذي يحتوي على ثلاثة ردود هي:

1. ردود الافعال السلوكية يتم البحث فيها الاستجابة التعليمية النوعية.

2. ردود الافعال الذاتية الشخصية التي يتم البحث عما يرفع من استراتيجيتهم اثناء عملية التعلم.

3. ردود الأفعال الذاتية النسبية هنا يبحث الطلاب عن انساب الظروف الملائمة لعملية التعلم.

3. المجموعة الثالثة التأثيرات البيئية، هذا ما أكد باندورا (Bandura, 1977) ان النمذجة في تغير ادراك المتعلم لذاته مؤكدا على الوسائل المرئية.

ابعد توقعات كفاءة الذات

تشير **كفاءة الذات** الى معتقدات الناس حول مقدرتهم على التحكم في الاحداث التي تؤثر في حياتهم من اهم الميكانزمات او القوى الشخصية، وتعمل كمحدد من محددات الدافعية وراء السلوك الانساني، وتؤثر في الحدث من خلال عمليات دافعية معرفته وجدانية وبعض هذه العمليات مثل الاثارة العاطفية وانماط التفكير ذات اهمية خاصة في حد ذاتها وليس فقط كمؤثرات عارضة في الاحداث، وأشار Bandura في نظريته الى العمليات الداخلية التي تكون لها الدور الكبير في خبرات الفرد السابقة، وكفاءة الفرد غالبا ما تحدد اتجاهات أفعاله، فالأحداث الخارجية للفرد تتمثل له بشكل رمزي وبعد ذلك يستعملها بصورة الفاظ او اشكال صوريه وفي ضوء ذلك يحدد مسار سلوك الفرد في ضوء هذه العملية المعرفية السابقة (صالح، 1988).

لقد اشار (Bandura, 1986) هناك ابعاد لكفاءة الذات هي:

1. العمومية: هي انتقال التوقعات الفاعلة الى مواقف مشابهة وانطباعات الاخرين.
2. مقدار الفاعلية: اذ يتحدد مقدار الفاعلية بمستوى الاتقان وبذلك الجهد والانتاجية والدقة والتنظيم الذاتي.
3. القوة: تتحدد في ضوء خبرة الفرد، ومدى ملائمتها. وكما ان الشعور بالفاعلية يعبر عن المثابرة الكبيرة والقدرة العالية التي تساعد الفرد او الطالب في اختيار الانشطة التي سوف تؤدي الى النجاح ان فاعلية الذات تتقوى من خلال اربع مصادر وهي المصادر هي:
1. اختيار خبرات مقننة: اذ يتعلم الفرد من خلال خبراته الاولى معنى النجاح والشعور بالسيطرة على البيئة.
2. الخبرات الابدالية: يعتقد الطالب ان بإمكانه حل مسألة رياضية صعبة عندما يرى زميله يحلها بسهولة.
3. الاقتناع اللفظي: يعتقد الطلبة ان بإمكانهم التغلب على الصعوبات التي تواجههم او تحسن مستوى ادائهم.
4. الحالات الانفعالية الفسيولوجية: هي مصدراً لشعور الطالب بالفاعلية الذاتية، وغالبا ما يدل على التغلب على صعوبة المهمة، ومع ذلك فان ردود افعالنا تجاه هذه المؤشرات تختلف من فرد الى فرد اخر

ويرى باندورا ان مفهوم كفاءة الذات من المفاهيم التي تحتل مركزا رئيسا في تحديد القوة الانسانية وتفسيرها لكفاءة الذات التي تؤثر في انماط التفكير والتصرفات والآثار العاطفية، فكلما ارتفعت كفاءة الذات ارتفع بالتالي الانجاز وانخفضت الاستثارة الانفعالية وقد اشارت العديد من الدراسات الى فعالية الذات التي يمكن ان يكون لها قيمة كبيرة في تفسير تصرفات الافراد، لانها تساعد في تفسير الاختلاف بين انماط سلوك المسايرة الذي ينتج عن اسباب مختلفة، وردود الفعل الفسيولوجية، والتنظيم الذاتي لسلوك العناد لياس الصراع من اجل الانجاز. وتهتم كفاءة الذات بأحكام الفرد حول مدى قدرته على انجاز تصرفات مطلوبة للتعامل مع المواقف المستقبلية. ان احكام فعالية الذات سواء كانت احكام صواب او خطأ تؤثر في اختبار الفرد للانشطة والمواقف البيئية، ويشير باندورا (Bandara) الى ان ادراك الناس لكفاءتهم يؤثر على الخطط التي يعدونها مسبقا او يكررونها، فهؤلاء الذين لديهم احساس مرتفع بكفاءة الذات يرسمون خططا

ناجحة توضح الخطوط الايجابية المؤدية للنجاح، بينما يميل الآخرون الذين يحكمون على انفسهم بقليلي الكفاءة التي تؤدي الى رسم خطط فاشلة (Hallam, 2002) .

ان الاسلوب الوحيد الاكثر كفاءة لرفع الكفاءة الذاتية هو انجاز الاداء (Bandura,1999) فالفعل يساوي التصديق، اي اذا ما امكن حث شخص يمتاز بانخفاض مستوى الكفاءة الذاتية على القيام بأداء سلوك يثير الخوف او البغض، فمن المحتمل ان تزيد الكفاءة الذاتية بشكل مثيرة، كذلك فان المشاركة في التجارب تكون فعالة وخاصة عندما يتمكن الاشخاص من لديهم مستوى منخفض من الكفاءة الذاتية من رؤية اشخاص اخرين يشاركونهم مخاوفهم ويؤدون سلوكيات متنوعة، تقديم نموذج المشاركة والذي يتيح للشخص الذي لديه مستوى منخفض من الكفاءة الذاتية ان يعمل على تقليد السلوك الكفاء لنموذج ما، قد يمثل قوة كبيرة حتى في حالات فشل سبل الاقتناع وغيرها من محاولات التأثير، وحيث ان الافراد في حالة الكفاءة الخاصة بهم يرجعون الى مستويات الاستثارة لديها عندما يواجهون موقفا خطرا، فان اي اسلوب يساعد على خفض الاستثارة يعمل على زيادة الاساس بالكفاءة، ومن ثم فان الاداء الفعلي الناجح يكون من اساليب خفض الاستثارة (مايسه احمد كفاي ، 2001)

منهجية البحث واجراءاته :

منهج البحث : اعتمد البحث المنهج الوصفي (الدراسات الارتباطية) لكونه يتناسب مع طبيعة البحث ووصف الظاهرة المدروسة ومن ثم تحليلها .

مجتمع البحث : تالف مجتمع البحث الحالي من رؤساء الاقسام في كليات الجامعة المستنصرية للعام الدراسي 2023-2024 اذ بلغ عددهم (226) موزعين على اقسام ذات اختصاصات انسانية و علمية.

عينة البحث : تالفت عينة البحث الحالي من (50) رئيس قسم من الجامعة المستنصرية تم اختيارهم بطريقة عشوائية طبقه من كليات (التربية ، التربيه الاساسيه ، القانون ، التربيه الرياضيه ، الصيدله ، ادارة واقتصاد ، الاداب ، العلوم) والجدول (2) يوضح ذلك .

الجدول (2) عدد افراد العينة موزعين حسب الجنس

المجموع	الجنس		القسم	ت
	اناث	ذكور		
24	13	11	العلوم التربوية	1
26	9	17	التاريخ	2
25	13	12	اللغة العربية	3
20	15	5	الرياضيات	4
25	8	17	الفيزياء	5
120	58	62	المجموع	

اداتا البحث : من اجل تحقيق اهداف البحث الحالي , تم تبني المقياس الاول اداره الازمه المعد من قبل الركابي المبني وفق تعريف باكر (1991) paker الذي يشير الى انه عباره عن ضغوط نفسيه داخلية تغيير الحاله النفسيه للفرد وتحد من اساليبه وقدراته التقليديه للتعامل مع المواقف وتعيقه من أنجاز أهدافه مما تُحدث خلا في التوازن النفسي والاجتماعي للفرد والمكون من (20) فقرة موزعة على ثلاث مجالات هي (المفاجئه 8 فقرات ، جسمه التهديد 7 فقرات ، ضيق الوقت المتاح لمواجهه الازمه 5)

وضعت امام كل فقرة بدائل ذات التدرج الخماسي (دائماً ، غالباً ، احياناً، نادراً، أبداً)، واخذت الأوزان(1,2,3,4,5), وتشير الدرجة العاليه لاداره الازمه ؛ والعكس يشير الى انخفاض، وبذلك تكون اعلى درجة يمكن الحصول عليها (100) وادنى درجة (20) مع وسط فرضي (60) لغرض التحقق من خصائصه السيكو مترية

ثانياً - الكفاءه الذاتيه :

لغرض التحقق من قياس المفهوم وبعدا الاطلاع على الادبيات والدراسات ذات العلاقة وفي ضوء ذلك تم اعتماد مقياس جعفر(2016) المعد من قبل طاهر(2012) الكفاءه الذاتية والمبني وفق نظريه باندورا Bandura ، **الذي عرفها** (ما يعتقد الفرد ان ما يملكه من امكانيات تمكنه من ان يمارس ضبطا قياسي او معياريا لقدراته وافكاره ومشاعره وافعاله، وهذا الضبط القياسي والمعياري لهذه المحددات يمثل الاطار المرجعي للسلوكيات التي تصدر عنه في علاقته بالمحددات البيئية المادية والاجتماعية). والمتضمن (58) فقرة وتكونت بدائل الاجابة من(5) وامام كل فقرة البدائل (تنطبق علي دائما ، تنطبق علي غالبا ، تنطبق علي احيانا، تنطبق علي دائما نادرا ، لا تنطبق علي ابداء) درجاتها هي(1،2،3،4،5) على التوالي للفقرات باتجاه المفهوم وعكس الترتيب للفقرات عكس المفهوم وتكون اعلى درجه (290) وادنى درجه (58) والوسط الفرضي (174) وتم التحقق من خصائصه السيكومترية الاتيه

الخصائص السيكومترية للمقياسين :

- **الصدق الظاهري :** وقد تحقق هذا النوع من الصدق عن طريق عرض المقياسين على مجموعة من المحكمين المختصين في العلوم التربوية والنفسية وتمت الاستعانة بأرائهم في تحديد مدى صلاحية الفقرات

— **وضوح التعليمات والفقرات :** لغرض معرفة مدى وضوح التعليمات والفقرات كلا المقياسين وتم عرضها على (10) من عينه البحث تم اختيارهم بصورة عشوائية وقد تبين من خلال التطبيق ان التعليمات والفقرات واضحة ومفهومة وقد استغرق وقت الاجابة (15 دقيقة) .

الثبات Reliability :

تم ايجاد ثبات الاختبار في البحث الحالي وذلك باستخدام طريقة الاختبار واعادة الاختبار اذ تم تطبيق المقياس على عينة بلغت (30) تم اختيارهم عشوائيا اذ تم تطبيق المقياس وبعد مرور اسبوعين تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات العينة في التطبيق الأول ودرجاتهم في التطبيق الثاني وهو يمثل معامل الثبات اذ بلغ (80،0) لمقياس اداره الازمه و (0.78) لمقياس الكفاءه الذاتيه يمثل معامل الاتساق الخارجي ، وهو معامل ثبات يمكن الركون اليه وفقا للمعيار المطلق

الوسائل الاحصائية : تم استخدام وسائل الإحصاء الوصفي والاستدلالي لإتمام إجراءات البحث وحساب نتائجه، وعلى النحو الآتي :

1. الاختبار التائي (t-test) لعينة واحدة : استخدم لاختبار الفرق بين المتوسط الحسابي لدرجات العينة على مقياس البحث والمتوسط الفرضي.

2. معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient : استخدم في استخراج الثبات بطريقة إعادة الاختبار لمقياس البحث. والعلاقة بين متغيرات البحث

3. الاختبار الزائي لمعرفة دلالة الفرق بين المتغيرات حسب متغير التخصص

عرض النتائج: حاول البحث الحالي التحقق من الاهداف الآتية

الهدف الاول : اداره الازمه لدى رؤساء الأقسام في الجامعة.

اظهرت نتائج التحليل الاحصائي للبيانات بان المتوسط الحسابي لعينة البحث البالغة (50) رئيس قسم قد بلغ (59.3) والانحراف المعياري بلغ (12.4) اما الوسط الفرضي فقد بلغ (60) ولغرض معرفة دلالة الفرق بينهما تم استعمال الاختبار التائي (t-test) لعينة واحدة اذ بلغت القيمة التائية المحسوبة (1.22) ، وعند مقارنتها مع القيمة الجدولية البالغة (1.98) عند مستوى (0,05) ، وبدرجة حرية (49) . ظهر ان متوسط افراد عينة البحث اقل من المتوسط الفرضي في اداره الازمه ، واظهرت نتائج الهدف الأول ان القيمة الجدولية اعلى من القيمة المحسوبة والجدول (2) يوضح ذلك

الجدول (2) يمثل الوسط الفرضي والمتوسط الحسابي والقيمة التائية اداره الازمه

العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	درجة الحرية	القيمة التائية المحسوبة	القيمة الجدولية	مستوى الدلالة
50	59.3	12.4	60	49	1.22	1.98	0.05

الهدف الثاني: الكفاءه الذاتيه لدى رؤساء الأقسام في الجامعة.

اظهرت نتائج التحليل الاحصائي للبيانات بان المتوسط الحسابي لعينة البحث البالغة (50) رئيس قسم قد بلغ (173.3) والانحراف المعياري بلغ (19.4) اما الوسط الفرضي فقد بلغ (174) ولغرض معرفة دلالة الفرق بينهما تم استعمال الاختبار التائي (t-test) لعينة واحدة اذ بلغت القيمة التائية المحسوبة (1.94) ، وعند مقارنتها مع القيمة الجدولية البالغة (1.98) عند مستوى (0,05) ، وبدرجة حرية (49) . ظهر ان متوسط افراد عينة البحث اقل من المتوسط الفرضي في الكفاءه الذاتيه ، واظهرت نتائج الهدف الثاني ان القيمة الجدولية اعلى من القيمة المحسوبة والجدول (3) يوضح ذلك .

الجدول (3) يمثل الوسط الفرضي والمتوسط الحسابي والقيمة التائية الكفاءة الذاتية

العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	درجة الحرية	القيمة التائية المحسوبة	القيمة الجدولية	مستوى الدلالة
100	173,3	19,4	174	49	1.94	1.98	0.05

الهدف الثالث: العلاقة الارتباطية بين اداره الازمات والكفاءه الذاتيه لدى رؤساء الأقسام في الجامعه اظهرت نتائج التحليل الاحصائي للبيانات باستخدام معامل ارتباط بيرسون ان معامل الارتباط بين متغيري بين اداره الازمات والكفاءه الذاتيه بلغ (0.07) وعند مقارنتها مع قيمه الجدوليه لمعاملات الارتباط (0.27) ظهر ان العلاقة ضعيفة وغير داله احصائيا والجدول (4) يوضح ذلك

جدول (4) دلالة معامل الارتباط بين اداره الازمات والكفاءه الذاتيه

العلاقة	العدد	معامل الارتباط	القيمة الجدولية	الدلالة
اداره الازمه، الكفاءة الذاتية	50	0.07	0.27	غير داله

الهدف الرابع: الفرق في العلاقة الارتباطية بين اداره الازمات والكفاءه الذاتيه لدى رؤساء الأقسام في الجامعه. وفقا لمتغير التخصص (علمي – انساني)

من اجل تحقيق هذا الهدف استخرج معامل ارتباط بيرسون بين اداره الازمه والكفاءه الذاتيه وفقا لمتغير التخصص (علمي – انساني) ، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط العلمي (0.442) وقيمة معامل الارتباط الانساني (0.421) وعند تحويل قيم معامل الارتباط بما يقابلها من قيم فيشر المعيارية لهذين الارتباطين نحصل على القيمتين (0.478) للعلمي و (0.448) للأدبي ، ولمعرفة الفروق بين قيمتي معامل الارتباط لعينتين مستقلتين استعمل الباحث الاختبار الزائي لدلالة الفروق فكانت القيمة الزائية المحسوبة (0.38) اصغر من القيمة الزائية الجدولية البالغة (1.98) عند مستوى دلالة (0.05)، ما يدل على أنه لا توجد فروق بالعلاقة الارتباطية بين اداره الازمات والكفاءه الذاتيه وفق متغير التخصص (علمي – انساني) والجدول 5 يوضح ذلك :

الجدول (5)

تعرف الفروق في العلاقة الارتباطية بين اداره الازمه والكفاءه الذاتيه على وفق متغير التخصص

مستوى الدلالة (0.05)	القيمة الزائية		قيمة فيشر المعيارية	معامل الارتباط	المتغير
	المحسوبة	الجدولية			
غير داله	1.96	0.38	0.478	0.442	علمي

			0.448	0.421	انساني
--	--	--	-------	-------	--------

التوصيات: في ضوء نتائج هذه الدراسة ومناقشتها يمكن اقتراح التوصيات التالية:

1. توجيه مؤسسات التربية والتعليم في العمل على الاهتمام باقامه الدورات التدريبية التطويرية لمهام التوعيه باداره الازمه
2. اعداد برامج تدريبية تتضمن استراتيجيات اداره الازمه
3. ضروه التأكيد علي الاساتذه في تدريبهم على التعامل مع كفيه اداره الازمات بما ينسجم مع الافراد الكفؤيين من يقوم بالاداره

المقترحات: استكمالاً للبحث الحالي وتطويره تم اقتراح الاتي :

- 1- إجراء دراسة لمعرفة العلاقة بين اداره الازمه والسمات الشخصية.
- 2- تصميم برنامج تطبيقه يتضمن تنمية الجوانب الشخصية المعززة لا داره الازمه .

قائمه المراجع

- عريقات، ا. ي. (2010). دور التمكين في اداره الازمات في منظمات الاعمال. المؤتمر العلمي السابع.
- احمد، ا. ا. (2002). *اداره الازمات التعليميه " الاسباب والعلاج "*. القايره : دار الفكر العربي.
- *اداره الازمات*. (2008. p.18). عمان : دار اسامه للنشر.
- جعفر، ن. ص. (2016). الحاجة الى الاتصال بالآخرين وعلاقتها بالكفاءة الذاتية والذكاء الانفعالي لدى طلبة الجامعة. بغداد ، العراق.
- جعفر، ن. ص. (2016). الحاجة الى الاتصال بالآخرين وعلاقتها بالكفاءة الذاتية والذكاء الانفعالي لدى طلبة الجامعة، بغداد، العراق : الجامعه المستنصريه / كليه التربيه.
- الجمال، ر. (2005). *اداره العلاقات العامه "المدخل الاستراتيجي "*. القايره : الدار المصريه اللبنانيه.
- الحاجه الى الاتصال بالآخرين وعلاقتها بالكفاءه الذاتيه والذكاء الانفعالي لدى طلبة الجامعه . (2016)بغداد ، العراق : الجامعه المستنصريه / كليه التربيه.
- حسين، س. م. (1987). *الاعلام والاتصال بالجمهور والرأي العام*. القايره : عالم الكتب.
- رجب، م. (2011). *التواصل الاجتماعي انواعه، ضوابطه، اضراره، مقوماته*. الجامع الاسلاميه.
- شهود، م. م. (2002). *اداره الازمات والاداره بالازمه*. دمشق : دار الاوائل للنشر.
- صالح، ق. ح. (1988). *الشخصية بين التنظير والقياس*. بغداد: مطبعه جامعته بغداد
- الصقر، ت. . (2005). *مستوى النمو الخلفي والكفاءة الذاتية المدركة لدى عينة من طلب جامعة اليرموك في ضوء بعض المتغيرات*. جامعته اليرموك . عمان ، الاردن.
- العنوم، ع. ي. . (2004). *علم النفس المعرفي (النظرية والتطبيق)*. عمان.
- الله، م. ج. (2008.p18). *اداره الازمات*. عمان : دار اسامه للنشر.

▪ مايسه احمد كفاقي . (2001). نظريات الشخصية . عمان : دار الفكر.

- Zimmerman, B. (1989). *Self-motivation for academic attainment*. American Education Research journal.
- Hallam, S. (2002). *Leaders with emotional intelligence*.

دور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في تحقيق التنمية المستدامة
(دراسة ميدانية بالاكاديمية الليبية للدراسات العليا طرابلس ليبيا عن الفترة 2024)

د. سليمان عبدالله العجيلي

المعهد العالي للمهن الشاملة طرابلس –
ليبيا

Dr.sul.adm@gmail.com

00218911741004

د. عبد الباسط عمار بالكور

كلية الاقتصاد العجيلات

جامعة الزاوية – ليبيا

Bikor2009@gmail.com

00917066531804

أ. عبد الباري عبد الباسط عمار

مركز البحوث الاقتصادية – العجيلات – ليبيا

Abdbel1995@gmail.com

00218917880869

الملخص:

هدف هذا البحث الى تسليط الضوء نحو دور بحوث تخرج الطلاب بالاكاديمية الليبية في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة وتوضيح الدور الذي تقوم به هذه البحوث في تحقيق المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية من خلال تحديد مستوى هذه المساهمة وقياس درجة الدور الذي تقوم به هذه البحوث لتوطيد كل مطلب من متطلبات التنمية المستدامة حيث قام هذا البحث بالتركيز على البحوث لطلاب (الماجستير والدكتوراة) بالاكاديمية الليبية طرابلس وما لها من دور كبير في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة حيث اعتمد الباحث على فرضية اساسية متماثلة في.

تشارك بحوث التخرج بالاكاديمية الليبية في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة ، وتم استخدام المنهج الوصف التحليلي لوصف تغيير بيانات الدراسة التي اجريت ، واخضاع البيانات والمعلومات المجمع لبرنامج (spss) و اجراء الاختبارات الاحصائية لتحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضية وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج من اهمها هناك دور كبير لبحوث تخرج طلاب الاكاديمية الليبية في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

الكلمات الافتتاحية:

الاكاديمية الليبية – بحوث التخرج- التنمية المستدامة – التنمية الادارية- التنمية الاقتصادية – العولمة.

The role of graduate students' graduation research to achieve sustainable development.

Field research at the Libyan Academy for Graduate Studies in Libya for the period 2024.

Dr. Abdul Bast Amar Belkor.

**Faculty of Economics, Ajelat -
University of Zawiya – Libya**

Blkor2009@gmail.com

00218917880869

Dr. Suliman AbdULLaH AL- AJILI

**HIGHER INSTITUTE FOR compreated
Muhannis Tripoli - Libya**

Dr.sul.adm@gmail.com

00218911741004

Assistant lecturer. Abdalbari Abdalbast Amar

Libyan Economic Research Center

. Ajelat.

gmail.com@Abdbel1995

00917066531804

Abstract:

This research aims to shed light on the role of graduation research of students at the Libyan Academy in achieving the requirements of sustainable development and clarifying the role played by this research in achieving the economic, social, environmental and technological requirements by determining the level of this contribution and measuring the degree of the role played by this research to consolidate each requirement of sustainable development. This research focused on research for students (master's and doctoral) at the Libyan Academy, Tripoli, and its major role in achieving the requirements of sustainable development. The researcher relied on a similar basic hypothesis.

Graduation research at the Libyan Academy participates in achieving the requirements of sustainable development. The descriptive analytical approach is used to describe the change in the data of the study that was conducted, and the collected data and information are subjected to the SPSS program and statistical tests are conducted to analyze the results of the study and inform the hypothesis.

The study reached a set of results, the most important of which is that there is a major role for graduation research of students of the Libyan Academy in achieving the requirements of sustainable development.

Keywords

Libyan Academy - Graduation research - Sustainable development - Development - Administrative development - Economic development – Globalization

المبحث الاول/ الاطار المنهجي للبحث

أولا : المقدمة

التنمية هي احدى صفات الاستمرار الاساسية لاي تقدم نحو الافضل في المجتمع ، والتنمية ليست غاية في حد ذاتها بل هي وسيلة لتحقيق افضل النتائج في مجالات مختلفه، والتنمية هي تلك الجهود الادارية التي تبذلها الدول من اجل رفع مستوى النمو في الناتج القومي بمعدلات تفوق النمو السكاني او معدلات النمو الطبيعي من الناتج القومي.

كما تعرف ايضا بانها العملية المخططة لتقدم الدول بكل ابعادها الاجتماعية و السياسية والثقافية و الاقتصادية والتي تعتمد على مشاركة الدول ومبادراتها، والتنمية هي توحيد جهود الافراد والجماعات مع جهود الدولة لتحسين الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية الكبيرة والمساهمة في تقدمها الى افضل مستوى ممكن.

وتعرف التنمية من وجهة نظر ادارية بانها مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية ، تتكون من سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية في الدول تحدث نتيجة للتدخل الاداري لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية في الدولة و المجتمع يهدف زيادة قدرتهم على البقاء والنمو.

ان البحوث والدراسات العلمية ينظر إليها على انها اهم عامل من عوامل نجاح التنمية فهي التي تمثل الاساس لاي تغيير تنموي في الدول ، لما توفره من بنية تحتية واهم عملية يعول عليها في قضية التحول و التنمية ، فبدونها لا يمكن حدوث النقلة التنموية التي تطال كل مكونات الحياة المجتمعية وانظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ويبقى نجاح البحث العلمي مع برامج التنمية او عدم نجاحه مرهونا بمدى ملاءمته مع متطلبات التنمية فنحن اليوم في حاجة إلى اطار نظري عام للتنمية المستدامة العالمية التي يمكن من خلالها ان تختلف الحلول السياسية والادارية والاقتصادية وفقا لحالات معينة، وقد اظهرت البحوث والدراسات ان هذه المهمة كانت موضوع اهتمام علماء الاقتصاد والادارة و السياسة ، وعلى الرغم من حقيقة ان العديد من المحاولات قد تمت لحل مشكلات الدول النامية ، الا انه لا يوجد حتي الان ما يشير الى ان هناك مجرد امل لتلك الدول النامية لتصبح متقدمة ، ليس لانه لا يوجد لديها متطلبات التنمية المستدامة ولكن لانها كانت مستعمرة من الدول المتقدمة ، والتحكم الان بانظمتها السياسية والغير مستقرة نتيجة الانقلابات والصراعات التي تحدث مما ينتج عنه تأثيرات عديدة على برامج التنمية المستدامة ومن ثم فان مستقبل التنمية المستدامة في الدول النامية يظل غير واضح المعالم خاصة في ظل ما يعرف الان بالعولمة فالتنمية المستدامة في الدول النامية تنهض بشكل بطيء جدا مما يدعو للقلق الشديد، فكل الجهود المبذولة تجاه الفقر والامية المنتشرين بهذه الدول ، ظلت المشكلة تتضاعف والفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية تتسع باستمرار حيث ظل الامل في الازدهار والرخاء الاقتصادي والاهتمام المتعلق بالرفاهية العالمية يعاني من فراغ كبير وهذا ما يتضح جالبا في كثيرا من الدول النامية وبالرغم من ذلك لايزال علماء السياسة والاقتصاد والادارة يكرسون جهودهم نحو تحليل مشاكل الدول النامية وتنافس الدول المتقدمة في فتح المساعدات للدول النامية لاثنائها عن محاولة تحقيق التنمية المستدامة في جميع مجالاتها ، وتشجيعها على البقاء على حالها . وهذا من مصلحة الدول المتقدمة في تعطيل عملية التنمية في الدول النامية بحيث تبقى مصدرا للمواد الخام لصناعاتها وسوقا لمنتجاتها.

ان ما تمر به الدولة اللببية خلال هذه الفترة من انقسام سياسي ومشاكل اقتصادية واجتماعية والتي كانت لها اثار سلبية ادت الى ضرر لعملية التنمية المستدامة بالدولة لذلك كان من الضروري اجراء البحوث التي

تساهم لرفع من مستوى التنمية والنهوض بها الى اعلى مستوى ممكن من خلال الاهتمام والاستفادة من البحوث و الدراسات التي تقام من اجل تحقيق التنمية المستدامة بالدولة في جميع المجالات .

ثانيا : مشكلة البحث

من خلال تواجد الباحث بالاكاديمية الليبية والزيارات الميدانية للمكتبة العامة بالاكاديمية وملاحظة العديد من البحوث العلمية المقدمة من قبل الطلاب لنيل درجة الماجستير و الدكتوراة في مجالات علمية مختلفة .
علنه تكمن مشكلة البحث في السؤال التالي:

" هل يوجد دور فعال وايجابي لبحوث التخرج المقدمة من قبل الطلاب بالاكاديمية الليبية في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة بكل انواعها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية"

ثالثا : اهمية البحث

تكمن اهمية البحث من خلال مدي اهمية البحوث المقدمة من طلاب الاكاديمية الليبية والتي تسعى الى حلحلة العديد من المشاكل المختلفة في مجالات شتى ، التي يجب ان يستفاد منها في الجوانب التطبيقية وكذلك الاستفادة من النتائج المرجوه والتوصيات المقترحة.

رابعا: اهداف البحث

يهدف البحث الى التالي

1_ الاثراء العلمي في مجال التنمية المستدامة ودورها في تطوير المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وعلميا وتكنولوجيا واداريا .

2_ التعرف على مفهوم بحوث التخرج في الدراسات العليا

3_ تحقيق دور بحوث التخرج في نجاح متطلبات التنمية المستدامة.

خامسا : حدود البحث

أ_ الحدود المكانية / الاكاديمية الليبية / طرابلس ليبيا

ب_ الحدود الزمنية / 2024م

سادسا: فرضيات البحث

الفرضية الرئيسية : يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمستوى بحوث التخرج على ابعاد التنمية المستدامة أ_ ومنها تتكون الفرضيات الفرعية التالية :

ب_ يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمتغير بحوث التخرج على البعد الاقتصادي.

ج-يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمتغير بحوث التخرج على البعد البيئي.

د-يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمتغير بحوث التخرج على البعد التكنولوجي.

و-يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمتغير بحوث التخرج على البعد الاجتماع .

سابعاً: الدراسات السابقة

كثير من الدراسات التي تناولت موضوع التنمية المستدامة وسلطت الضوء على العديد من الجوانب البيئية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية والمحاسبة والتكنولوجية ونذكر منها :-

1.دراسة (حماد ، 2007) التعلم العالی والتقنية وعملية التنمية بليبيا

تناول هذا البحث معالجة موضوع التعلم العالی والتقنية وعملية التنمية من خلال ثلاث محاور (التعلم العالی – التقنية – عملية التنمية) وذلك بشرح العلاقة القوية التي تربط بين العلم والتقنية باعتبارهما قوتان رئيسيتان تدعمان التطور الاقتصادي والاجتماعي بالمجتمع الليبي ، وضربان من النشاط المرتكز بالمقدرة على البحث العلمي وتطوره للمساعدة في خلق الفرد المزود بطاقة لفهم بيئته والتمتع بها .

وهدف هذا البحث الى رسم بعض التوجهات التي يمكن الاعتماد عليها في وضع اسس معيارية لسياسات تعليمية تقنية يتم التوجه نحوها في مسار التنمية الشاملة بالمجتمع ، وذلك من خلال دور التعلم العالی من منظور تقني وتنموي كالآتي :-

ا-التعليم العالی والتقنية .

ب-التعليم العالی والتنمية.

ج-توظيف التعليم العالی تقنيا لخدمة التنمية.

وقد توصل هذا البحث إلى التوصيات التالية:

- ا-اعتماد برنامج نقل العلم والتقنية على التكيف ما تنقله وتطويره ليتلائم مع قيم المجتمع واحتياجاته.
- ب-اعادة النظر في السياسات التعليمية لبرامج التعلم وتوظيفها بما يخدم مشكلات التنمية بالمجتمع.
- ج-ربط المعارف النظرية بالواقع واعتماد اسلوب البحث التطبيقي لدعم تنمية الاقتصاديات الوطنية .
- د- تدعيم برامج ومنظمات البحث العلمي باعتبار ان البحث العلمي مفتاح الوصول إلى تعلم تقني يخدم برامج التنمية .

ه-التوسع في اقامة علاقات علمية اقليمية ودولية في شكل (تبادل ابحاث-لقاءات – ندوات) لتطوير البحث العلمي داخل المجتمع.

و-توظيف اسانذة الجامعات في مراكز استشارية.

2-الافاق المستقبلية للتعليم العالی وتحديات التنمية في المجتمع الليبي (شيته ، 2007)

اكّد الباحث من خلال هذه الدراسة لاهمية وضرورة تفاعل مؤسسات التعلم عامة ومؤسسات التعليم العالی خاصة مع توجهات المجتمع وتطلعاته نحو صنع التقدم وتحقيق التنمية ، وباعتبار ان الانسان هو اداة التنمية الاساسية وغايتها المنشودة ، وانطلاقاً من ان التعلم هو الاداة المناسبة والوسيلة الاكثر فاعلية لاحداث التنمية الشاملة المستدامة ، ولما كان التعلم يلعب الدور المحوري في تشكيل وصقل قدرات الفرد ومواهبه بما يتناسب مع احتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية الانية والمستقبلية لذلك تناولت الدراسة الافاق المستقبلية للتعلم العالی وتحديات التنمية في المجتمع من خلال المحاور التالية :

ا- بعض المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بهذا الموضوع.

ب- تحديات التنمية في المجتمع الليبي.

ج- الافاق المستقبلية للتعليم العالی في الوطن العربي.

وتوصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى ان دور التعلم العالی والجامعي يحتاج إلى مجهود جاد ومتواصل لايجاد توازن وتنسيق بين مطالب العمل والفكر وتشجيع البحث العلمي وربط التعلم العالی والجامعي بقضايا المجتمع ومشروعات التنمية الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية ، حتي تقوم الجامعة بدورها على الوجه المطلوب تجاه مشكلات المجتمع وتحديات التنمية المستدامة .

3- المحاسبة البيئية والتطور المتسارع في خدمة التنمية المستدامة (حمودي 2021).

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء نحو التنمية المستدامة ودور المحاسبة البيئية في خدمتها وابرار دور المهتمين من هيئات ومعاهد ومجالس محاسبية من خلال اصدار مجموعة من المعايير المحاسبية التي واكبت الاهتمام بالبيئة .

وتتبع اهمية هذه الدراسة من دور المحاسبة البيئية في توصيل معلومات للمجتمع بالمؤسسات الاقتصادية لمعرفة دور تلك المؤسسات في دعم التنمية المستدامة .

واقترضت الدراسة ان تحقيق التنمية المستدامة يجب ان يكون بامثال المؤسسات الاقتصادية وعدم انتهاكها للبيئة والذي يوضح ذلك الامثال هو علم المحاسبة البيئية.

ومن توصيات الدراسة هي ان اي الدولة ترغب بتحقيق التنمية المستدامة ان تتكامل لديها اضلاع المثلث البيئي المتمثلة بالتنمية المستدامة والمؤسسات الاقتصادية والمحاسبية والبيئية.

4- دراسة (الورد والانسي ، 2023) واقع البحث العلمي في كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية ودوره في التنمية المستدامة.

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع البحث العلمي في كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية ، ودوره في التنمية المستدامة ، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي ، وتوصلت الدراسة إلى موافقة افراد العينة (الخبراء) بدرجة عالية جدا على التطوير المطلوب للبحث العلمي في الجامعات اليمنية ، وفي ضوء متطلبات التنمية المستدامة جاء في المرتبة الاولى مجال متطلبات التنمية المستدامة من البحث العلمي ، وتطوير اداء العلماء والباحثين وطلبة الدراسات العليا ، وقدمت الدراسة بعض التوصيات والمقترحات لصناع القرار في هذا المجال .

5-دراسة (ردمان ، 2020) دور المراكز البحثية في جامعة صنعاء في تحقيق التنمية المستدامة .

هدفت هذه الدراسة الى التعرف الى دور المراكز البحثية في جامعة صنعاء في تحقيق التنمية المستدامة ، ورصد الواقع الحالي لمنظومة البحث العلمي في جامعة صنعاء ، ومعرفة اهم متطلبات تفعيل دور المراكز البحثية في جامعة صنعاء ، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها ان لمؤسسات البحث العلمي دور كبيرا ومهما في تحقيق التنمية بثستي اشكالها ، وان وظيفة البحث العلمي قد اخذت حيزا هامشيا في مصفوفة اهداف الجامعات اليمنية ، وان واقع المراكز العلمية والبحثية في جامعة صنعاء لم يرق إلى مستوى الاهداف العلمية ، وتنمية المجتمع التي انشئت من اجلها ، نتيجة لقلّة الامكانيات

المادية والبشرية والمعنوية ، وان اهم المتطلبات البشرية والمادية والادارية لتفعيل دور المراكز البحثية بجامعة صنعاء لخدمة قضايا التنمية المستدامة في المجتمع اليمني هي : ايجاد استراتيجية للبحث العلمي ومراجعة التشريعات المنظمة لعمل المراكز ، وتأمين مصادر التمويل الضرورية وتزويد المراكز بالامكانيات المادية والتكنولوجية الحديثة لالزمة لتطوير الاداء البحثي ، وتوفير الكوادر العلمية المدربة والكفاءة والقادرة على اجراء البحوث وتفعيل دور المراكز البحثية في انتاج وتسويق الابحاث التطبيقية التي تخدم المجتمع.

6-دراسة (الدوش ، 2003) علاقة البحث العلمي بالتنمية من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بجامعة عدن.

هدفت الى التعرف على العلاقة القائمة بين ابحاث اعضاء هيئة التدريس في جامعة عدن ، وخطة التنمية الاولي 1996-2000م ، ومدى اقتراب وابتعاد الابحاث المنجزة من مشكلات التنمية ، ومقدار الفائدة التي تحققت من نتائج تلك الابحاث ، وبلورة تصورات مستقبلية لتنظيم علاقة الجامعة بالمؤسسات الانتاجية والخدمية بما يخدم اهداف وسياسات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسته ، معتمدا على عينة بعدد (110) فردا من اجمالي اعضاء هيئة التدريس .

واظهرت الدراسة عدة نتائج اهمها ، ضعف ارتباط الابحاث العلمية المنجزة باهداف وسياسات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغياب الخطة البحثية على مستوى الجامعة ، واعتماد الباحثين على خططهم واهدافهم واهتماماتهم التخطيطية فقط، كذلك ضعف ارتباط الباحثين بالمراكز البحثية ، والفرق البحثية ، وافتقار البحث العلمي إلى مصادر التمويل كما اظهرت ان الطريقة لتنظيم العلاقة المستقبلية بين جامعة عدن والمؤسسات الانتاجية والخدمية تكمن في ايجاد مكتب للتنسيق مع المؤسسات وتسويق نتائج البحث العلمي ، وقد قدمت الدراسة عددا من التوصيات والمقترحات.

7-دراسة (محمد ، وعجب الله ، 2023) دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة بالسودان

هدفت الى التعريف بواقع البحث العلمي في السودان ودوره في تحقيق التنمية المستدامة التي تم قياسها (بالنتائج المحلي الاجمالي) مع توضيح حجم الانفاق على البحث العلمي في السودان ، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي ومنهج تحليل البيانات الجاهزة ، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين البحث العلمي والتنمية المستدامة التي تم قياسها بالنتائج المحلي الاجمالي في السودان ، وايضا وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي.

8-دراسة (علوي ، زيود ، ابو عياش ، 2022) دور البحث العلمي في دعم التنمية المستدامة بفلسطين من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس في جامعة النجاح الوطنية.

اهتمت بالتعرف الى دور البحث العلمي في دعم التنمية المستدامة من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس في جامعة النجاح الوطنية ، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي ، كما استخدمت الاستبانة لجمع البيانات والمعلومات ، وتكون مجتمع الدراسة من (907) عضوا من اعضاء هيئة التدريس في جامعة النجاح الوطنية خلال العام الدراسي الاول 2021-2022م ، وقد طبقت اداة الاستبانة على عينة عشوائية مقدارها (100) عضو هيئة تدريس.

وتوصلت الدراسة إلى ان الدرجة الكلية لجميع محاور الدراسة المتعلقة بدور البحث العلمي في دعم التنمية المستدامة بفلسطين من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بجامعة النجاح الوطنية كانت جميعها بدرجة تقدير عالية جدا وعالية ، وقد قدمت الدراسة العديد من التوصيات والمقترحات في هذا المجال.

9- دراسة (فروانة والديب ، 2022) دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات الجزائرية

هدفت الدراسة إلى اظهار دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات الجزائرية ، ودراسة حالة جامعة ابوبكر بلقايد -تلمسان ، اعتمدت الدراسة على المنهج النوعي ، وعلى المقابلات شبه المنظمة ، والملاحظة في جمع البيانات ، وتوصلت الدراسة الى انه وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الجامعة الجزائرية في مجال البحث العلمي ، الا انها تعاني من عدة معوقات تحول دون اسهامها في تحقيق التنمية المستدامة ، التي منها ، غياب وجود إليات حقيقية لتطبيق نتائج البحوث على ارض الواقع ، ضعف الروابط بين الجامعات والقطاعات الانتاجية ، هجرة الكفاءات من الباحثين إلى الخارج عدم العودة إلى الجزائر ، وقدمت الدراسة بعض التوصيات القيمة في هذا الحقل .

10-دراسة (مصطفى ، 2022) دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة وفق رؤية المملكة 2023

سعت الدراسة إلى استعراض واقع واهمية التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة 2030 من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بجامعة حائل ، وقد تناولت هذه الدراسة اهم المفاهيم الاساسية للتنمية المستدامة وفق رؤية المملكة والتعرف الى البحث العلمي واهم تحدياته وسبل مواجهة هذه التحديات، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي للوقوف على البحث العلمي ومدى اهميته ودوره كاحد ادوات تحقيق اهداف التنمية المستدامة ، تم تطوير استبانة من عشرون فقرة وزعت على 200 عضو هيئة تدريس ، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج ، منها ان البحث العلمي يؤدي دورا هاما وجوهريا في التنمية المستدامة بالمملكة من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس ، لكن يواجه تحديات ومعوقات عدة ، كما ان عليها زيادة الاهتمام بالبحث العلمي وتوفير كافة الامكانيات المتاحة له ، كما بينت ان دور البحث العلمي في جامعة حائل في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر اعضاء هيئة فيها كبيرة ، كما تبين انه لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوي الدلالة (5%) في دور البحث العلمي في جامعة حائل في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بالجامعة بحسب متغير الجنس ، المستوي التعليمي ، وقدمت الدراسة العديد من التوصيات .

11- دراسة (العدواني ، 2021) دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الكويت

هدفت الى معرفة اثر البحث في تحقيق التنمية المستدامة (النمو الاقتصادي) بالكويت والوقوف على واقع البحث العلمي في الدول العربية عامة وفي الكويت خاصة ، وتحديد اهم معوقات البحث العلمي ووسائل الحد منها في الدول العربية وفي الكويت ، استخدم الباحث المنهج الاستقرائي لجمع البيانات ، والمنهج التحليلي للبيانات ، مستخدما الاساليب الكمية لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة ، وتمثلت فروض البحث بان البحث العلمي يسهم في تحقيق التنمية المستدامة في الكويت ، وقد تبين صحة الفرض.

12_ دراسة (الغمقي ، أبوغفة ، 2021) دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة وبعض المفاهيم في مجال التنمية المستدامة ، وكانت أهم نتيجة أن الدراسة اوضحت ارتفاع مستوى المسؤولية الاجتماعية بشركة ليبيا للتأمين طرابلس ليبيا .

ثامنا: ادوات البحث

بعد استقراء العديد من الدراسات السابقة ، تم تصميم استبانة خاصة من النوع المقفل كاداة لجمع البيانات من عينة البحث ، وتتكون الاستبانة من قسمين :

القسم الاول : وهو يحتوي على البيانات الشخصية والوظيفية للمبحوثين وهي : (الجنس ، العمر ، المستوي التعليمي ، الدرجة الاكاديمية ،سنوات الخبرة ، المؤسسة التعليمية العلنا).

القسم الثاني: ويحتوي على محورين :

المحور الاول : ويتمثل في متغير البحوث العلمية ، حيث تضمن (13) عبارة تهدف إلى التعرف على دور بحوث التخرج من وجهة نظر افراد عينة البحث .

المحور الثاني : ويتمثل في متغير التنمية المستدامة حيث تضمن (16) عبارة تهدف إلى التعرف على مستوى التنمية المستدامة الذي يشعر به افراد عينة البحث ، موزعة على اربعة ابعاد وذلك كما يلي :

1- البعد الاقتصادي : وتمثله العبارات المرقمة من (14 – 17).

2- البعد الاجتماعي : وتمثله العبارات المرقمة من (18 – 21).

3- البعد التكنولوجي : وتمثله العبارات المرقمة من (22 – 24).

4- البعد البيئي : وتمثله العبارات المرقمة من (25 – 28).

تاسعا: منهج البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لكونه انطباق المنهج البحثية للقيام بهذه الدراسة.

عاشرا: مجتمع وعينة البحث

مجتمع البحث الاكاديمية الليبية للدراسات العليا واستخدم الباحث المسح الشامل لاعضاء هيئة التدريس بمدرسة العلوم الادارية والمالية .

المبحث الثاني: الاطار النظري للبحث

أولا: البحوث العلمية

تعريفات البحث العلمي 1_

مصطلح البحث العلمي يتكون من كلمتين:

البحث : لغويا مصدر الفعل الماضي (بحث) ومعناه اكتشف ، سال ، تتبع ، تحري ، تقصي ، حاول ، طلب الشيء وفحصه (لسان العرب).

كما يعرف البحث بأنه استقصاء او استعلام دقيق وذلك من خلال التفتيش عن حقائق جديدة في اي نوع من فروع المعرفة الذي ياتي من بذل الجهد المنظم للحصول على معرفة جديدة.

ويعرف العلماء المتخصصون البحث بأنه عملية تجمع لها الحقائق والدراسات وتساوي وتتفق فيها العناصر المادية والمعنوية حول موضوع معين دقيق في مجال التخصص لفحصها حسب مناهج علمية مقررّة يكون للباحث منها موقف معين ليتوصل من كل ذلك الى نتائج جديدة ، هذه النتائج هي ثمرة البحث ، والهدف الذي يسعى الباحث إليه من وراء العملية العلمية الفكرية النظرية او التجريبية وهي ما يعبر عنها علميا بالاضافة الجديدة المطلوبة في البحوث العلمية المتقدمة .

كما يشمل البحث على تحديد المشكلات وصياغة فرضيات او حلول مقترحة وجمع البيانات وتنظيمها وتقويمها وعمل استنتاجات والوصول الى نتائج التي يجب ان يتم اختبارها بدقة لتحديد فيما اذا كانت تناسب الفرضية المصاغة ، واخيرا يمكن القول بان البحث هو السعي لمعرفة من خلال طريقة موضوعية ومنظمة لكي نصل الى حل لمشكلة معينة (عمر نصرالله 2016 ص29).

العلمي:-

كلمة منسوبة الى العلم والعلم يعني المعرفة والدراية وادراك الحقائق وهو المعرفة المنسقة التي تنشأ من خلال الملاحظة والتجريب.

والبحث العلمي هو نشاط يهدف الى جمع معلومات جديدة او استخدام معلومات قديمة لهدف جديد ، واعادة عرض او ترتيب ما هو معروف لا يعتبر بحثا.

والبحث العلمي هو بحث موجه لحل مشكلة معينة عن طريق تحديد تلك المشكلة ثم وضع الفروض ذات العلاقة وكذلك تحديد الاجراءات اللازمة لاختبار تلك الفروض للوصول لحل تلك المشكلة.

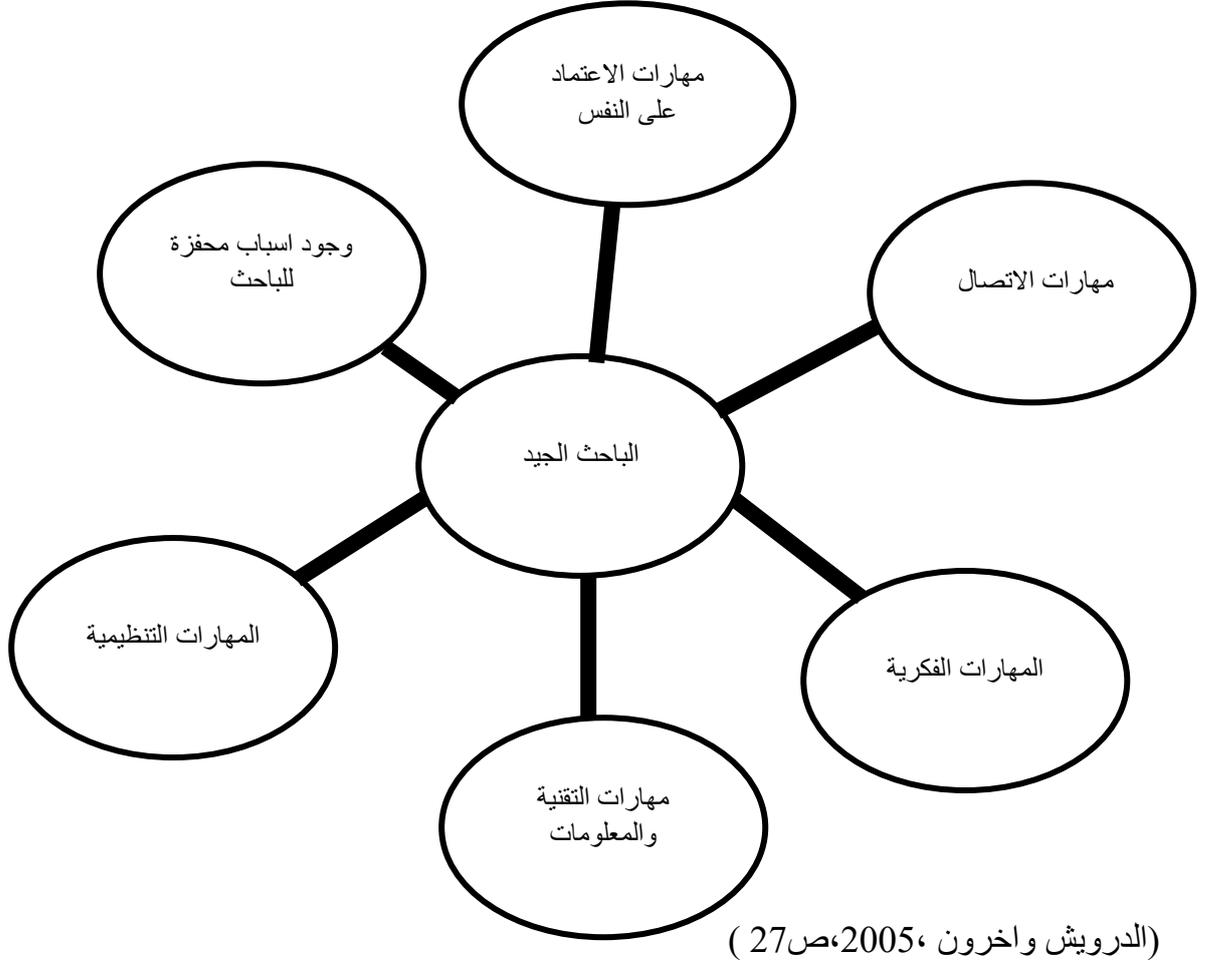
البحث العلمي : عملية تقصي او فحص دقيق لاكتشاف معلومات جديدة ، ونمو المعرفة الحالية والتحقق منها ، اي انه عبارة عن محاولة منظمة للوصول الى اجابات او حلول للاسئلة التي تواجه الافراد والجماعات في مختلف حياتهم.

البحث العلمي : عبارة عن نشاط علمي منظم يقوم به الباحث او مجموعة باحثين بقصد حل ما يواجههم من مشكلات واكتشاف معلومات او علاقات جديدة وتطوير وتصحيح وتحقيق ما هو كائن بالفعل باستخدام ما يتناسب وطبيعة المجال البحثي من مناهج وادوات (القواسمي ، 2010) .

2- صفات الباحث العلمي

يتميز الباحث العلمي بعدد من الصفات والخصائص الاساسية التي تتطلبها طبيعة البحوث العلمية حتي تحقق نتائج سليمة ولعل من اهم هذه الخصائص مايلي:-

- أ- يفحص بعمق كل ما يقرأ والا يسلم بما قرره غيره من نتائج بل يدرس هو الاحداث والاسباب لتبرز شخصيته في كل مراحل البحث.
- ب- حب العلم وحب الاستطلاع الذي لا يقف عند حد .
- ت- العزيمة والتأهب لمجابهة الصعاب والتغلب عليها .
- ث- الاصغاء الى آراء الآخرين واحترام هذه الآراء حتي لو تعارضت مع آرائه الشخصية .
- ج- درجة معقولة من الذكاء وحماسة ذاتية ورغبة في العمل بجد والتمسك بالهدف (احمد بدر، 1996).
- ح- الدقة في جمع الأدلة والملاحظات من مصادر متعددة وعدم التسرع في الوصول الى قرارات.
- خ- يحتاج الباحث الى الخيال حتي يستطيع ان يتصور كيفية سير العمليات ويضيف الى عمله صفة الابداعية والاستقلال الفكري .
- د- الامانة العلمية حيث يجب نسبة الآراء لاصحابها الحقيقيين وتجنب انتحالها او سرقتها.
- ذ- كتمان سرية المعلومات وخصوصيات الباحثين.
- ر- تجنب الحاق ضرر مادي او معنوي بعينة البحث ومحاولة الضغط على المتحدثين او استفزازهم .
- ز- فصل الحياة العلمية للباحث عن حياته العائلية (ياسر سيد مهدي ، اخلاقيات العمل) .
- س- الامانة الكاملة ويجب ان يكون متشككا بدرجة معقولة ، يقظا مثابرا واثقا من قدرته الشخصية.
- ش- ان يكون واسع الاطلاع عميق التفكير ، يتبصر فيما يصادفه من امور (البحث العلمي، 2003)



3. مفهوم البحث بالنسبة للعلماء والباحثين في الاكاديميات والجامعات والمراكز البحثية

يعتبر البحث العلمي عبارة عن نشاط اكاديمي يعمل على تحديد المشكلات وصياغة فرضيات وطرح حلول مقترحة لها والقيام بجمع البيانات وتنظيمها وتقويمها وعمل استنتاجات والوصول في النهاية الى نتائج ، بالإضافة الى اختبار النتائج بدقة حتي يكون بالامكان التقرير ما اذا كانت تناسب الفرضية المصاغة و يعرف البحث في دائرة المعارف (موسوعة) العلوم الاجتماعية والانسانية بانه التعامل مع الاشياء او المفاهيم او الرموز بهدف التعميم من اجل توسيع المعرفة وتصحيحها والتيقن منها سواء كانت هذه المعرفة تساعد في بناء النظرية لذا فان البحث يعتبر مساهمة اصلية وحقيقة في مخزون المعرفة الموجودة حاليا وعامل على تقدمها وانه اقتفاء للحقيقة والملاحظة والمقارنة والتجربة ، وباختصار فان البحث هو السعي نحو المعرفة من خلال طريقة موضوعية ومنظمة. للعثور على حل لمشكلة معينة ، وكذلك يشير للبحث على انه الطريقة المنظمة المتعلقة بتعميم وصياغة نظرية معينة .

وعليه فان مصطلح بحث يشير الى طريقة منظمة مؤلفة من الاعلان عن المشكلة وصياغة فرضية وجمع الحقائق والبيانات وتحليلها والوصول الى استنتاجات معينة اما في صيغة حل او حلول للمشكلة ذات صلة او في شكل تعميمات معينة لبعض الصياغات النظرية (ابوشنب ، 2018 ، ص52).

4. خصائص البحث العلمي

هناك بعض الخصائص المميزة للبحث الجيد اهمها (النجار واخرون ، 2013 ، ص31) :

أ- تحديد الهدف

يجب على الباحث البدء بهدف محدد للبحث ، مثال على ذلك هدف البحث هو التركيز على دراسة كيفية زيادة ولاء العاملين للوحدة الاقتصادية والتي تفيد الوحدة بطرق عديدة ، فزيادة الولاء يعني نقص معدل دوران العاملين ، نقص في الغياب ، وزيادة مستوي اداء المنظمة ، وكل ذلك سوف يفيد الوحدة الاقتصادية .

ب- بذل العناية والجدية في البحث

ويعني ذلك وضع اساس نظري جيد وتصميم منهجي سليم مما يؤدي إلى تحقيق هدف البحث ، وبذل العناية يعني تحقيق الدقة في البحث والاستقصاء .

ت- امكانية الاختبار

يجب ان تكون الفروض التي تم التوصل إليها قابلة للاختبار ومثال على ذلك بعد اخذ اراء العينة العشوائية من العاملين واستقراء البحوث المماثلة السابقة توصل الباحث إلى عدة فروض حول كيفية زيادة ولاء العاملين بالمنظمة وبالتالي فان هذه الفروض يمكن اختبارها بواسطة عدة اختبارات احصائية على البيانات المجمعة لهذا الغرض ، فمثلا قد يضع الباحث فرض بان اتاحة الفرصة للعامل بالمشاركة في اتخاذ القرار يزيد من ولاء العامل للمنظمة ، وهذا الفرض يمكن اختباره عن طريق جمع البيانات ، وبالتالي فانه من خصائص البحث العلمي انه يجب الوصول إلى فروض قابلة للاختبار.

4-امكانية تكرار البحوث

يجب ان يكون هناك مكانية لتكرار البحث ولنفرض ان الباحث توصل إلى ان المشاركة في اتخاذ القرارات من اهم العوامل التي تؤثر على ولاء العاملين للمنظمة ، فلو ان نفس النتائج تم التوصل إليها عندما تم اخذ راي عاملين في منظمات اخري مماثلة سيكون هناك ثقة اكبر في النتائج، بمعنى اخر فان نتائج اختبار الفروض يجب ان يتم تاييدها بتكرار البحث عدة مرات في ظروف مماثلة.

5-الدقة والثقة

الدقة تشير إلى مدى اقتراب النتائج (بناء على العينة) من الواقع بمعنى اخر تعكس الدقة درجة التماثل في النتائج بناء على العينة مع الظاهرة موضوع البحث كما تحدث في الواقع ، وفي البحث العلمي في مجال الادارة والمحاسبة فانه نادرا ما نستطيع الحصول على نتائج محددة بناء على تحليل البيانات وذلك لاننا لانستطيع دراسة مفردات المجتمع كله او الاحداث كلها ولذلك نبني النتائج على اساس العينة المسحوبة من المجتمع وبالتالي فان العينة موضوع الدراسة بكل الاحتمالات لن تعكس نفس المواصفات الخاصة بالظاهرة موضوع البحث.

مثال: إذا تم تقدير ان عدد ايام الانتاج المفقودة خلال السنة بسبب الغياب ستكون بين 30 او 40 يوم وكان عدد الايام المفقودة مثلا 35 فان النتائج ستكون اكثر دقة في التقدير عما لو قلنا ان الايام المفقودة بين 20 ، 50 وهذا يعني في الاحصاء مدي الثقة والذي يطلق علته درجة الثقة.

كما ان اخطاء القياس قد تؤدي إلى التحيز في النتائج ومع ذلك فنحن قد نرغب في تقييم البحث بطريقة تؤدي الى جعل نتائج البحث قريبة جدا من الحقيقة وهو ما يجعلنا نثق بالنتائج.

وبالتالي فان الثقة تشير الى احتمال ان تقديراتنا صحيحة بمعنى انه يجب ان تكون النتائج ليست دقيقة فقط بل ايضا موثوق بها مثلا 95% اي ان هناك احتمال ان تكون النتائج غير صحيحة .

وهذا يشار إليه بدرجة المعنوية ويعبر عن ذلك بان مستوي المعنوية 0.05

($P \leq 0.05$)

ولذلك فان درجة الدقة والثقة عوامل هامة في البحث ويتم تحقيقها فقط عن طريق العينة وكذلك تصميم المنهجية بشكل سليم.

6-الموضوعية

يجب ان تكون النتائج المتوصل إليها من خلال تفسير النتائج وتحليل البيانات موضوعية اي تكون مبنية على اساس الحكم الشخصي .

مثال : اذا افترضنا ان درجة كبيرة من المشاركة في اتخاذ القرارات سوف يزيد من الولاء التنظيمي وتم تايد الفرض فان النتيجة المتوصل إليها تكون موضوعية وليس على اساس الحكم الشخصي .

7-تعميم النتائج

تعميم النتائج يشير الى مجال تطبيق نتائج البحث على الوحدات الاقتصادية الاخرى وبالتالي فانه كلما زاد مجال امكانية التطبيق للحلول الخاصة بالبحث كلما زادت منفعة البحث للمستخدمين.

مثال : اذا توصل الباحث ان المشاركة في اتخاذ القرارات يزيد من الولاء التنظيمي في عدد من الشركات الصناعية ووحدات الخدمات وليس على شركة واحدة تم الدراسة عندها فان درجة تعميم النتائج سوف تكون كبيرة وتعتمد درجة تعميم النتائج على درجة تمثيل العينة لمجتمع الدراسة وعلى تطبيق منهجية سليمة للبحث.

5. العقبات التي تواجه البحوث العلمية في الادارة

(سيكاران ، 1992 / 1988 ، 23 : غرايبه واخرون ، 2008 ، 22)

تختلف المشاكل في العلوم الاجتماعية والانسانية عنها في العلوم المخبرية والطبية ، لذا يختلف المنهج العلمي المطبقة في العلوم الطبية والمخبرية ، اذ نجد العديد من العوائق والصعوبات التي تحول دون التطبيق الشامل للمنهج العلمي في الدراسات الاجتماعية ، ومن هذه العقبات :-

1. تعقيد الظواهر الاجتماعية لأنها تدرس الانساني والذي يتاثر بالعديد من العوامل النفسية والمزاجية فلا يوجد شخصان متشابهان تماما ولكن هذا لا يعني انهما مختلفان تماما .
2. عدم القدرة على استعمال الطرق المخبرية في الدراسات الانسانية ، حيث صعوبة وضع الظواهر الاجتماعية تحت ظروف الضبط والرقابة التامة او اجراءها داخل المختبرات .
3. فقدان التجانس بين الظواهر الاجتماعية والانسانية وتباينها حيث يوجد لكل ظاهرة شخصيتها المنفردة خاصة في الضواهر الادارية ، ومن الصعوبة تجريد العوامل الانسانية للوصول إلى قانون عام .
4. صعوبة دراسة الظواهر الانسانية بموضوعية تامة بعيدا عن العواطف الشخصية مما يحد من عمومية وشرعية وتنبؤية نتائج البحوث في هذا المجال، الان من يدرس الظواهر الانسانية هو الانسان نفسه وهو جزء من المادة التي يلاحظها.

5. انواع البحوث

أ- التقرير القصير

ويقصد بالتقرير وصف مشاهدة الظاهرة وصف لظاهرة علمية يشعر بها الباحث او تلخيص لمقالة او كتاب ، وهذا النوع من التقارير شائع في الدراسات الجامعية عندما يطلب من الدارس كتابة تقرير كمتطلب جزئي لمساق معين.

ب- البحث الفصلي

وهو بحث قصير يتضمن تركيز الباحث على موضوع معين والالمام التام به وكتابة تقرير ، وقد يستغرق الفصل الدراسي بأكمله وقد يتضمن هذا النوع البحوث المكتبية او الميدانية حيث يقوم الباحث بالحصول على المعلومات الاولية ، ويتيح للطالب ان يضيف مادة علمية جديدة ، كما تعلمه الامانة العلمية والدقة والاقتباس والنقد.

ت- رسائل الماجستير

ويقوم الباحث في هذا النوع من الدراسات باعداد بحث علمي لنيل درجة الماجستير في تخصص معين ، وقد يستغرق الباحث وقتا اطول ، وتكون اعمق واشمل من الابحاث السابقة ، ويتوقع من الباحث هنا ان يعالج موضوعا جديدا لم يتم بحثه من قبل بمعنى يجب ان يتوخي الباحث الاصاله في المعالجة .

ث- اطروحة الدكتوراة

هذا النوع من الابحاث يعد بحث علمي لنيل درجة الدكتوراة في تخصص معين ، وهذه هي اعلى درجة علمية يمكن الحصول عليها، وعلنه فتستغرق وقتا اطول من رسالة الماجستير وبحثا متعمقا واوسع واشمل من الماجستير ، ويتطلب انجازها الرجوع إلى المراجع وابحاث متعددة ومتخصصة (الرفاعي ، 2009 ، ص 296).

ثانيا: التنمية المستدامة

1- **تعريف التنمية** : هي ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وافضل ، وهي عملية تطور إلى الامام وتحسين مستمر شامل او جزئي ، وايضا التنمية هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وادارية وليس محض انجازات اقتصادية فقط ، وهي شي ضروري وهام لكل مجتمع انساني ، وكذلك لتحقيق اهداف الناس والمجتمع ، وعلى راسها تحقيق مستوي معيشة او حياة افضل ، والتنمية عملية شاملة تضرب جذورها في مختلف جوانب الحياة وتنتقل بالمجتمع إلى مرحلة جديدة من التقدم ، وهي عنصر اساسي للاستقرار والتطور الانساني والاجتماعي (مدحت ابو النصر ، 2014).

هناك بعض التعريفات حسب راي بعض الكتاب نذكر منها :

*تعريف محمد كامل شرقاوي (2014) : التنمية المستدامة هي عملية التي تهدف إلى تحقيق الحد الاعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الانساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة وقدرة الانساق الحيوية الطبيعية على استيعابه والحرص على احتياجات الاجيال القادمة .

*تعريف سحر الرفاعي (2009) : التنمية المستدامة هي تنمية تفاعلية حركية تاخذ على عاتقها تحقيق المؤاممة بين اركانها الثلاث : البشر والموارد البيئية والتنمية الاقتصادية .

*تعريف ماهر ابو المعاطي (2014) التنمية المستدامة هي تنمية حقيقية مستمرة ومتواصلة هدفها وغاياتها الانسان تؤكد على التوازن بين البيئة بابعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يسهم في تنمية الموارد الطبيعية وتمكين وتنمية الموارد البشرية واحداث تحولات في القاعدة الصناعية والتنمية على اساس علمي مخطط وفق استراتيجيات محددة لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل على اساس من المشاركة المجتمعية مع الابقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.

ويعرف الباحث التنمية من وجهة نظر ادارية : بان التنمية عبارة عن تخطيط استراتيجي كبير يشمل كل الجوانب السياسية و الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية والادارية من اجل توفير حياة كريمة لكل افراد المجتمع دون المساس بموارد الاجيال القادمة .

2- مبادئ التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة اربعة مبادئ اساسية (الموسوي ، 2008) تتعلق بالجوانب السياسية والاجتماعية والاخلاقية التي تستند إليها المجتمعات في تحقيق التنمية المستدامة وهي كالاتي :

أ- الانصاف : هذا المبدأ يقوم على نظرية العدالة في توزيع ثروات المجتمع والمشاركة بين افراده

ب- التمكين : يتضمن مفهوم التمكين كمبدأ اساسي للتنمية ان يشارك جميع افراد المجتمع مشاركة كاملة وفعالة في اتخاذ القرارات وادارة المسؤوليات التي تواجه مصيرهم واساليب حياتهم واليات التنمية بها .

ت- التضامن : ويعني التضامن والتكافل بين الفئات المجتمعية المختلفة داخل المجتمع الواحد وما بين المجتمعات بطريقة تضمن تحقيق تنمية ورفاهة الاجيال الحالية دون المساس بحقوق الاجيال القادمة .

ث- حسن الإدارة والمساءلة : يتضمن هذا المبدأ تحسين إدارة الهيئات والمنظمات المدنية وتقويتها وارساء مبدأ تحمل المسؤولية والشفافية في المساءلة والرقابة لمتخذي القرارات .

2- اهداف التنمية المستدامة

وضعت منظمة الامم المتحدة خلال السنوات الاخيرة اهداف تفصيلية للتنمية المستدامة كالتالي : (نوغي واخرون، 2020)

أ- القضاء على الفقر بجميع انواعه في كل مكان : داخل هذا الهدف هناك مقاصد عديدة لعل من ابرزها ان يقضي على الفقر بحلول عام 2030 وان يتمتع جميع الفقراء بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية .

ب- القضاء التام على الجوع وتوفير الامن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة : داخل هذا الهدف هناك مقاصد عديدة لعل من ابرزها انه ينبغي بحلول 2030 انهاء الجوع وانهاء جميع اشكال سوء التغذية والتركيز على مضاعفت الانتاجية الزراعية لانها الحل الوحيد.

ت- ضمان تمتع الجميع بانماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الاعمار : داخل هذا الهدف هناك مقاصد عديدة لعل من ابرزها خفض النسب العالمية للوفيات بمختلف الاعمار ووضع نهاية للوبئة كالايذ والسل والملاريا وضمان حصول الجميع عي خدمات الرعاية الصحية .

ث- ضمان التعلم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدي الحياة للجميع : داخل هذا الهدف هناك مقاصد عديدة لعل من ابرزها انه يتمتع الجميع بالتعلم .

ج- المساواة بين الجنسين : داخل هذا الهدف هناك مقاصد عديدة لعل من ابرزها ان يتم القضاء على جميع اشكال العنف ضد النساء ومنحهم فرصة اسوة بالرجال .

ح- ضمان توفير المياه وخدمات الصرف الصحي : داخل هذا الهدف هناك مقاصد عديدة لعل من ابرزها ان يحصل الجميع وبشكل منصف على مياه الشرب الصالحة وان يحصل الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية .

خ- ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة وبتكلفة ميسورة : داخل هذا الهدف هناك مقاصد عديدة لعل من ابرزها ان الجميع يتحصل على الطاقة وان يكون هناك تعاون دولي من اجل تعزيز تكنولوجيا الطاقة النظيفة وتوسيع البنى التحتية .

د- تعزيز النمو المستدام والشامل للجميع وتوفير العمل اللائق للجميع : داخل هذا الهدف هناك مقاصد عديدة لعل من ابرزها تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والانتاج والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي ووضع استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب والقضاء على البطالة .

ذ- اقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الابتكار : داخل هذا الهدف هناك مقاصد عديدة لعل من ابرزها تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات وزيادة فرص حصول المشاريع الصغيرة على الخدمات المبلنة .

ر- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها : داخل هذا الهدف هناك مقاصد لعل من ابرزها اعتماد سياسات مأللة وسياسات الاجور والحماية الاجتماعية وتحقيق قدر اكبر من المساواة مع تعزيز الاندماج الاجتماعي.

ز- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وامنة وقادرة على الصمود : داخل هذا الهدف هناك مقاصد عديدة لعل من ابرزها ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات اساسية وتوسيع المساحات الخضراء .

س-ضمان وجود انماط استهلاك وانتاج مستدام : داخل هذا الهدف هناك مقاصد عديدة لعل من ابرزها تحقيق الادارة المستدامة والاستخدام الكفو للموارد الطبيعية والحد من انتاج النفايات من خلال اعادة التدوير .

ش-اتخاذ اجراءات عاجلة لمكافحة تغيير المناخ واثاره من خلال تنظيم الانبعاثات وتعزيز التطورات في مجال الطاقة المتجددة : داخل هذا الهدف هناك مقاصد عديدة لعل من ابرزها تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الاخطار المرتبطة بالمناخ وتحسين التعلم الخاص بتخفيف مخاطر المناخ .

ص-حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام : داخل هذا الهدف هناك مقاصد كثيرة لعل من ابرزها منع التلوث البحري وتنظيم الصيد وانهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني .

ض- حماية النظم الايكولوجية البرية وتعزيز استخدامها على نحو مستدام ومكافحة التصحر : داخل هذا الهدف هناك مقاصد عديدة لعل من ابرزها توفير النباتات في النظام الغذائي وتعزيز البحوث العلمية التي تخدم هذا المجال .

ط- تشجيع اقامة مجتمعات سليمة وشاملة للجميع من اجل تحقيق التنمية المستدامة وتوفير امكانية الوصول إلى العدالة للجميع : داخل هذا الهدف هناك مقاصد عديدة لعل من ابرزها تعزيز سيادة القانون والحد من الفساد والرشوة وغسيل الاموال .

ظ- احياء الشراكة العالمية من اجل التنمية المستدامة : داخل هذا الهدف هناك مقاصد عديدة منها تتعلق بامور مأللة كقيام البلدان المتقدمة بالمساعدة الانمائية الرسمية ومساعدة البلدان النامية في امور تتعلق بالتكنولوجيا واخري بامور لبناء القدرات والتجارة وغيرها من الامور الداعمة لحياء الشراكة العالمية.

المبحث الثالث : الاطار العملي للبحث

أولاً-أداة جمع البيانات

1- تصميم استمارة الاستبيان :

لقد تم تصميم استمارة الاستبيان بشكل مبدئي من خلال ما تم استخلاصه من الجانب النظري لهذه الدراسة ويرى الباحث ضرورة تقسيم استمارة الاستبيان إلى عدة أجزاء ، وقد روعي في إعداد الاستبيان وضوح الفقرات وسهولة الإجابة عليها، حيث طلب من المستجيب وضع علامة (✓) أمام الإجابة التي يراها مناسبة.

2- اختبارات الصدق " الصلاحية

للتأكد من صدق وصلاحية استمارة الاستبيان قام الباحث بالاختبارات الآتية :

أ- صدق المحتوى (أو صدق المضمون) Content validity

لقد راع الباحث جانب صدق المحتوى في الاستمارة ، من خلال التأكد من أن جميع الأسئلة التي تحتويها الاستمارة تغطي جميع أبعاد المشكلة قيد الدراسة ، كما تغطي جميع جوانب وأبعاد الفرضيات الرئيسية والفرعية المنتقاة من الإطار النظري للدراسة .

ب- الصدق الظاهري: Face validity

للتأكد من أن أسئلة الاستبيان تحقق الغرض الذي أعدت من أجله وهو هدف الدراسة، تم عرض الاستبيان على أساتذة متخصصين في علم الإدارة والإحصاء ، وبعد أن تم جمع آراء وملاحظات جميع هؤلاء المتخصصين على فقرات استمارة الاستبيان تم إجراء التعديلات اللازمة سواء بالحذف أو الإضافة في الفقرات حتى تم التوصل إلى الصورة التي أعدت للتطبيق وهي تضم ثلاثة مجموعات رئيسية من الأسئلة وهي كالتالي :-

المجموعة الأولى:- وتضم 5 أسئلة شخصية وتشمل الجنس ، العمر ، المستوى التعليمي ، الدرجة الأكاديمية ، سنوات الخبرة .

المجموعة الثانية:- وتشمل 13 عبارة حول مستوى بحوث التخرج.

المجموعة الثالثة:- وتشمل 16 عبارات حول أبعاد التنمية المستدامة.

وبعد عملية التعديل قام الباحث بتوزيع استمارة استبيان على أعضاء هيئة التدريس بمدرسة العلوم الإدارية والمالية الذين تم اختيارهم وبعد فترة تم الحصول على استمارة استبيان صالحة للتحليل والجدول رقم (1) يبين عدد الاستثمارات الموزعة والمتحصل عليه نسبة الاستثمارات القابلة للتحليل.

جدول رقم (1) عدد الاستثمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة الاستثمارات القابلة للتحليل

عدد الاستثمارات الموزعة	عدد الاستثمارات المسترجعة	نسبة المسترجع %
30	20	66.67

من الجدول رقم (1) نلاحظ أن نسبة عدد الاستثمارات القابلة للتحليل 66.67 % من عدد الاستثمارات الموزعة وهي نسبة كبيرة.

ثانياً:- تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

بعد تجميع استمارات الاستبيان استخدم الباحث الطريقة الرقمية في ترميز البيانات حيث تم ترميز الإجابات كما بالجدول التالي رقم (2)

جدول رقم (2) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

من خلال الجدول رقم (2) يكون متوسط درجة الموافقة (3) . فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد معنويًا عن (3) فيدل على ارتفاع درجة الموافقة . أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنويًا عن (3) فيدل على انخفاض درجة الموافقة ، في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا تختلف معنويًا عن (3) فيدل على أن درجة الموافقة متوسطة ، وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة تختلف معنويًا عن (3) أم لا . وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات و إدخال البيانات الأولية باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة (SPSS) Statistical Package for (Social Science) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات الأولية كما يلي:

أ- اختبار الثبات والصدق: Reliability and Validate

للتأكد من ثبات الاختبار " أداة الدراسة " قام الباحث بحساب درجة الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا AlphaCornbach . والصدق الذاتي عن طريق الجذر التربيعي للثبات للتأكد من صدق الاستمارة فكانت النتائج كما بالجدول رقم (3).

جدول رقم (3) نتائج اختبار كرونباخ ألفا

م	المجموعة	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
1	مستوى بحوث التخرج	13	0.755	0.869
2	البعد الاقتصادي	4	0.614	0.784
3	البعد الاجتماعي	4	0.787	0.887
4	البعد التكنولوجي	3	0.882	0.939
5	البعد البيئي	5	0.767	0.876
6	أبعاد التنمية المستدامة	16	0.875	0.935
7	جميع العبارات	29	0.867	0.931

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا (α) (معامل الثبات) ومعامل الصدق لكل مجموعة من عبارات استمارة الاستبيان تتراوح بين (0.614 إلى 0.882) ولجميع المحاور (0.867)

وهي قيم كبيرة أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات. وكذلك فإن معاملات الصدق تتراوح بين (0.784 إلى 0.939) ولجميع المحاور (0.931) وهي كبيرة قريبة من الواحد الصحيح فهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

ب- البيانات الشخصية لمفردات عينة الدراسة

1- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الجنس

جدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبي المنوي لمفردات عينة الدراسة حسب الجنس

النسبة %	العدد	الجنس
45.0	9	ذكر
55.0	11	أنثى
100.0	20	المجموع

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة من الإناث ويمثلون نسبة (55%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، والباقي من ويمثلون نسبة (45%) من جميع مفردات عينة الدراسة

2- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب العمر

جدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي المنوي لمفردات عينة الدراسة حسب العمر

النسبة %	العدد	العمر
10.0	2	أقل من 30 سنة
15.0	3	من 30 إلى أقل من 40 سنة
5.0	1	من 40 إلى أقل من 50 سنة
70.0	14	من 50 سنة فأكثر
100.0	20	المجموع

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة أعمارهم من 50 سنة فأكثر ويمثلون نسبة (70%) من مفردات عينة الدراسة ، تم يليهم ممن أعمارهم من 30 إلى أقل من 40 سنة ويمثلون نسبة (15%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، تم يليهم ممن أعمارهم أقل من 30 سنة ويمثلون نسبة (10%)

من جميع مفردات عينة الدراسة ، والباقي ممن أعمارهم من 40 إلى أقل من 50 سنة ويمثلون نسبة (5%) من جميع مفردات عينة الدراسة.

3- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

النسبة %	العدد	المؤهل العلمي
20.0	4	بكالوريوس
45.0	9	ماجستير
35.0	7	دكتوراه
100.0	20	المجموع

من خلال الجدول (6) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن مؤهلاتهم العلمية ماجستير ويمثلون نسبة (45%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، يليهم ممن مؤهلاتهم العلمية دكتوراه ويمثلون نسبة (35%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، تم ممن مؤهلاتهم العلمية بكالوريوس ويمثلون نسبة (20%) من جميع مفردات عينة الدراسة .

4- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الدرجة الأكاديمية

جدول رقم (7) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الدرجة الأكاديمية

النسبة %	العدد	التخصص
35.0	7	أستاذ
25.0	5	أستاذ مشارك
20.0	4	محاضر
5.0	1	محاضر مساعد
5.0	1	طالب دكتوراه
10.0	2	طالب ماجستير
100.0	20	المجموع

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة درجاتهم الأكاديمية أستاذ ويمثلون نسبة (35%) من جميع مفردات عينة الدراسة تم يليه ممن درجاتهم الأكاديمية أستاذ مشارك ويمثلون نسبة (25%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، يليهم محاضر ويمثلون نسبة (20%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، تم ممن مؤهلاتهم العلمية بكالوريوس ويمثلون نسبة (20%) من جميع مفردات عينة الدراسة .

25%) من جميع مفردات عينة الدراسة تم يليه ممن درجاتهم الأكاديمية محاضرو ويمثلون نسبة (20%) من جميع مفردات عينة الدراسة تم يليه ممن درجاتهم الأكاديمية طالب ماجستير ويمثلون نسبة (10%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن درجاتهم الأكاديمية محاضر مساعد و طالب دكتوراه ويمثلون نسبة (5%) لكل درجة من الدرجتين من جميع مفردات عينة الدراسة.

5- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

جدول رقم (8) التوزيع التكراري والنسبي المنوي لمفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

النسبة %	العدد	سنوات الخبرة
5.0	1	أقل من 5 سنوات
20.0	4	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات
10.0	2	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة
5.0	1	من 15 سنوات إلى أقل من 20 سنة
60.0	12	من 20 سنة فأكثر
100.0	20	المجموع

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة سنوات خبرتهم من 20 سنة فأكثر ويمثلون نسبة (60%) من مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن سنوات خبرتهم من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات ويمثلون نسبة (20%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، تم يليه ممن سنوات خبرتهم من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة ويمثلون نسبة (10%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات و من 15 سنوات إلى أقل من 20 سنة ويمثلون نسبة (5%) لكل فئة من الفئتين من جميع مفردات عينة الدراسة.

ت- اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة

1- مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا تم استخدام اختبار ولكوسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (9) .

جدول رقم (9) نتائج اختبار ولكوسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	تساهم بحوث التخرج في حل المشاكل بمؤسسات الدولة	2.95	1.276	-0.216	.829
2	تعطي الأكاديمية الأهمية الكبرى لبحوث التخرج	3.65	.933	-2.595	.009
3	يهتم الباحث في الدراسات العليا ببحث التخرج ويعتبره أساس تخصصه	3.95	.887	-3.175	.001
4	عند مناقشة البحوث تراعي في ذلك التخصص للجنة المناقشة	4.05	1.356	-2.672	.008
5	يبحث القسم العلمي الباحث علي نشر بحثه ومحاولة تطبيقه على الجهة المبحوثة	3.20	1.152	-0.821	.412
6	عند تسجيل مقترح البحث للتخرج الأكاديمي تقوم الهيئة القومية للبحث العلمي بمتابعة النشر والإثراء بالمكاتب العلمية	2.95	1.468	-0.122	.903
7	تسعي الأكاديمية الليبية الى مشاركة البحوث العلمية في البيئة والمجتمع	3.00	.918	-0.054	.957
8	يوجد بالأكاديمية وهيكلها التنظيمي مكتب خاص لمتابعة البحوث	3.30	1.380	-1.132	.258
9	يقوم الباحث بمتابعة نتائج البحث مع الجهة المبحوثة	2.75	1.293	-0.845	.398
10	تتميز الأكاديمية بروح ديناميكية عالية لنشر البحوث	2.85	1.531	-0.605	.545
11	ساعدت بحوث التخرج زيادة الابتكار بين الخريجين	3.35	.988	-1.507	.132
12	تقوم الأكاديمية بتمييز البحوث التي يختارها الخريجين في الوقت الحالي (حصري)	2.85	1.089	-0.632	.527

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
13	للخريج حرية اختيار البحث الذي يناسبه	4.35	.875	-3.672	.000

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن

أ- الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) للعبارات التالية :-

1. تعطي الأكاديمية الأهمية الكبرى لبحوث التخرج.
2. يهتم الباحث في الدراسات العليا ببحث التخرج ويعتبره أساس تخصصه.
3. عند مناقشة البحوث تراعي في ذلك التخصص للجنة المناقشة.
4. للخريج حرية اختيار البحث الذي يناسبه.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3) ، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات

ب- الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارات التالية :-

1. تساهم بحوث التخرج في حل المشاكل بمؤسسات الدولة
2. يحث القسم العلمي الباحث علي نشر بحثه ومحاولة تطبيقه على الجهة المبحوثة
3. عند تسجيل مقترح البحث للتخرج الأكاديمي تقوم الهيئة القومية للبحث العلمي بمتابعة النشر والإثراء بالمكاتب العلمية
4. تسعى الأكاديمية الليبية الى مشاركة البحوث العلمية في البيئة والمجتمع
5. يوجد بالأكاديمية وهيكلها التنظيمي مكتب خاص لمتابعة البحوث
6. يقوم الباحث بمتابعة نتائج البحث مع الجهة المبحوثة
7. تتميز الأكاديمية بروح ديناميكية عالية لنشر البحوث
8. ساعدت بحوث التخرج زيادة الابتكار بين الخريجين
9. تقوم الأكاديمية بتميز البحوث التي يختارها الخريجين في الوقت الحالي (حصري)

لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واختبار ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا .

وباستخدام اختبار شبيرو ويلك (Shapiro - Wilk) وجدت النتائج كما بالجدول رقم (10) التالي

جدول رقم (10) نتائج اختبار شبيرو ويلك (Shapiro - Wilk) حول مدى تبعية مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا للتوزيع الطبيعي

البيان	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدالة المحسوبة
	Statistic	df	Sig.
مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا	.976	20	.875

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (0.976) بدلالة محسوبة (0.875) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يشير إلى أن مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا يتبع التوزيع الطبيعي

لذلك لاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا تم استخدام اختبار (T) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (11) .

الجدول رقم (11) نتائج اختبار (T) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدالة المحسوبة
مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا	3.3231	.59772	2.417	19	.026

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (2.417) بدلالة محسوبة (0.026) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.3231) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3) ، وهذا يشير إلى وجود ارتفاع في مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا حيث أن:-

1. تعطي الأكاديمية الأهمية الكبرى لبحوث التخرج.
2. يهتم الباحث في الدراسات العليا ببحث التخرج ويعتبره أساس تخصصه.

3. عند مناقشة البحوث تراعي في ذلك التخصص للجنة المناقشة.
4. للخريج حرية اختيار البحث الذي يناسبه.
5. في بعض الأحيان تساهم بحوث التخرج في حل المشاكل بمؤسسات الدولة
6. يحث القسم العلمي في بعض الأحيان الباحث علي نشر بحثه ومحاولة تطبيقه على الجهة المبحوثة
7. عند تسجيل مقترح البحث للتخرج الأكاديمي في بعض الأحيان تقوم الهيئة القومية للبحث العلمي بمتابعة النشر والإثراء بالمكاتب العلمية
8. تسعى الأكاديمية الليبية في بعض الأحيان إلى مشاركة البحوث العلمية في البيئة والمجتمع
9. في بعض الأحيان يقوم الباحث بمتابعة نتائج البحث مع الجهة المبحوثة

2- مستويات أبعاد التنمية المستدامة

1. مستوى البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمستوى البعد الاقتصادي تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (12) .

جدول رقم (12) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمستوى البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدالة المحسوبة
1	البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يساعد على الحد من التخلف وزيادة المعرفة	3.75	1.164	-2.239	.025
2	البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يساهم في معالجة أسباب الفقر والبطالة	4.25	.639	-3.852	.000
3	البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة له دور كبير بالرقى بالوضع الاقتصادي بشكل عام في المجتمع.	4.20	.768	-3.692	.000
4	توجد دراسات وورش عمل بين الأكاديمية ووزارة الاقتصاد	2.85	1.348	-.484	.628

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن

أ- الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) للعبارات التالية :-

1. البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يساعد على الحد من التخلف وزيادة المعرفة

2. البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يساهم في معالجة أسباب الفقر والبطالة

3. البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة له دور كبير بالرقى بالوضع الاقتصادي بشكل عام في المجتمع.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3) ، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات

ب-الدلالة المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارات التالية :-

1. توجد دراسات وورش عمل بين الأكاديمية ووزارة الاقتصاد

لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارة وهذا يدل على أن درجة الموافقة على هذه العبارة متوسطة

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمستوى البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واختبار ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا .

وباستخدام اختبار شبيرو ويلك (Shapiro - Wilk) وجدت النتائج كما بالجدول رقم (13) التالي

جدول رقم (13) نتائج اختبار شبيرو ويلك (Shapiro - Wilk) حول مدى تبعية مستوى البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة للتوزيع الطبيعي

البيان	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
	Statistic	df	Sig.
مستوى البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة	.911	20	.066

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (.911) بدلالة محسوبة (0.066) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يشير إلى أن مستوى البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة يتبع التوزيع الطبيعي

لذلك لاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمستوى البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة تم استخدام اختبار (T) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (14) .

الجدول رقم (14) نتائج اختبار (T) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
مستوى البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة	3.7625	.61492	5.545	19	.000

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (5.545) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.7625) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3) ، وهذا يشير إلى وجود ارتفاع في مستوى البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة حيث أن:-

1. البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يساعد على الحد من التخلف وزيادة المعرفة
2. البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يساهم في معالجة أسباب الفقر والبطالة
3. البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة له دور كبير بالرفقي بالوضع الاقتصادي بشكل عام في المجتمع.
4. في بعض الأحيان توجد دراسات وورش عمل بين الأكاديمية ووزارة الاقتصاد

2. مستوى البعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمستوى البعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (15) .

جدول رقم (15) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمستوى البعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة له دور في تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع	4.25	.910	-3.426	.001
2	جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال مكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية للمحتاجين	4.15	.988	-3.365	.001

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
3	يهتم البعد الاجتماعي بالصحة والتعليم لكافة أفراد المجتمع	3.75	1.293	-2.132	.033
4	يركز البعد الاجتماعي ويدعم المشاركة الكاملة للمرأة كنهج ضروري لتحقيق التنمية المستدامة	3.60	1.142	-2.070	.038

من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بمستوى البعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3) ، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمستوى البعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واختبار ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا .

وباستخدام اختبار شبيرو ويلك (Shapiro - Wilk) وجدت النتائج كما بالجدول رقم (16) التالي

جدول رقم (16) نتائج اختبار شبيرو ويلك (Shapiro - Wilk) حول مدى تبعية المجتمع للتوزيع الطبيعي

الدلالة المحسوبة	درجات الحرية	إحصائي الاختبار	البيان
Sig.	df	Statistic	
.055	20	.888	مستوى البعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة

من خلال الجدول رقم (16) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (.888) بدلالة محسوبة (0.055) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يشير إلى أن مستوى البعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة يتبع التوزيع الطبيعي

لذلك لاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمستوى البعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة تم استخدام اختبار (T) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (17) .

الجدول رقم (17) نتائج اختبار (T) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى البعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
مستوى البعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة	3.9375	.85407	4.909	19	.000

من خلال الجدول رقم (17) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (4.909) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.9375) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3) ، وهذا يشير إلى وجود ارتفاع في مستوى البعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة حيث أن:-

1. البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة له دور في تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع
 2. جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال مكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية للمحتاجين
 3. يهتم البعد الاجتماعي بالصحة والتعليم لكافة أفراد المجتمع
 4. يركز البعد الاجتماعي ويدعم المشاركة الكاملة للمرأة كنهج ضروري لتحقيق التنمية المستدامة
3. مستوى البعد التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمستوى البعد التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة تم استخدام اختبار ولكوسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (18) .

جدول رقم (18) نتائج اختبار ولكوسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمستوى البعد التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	توعية أفراد المجتمع بأهمية التقنيات المناسبة للسيطرة على المخاطر والمشكلات البيئية الناجمة عن استخدام التكنولوجيا	3.90	.968	-3.051	.002

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
2	توظيف التكنولوجيا بما يخدم أهداف المجتمع	3.90	.852	-3.218	.001
3	إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالتنمية التكنولوجية	3.80	.834	-3.087	.002

من خلال الجدول رقم (18) نلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بمستوى البعد التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3) ، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمستوى البعد التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واختبار ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا .

وباستخدام اختبار شبيرو ويلك (Shapiro - Wilk) وجدت النتائج كما بالجدول رقم (19) التالي

جدول رقم (19) نتائج اختبار شبيرو ويلك (Shapiro - Wilk) حول مدى تبعية مستوى البعد التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة للتوزيع الطبيعي

الدلالة المحسوبة	درجات الحرية	إحصائي الاختبار	البيان
Sig.	df	Statistic	
.259	20	.942	مستوى البعد التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة

من خلال الجدول رقم (19) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (.942) بدلالة محسوبة (0.0259) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يشير إلى أن مستوى البعد التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة يتبع التوزيع الطبيعي

لذلك لاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمستوى البعد التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة تم استخدام اختبار (T) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (20) .

الجدول رقم (20) نتائج اختبار (T) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
مستوى البعد التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة	3.8667	.79766	4.859	19	.000

من خلال الجدول رقم (20) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (4.859) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.8667) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3) ، وهذا يشير إلى وجود ارتفاع في مستوى البعد التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة حيث أن:-

1. توعية أفراد المجتمع بأهمية التقنيات المناسبة للسيطرة على المخاطر والمشكلات البيئية الناجمة عن استخدام التكنولوجيا

2. توظيف التكنولوجيا بما يخدم أهداف المجتمع

3. إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالتنمية التكنولوجية

4. مستوى البعد البيئي في تحقيق التنمية المستدامة

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمستوى البعد البيئي في تحقيق التنمية المستدامة تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (21) .

جدول رقم (21) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمستوى البعد البيئي في تحقيق التنمية المستدامة

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	يراعي الحدود البيئية	3.70	1.031	-2.568	.010
2	الحد من الاستهلاك واستنزاف الموارد	3.60	1.046	-2.311	.021
3	عدم مراعاة الحدود البيئية يؤدي إلي تدهور النظام البيئي للمجتمع	3.65	1.089	-2.229	.026

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
4	يجب وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج البيئية	3.70	1.174	-2.280	.023
5	يجب وضع حدود أمام استنزاف المياه وقطع الغابات	4.45	.826	-3.796	.000

من خلال الجدول رقم (21) نلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بمستوى البعد البيئي في تحقيق التنمية المستدامة

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3) ، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمستوى البعد البيئي في تحقيق التنمية المستدامة تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واختبار ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا .

وباستخدام اختبار شبيرو ويلك (Shapiro - Wilk) وجدت النتائج كما بالجدول رقم (22) التالي

جدول رقم (22) نتائج اختبار شبيرو ويلك (Shapiro - Wilk) حول مدى تبعية مستوى البعد البيئي في تحقيق التنمية المستدامة للتوزيع الطبيعي

الدلالة المحسوبة	درجات الحرية	إحصائي الاختبار	البيان
Sig.	df	Statistic	
.492	20	.957	مستوى البعد البيئي في تحقيق التنمية المستدامة

من خلال الجدول رقم (22) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (.957) بدلالة محسوبة (0.492) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يشير إلى أن المجتمع يتبع التوزيع الطبيعي

لذلك لاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمستوى البعد البيئي في تحقيق التنمية المستدامة تم استخدام اختبار (T) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (23) .

الجدول رقم (23) نتائج اختبار (T) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى البعد البيئي في تحقيق التنمية المستدامة

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
مستوى البعد البيئي في تحقيق التنمية المستدامة	3.8200	.74805	4.902	19	.000

من خلال الجدول رقم (23) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (4.902) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.8200) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3) ، وهذا يشير إلى وجود ارتفاع في مستوى البعد البيئي في تحقيق التنمية المستدامة حيث أن:-

1. الحد من الاستهلاك واستنزاف الموارد
2. عدم مراعاة الحدود البيئية يؤدي إلى تدهور النظام البيئي للمجتمع
3. يجب وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج البيئية
4. يجب وضع حدود أمام استنزاف المياه وقطع الغابات
5. مستوى أبعاد التنمية المستدامة بصورة عامة

لاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمستوى التنمية المستدامة تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية والمتمثلة في (البعد الاقتصادي ، والبعد الاجتماعي ، البعد التكنولوجي والبعد البيئي) واختبار ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا .

وباستخدام اختبار شبيرو ويلك (Shapiro - Wilk) وجدت النتائج كما بالجدول رقم (24) التالي

جدول رقم (24) نتائج اختبار شبيرو ويلك (Shapiro - Wilk) حول مدى تبعية أبعاد التنمية المستدامة للتوزيع الطبيعي

البيان	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
	Statistic	df	Sig.
مستوى أبعاد التنمية المستدامة	.982	20	.954

من خلال الجدول رقم (24) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (0.982) بدلالة محسوبة (0.954) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يشير إلى أن المجتمع يتبع التوزيع الطبيعي

لذلك لاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمستوى أبعاد التنمية المستدامة تم استخدام اختبار (T) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (25).

الجدول رقم (25) نتائج اختبار (T) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
مستوى أبعاد التنمية المستدامة	3.8438	.60239	6.264	19	.000

من خلال الجدول رقم (25) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (6.264) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.8438) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3) ، وهذا يشير إلى وجود ارتفاع في مستوى أبعاد التنمية المستدامة بصورة عامة حيث أن:-

1. يوجد ارتفاع في مستوى البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة.
2. يوجد ارتفاع في مستوى البعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة
3. يوجد ارتفاع في مستوى البعد التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة
4. يوجد ارتفاع في مستوى البعد البيئي في تحقيق التنمية المستدامة

ث- اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة

1- دور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة

لتحديد دور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة تم استخدام تحليل الانحدار البسيط على متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على مستوى البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة كمتغير تابع ومستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا كمتغير مستقل بعد التأكد من تبعية المتغير التابع للتوزيع الطبيعي بإتباع الخطوات التالية :-

1. تحديد أفضل نموذج لدور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة

لتحديد أفضل نموذج لدور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة تم استخدام طريقة ملخص لجميع النماذج الخطية وغير الخطية بثابت وبدون ثابت الممكنة على متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على مستوى البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة

كمتغير تابع ومستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا كمتغير مستقل بعد التأكد من تبعية المتغير التابع للتوزيع الطبيعي فكانت النتائج كما في الجدول رقم (26)

جدول رقم (26) نتائج تحديد أفضل نموذج لدوربحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة

Model Summary and Parameter Estimates								
Dependent Variable: البعد الاقتصادي								
Equation	Model Summary					Parameter Estimates		
	R Square	F	df1	df2	Sig.	b1	b2	b3
Linear	.968	582.115	1	19	.000	1.111		
Logarithmic	.973	691.090	1	19	.000	3.136		
Inverse	.922	225.951	1	19	.000	11.600		
Quadratic	.980	436.990	2	18	.000	1.849	-.209	
Cubic	.980	275.301	3	17	.000	1.723	-.135	-.011
Compound	.970	619.703	1	19	.000	1.471		
Power	.976	757.077	1	19	.000	1.090		
S	.933	264.737	1	19	.000	4.050		
Growth	.970	619.703	1	19	.000	.386		
Exponential	.970	619.703	1	19	.000	.386		
Logistic	.970	619.703	1	19	.000	.680		

The independent variable is بحوث التخرج.

من الجدول رقم (26) نلاحظ أفضل نموذج لدوربحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة هو النموذج الخطي البسيط (Linear) بدون ثابت الانحدار نظرا لكونه أبسط نموذج ذو دلالة إحصائية بدلالة معنوية محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 و قيمة لمربع معامل الارتباط (0.968) وهي قيمة كبيرة.

2. توفيق أفضل نموذج الانحدار لدوربحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة

بعد التأكد من تبعية المتغير التابع (البعد الاقتصادي) للتوزيع الطبيعي وتحديد أفضل نموذج لدوربحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة تم استخدام تحليل الانحدار الخطي لتوفيق النموذج الخطي (Linear) بدون ثابت الانحدار فوجد أن النموذج يأخذ الصورة التالية

$$Y = 1.111X$$

حيث

Y يمثل مستوى البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة

X يمثل مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا

وهذا يدل على أنه كلما زاد مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا بوحدة واحدة يزيد مستوى البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة بمقدار (1.111) من الوحدة .

3. القدرة التفسيرية لنموذج دور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة

لمعرفة القدرة التفسيرية لنموذج دور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة تم استخدام الطرق التفسيرية التالية

- معامل التحديد

بالرجوع إلى الجدول رقم (26) نجد أن معامل التحديد (مربع معامل الارتباط) (0.968) وهذا يدل على أن المتغير المستقل (مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا) يفسر (96.8%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (البعد الاقتصادي) إذا لم يتأثر المتغير التابع (مستوى البعد الاقتصادي) إلا بأثر المتغير المستقل (مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا) وهي نسبة كبيرة مما يدل على ارتفاع للقدرة في تحقيق التنمية المستدامة

- تحليل التباين

لاختبار معنوية معاملات الانحدار لدور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة تم استخدام تحليل التباين فكانت النتائج كما في الجدول رقم (27)

جدول رقم (27) جدول تحليل التباين لاختبار معنوية معاملات معادلة الانحدار لدور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة

مصدر الاختلاف	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية
الانحدار الخطي	281.136	1	281.136	582.115	.000 ^a
الخطأ العشوائي	9.176	19	.483		

			20	290.312 ^b	المجموع
--	--	--	----	----------------------	---------

يتضح من الجدول رقم (27) أن قيمة إحصائي الاختبار (582.115) بدلالة معنوية (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على معنوية معامل الانحدار لدور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة

- اختبار T

لاختبار معامل الانحدار لدور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة تم استخدام اختبار T فكانت النتائج كما في الجدول رقم (28) جدول رقم (28) اختبار T لمعنوية معاملات الانحدار لمعادلة دور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة

المعامل	قيمة المعامل	قيمة إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية
المعامل (b1)	1.111	24.127	.000

من خلال الجدول رقم (28) نلاحظ أن الدلالة المعنوية المحسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 فهذا يدل على معنوية معامل الانحدار لدور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة

4. اختبارات مدى تحقق بقية فرضيات تحليل الانحدار لمعادلة الانحدار لدور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة

- مدى تحقق فرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء (البواقي)

لمعرفة ما إذا كانت الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي تم الاعتماد على اختبار شبيرو ويلك (Shapiro-Wilk) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (29).

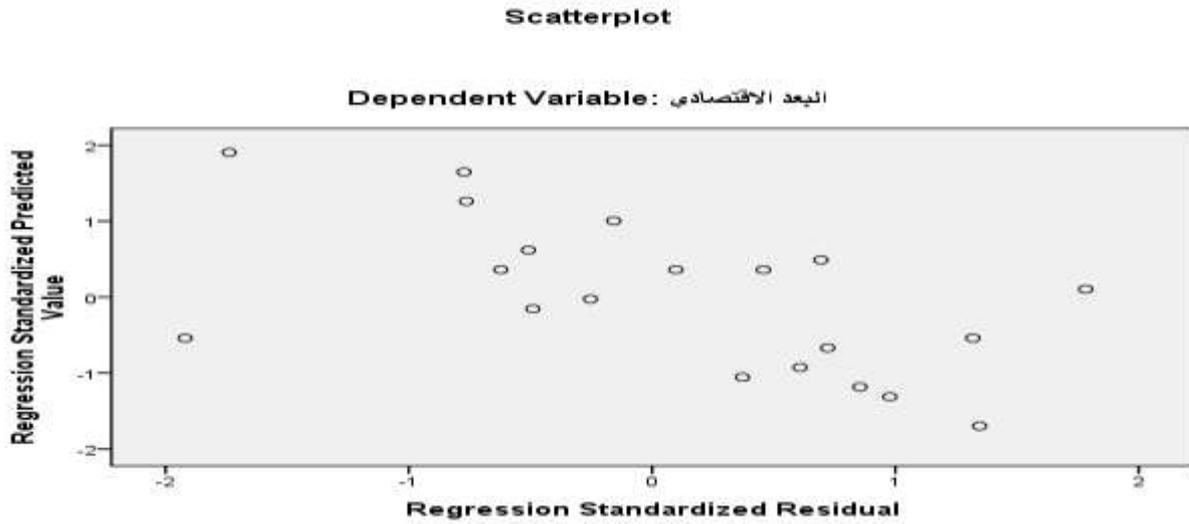
جدول رقم (29) نتائج اختبار شبيرو ويلك (Shapiro-Wilk) على الأخطاء لمعادلة انحدار دور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة

البيان	قيمة إحصائي الاختبار	حجم العينة	الدلالة المعنوية
الأخطاء	.968	20	.719

من الجدول رقم (29) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (.968) بدلالة معنوية (0.719) وهي أكبر من أي مستوى معنوي معروف لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي

- مدى تحقق فرضية ثبات تباين الأخطاء

لاختبار ما إذا كان تباين الأخطاء ثابت تم استخدام التمثيل البياني للأخطاء المعيارية مع القيم المقدرة باستخدام المعادلة المقدرة فكانت النتائج كما في الشكل رقم (1)



شكل رقم (1) التمثيل الأخطاء المعيارية مع القيم المقدرة

من الشكل رقم (1) نلاحظ أن الأخطاء لا تتزايد أو تقل مع تزايد أو نقصان القيم المقدرة وقيمها تتراوح بين ± 2 فهذا يدل على ثبات تباين الأخطاء

النتيجة (1): يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 لمستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة حيث أن (96.8 %) من التغير في المتغير التابع (البعد الاقتصادي) يعود إلى التغير في (مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا) إذا لم يتأثر (البعد الاقتصادي) إلا بآثر. حيث كلما زادت مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا بوحدة واحدة يزيد مستوى البعد الاقتصادي بمقدار (1.111) من الوحدة.

2- دور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة

لتحديد دور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة تم استخدام تحليل الانحدار البسيط على متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على مستوى البعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة كمتغير تابع ومستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا كمتغير مستقل بإتباع الخطوات التالية :-

1. تحديد أفضل نموذج لدور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة

لتحديد أفضل نموذج لدور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة تم استخدام طريقة ملخص لجميع النماذج الخطية وغير الخطية بثابت وبدون ثابت الممكنة على البيانات المجمعة حول المتغيرين فكانت النتائج كما في الجدول رقم (30)

جدول رقم (30) نتائج تحديد أفضل نموذج لدور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable: البعد الاجتماعي

Equation	Model Summary					Parameter Estimates		
	R Square	F	df1	df2	Sig.	b1	b2	b3
Linear	.932	261.905	1	19	.000	1.152		
Logarithmic	.940	295.185	1	19	.000	3.255		
Inverse	.924	230.543	1	19	.000	12.263		
Quadratic	.957	200.039	2	18	.000	2.295	-.324	
Cubic	.957	126.524	3	17	.000	2.830	-.639	.045
Compound	.939	294.138	1	19	.000	1.481		
Power	.946	333.967	1	19	.000	1.109		
S	.929	248.464	1	19	.000	4.176		
Growth	.939	294.138	1	19	.000	.393		
Exponential	.939	294.138	1	19	.000	.393		
Logistic	.939	294.138	1	19	.000	.675		

The independent variable is بحوث التخرج.

من الجدول رقم (30) نلاحظ أفضل نموذج لدور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة هو النموذج الخطي البسيط (Linear) بدون ثابت الانحدار نظرا لكونه أبسط نموذج ذو دلالة إحصائية بدلالة معنوية محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وقيمة لمربع معامل الارتباط (0.932).

2. نموذج الانحدار المقدر لدور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة

بعد التأكد من تبعية المتغير التابع (البعد الاجتماعي) للتوزيع الطبيعي وتحديد أفضل نموذج لدور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة تم استخدام تحليل الانحدار الخطي لتوفيق النموذج الخطي (Linear) بدون ثابت الانحدار فوجد أن النموذج يأخذ الصورة التالية

$$Y = 1.152X$$

حيث

Y يمثل مستوى البعد الاجتماعي X يمثل مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا وهذا يدل على أنه كلما زاد مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا بوحدة واحدة يزيد البعد الاجتماعي بمقدار (1.152) من الوحدة .

3. القدرة التفسيرية لنموذج دور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة

لمعرفة القدرة التفسيرية لنموذج دور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة تم استخدام الطرق التفسيرية التالية

- معامل التحديد

بالرجوع إلى الجدول رقم (30) نجد أن معامل التحديد (مربع معامل الارتباط) (0.932) وهذا يدل على أن المتغير المستقل (مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا) يفسر (93.2%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (البعد الاجتماعي) إذا لم يتأثر المتغير التابع (مستوى البعد الاجتماعي) إلا بأثر المتغير المستقل (مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا) وهي نسبة كبيرة

- تحليل التباين

لاختبار معنوية معاملات الانحدار لدور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة تم استخدام تحليل التباين فكانت النتائج كما في الجدول رقم (31)

جدول رقم (31) جدول تحليل التباين لاختبار معنوية معاملات معادلة الانحدار لدور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة

مصدر الاختلاف	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية
الانحدار الخطي	302.027	1	302.027	261.905	.000 ^a
الخطأ العشوائي	21.911	19	1.153		
المجموع	323.938 ^b	20			

يتضح من الجدول رقم (31) أن قيمة إحصائي الاختبار (261.905) بدلالة معنوية (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على معنوية معامل الانحدار لدور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة

- اختبار T

لاختبار معامل الانحدار لدور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة تم استخدام اختبار T فكانت النتائج كما في الجدول رقم (32)

جدول رقم (32) اختبار T لمعنوية معاملات الانحدار لمعادلة دور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة

المعامل	قيمة المعامل	قيمة إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية
المعامل (b1)	1.152	16.183	.000

من خلال الجدول رقم (32) نلاحظ أن الدلالة المعنوية المحسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 فهذا يدل على معنوية معامل الانحدار لدور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة

4. اختبارات مدى تحقق بقية فرضيات تحليل الانحدار لدور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة

- مدى تحقق فرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء (البواقي)

لمعرفة ما إذا كانت الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي تم الاعتماد على اختبار شبيرو ويلك (Shapiro-Wilk) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (33).

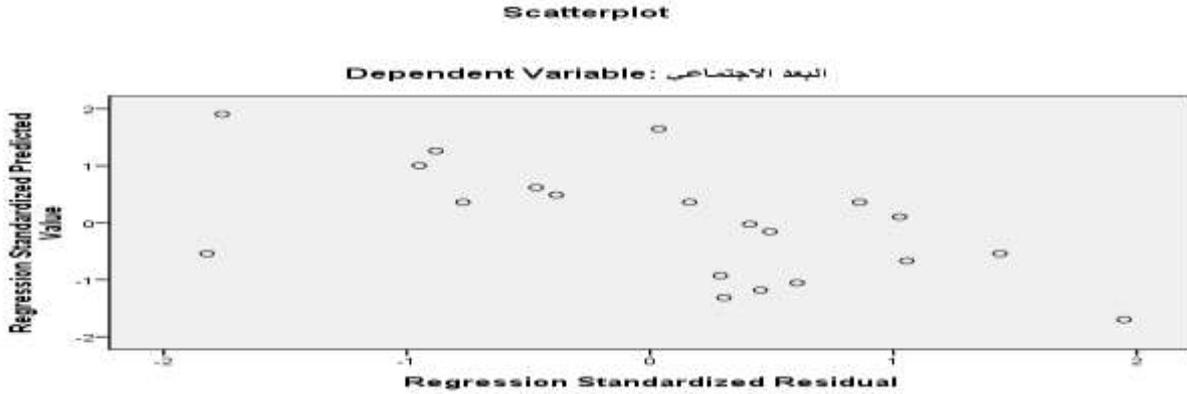
جدول رقم (33) نتائج اختبار شبيرو ويلك (Shapiro-Wilk) للأخطاء لمعادلة انحدار دور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة

البيان	قيمة إحصائي الاختبار	حجم العينة	الدلالة المعنوية
الأخطاء	.970	20	.761

من الجدول رقم (33) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (.970) بدلالة معنوية (0.761) وهي أكبر من أي مستوى معنوي معروف لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي

- مدى تحقق فرضية تباين تباين الأخطاء

لاختبار ما إذا كان تباين الأخطاء ثابت تم استخدام التمثيل البياني للأخطاء المعيارية مع القيم المقدرة باستخدام المعادلة المقدرة فكانت النتائج كما في الشكل رقم (2)



شكل رقم (2) التمثيل الأخطاء المعيارية مع القيم المقدرة

من الشكل رقم (2) نلاحظ أن الأخطاء لا تتزايد أو تقل مع تزايد أو نقصان القيم المقدرة وقيمها تتراوح بين ± 2 فهذا يدل على ثبات تباين الأخطاء

النتيجة (2): يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 لمستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة حيث أن (93.2%) من التغير في المتغير التابع (البعد الاجتماعي) يعود إلى التغير في (مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا) إذا لم يتأثر (البعد الاجتماعي) إلا بأثر مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا. حيث كلما زادت مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا بوحدة واحدة يزيد مستوى البعد الاجتماعي بمقدار (1.152) من الوحدة .

3- دور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة

لتحديد دور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة تم استخدام تحليل الانحدار البسيط على متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على مستوى البعد التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة كمتغير تابع ومستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا كمتغير مستقل بإتباع الخطوات التالية :-

1. تحديد أفضل نموذج لدور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة

لتحديد أفضل نموذج لدور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد في تحقيق التنمية المستدامة تم استخدام طريقة ملخص لجميع النماذج الخطية وغير الخطية بثابت وبدون ثابت الممكنة على البيانات المجمعة حول المتغيرين فكانت النتائج كما في الجدول رقم (34)

جدول رقم (34) نتائج تحديد أفضل نموذج لدور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد في تحقيق التنمية المستدامة

Dependent Variable:

البعد التكنولوجي

Equation	Model Summary					Parameter Estimates		
	R Square	F	df1	df2	Sig.	b1	b2	b3
Linear	.957	426.172	1	19	.000	1.144		
Logarithmic	.963	493.517	1	19	.000	3.229		
Inverse	.903	177.555	1	19	.000	11.884		
Quadratic	.969	277.326	2	18	.000	1.901	-.215	
Cubic	.970	186.144	3	17	.000	.231	.767	-.140
Compound	.965	526.773	1	19	.000	1.481		
Power	.971	634.559	1	19	.000	1.108		
S	.918	212.950	1	19	.000	4.095		
Growth	.965	526.773	1	19	.000	.393		
Exponential	.965	526.773	1	19	.000	.393		
Logistic	.965	526.773	1	19	.000	.675		

The independent variable is

بحوث التخرج.

من الجدول رقم (34) نلاحظ أفضل نموذج لدور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد في تحقيق التنمية المستدامة هو النموذج الخطي البسيط (Linear) بدون ثابت الانحدار نظرا لكونه أبسط نموذج ذو دلالة إحصائية بدلالة معنوية محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 و قيمة لمربع معامل الارتباط (0.957).

2. نموذج الانحدار المقدر لدور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد في تحقيق التنمية المستدامة

بعد التأكد من تبعية المتغير التابع (البعد التكنولوجي) للتوزيع الطبيعي وتحديد أفضل نموذج لدور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد في تحقيق التنمية المستدامة تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لتوفيق النموذج الخطي (Linear) بدون ثابت الانحدار فوجد أن النموذج يأخذ الصورة التالية

$$Y = 1.144X$$

حيث

Y يمثل مستوى البعد التكنولوجي X يمثل مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا وهذا يدل على أنه كلما زاد مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا بوحدة واحدة يزيد البعد التكنولوجي بمقدار (1.144) من الوحدة .

3. القدرة التفسيرية لنموذج دور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد في تحقيق التنمية المستدامة

لمعرفة القدرة التفسيرية لنموذج دور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد في تحقيق التنمية المستدامة تم استخدام الطرق التفسيرية التالية

- معامل التحديد

بالرجوع إلى الجدول رقم (34) نجد أن معامل التحديد (مربع معامل الارتباط) (0.957) وهذا يدل على أن المتغير المستقل (مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا) يفسر (95.7 %) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (البعد التكنولوجي) إذا لم يتأثر المتغير التابع (مستوى البعد التكنولوجي) إلا بأثر المتغير المستقل (مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا) وهي نسبة كبيرة

- تحليل التباين

لاختبار معنوية معاملات الانحدار لدور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة تم استخدام تحليل التباين فكانت النتائج كما في الجدول رقم (35)

جدول رقم (35) جدول تحليل التباين لاختبار معنوية معاملات معادلة الانحدار لدور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة

مصدر الاختلاف	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية
الانحدار الخطي	297.833	1	297.833	426.172	.000 ^a
الخطأ العشوائي	13.278	19	.699		
المجموع	311.111 ^b	20			

يتضح من الجدول رقم (35) أن قيمة إحصائي الاختبار (426.172) بدلالة معنوية (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على معنوية معامل الانحدار لدور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة

- اختبار T

لاختبار معامل الانحدار لدور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة تم استخدام اختبار T فكانت النتائج كما في الجدول رقم (36)

جدول رقم (36) اختبار T لمعنوية معاملات الانحدار لمعادلة دور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد في تحقيق التنمية المستدامة

المعامل	قيمة المعامل	قيمة إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية
المعامل (b1)	1.144	20.644	.000

من خلال الجدول رقم (36) نلاحظ أن الدلالة المعنوية المحسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 فهذا يدل على معنوية معامل الانحدار لدور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة

4. اختبارات مدى تحقق بقية فرضيات تحليل الانحدار لدور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة

- مدى تحقق فرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء (البواقي)

لمعرفة ما إذا كانت الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي تم الاعتماد على اختبار شبيرو ويلك (Shapiro-Wilk) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (37).

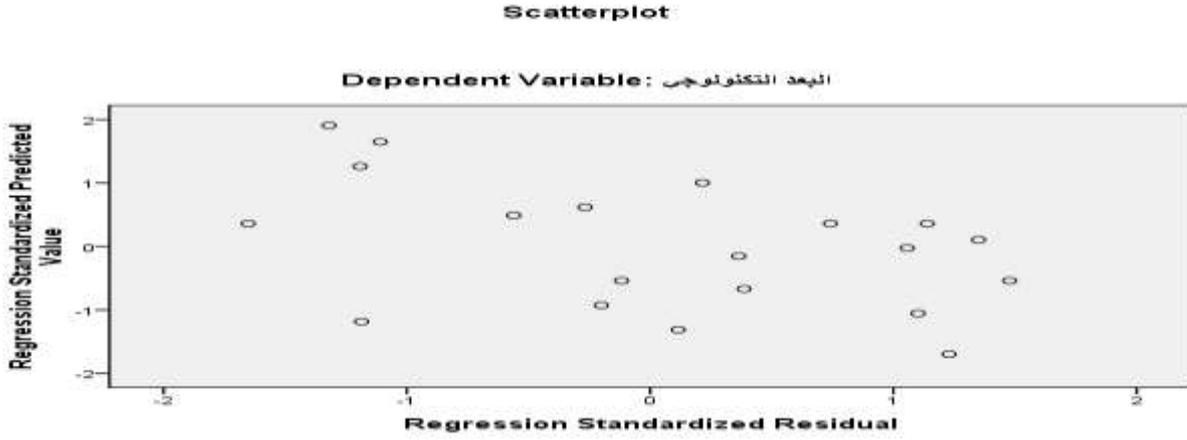
جدول رقم (37) نتائج اختبار شبيرو ويلك (Shapiro-Wilk) على الأخطاء لمعادلة انحدار دور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة

البيان	قيمة إحصائي الاختبار	حجم العينة	الدلالة المعنوية
الأخطاء	.976	20	.875

من الجدول رقم (37) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (.976) بدلالة معنوية (0.875) وهي أكبر من أي مستوى معنوي معروف لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي

- مدى تحقق فرضية تباين الأخطاء

لاختبار ما إذا كان تباين الأخطاء ثابت تم استخدام التمثيل البياني للأخطاء المعيارية مع القيم المقدرة باستخدام المعادلة المقدرة فكانت النتائج كما في الشكل رقم (3)



شكل رقم (3) التمثيل الأخطاء المعيارية مع القيم المقدرة

من الشكل رقم (3) نلاحظ أن الأخطاء لا تتزايد أو تقل مع تزايد أو نقصان القيم المقدرة وقيمها تتراوح بين ± 2 فهذا يدل على ثبات تباين الأخطاء

النتيجة (3): يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 لمستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة حيث أن (95.7%) من التغير في المتغير التابع (البعد التكنولوجي) يعود إلى التغير في (مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا) إذا لم يتأثر (البعد التكنولوجي) إلا بأثر مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا. حيث كلما زادت مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا بوحدة واحدة يزيد مستوى البعد التكنولوجي بمقدار (1.144) من الوحدة .

4- دور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد البيئي في تحقيق التنمية المستدامة

لتحديد دور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد البيئي في تحقيق التنمية المستدامة تم استخدام تحليل الانحدار البسيط على متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على مستوى البعد البيئي في تحقيق التنمية المستدامة كمتغير تابع ومستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا كمتغير مستقل بإتباع الخطوات التالية :-

1. تحديد أفضل نموذج لدور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد البيئي في تحقيق التنمية المستدامة

لتحديد أفضل نموذج لدور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد البيئي في تحقيق التنمية المستدامة تم استخدام طريقة ملخص لجميع النماذج الخطية وغير الخطية بثابت وبدون ثابت الممكنة على البيانات المجمعة حول المتغيرين فكانت النتائج كما في الجدول رقم (38)

جدول رقم (38) نتائج تحديد أفضل نموذج لدور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد البيئي في تحقيق التنمية المستدامة

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable:

البعد البيئي

Equation	Model Summary					Parameter Estimates		
	R Square	F	df1	df2	Sig.	b1	b2	b3
Linear	.967	559.308	1	19	.000	1.134		
Logarithmic	.973	672.406	1	19	.000	3.200		
Inverse	.899	169.617	1	19	.000	11.691		
Quadratic	.976	361.008	2	18	.000	1.784	-.185	
Cubic	.979	268.221	3	17	.000	-.500	1.158	-.192
Compound	.975	738.747	1	19	.000	1.478		
Power	.981	961.057	1	19	.000	1.104		
S	.916	207.806	1	19	.000	4.054		
Growth	.975	738.747	1	19	.000	.391		
Exponential	.975	738.747	1	19	.000	.391		
Logistic	.975	738.747	1	19	.000	.676		

The independent variable is بحوث التخرج.

من الجدول رقم (38) نلاحظ أفضل نموذج لدور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد البيئي في تحقيق التنمية المستدامة هو النموذج الخطي البسيط (Linear) بدون ثابت الانحدار نظرا لكونه أبسط نموذج ذو دلالة إحصائية بدلالة معنوية محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وقيمة لمربع معامل الارتباط (0.967).

2. نموذج الانحدار المقدر لدور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد البيئي في تحقيق التنمية المستدامة

بعد التأكد من تبعية المتغير التابع (البعد البيئي) للتوزيع الطبيعي وتحديد أفضل نموذج لدور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد البيئي في تحقيق التنمية المستدامة تم استخدام تحليل الانحدار الخطي لتوفيق النموذج الخطي (Linear) بدون ثابت الانحدار فوجد أن النموذج يأخذ الصورة التالية

$$Y = 1.134X$$

حيث

Y يمثل مستوى البعد البيئي X يمثل مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا

وهذا يدل على أنه كلما زاد مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا بوحدة واحدة يزيد البعد البيئي بمقدار (1.134) من الوحدة .

3. القدرة التفسيرية لنموذج دور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد البيئي في تحقيق التنمية المستدامة

لمعرفة القدرة التفسيرية لنموذج دور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد البيئي في تحقيق التنمية المستدامة تم استخدام الطرق التفسيرية التالية

- معامل التحديد

بالرجوع إلى الجدول رقم (38) نجد أن معامل التحديد (مربع معامل الارتباط) (0.967) وهذا يدل على أن المتغير المستقل (مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا) يفسر (96.7 %) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (البعد البيئي) إذا لم يتأثر المتغير التابع (مستوى البعد البيئي) إلا بأثر المتغير المستقل (مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا) وهي نسبة كبيرة

- تحليل التباين

لاختبار معنوية معاملات الانحدار لدور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد البيئي في تحقيق التنمية المستدامة تم استخدام تحليل التباين فكانت النتائج كما في الجدول رقم (39)

جدول رقم (39) جدول تحليل التباين لاختبار معنوية معاملات معادلة الانحدار لدور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد البيئي في تحقيق التنمية المستدامة

مصدر الاختلاف	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية
الانحدار الخطي	292.542	1	292.542	559.308	.000 ^a
الخطأ العشوائي	9.938	19	.523		
المجموع	302.480 ^b	20			

يتضح من الجدول رقم (39) أن قيمة إحصائي الاختبار (559.308) بدلالة معنوية (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على معنوية

معامل الانحدار لدور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد البيئي في تحقيق التنمية المستدامة

- اختبار T

لاختبار معامل الانحدار لدور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد البيئي في تحقيق التنمية المستدامة تم استخدام اختبار T فكانت النتائج كما في الجدول رقم (40)

جدول رقم (40) اختبار T لمعنوية معاملات الانحدار لمعادلة دور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد البيئي في تحقيق التنمية المستدامة

المعامل	قيمة المعامل	قيمة إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية
المعامل (b1)	1.134	23.650	.000

من خلال الجدول رقم (40) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (23.650) بدلالة معنوية (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 فهذا يدل على معنوية معامل الانحدار لدور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد البيئي في تحقيق التنمية المستدامة

4. اختبارات مدى تحقق بقية فرضيات تحليل الانحدار لدور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد في تحقيق التنمية المستدامة

- مدى تحقق فرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء (البواقي)

لمعرفة ما إذا كانت الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي تم الاعتماد على اختبار شبيرو ويلك (Shapiro-Wilk) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (41).

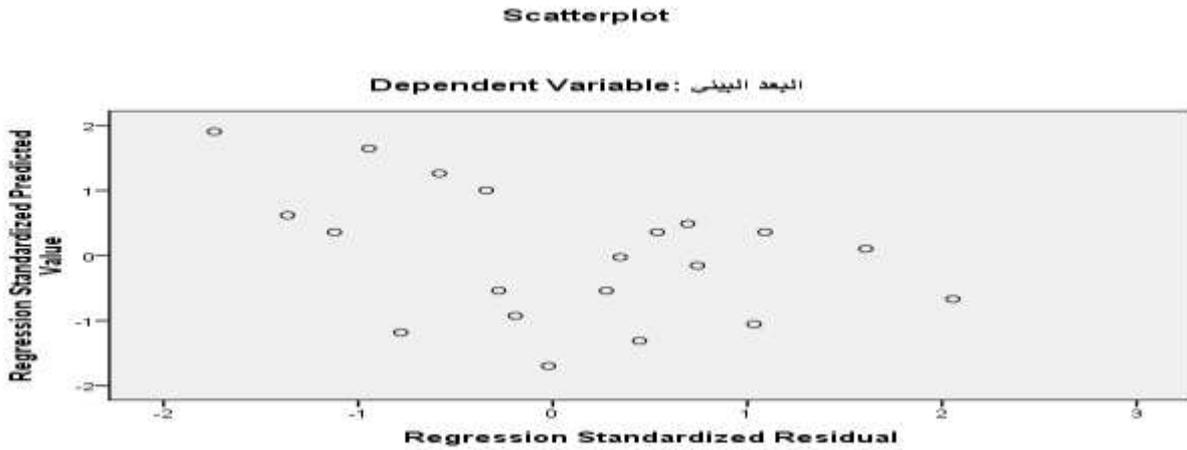
جدول رقم (41) نتائج اختبار شبيرو ويلك (Shapiro-Wilk) على الأخطاء لمعادلة انحدار دور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد البيئي في تحقيق التنمية المستدامة

البيان	قيمة إحصائي الاختبار	حجم العينة	الدلالة المعنوية
الأخطاء	.990	20	.998

من الجدول رقم (41) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (.990) بدلالة معنوية (0.998) وهي أكبر من أي مستوى معنوي معروف لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي

- مدى تحقق فرضية تباين الأخطاء

لاختبار ما إذا كان تباين الأخطاء ثابت تم استخدام التمثيل البياني للأخطاء المعيارية مع القيم المقدرة باستخدام المعادلة المقدرة فكانت النتائج كما في الشكل رقم (4)



شكل رقم (4) التمثيل الأخطاء المعيارية مع القيم المقدرة

من الشكل رقم (4) نلاحظ أن الأخطاء لا تتزايد أو تقل مع تزايد أو نقصان القيم المقدرة وقيمها تتراوح بين ± 2 فهذا يدل على ثبات تباين الأخطاء

النتيجة (4): يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 لمستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد البيئي في تحقيق التنمية المستدامة حيث أن (96.7 %) من التغير في المتغير التابع (البعد) يعود إلى التغير في (مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا) إذا لم يتأثر (البعد) إلا بأثر مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا. حيث كلما زادت مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا بوحدة واحدة يزيد مستوى البعد بمقدار (1.144) من الوحدة.

5- دور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا على أبعاد التنمية المستدامة

لتحديد دور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا على أبعاد التنمية المستدامة تم استخدام تحليل الانحدار البسيط على متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على مستوى أبعاد التنمية المستدامة كمتغير تابع ومستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا كمتغير مستقل بإتباع الخطوات التالية :-

5. تحديد أفضل نموذج لدور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا على أبعاد التنمية المستدامة

لتحديد أفضل نموذج لدور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا على أبعاد التنمية المستدامة تم استخدام طريقة ملخص لجميع النماذج الخطية وغير الخطية بثابت وبدون ثابت الممكنة على البيانات المجمعة حول المتغيرين فكانت النتائج كما في الجدول رقم (42)

جدول رقم (42) نتائج تحديد أفضل نموذج لدور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد في تحقيق التنمية المستدامة

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable:

ابعاد التنمية المستدامة

Equation	Model Summary					Parameter Estimates		
	R Square	F	df1	df2	Sig.	b1	b2	b3
Linear	.969	593.473	1	19	.000	1.135		
Logarithmic	.975	735.294	1	19	.000	3.203		
Inverse	.924	230.249	1	19	.000	11.848		
Quadratic	.982	501.983	2	18	.000	1.950	-.231	
Cubic	.983	327.319	3	17	.000	1.026	.312	-.078
Compound	.973	694.929	1	19	.000	1.481		
Power	.980	910.170	1	19	.000	1.110		
S	.937	282.686	1	19	.000	4.123		
Growth	.973	694.929	1	19	.000	.393		
Exponential	.973	694.929	1	19	.000	.393		
Logistic	.973	694.929	1	19	.000	.675		

The independent variable is

بحوث التخرج.

من الجدول رقم (42) نلاحظ أفضل نموذج لدور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا على أبعاد التنمية المستدامة هو النموذج الخطي البسيط (Linear) بدون ثابت الانحدار نظرا لكونه أبسط نموذج ذو دلالة إحصائية بدلالة معنوية محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 و قيمة لمربع معامل الارتباط (0.969).

6. نموذج الانحدار المقدر لدور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد في تحقيق التنمية المستدامة

بعد التأكد من تبعية المتغير التابع (أبعاد التنمية المستدامة) للتوزيع الطبيعي وتحديد أفضل نموذج لدور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا على أبعاد التنمية المستدامة تم استخدام تحليل الانحدار الخطي لتوفيق النموذج الخطي (Linear) بدون ثابت الانحدار فوجد أن النموذج يأخذ الصورة التالية

$$Y = 1.135X$$

حيث

Y يمثل مستوى أبعاد التنمية المستدامة X يمثل مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا

وهذا يدل على أنه كلما زاد مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا بوحدة واحدة يزيد مستوى أبعاد التنمية المستدامة بمقدار (1.135) من الوحدة .

7. القدرة التفسيرية لنموذج دور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد في تحقيق التنمية المستدامة

لمعرفة القدرة التفسيرية لنموذج دور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد في تحقيق التنمية المستدامة تم استخدام الطرق التفسيرية التالية

- معامل التحديد

بالرجوع إلى الجدول رقم (42) نجد أن معامل التحديد (مربع معامل الارتباط) (0.969) وهذا يدل على أن المتغير المستقل (مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا) يفسر (96.9 %) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (البعد) إذا لم يتأثر المتغير التابع (أبعاد التنمية المستدامة) إلا بآثر المتغير المستقل (مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا) وهي نسبة كبيرة

- تحليل التباين

لاختبار معنوية معاملات الانحدار لدور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد في تحقيق التنمية المستدامة تم استخدام تحليل التباين فكانت النتائج كما في الجدول رقم (43)

جدول رقم (43) جدول تحليل التباين لاختبار معنوية معاملات معادلة الانحدار لدور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا أبعاد التنمية المستدامة

مصدر الاختلاف	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية
الانحدار الخطي	293.002	1	293.002	593.473	.000 ^a
الخطأ العشوائي	9.380	19	.494		
المجموع	302.383 ^b	20			

يتضح من الجدول رقم (43) أن قيمة إحصائي الاختبار (593.473) بدلالة معنوية (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على معنوية معامل الانحدار لدور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا أبعاد التنمية المستدامة

- اختبار T

لاختبار معامل الانحدار لدور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا أبعاد التنمية المستدامة تم استخدام اختبار T فكانت النتائج كما في الجدول رقم (44)

جدول رقم (44) اختبار T لمعنوية معاملات الانحدار لمعادلة دور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد في تحقيق التنمية المستدامة

الدالة المعنوية	قيمة إحصائي الاختبار	قيمة المعامل	المعامل
.000	24.361	1.135	المعامل (b1)

من خلال الجدول رقم (44) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (24.361) بدلالة معنوية محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 فهذا يدل على معنوية معامل الانحدار لدور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا على أبعاد التنمية المستدامة

اختبارات مدى تحقق بقية فرضيات تحليل الانحدار لدور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في أبعاد التنمية المستدامة

- مدى تحقق فرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء (البواقي)

لمعرفة ما إذا كانت الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي تم الاعتماد على اختبار شبيرو ويلك (Shapiro-Wilk) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (45).

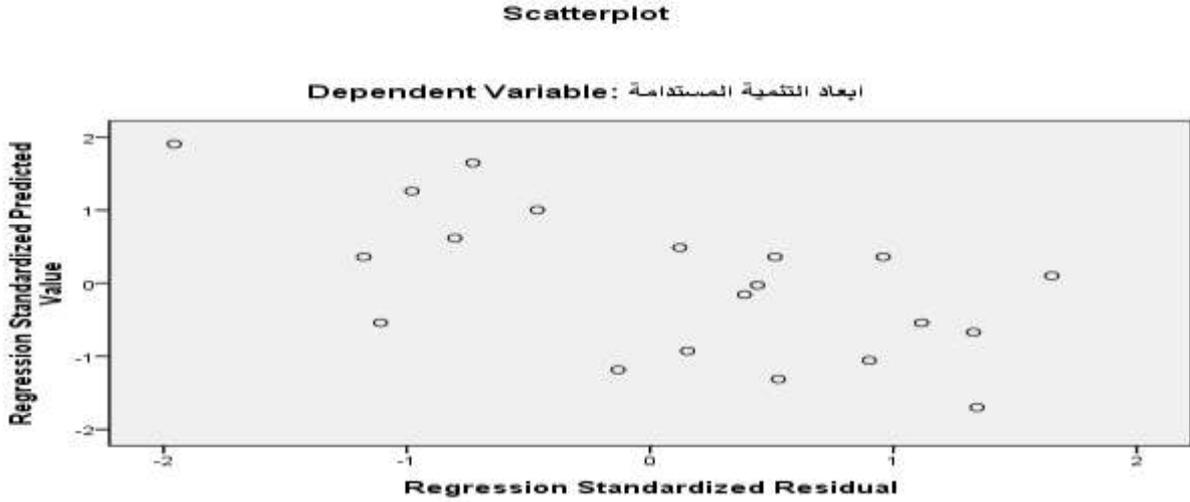
جدول رقم (45) نتائج اختبار شبيرو ويلك (Shapiro-Wilk) على الأخطاء لمعادلة انحدار دور مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في أبعاد التنمية المستدامة

الدالة المعنوية	حجم العينة	قيمة إحصائي الاختبار	البيان
.633	20	.964	الأخطاء

من الجدول رقم (45) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (.964) بدلالة معنوية (0.633) وهي أكبر من أي مستوى معنوي معروف لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي

- مدى تحقق فرضية تباين تباين الأخطاء

لاختبار ما إذا كان تباين الأخطاء ثابت تم استخدام التمثيل البياني للأخطاء المعيارية مع القيم المقدرة باستخدام المعادلة المقدرة فكانت النتائج كما في الشكل رقم (5)



شكل رقم (5) التمثيل الأخطاء المعيارية مع القيم المقدرة

من الشكل رقم (5) نلاحظ أن الأخطاء لا تتزايد أو تقل مع تزايد أو نقصان القيم المقدرة وقيمها تتراوح بين ± 2 فهذا يدل على ثبات تباين الأخطاء

النتيجة (5): يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى المغنوية 0.05 لمستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في أبعاد التنمية المستدامة حيث أن (96.9%) من التغير في المتغير التابع (أبعاد التنمية المستدامة) يعود إلى التغير في (مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا) إذا لم يتأثر (أبعاد التنمية المستدامة) إلا بأثر مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا. حيث كلما زادت مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا بوحدة واحدة يزيد مستوى أبعاد التنمية المستدامة بمقدار (1.135) من الوحدة.

رابعاً:- النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من استنتاجات ومن أهمها

1. معظم مفردات عينة الدراسة من الإناث ويمثلون نسبة (55%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، والباقي من ويمثلون نسبة (45%) من جميع مفردات عينة الدراسة.
2. معظم مفردات عينة الدراسة أعمارهم من 50 سنة فأكثر ويمثلون نسبة (70%) من مفردات عينة الدراسة ، تم يليهم ممن أعمارهم من 30 إلى أقل من 40 سنة ويمثلون نسبة (15%) من جميع مفردات عينة الدراسة
3. معظم مفردات عينة الدراسة ممن مؤهلاتهم العلمية ماجستير ويمثلون نسبة (45%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، يليهم ممن مؤهلاتهم العلمية دكتوراه ويمثلون نسبة (35%) من جميع مفردات عينة الدراسة
4. معظم مفردات عينة الدراسة درجاتهم الأكاديمية أستاذ ويمثلون نسبة (35%) من جميع مفردات عينة الدراسة تم يليه ممن درجاتهم الأكاديمية أستاذ مشارك ويمثلون نسبة (25%) من جميع

مفردات عينة الدراسة تم يليه ممن درجاتهم الأكاديمية محاضرو ويمثلون نسبة (20%) من جميع مفردات عينة الدراسة.

5. معظم مفردات عينة الدراسة سنوات خبرتهم من 20 سنة فأكثر ويمثلون نسبة (60%) من مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن سنوات خبرتهم من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات ويمثلون نسبة (20%) من جميع مفردات عينة الدراسة.

6. يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 لمستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في أبعاد التنمية المستدامة حيث أن (96.9%) من التغير في المتغير التابع (أبعاد التنمية المستدامة) يعود إلى التغير في (مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا) إذا لم يتأثر (أبعاد التنمية المستدامة) إلا بأثر مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا. حيث كلما زادت مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا بوحدة واحدة يزيد مستوى أبعاد التنمية المستدامة بمقدار (1.135) من الوحدة. حيث أن:-

أ- يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 لمستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة حيث أن (96.8%) من التغير في المتغير التابع (البعد الاقتصادي) يعود إلى التغير في (مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا) إذا لم يتأثر (البعد الاقتصادي) إلا بأثر. حيث كلما زادت مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا بوحدة واحدة يزيد مستوى البعد الاقتصادي بمقدار (1.111) من الوحدة .

ب- يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 لمستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة حيث أن (93.2%) من التغير في المتغير التابع (البعد الاجتماعي) يعود إلى التغير في (مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا) إذا لم يتأثر (البعد الاجتماعي) إلا بأثر مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا. حيث كلما زادت مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا بوحدة واحدة يزيد مستوى البعد الاجتماعي بمقدار (1.152) من الوحدة .

ت- يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 لمستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة حيث أن (95.7%) من التغير في المتغير التابع (البعد التكنولوجي) يعود إلى التغير في (مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا) إذا لم يتأثر (البعد التكنولوجي) إلا بأثر مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا. حيث كلما زادت مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا بوحدة واحدة يزيد مستوى البعد التكنولوجي بمقدار (1.144) من الوحدة .

ث- يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 لمستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في البعد البيئي في تحقيق التنمية المستدامة حيث أن (96.7%) من التغير في المتغير التابع (البعد) يعود إلى التغير في (مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا) إذا لم يتأثر (البعد) إلا بأثر مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا. حيث كلما زادت مستوى بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا بوحدة واحدة يزيد مستوى البعد بمقدار (1.144) من الوحدة .

ج- التوصيات

- ح- 1 . ترسيخ ابعاد التنمية المستدامة في كل المجالات
- خ- 2 . تمكين طلاب الدراسات العليا من المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية من خلال ما يقدمونه من بحوث وابداء الراى والنقد البناء للشركات والمؤسسات العامة والخاصة بهدف التحسين والتطوير .
- د- 3 . الاهتمام بالبحوث والدراسات العلمية ودعمها من جميع النواحي المالية والمعنوية للارتقاء بمستوي مخرجاتها ، والاستفادة منها في تحقيق التنمية المستدامة .
- ذ- 4 . دعم وتشجيع الدراسات الميدانية المقارنة بين قطاعات الدولة والاستفادة منها في برامج التنمية المستدامة .
- ر- 5 . استخدام الطرق الحديثة في مجال البحث العلمي التطبيقي وربطها بخطط التنمية المستدامة في الدولة .
- ز- 6 . تخصيص الموارد المالية اللازمة من قبل الدولة بشكل منتظم ومستمر ومراقبتها للانفاق علي البحوث العلمية والاستفادة منها في خدمة التنمية المستدامة .
- س- 7 . اقامة البرامج التدريبية في ادارة البحوث العلمية لطلاب الاكاديميات واعضاء هيئة التدريس والباحثين بالمراكز البحثية من اجل الرقي بها الي المستويات المطلوبة .

قائمة المصادر والمراجع

اولا قائمة الكتب

1. فوزي ، عرابية ، 2011 ، اساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والانسانية ، وائل للنشر ، عمان.
2. عمر، نصر الله ، 2016 ، اساسيات مناهج البحث العلمي وتطبيقاته ، عمان .
3. جمال محمد ، 2018 ، اصول الفكر والبحث العلمي ، دار المعرفة الجامعية .
4. بشير، محمد الدرويش ، 2005 ، البحث العلمي في العلوم الادارية والمالية ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي .
5. احمد ، الرفاعي ، 2009 ، مناهج البحث العلمي (تطبيقات ادارية واقتصادية) ، دار وائل للنشر ، عمان .
6. فائز، النجار ، 2013 ، اساليب البحث العلمي (منظور تطبيقي) ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان .
7. ابراهيم ، احمد السيد ، 2007 ، خبرات علمية ، دار الوفاء ، الاسكندرية.
8. نزار عبدالحميد ، 2009 ، البحث العلمي ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان .
9. رشوان ، 2003 ، اصول البحث العلمي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية .

10. عبدالهادي واخرون ، 2005 ، البحث ومناهجه في علم المكتبات والمعلومات ، الدار المصرية ، القاهرة .
11. ابوالنصر ، مدحت ، واخرون ، 2017 ، التنمية المستدامة ، المجموعة العربية لتدريب والنشر ، القاهرة .
12. ماهر، ابو المعاطي ، 2012 ، الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة : معالجة محلية ودولية وعالمية لقضايا التنمية ، المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة .
13. ابراهيم ، السيد ، 2007 ، التعلم والتنمية البشرية ، دار الوفاء ، الاسكندرية .
14. محمد ، الصالح ، 2002 ، الاثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها ، مكتبة الاشعاع الغنية ، الاسكندرية .
15. الزهراني ، سعود بن حسين ، 2016 ، التخطيط الاستراتيجي للتنمية المستدامة ، الرياض .
16. مسعود ، مجيد ، 2011 ، دور التعاونيات في تخطيط التنمية ، المنظمة العربية للتنمية ، الخرطوم .
17. ندوه ، حلال جودت ، 2023 ، اساسيات التنمية المستدامة ، الاكاديمية الامريكية الدولية للتعليم العالى للتدريب .
18. محمود مهدي البياتي / تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS – الطبعة الأولى – دار الحامد – عمان- (2005) ص (49)
19. سمير كامل عاشور وسامية أبو الفتوح – الاختبارات اللامعلمية – الطبعة الأولى- معهد الإحصاء - 1995 ص(29)
20. عبد الحميد عبد المجيد البلداوي- الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية- دار الشروق – عمان - الطبعة الأولى-1997- ص 332
21. جمال إبراهيم داود و ج/ سمير سليم فاضل – تحليل الارتباط ونماذج الانحدار البسيط – دار الكتب الوطنية - بنغازي- الطبعة الأولى – 2004- ص ص15
22. عبد القادر محمد عبد القادر عطية – الاقتصاد القياسي – الدار الجامعية - الإسكندرية- الطبعة الثانية – 1998- ص ص220

ثانيا / الدوريات والمجلات

- 1 . ابتسام خطاف وشريف غياط ، 2020 ، التجربة الجزائرية في مجال التنمية المستدامة بين الواقع والتحديات ، مجلة الدراسات الاقتصادية والتجارية المعاصرة ، جامعة ابن خلدون ، المجلد 3 ، العدد 3 .
- 2 . نوال شنافي ورابع خوني ، 2020 ، التنمية المستدامة : فلسفتها وادوات قياسها ، مجلة المنهل الاقتصادي ، جامعة الوادي ، المجلد 3 ، العدد 1 ، الجزائر .

3. نبيل نوغي و منير بن عزوق ، 2020 ، الاطار التنظيمي للطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة ، مجلة الدراسات الاقتصادية والتجارية المعاصرة ، جامعة ابن خلدون ، المجلد 3 ، العدد 2 ، الجزائر .

4. هشام عمر حمودي ، المحاسبة البيئية والتطور المتسارع في خدمة التنمية المستدامة ، مجلة البحوث الاقتصادية والاستراتيجية ، المركز الليبي للبحوث الاقتصادية –العجيلات ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، العدد 3 ، ليبيا .

5. رياض شعبان لموم ، 2021 ، التعاونيات الزراعية ومساهمتها في التنمية الريفية المستدامة ، مجلة البحوث الاقتصادية والاستراتيجية ، المركز الليبي للبحوث الاقتصادية –العجيلات ، دار الكتب الوطنية بنغازي ، العدد 3 ، ليبيا .

6. عبد السلام منصور الاحول ، 2022 ، التنوع الاقتصادي كبديل استراتيجي لتحقيق التنمية في ظل عدم استقرار سعر النفط ، مجلة البحوث الاقتصادية والاستراتيجية ، المركز الليبي للبحوث الاقتصادية –العجيلات ، دار الكتب الوطنية بنغازي ، العدد 11 ، ليبيا .

7. زهرة بن غرسة ، سمية ابوقرين ، التعلم العالی والتقنية وعملية التنمية ، 2007 ، دار الكتب الوطنية بنغازي ، الطبعة الثانية ، العدد 2 ، ليبيا .

8. نورالهدى حماد ، التعلم العالی والتقنية وعملية التعلم ، 2007 ، دار الكتب الوطنية بنغازي ، الطبعة الثانية ، العدد 2 ، ليبيا

الملاحق/ الاستبانة

دولة ليبيا

وزارة التعليم العالی والبحث العلمي

جامعة الزاوية كلية الاقتصاد العجيلات

قسم الادارة

الاحوة / أعضاء هيئة التدريس بمدرسة العلوم الادارية والمالية

تحية طيبة وبعد

في الوقت الذي نقدر فيه حرصكم علي العمل وتفانيكم في اداء الواجب ومساهمتمكم في البناء والرفي بدولة ليبيا ، يسرنا ان نستفيد من خبراتكم وأراءكم لما لها من بالغ الأهمية والفائدة في خدمة العلم للوصول بهذا البحث للمسنوي المطلوب .

لذا ارجوا التكرم بالاجابة عن فقرات هذا الاستبيان الذي اعدناه حول دور بحوث التخرج لطلبة الدراسات العليا في تحقيق التنمية المستدامة ، وهو بحث تطبيقي بالاكاديمية الليبية للدراسات العليا طرابلس

كما نودو ان نؤكد لسيادتكم بان اجباتكم عن هذا الاستبيان ستكون في غاية السرية ولن تستخدم الا لغرض البحث العلمي وفي حدود استخدام الباحث

ولكم مني فائق الاحترام والتقدير والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الجنس	ذكر () انثى ()
العمر	21 - 29 () 30 - 39 () 40 - 49 () 50 ()..... ()
المستوي التعليمي	بكالوريوس () ماجستير () دكتوراه ()
الدرجة الاكاديمية	استاذ () استاذ مشارك () محاضر () محاضر مساعد () معيد () طالب دكتوراه () طالب ماجستير ()
سنوات الخبرة	0 - 5 () 5 - 10 () 10 - 15 () 15 - 20 () 20 () فما فوق ()
المؤسسة التعليمية العليا	من فضلك اكتب اسمها

الباحث

اولا / البيانات الشخصية

ثانيا / متغيرات الدراسة

المتغير الاول / بحوث التخرج

يرجي تقييم العبارات التالية حول بحوث التخرج باستخدام المقياس التالي " 1: لا اوافق بشدة ، 2: لا اوافق ، 3: محايد ، 4: موافق ، 5: موافق بشدة.

1	2	3	4	5	
					1. تساهم بحوث التخرج في حل المشاكل بمؤسسات الدولة
					2. تعطي الاكاديمية الاهمية الكبرى لبحوث التخرج
					3. يهتم الباحث في الدراسات العليا ببحث التخرج

					ويعتبره اساس تخصصه	
					4. عند مناقشة البحوث تراعي في ذلك التخصص للجنة المناقشة	
					5. يحث القسم العلمي الباحث علي نشر بحثه ومحاولة تطبيقه على الجهة المبحوثة	
					6. عند تسجيل مقترح البحث للتخرج الاكاديمي تقوم الهيئة القومية للبحث العلمي بمتابعة النشر والاثراء بالمكاتب العلمية	
					7. تسعى الاكاديمية الليبية الى مشاركة البحوث العلمية في البيئة والمجتمع	
					8. يوجد بالاكاديمية وهيكلها التنظيمي مكتب خاص لمتابعة البحوث	
					9. يقوم الباحث بمتابعة نتائج البحث مع الجهة المبحوثة	
					10. تتميز الاكاديمية بروح ديناميكية عالية لنشر البحوث	
					11. ساعدت بحوث التخرج زيادة الابتكار بين الخريجين	
					12. تقوم الاكاديمية بتميز البحوث التي يختارها الخريجين في الوقت الحالي (حصري)	
					13. للخريج حرية اختيار البحث الذي يناسبه	

المتغير الثاني / ابعاد التنمية المستدامة

1	2	3	4	5	البعد الاقتصادي	
					14. البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يساعد على الحد من التخلف وزيادة المعرفة	
					15. البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يساهم في معالجة اسباب الفقر والبطالة	
					16. البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة لهو دور كبير بالرقى بالوضع الاقتصادي بشكل عام في المجتمع.	

					توجد دراسات وورش عمل بين الاكاديمية ووزارة الاقتصاد	17
--	--	--	--	--	---	----

1	2	3	4	5	البعد الاجتماعي	
					البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة له دور في تحقيق العدالة الاجتماعية بين افراد المجتمع	18
					جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال مكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية للمحتاجين	19
					يهتم البعد الاجتماعي بالصحة والتعليم لكافة افراد المجتمع	20
					يركز البعد الاجتماعي ويدعم المشاركة الكاملة للمرأة كنهج ضروري لتحقيق التنمية المستدامة	21

1	2	3	4	5	البعد التكنولوجي	
					توعية افراد المجتمع باهمية التقنيات المناسبة للسيطرة على المخاطر والمشكلات البيئية الناجمة عن استخدام التكنولوجيا	22
					توظيف التكنولوجيا بما يخدم اهداف المجتمع	23
					اجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالتنمية التكنولوجية	24

1	2	3	4	5	البعد البيئي	
					يراعي الحدود البيئية	25
					الحد من الاستهلاك واستنزاف الموارد	26
					عدم مراعاة الحدود البيئية يؤدي الي تدهور النظام البيئي للمجتمع	27
					يجب وضع حدود امام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وانماط الانتاج البيئية	28
					يجب وضع حدود امام استنزاف المياه وقطع الغابات	28

انتهت اسئلة الاستبيان / الباحث

المسؤولية الاجتماعية للشركة في القانون

د. كمال الأمين محمد فضل الله

استاذ مشارك جامعة الجزيرة - كلية القانون قسم القانون الخاص

السودان

Kamal elamein@gmail.com

00249912286981

الملخص :

جاءت هذه الدراسة بعنوان المسؤولية الاجتماعية للشركة في القانون. تبدو أهمية الالتزام بالمسؤولية للشركة الاجتماعية بما لا يخدم أهدافها الاقتصادية والربحية فقط، بل يمتد نشاطها إلى مواجهة المتطلبات الاجتماعية الأخرى من خدمات أخرى وأن لا تكون ربحية. وتهدف الدراسة إلى التعرف على مسؤولية الشركة الاجتماعية في القانون وإجراءات تكوينها وتسجيلها، وتعزيز مصداقية المساهمين في الشركة الاجتماعية في أعمالها واستقطاب للكفاءات إليها، وإبراز عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات في القانون، واكساب تقه الجمهور ورضا المستهلكين للمتعاملين مع الشركات الاجتماعية، وتحقيق رفاهية المجتمع بتحسين ظروفه البيئية. وتبدو إشكالية الدراسة في كيفية تأسيس وتكوين وتسجيل الشركة الاجتماعية لتحديد المسؤولية الاجتماعية لها، وما هي الإجراءات القانونية لتأسيسها حتى تصبح لها شخصية اعتبارية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من ضمنها لا بد من تحديد الطبيعة القانونية للشركة الاجتماعية والأساس القانوني للمساهمين فيها، والشركة الاجتماعية هي جزء من الحل في مواجهة العولمة وتحقيق التنمية الاقتصادية، كما ان الشركة الاجتماعية غير ربحية تعمل تطوعاً وخدمة للمجتمع وتعتبر أنموذجاً في خدمة المجتمع بحقيق المسؤولية والرفاهية وذلك بأداء وظيفة الزكاة كركن من أركان الإسلام وكذلك الصدقات والوقف. وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات منها لا بد على جهات الاختصاص ترقية وتطوير الشركات الاجتماعية وتسهيل إجراءات تسجيلها حتى يتسنى القيام لها بالدور الذي تلعبه في تحسين وتطوير خدمة المجتمع لتحديد المسؤولية الاجتماعية للشركات والالتزامات المترتبة عليها.

الكلمات المفتاحية: الشركة - المسؤولية - مصداقية المساهمين - الاجتماعية

Corporate Social Responsibility in Law

Dr. Kamal Al-Amin Mohamed Fadlallah

**Associate Professor, University of Gezira - Faculty of Law,
Department of Private Law**

Sudan

Abstract

Corporate Social Responsibility in Law Study summary Keywords Corporate Responsibility Shareholders' Credibility - Social This study came under the title of Corporate Social Responsibility in Law importance of the commitment to the responsibility of the social company to serve its economic and profitable goals only, but its activity extends to meet other social requirements of other services and not to be profitable >The study aims to identify to social responsibility of the company in the law procedures for its formation and registration, enhancing the credibility of shareholders in the social company in its work and attracting competencies to it, highlighting elements of corporate social responsibility in the law, gaining public confidence and consumer satisfaction for those dealing with social companies, and achieving the well-being of society by improving its environmental conditions. The problem of the study appears in how to establish, form and register the social company to determine its social study. The study puts forward several hypotheses, the most important of which is that the social company has a civil legal responsibility. It is established with the same procedures for registering the company in the law, and it faces some difficulties in its formation and registration. Determining the legal nature of a social company and the legal basis for its shareholders, and the social company is part of the solution in confronting globalization and achieving economic development, and the social company is a nonprofit that works voluntarily to serve the community and represents a model in serving the community by realizing responsibility and well-being by performing the function of zakat as a pillar of Islam as well as charity and endowment. The study concluded with several recommendations, including that the competent authorities must promote and develop social companies and facilitate their registration procedures so that they can play the role they play in improving and developing community service to determine the social responsibility of companies and the resulting obligations.

Keywords: Company - Responsibility - Shareholder credibility - Social

مقدمة:

الشركة من العقود المساماة في الفقه الإسلامي، وافرد لها كتابا خاصا سماها الشركة وتناولها فقهاء الشريعة الإسلامية في كل مؤلفاتهم الفقهية تفصيلاً. فأعدت كل القوانين في كل الدول فأصدرت قوانين الشركات. وتعد دراسة إجراءات وتأسيس الشركة من أهم الدراسات النظرية والتطبيقية على ضوءها يتم تحريك عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتقديم خدماتها، ومن الناحية العملية والتطبيقية اصبحت مسألة تسجيل الشركات وتسميتها من الأمور التي شغلت اصحاب المهن القانونية لتقديم الخدمة المطلوبة ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

وأن الدور المطلوب من الشركات خارج نطاقها عن الربح أو عن تحقيق أهدافها الخاصة التي من اجله اقيمت له فلها دور واسع وهو تأكيد الموازنة بين المصالح العامة والمصالح الخاصة التي تؤدي إلى استقامة المجتمع، فالشخص له حرية التعاقد في تكوين شركته وحرية التملك وحق التصرف في الملك وهو مكفول في الإسلام والقانون. وتتنوع خدمات وأهداف الشركة الاجتماعية، وتعد من أهم ظواهر الحياة الاجتماعية، تم نمت وتوسعت مع وتطورت وفق حاجة المجتمع إلى الرفاهية وتقديم الخدمات الاجتماعية.

وتهتم الشركة الاجتماعية بالالتزام بالمسؤولية للشركة الاجتماعية وذلك باستغلال الموارد المتاحة بما يخدم أهدافها الاقتصادية والخدمية، ويمتد نشاط الشركة الاجتماعية إلى مواجهة المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية من خدمات اخرى. ومن الناحية العملية والتطبيقية اصبحت الشركة الاجتماعية لها ضرورة وحاجة ماسة في داخل المجتمعات والدول لمساعدة أفراد المجتمع بكل طوائفه المحتاجة.

مشكلة الدراسة:

لا تخلق الشركة أي شركة نفسها وإنما يقوم بتأسيسها أفراد أو أشخاص طبيعيين الذين ينفقون فيما بينهم على تكوين نوع الشركة التي يختارونها ، فالسؤال الرئيسي للمشكلة يدور حول كيفية تكوين وتأسيس الشركة. وحول ما هو التكيف القانوني للشركة الاجتماعية حيث يثار هذا التساؤل لأنه لا توجد صعوبة في التسمية القانونية للشركة التي تقوم على الاعتبار الشخصي، والتي تعرف بشركات الأشخاص، لأنها لا تعد كونها مجرد عقود رضائية تتم بين الشركاء، ولا تختلف في أساسها مع العقود العادية الأخرى التي يبرمها الأفراد في الحياة العامة. ويتفرع من ذلك اسئلة لابد من البحث الاجابة عليها وهي:

1. ماهي الشركة الاجتماعية في القانون؟
2. كيف يكون الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في الشركة الاجتماعية؟
3. ماهي أسس وتكوين الشركة الاجتماعية في القانون؟
4. ما هي الإجراءات التي يتطلبها القانون لتسجيل الشركة الاجتماعية في القانون؟
5. ما هي الخدمات التي تقدمها الشركة الاجتماعية في المجتمع؟
6. ما هو التكيف القانوني للشركة الاجتماعية؟
7. ما هي أركان الشركة الاجتماعية.

أهمية الدراسة:

1. للشركات الاجتماعية أهمية كبيرة للتنمية الاقتصادية وتحقيق التوازن الاجتماعي داخل المجتمع، لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية بهدف تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق رفاهية المجتمع وبيئته.
2. الشركة الاجتماعية تقوم بتوحيد الجهود وتهيئة الظروف المناسبة للتعاون والعمل الجماعي لتحقيق أهداف المجتمع.
3. المسؤولية للشركة الاجتماعية تقوم باستغلال الموارد المتاحة بما يخدم أهدافها الاقتصادية والربحية والخدمية.
4. أنها الوسيلة الأضمن والأكثر ملائمة للاستثمار وتقديم الخدمات الاجتماعية في ترقية وتطوير المجتمع ورفاهيته.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على مسؤولية الشركة الاجتماعية في القانون وإجراءات تكوينها وتسجيلها.
2. تعزيز مصداقية المساهمين في الشركة الاجتماعية في أعمالها واستقطاب للكفاءات إليها.
3. إبراز عناصر وأركان المسؤولية الاجتماعية للشركات في القانون.
4. اكساب تقة الجمهور ورضا المستهلكين للمتعاملين مع الشركات الاجتماعية.
5. تحقيق رفاهية المجتمع بتحسين ظروفه البيئية للشركة الاجتماعية.
6. الوقوف على أهمية الشركات الاجتماعية ودورها في المجتمع.

حدود البحث:

الموضوعية: دور الشركة الاجتماعية في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق الجمع بين المصالح العامة والخاصة لترقية وتطوير المجتمعات.

المكانية: السجل التجاري التابع لوزارة العدل في كل دولة.

الزمانية: قوانين تسجيل الشركات وتكوينها بكل تعديلاته الزمانية.

البشرية: بصفتي محامى موثق ومحكم قانونى معتمد من البورت العربي للتدريب والاستشارات ومدرب قانونى لتسجيل الشركات المتخصصة. ونسبة لصلة الباحث بموضوع البحث فانه بالإضافة للرجوع لعدد وافر من المصادر والمراجع وقوانين الشركات خاصة قانون الشركات السوداني 2015م، والبحوث والمجلات والدوريات ذا الصلة بالموضوع فإننا أخذت بالأدوات الآتية:

1. **المقابلات:** أجرى الباحث عدد من المقابلات مع قادة العمل بالمسجل التجاري والقانونيين (قضاة، مستشارين، محامين) والفقهاء من علماء الشريعة والاقتصاد في السودان، وقد بلغت المقابلات المئات فأصبحت مصدراً هاماً للإمام الباحث بالموضوع والإحاطة به في مختلف جوانبه.

2. **الزيارات الميدانية:** قام الباحث بعدد من الزيارات الميدانية لعدد من الشركات المختلفة، للتعرف على أعمال الشركات لمعرفة ماهي الشركة الاجتماعية ولوائحها الخاصة باستفاد الباحث من جميع الملاحظات لمزيد من الاطمئنان والتطبيق العملي لعمل الشركات للاستفادة منها في هذا البحث.

فروض البحث:

1. اصبحت الشركات أداة للاستغلال الاجتماعي.
2. للشركة الاجتماعية مسئولية قانونية مدنية حيث تتأسس بنفس إجراءات تسجيل الشركة في القانون كما تواجه بعض الصعوبات في تكوينها وتسجيلها والتي تضعها الدولة لذلك أصبح يلاحقها المشرع بقوانينه ولوائحها وقراراته.
3. المسئولية للشركة الاجتماعية تقوم باستغلال الموارد المتاحة بما يخدم أهدافها الاقتصادية والربحية والخدمية.
4. يمتد نشاط الشركة الاجتماعية إلى مواجهة المتطلبات الاجتماعية الاخرى من خدمات اخرى وأن لا تكون ربحية.
5. ضرورة أهمية التعاون بين أصحاب الكفاءات وأصحاب رؤوس الأموال الذين يردون المساهمة في تحقيق اهدافهم الاجتماعية وتقديم الخدمات داخا المجتمع.
6. الفرد الواحد يعجز في الغالب عن مواجهة الحاجيات المالية للمشاريع الكبيرة فلا بد من ضم رؤوس الأموال بعضها إلى البعض لتوفير المال اللازم للنهوض بالمشاريع الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق رفاهية المجتمع بتحسين ظروفه البيئية للشركة الاجتماعية.
7. أنها الوسيلة الأضمن والأكثر ملائمة للاستثمار الاجتماعي والاقتصادي والتي تستوعب كل الأفراد بصرف النظر عن قدرتهم المالية وتخصصاتهم العلمية

منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج التالية:

1. **المنهج التحليلي الوصفي:** ويتمثل بغرض وتحليل النصوص الفقهية والقانونية واستنتاج القواعد والضوابط الفقهية والقانونية بالموضوع منها. وذلك من خلال جمع المعلومات وتوصيفها للشركة الاجتماعية وتحليلها.
2. **المنهج والاستقرائي:** ويكون باستقراء المادة العلمية المتعلقة واستقصائها في مظانها في مصادر البحث ومراجعته. وذلك بجمع المصادر والمراجع وعمل الملاحظات للوصول إلى تفسير ما جاء في الشركة الاجتماعية حتى تتمكن من تكوينها وتسجيلها. ونسبة لصلة الباحث بموضوع البحث فإنه بالإضافة للرجوع لعدد وافر من المصادر والمراجع والقوانين والبحوث والمجلات والدوريات ذا الصلة بالبحث فإننا أخذت بأدوات المقابلات فأصبحت مصدراً هاماً لإمام الباحث بالموضوع والإحاطة به في مختلف جوانبه.

الدراسات السابقة:

1. دراسة مؤزر حاج سعد، السودان، جامعة النيلين، 2015م-1439هـ- 2018م بعنوان: إجراءات تأسيس شركة المساهمة وفقاً لقانون الشركات السوداني، رسالة ماجستير، حيث تناولت الدراسة إجراءات تسجيل الشركة في القانون السوداني كشركة مساهمة، تسجيل الشركة في السجل التجاري يلزم على الشخص الطبيعي أو المعنوي أصحاب الأسهم واتفقت الدراسة مع الدراسة الحالية في تسجيل الشركة في إدارة التسجيلات التجارية أو ما يعرف بالسجل التجاري هي إدارة متخصصة تعنى بتسجيل الشركات وأسماء الأعمال في الدول تتبع لوزارة العدل كشركة مساهمة عامة بنفس إجراءات الشركة الاجتماعية في السجل التجاري. وتناولت الدراسة الحالية الشركة الاجتماعية في القانون من حيث الطبيعة القانونية للشركة واركائها وعناصرها وأسس قيامها وتكوينها. بينما موضوع الدراسة تناول إجراءات تأسيس شركة المساهمة وفقاً لقانون الشركات السوداني حيث تناولت الدراسة إجراءات تسجيل الشركة في القانون السوداني كشركة مساهمة

2. هاني الجبر، بحث بعنوان المسؤولية الاجتماعية للشركات في المفهوم الإسلامي، بحث منشور في مجلة البيان، مجلة إسلامية شهرية جامعة، السنة الخامسة والعشرون، العدد 369، محرم 1431هـ يناير 2010م حيث تناولت الدراسة مفهوم الشركة الاجتماعية في الإسلام حيث تناولت البحث رعايا الإسلام للمصالح العامة والخاصة والتأصيل الشرعي لمثل هذه الشركات واتفق البحث مع هذه الدراسة في تفسير النتائج وأهمها الشركة الاجتماعية هي جزء من الحل في مواجهة العولمة وتحقيق التنمية الاقتصادية. والشركة الاجتماعية غير ربحية تعمل تطوعاً وخدمة للمجتمع وتعتبر أنموذجاً في خدمة المجتمع بحقيق المسؤولية والرفاهية وذلك بأداء وظيفة الزكاة كركن من أركان الإسلام وكذلك الصدقات والوقف. بينما تناولت الدراسة الحالية تحديد الطبيعة القانونية للشركة الاجتماعية والأساس القانوني للمساهمين فيها وعناصرها واركائها وكيف يتم تكوينها وتأسيسها.

3. دراسة شيراز محمد خضر، دراسة بعنوان إدارة الشركة، تنضيد فريق دار الأكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع 2022م، وتناولت الدراسة المسؤوليات الاجتماعية الأخلاقية للشركات وهي الالتزام بالقيام بما هو حق وعادل ومنصف، والمسؤولية الخيرية تكون في التبرعات. وجاءت الدراسة الحالية وذلك حول الشركة الاجتماعية في القانون باعتبارها من الشركات التي تعمل في ترقية وتطوير ورفاهية المجتمعات.

المبحث الأول

تعريف الشركة الاجتماعية

المطلب الأول: تعريف الشركة في الاصطلاح اللغوي:

المادة المأخوذة من الشركة في اللغة هي من مادة شرك، فاختلقت عبارات فقهاء اللغة في معناها اللغوي باختلاف عباراتهم، فتارة جاءت بمعنى شرك وتارة بمعنى الخلط والمزج.

وجاء في لسان العرب: اخذت من مادة شرك: والمعنى شاركتُ فلاناً في الشيء صرْتُ شريكاً وشركته وأشركته والشركة والشراكة سواء مخالطة الشريكين، يقال اشتركتنا لمعنى تشاركنا وقد اشترك الرجلان وتشاركوا وشارك احدهما الآخر (ابن منظور 2000م). وفي أساس البلاغة: شرك: شركته فيه أشركته شركائي (الزمخشري: 1992م). وجاء في المحيط في اللغة: بمعنى مخالطة الشريكين، اشتركتنا وتشاركنا وشريك وشركاء (بن عباد: 1975م). وقال تعالى في القرآن: (.. فَهَمْ شُرَكَاءَ فِي الثَّلَثِ) (سورة النساء،

"12"). والخطاء هم الشركاء يستوي فيه ذكرهم وأنتاهم (ابن كثير: 1999م). وقوله تعالى: (وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ..) (سورة ص: آية "24") وفي السنة النبوية الشريفة جاء في الحديث القدسي الذي رواه أبو داود وصححه الحكم، قال أبو هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ: " يقول الله أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما الآخر، فإذا خان أحدهما صاحبه خرجت من بينهما" أي تنزع البركة من مالهما. وأجمع المسلمون على جواز الشركة في الجملة.

وعليه فإن المعنى اللغوي للشركة جاء على عدة معاني متفق على بعض العبارات فالشركة والشراكة سواء أي بمعنى واحد ويقال اشتركنا بمعنى تشاركنا وقد اشترك الرجلان وتشاركوا وشارك أحدهما الآخر. وجمع الشريك شركاء وهم الخلطاء، والخطاء هم الشركاء. واشترك وشركت بينهما في المال تشريكاً واشتركته في الامر أي جعلته شريكاً بمعنى المزج والاختلاط. والشرك هو النصيب، والشرك مخالطة الشريكين. فاختلقت عبارات فقهاء اللغة من حيث المعنى اللغوي، فمن راعى المعنى المصدر هي بمعنى خلط النصيبين. ومن راعى اسم فاعله الشركة لغة هي الاختلاط والمزج. ومن قال هي خلط المالين بحيث لا يمتازان عن بعضهما هو تفسير يقتضى تخصيصهما فهي تكون في شركة الأموال دون غيرها، فالشركة هي الاختلاط أي خلط أحد المالين بالآخر بحيث لا يمتازان عن بعضهما. فالشركة هي الاختلاط والخلط والمزج فهي خلط النصيبين ان بحيث لا يتميز أحدهما الشركة. وهذا هو المعنى المراد في هذه الدراسة.

المطلب الثاني: تعريف الشركة في الاصطلاح الفقهي:

الشركة والشراكة والمشاركة بمعنى واحد في المعنى الفقهي، فقد تعددت تعريفات الشركة في الاصطلاح الفقهي، باختلاف عباراتهم وألفاظهم.

فالشركة عند بعض الفقهاء هي: ي عبارة عن عقد بين المتشاركين في رأس المال والربح (ابن عابدين: 1994م). وعرفها آخرون هي: " إذن في التصرف لهما مع أنفسهما أي أن يأذن كل واحد من الشريكين لصاحبه في أن يتصرف في مال لهما مع إبقاء حق التصرف لكل منهما" (الدريبر: 1317هـ). وعند البعض: هي ثبوت الحق في شيء لاثنتين فأكثر على وجه الشبوع. (الشريبي: بدون تاريخ). و عرفها آخر: "هي الاجتماع في استحقاق أو تصرف" (ابن قدامة: بدون تاريخ). و عرفها على الخفيف هي: " عقد بين اثنين أو أكثر على الاشتراك في المال أو ربحه أو الاشتراك في أجر العمل أو الاشتراك فيماع يباع ويشترى دون أن يكون هنالك رأس مال يتجر فيه(الخفيف: 1962م).

بمناقشة التعريفات السابقة لمعنى الشركة في الاصطلاح الشرعي اختلفت عباراتهم. الشركة من العقود المساماة في الفقه الإسلامي، وافرد لها كتابا خاصا سماها الشركة وتناولها فقهاء الشريعة الإسلامية في كل مؤلفاتهم الفقهية وافردوا لها باباً خاصاً تفصيلاً.

فمنهم من اطلق اسم الشركة على العقد بين الشركاء عن عقد على وجود اثنين فأكثر مع اختلاط النصيبين بحيث لا يمكن تميز أحدهما من غيره، وبذلك لا تتحقق الشركة إلا بالخلط والاختلاط. ومنهم من قال هي اختلاط مال الشركاء مما يثبت لهم حق الشركة أو التصرف فيها على أن تكون الشركة لها محل، والشيء المراد هو الاشتراك فيه، وذهب آخرون بأنها عبارة عن عقد بين المتشاركين في رأس المال والربح، أي بتقديم حصة يقدم كل شريك حصة على أن يتقاسمان الربح والخسارة بينهم ومنهم من قال واجتماعا الورثاء في الورثة في ملك عين بطريقة الميراث تعبر شركة.

والبعض الشركة عندهم عقد وذلك بثبوت الحق لأثنين فأكثر على جهة الشيوخ. واخرين الشركة عندهم استحقاق بمعنى المشاركة بالعين أو الإرث أو الشراء والاجتماع يعني قيام كل الشركاء بالعمل في الشركة بيعاً وشراءً وغيرها. أيّاً كان نوع الشركة.

وبذلك لا يخرج تعريف الشركة في الفقه الإسلامي وأن اختلفت عباراتهم في تعريفها في كونها هي عقد خاص وأن لم يوجد اختلاط النصيبين لأن العقد سبب الخط، بحيث لا يفرق أحد النصيبين من الآخر. أو بأنها إذن لكل واحد من الشريكين لصاحبه التصرف في ماله أو بدنه، في أن يتصرف في المال الذي بينهم مع إبقاء حق التصرف لكل منهما. وهي ثبوت الحق في شيء لأثنين فأكثر على. أو هي الاجتماع في استحقاق أو تصرف.

وعليه الشركات في الفقه الإسلامي أما شركة ملك، وهي أن يمتلك متعدد عيناً أو ديناً بإرث، أو بيع، أو غيرهما. وأما شركة عقد وهي عقد بين المتشاركين في الأصل والربح والمراد بالعقد ما كان ربطاً بين كلاميين أو ما يقوم مقامهما ينشأ عنه أثر شرعي. أرى أنه تعبير عن إرادتين أو أكثر بكلام كقول أحد المتشاركين: شاركنا في عموم التجارات ويقول الآخر: قبلت، أو شركة إباحة، ومعنى شركة الإباحة اشتراك العامة في حق تملك الأشياء المباحة التي ليست في الأصل ملكاً لأحد كالماء بأخذها وإفرازه

والشركات المتفق عليها في الفقه الإسلامي أربعة، هي شركة المفاوضة، وهي التعاقد بين اثنين أو أكثر على الاشتراك في مال بشروط التساوي في المال والصرف والدين وكل واحد مفوض من الآخر، وثانيهما شركة العنان وهي شركة العنان فهو أن يخرج كل واحد من الشريكين دنائير أو دراهم مثل ما يخرج صاحبه ويخطاها ويأذن كل واحد منهما لصاحبه بأن يتجر فيه وهي الشركة المتفق عليها من فقهاء الشريعة الإسلامية، وثالثهما شركة الوجوه وهي أن يشترك اثنان ليس لديهما مال ولكن لديهما وجهة عند الناس توجب الثقة بهما على أن يشتريا تجارة بثمن مؤجل وما يربحانه يكون بينهما. وتتخذ شركة الوجوه إما شكل المفاوضة أو العنان، واخيراً شركة المضاربة وشركة المضاربة وهي عبارة عن أن يدفع شخص مالا لآخر يتجر فيه على أن يكون الربح بينهما على ما شرطا والخسارة على صاحب المال، وأما شركة الابدان هي أن يتفق اثنان أو أكثر على أن يتقبلا عملاً من الأعمال على أن تكون أجره هذا العمل بينهما حسب الاتفاق ويحدث هذا النوع بين التجاريين والحدايين والخياطين. واتفق جميع فقهاء الشريعة الإسلامية على أنها جائزة وصحيحة.

في رأي التعريف الأشمل والأقرب في الاصطلاح الفقهي وأقرب للمعنى لهذه الدراسة هو التعريف بأن الشركة هي عقد خاص بين اثنين فأكثر، فهي اجتماع في استحقاق أو تصرف، حيث لا يصبح شيء منها إلا من جائز التصرف لأنه عقد على التصرف في المال، وهي أقرب لشركة العنان في الفقه الإسلامي.

المطلب الثالث: الشركة في الاصطلاح القانوني:

اختلفت تعبيرات فقهاء القانون في تعريفهم للشركة، فذهب بعضهم بتعريفها بأنها "عبارة عن شركة، مساهمة، عامة، يضم رأس مالها أسهم متساوية القيمة يمكن تداولها على الوجه المبين في القانون" (السنهوري: 1984). وعرفها آخر بأنها "بأنها عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالي بتقديم حصة من مال أو عمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة" (القليوبى: 1982). وعرفها المشرع الأردني في قانون المعاملات المدنية الأردني، 1976م في (القانون الأردني: 1976) بأنها "عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر، بأن يساهم كل منهم في مشروع مالي، بتقديم حصة من مال أو عمل لاستثمار ذلك المشروع واقتسام ما قد ينشأ عنه من ربح أو خسارة". واورد

المشرع المصري التنظيم القانوني للشركات في المواد (505-537) بأنها "عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالي بتقديم حصة من مال أو من عمل لاقتسام ما نشاء على هذا المشروع من ربح أو خسارة" (القانون المصري) وعرفها قانون المعاملات المدنية السوداني، 1984م بأنها: "عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بان يساهم كل منهم في مشروع مالي بتقديم حصته من مال أو من عمل لاستثمار ذلك المشروع واقتسام ما قد ينشأ عنه من ربح أو خسارة". (القانون السوداني: 1984م). وعرف الشركة قانون الشركات السوداني لسنة 2015م تعريفاً إجرائياً حيث أعاد المشرع تعريف الشركة على نحو مقارب ما توجه إليه قانون الشركات لعام 1925م الملغى إذ عرفها بقوله: "يقصد بها شركة كونت وسجلت بموجب أحكام هذا القانون" (قانون الشركات السوداني: 2015م).

فكل التعريفات السابقة أكدت بأن الشركة في القانون بأنها عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في تقديم مشروع مالي بتقديم حصة من مال أو تقديم عمل وذلك باقتسام لاقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة وفق حصة كل شريك على أن المسؤولية بينهما محدودة.

وهناك تشابه كبير في تعريف الشركة في كل من قانون المعاملات المدنية السوداني والأردني ووجه التشابه هو: عليه بمثابة القول بأن عقد الشركة هو عبارة عن عقد كبقية العقود يحتكم لضوابط العقد التي ينظمها المشرع، ويتعين أن تتوافر فيه جميع أركان العقد وشروط صحته. وقانون الشركات السوداني 2015م عرف الشركة تعريفاً إجرائياً فقط، لكنهما لم يعرفانها تعريفاً موضوعياً كما عرفها قانون المعاملات المدنية 1984م من ناحية مميزاتها باعتبارها شخصاً قانونياً يبدأ تكوينه بإرادة الأشخاص الذين يؤسسونها، ويمنحه القانون وجوداً قانونياً يكون له بموجبه الحق في التصرفات القانونية المحددة له في عقد التأسيس.

وأن الشركة عقد، ولكن لكلمة الشركة معني آخر غير العقد، ألا وهو الشخص المعنوي المتولد عن هذا العقد، ذلك لأن فكرة العقد لا تستوعب كل الآثار القانونية التي تتولد عن تكوين الشركة يقتصر أثره على توليد الحقوق والالتزامات في زمة أطرافه، إنما يتمخض عن شخص معنوي مستقل عن أشخاص الشركاء، له كيان قائم بذاته وزمة مستقلة، وهي الشركة ذاتها وتكتسب جميع الشركات الشخصيات المعنوية الشخصية الاعتبارية.

فالشركة شخصية قانونية تتمتع بكل الحقوق والواجبات، فإذا كان الاعتراف بوجود الأشخاص المعنوية أو الاعتبارية قد أصبح امراً واقعياً ومسلماً في القوانين الوضعية الحديثة، فالشخصية المعنوية أو الاعتبارية للشركة في القانون حقيقة واقعية وليست مجرد حيلة صناعية. ومع ذلك فإنها في طبيعتها هذه تختلف بعض الاختلاف عن الشخصية الطبيعية نتيجة الاختلاف بينها في التكوين، مما يظهر أثره خاصة في كيفية ابتدائها، وأهلية وجوبها، واختصاصاتها المميزة، وتحديد طرق انقضاءها وانحلالها.

والفرق بين الشركة والشراكة، فالشركة قد بينا تعريفها كما سبق، أما الشراكة هي ف اشتراك شخصين أو أكثر في مزواله أية أعمال وتوزيع الأرباح الناتجة منه فيما بينهم ويقصد بكلمة شريك أي واحد من الأشخاص المشتركين على هذا الوجه، فالشراكة عمل فردي وهو أكثر صور العمل التجاري شيوعاً بيد أن هنالك بعض الأعمال التجارية الكبيرة تحتاج لجمهور من رجال المال لإنجازها والشراكة من أثر الصور المناسبة لإنجاز مثل الأعمال. فالشراكة علاقة قانونية اختيارية مسنودة بالثقة والإخلاص، في علاقة عقدية رضائية تنشأ وتحكم وتنتهي بالاتفاق والتراضي، وتقوم على المهارات، وأراف هذه العلاقة شركاء يمارسون العمل بالوكالة المتبادلة، وغرضها الفائدة المالية. إلا أن القانون لا يثير لها القانون على أنها

شخصية اعتبارية ذات كيان مستقل بل من الناحية الفنية والتاريخية مجرد مجموعة من الأفراد كل فرد منهم يمتلك الحق في جزء من المصالح والأموال والحقوقي التي يحققها العمل المشترك.

المطلب الرابع: تعريف الشركة الاجتماعية

المسئولية الاجتماعية للشركة بأنها تعنى بأن تكون مسئولة أمام المساهمين في اتخاذ القرارات عن طريق الأعمال التي ترتبط بالقيم الأخلاقية واحترام الأفراد والمجتمع والبيئة، وأن يكون لديها مسئولية تجاه عامة الناس ومجموعة أصحاب المصالح آخرين (شيراز: 2022م). فالمسئولية الاجتماعية للشركات تعنى بدور باز حيال خدمة المجتمع بأفراده وبيئته المختلفة والمتعددة لتقوم قطاعات الاعمال في دورها في المجتمع بكافة نواحه (الجبير: 2010م). ويمكن أن تكون الشركة الاجتماعية شركة مفاوضة وهي التي ينص في عقدها على المساواة التامة بين الشركاء من حيث تقديم الحصص في تكوين رأس مال الشركة ومن حيث اقتسام الارباح وتحمل الخسارة (فوزى: 1997م). وممكن أن تكون من شركة العقود وهي "عبارة عن العقد الواقع بين اثنين فأكثر للاشتراك في مال وربحه" (الكساني، 1997م). والشركة الاجتماعية شركة تسجل وفق قوانين الشركات كشركة ذات مسئولية محدودة، واقتبست معظم التشريعات العربية ما ورد في القانون المصري لتعريف أنواع الشركات في الدول العربية كما جاء في التشريع السعودي والكويتي والأردني وغيرها من الدول العربية (عتيقي: 1996م). والشركة الاجتماعية يمكن إدراجها في الفقه الإسلامي ضمن شركة العنان، وهي "أن يشترك فيها أثلتان في مالهما على أن يتجر فيه والربح بينهما وهي الشركة الجائزة بالأجماع في الفقه الإسلامي وهي شركة العقود وهي "عبارة عن العقد الواقع بين اثنين فأكثر للاشتراك في مال وربحه" (الكساني، 1997م).

ليس هنالك تعريف ومحدد للشركة الاجتماعية فأنها شركة مسجلة وفق القانون وفق عقد بين اثنين فأكثر بتقديم حصة أو مشروع، واقتسام ما ينشأ بينهم من ربح، وهي ذات مسئولية محدودة كغيرها من الشركات المسجلة وفق القانون ومن أغراضها وأهدافها بأن أغراض معظمها اجتماعية.

فالشركة الاجتماعية شركة تطبق فيها كل ما يتعلق بالشركات فهي عقد بين شخصين فأكثر والاشتراك في حصة بينهما وتقسيم ما ينشأ بينهما من أرباح وفق كل نسبة شريك ولها أهداف وأغراض اقتصادية وخدمات وربح معقول. وللشركة الاجتماعية مسئوليات اتجاه المجتمع، وتسجل بنفس إجراءات الشركة العادية وفق قوانين الشركات لكل دولة وتتكون بنفس تكوين الشركات وتسجلها في المسجل التجاري لكل دولة وفق فوائدها، والفارق الأساسي يكون في تقديم الأغراض، فالشركة الاجتماعية تقدم أغراض تخص خدمة المجتمع ليس بغرض الربح بينما بغرض تقديم الخدمة للمساعدة في تقديم خدمات للمجتمع ورفاهيته. والشركة الاجتماعية نوع من أنواع الشركات في القانون، وقد تكون شركة عامة وقد تكون شركة خاصة. وتتمتع جميع الشركات التجارية في القوانين العربية على شركة المحاصة بالشخصية المعنوية لها حقوقها وعليها مسئوليتها خلافاً كما هو مقرر في الفقه الإسلامي من عدم ثبوت الشخصية المستقلة لشركة وهذا الاختلاف يرجع إلى الذمة في الشريعة الإسلامية من خصائص الانسان، فلا يوجد شخصية معنوية للشركة مستقلة على ذمة الشركاء في الفقه الإسلامي.

والشركة الاجتماعية يمكن إدراجها في الفقه الإسلامي ضمن شركة العنان، وهي أن يشترك فيها أثلتان في مالهما على أن يتجر فيه والربح بينهما وهي الشركة الجائزة بالأجماع في الفقه الإسلامي وهي شركة العقود وهي "عبارة عن العقد الواقع بين اثنين فأكثر للاشتراك في مال وربحه. ومن ناحية قانونية وواقعية فإن شركة العنان هي التي ينص في عقد على المساواة التامة بين الشركاء وفيها يشترك شخصاً أو أكثر

بالمساهمة في تكوين رأس المال وحصص متساوية أو متعاونة ولا يشترط المساواة في الاشتراك بالربح أو يتحمل الخسارة.

فالشركة الاجتماعية شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في اتجاه المجتمع، وفقاً للمتطلبات القانونية. بالإضافة إلى لمسئوليتها الاجتماعية بأنها تعنى بأن تكون مسؤولة أمام المساهمين في اتخاذ القرارات عن طريق الأعمال التي ترتبط بالقيم الأخلاقية واحترام الأفراد والمجتمع والبيئة

المبحث الثاني

عناصر وأسس واركاب الشركة الاجتماعية

وتكوينها وتسجيلها في السجل التجاري وتكييفها القانوني

المطلب الأول: أسس وأركان الشركة الاجتماعية:

للشركة الاجتماعية أسس وأركان حتى يتم تكوينها وتسجيلها وفق الآتي:

الفرع الأول: أسس الشركة الاجتماعية

الشركات العربية معظمها شركات مدنية، اعتمدت على تقسيم القانون الفرنسي بالنسبة إلى أغراضها، والشركة الاجتماعية أسس قيامها هي أسس نفس الشركة المدنية، والشركة الاجتماعية مثلها كشركة المساهمة وهي ذات مسؤولية محدودة. (الخياط، 1994م. زكريا: 2012م. السنهوري: 1984. يونس: بدون تاريخ). ويقول الفقهاء أن كل الأعمال في الدنيا كالتجارة والصناعة وقيام الشركات هي من فروع الكفايات، يقول ابن تيمية لابد للناس من طعام يأكلونه وثياب يلبسونها ومساكن يلبسونها وهي فرض على الكفاية لا تتم المصلحة إلا بها (ابن تيمية، 1398هـ).

وأسس الشركة الاجتماعية تقوم لتحقيق أغراض تعود بالربح على الشركاء دون أن تدخل المشروعات المالية التي تقوم بها في أعمال التجارة. أو هي شركات تنشأ بين اشخاص ليس لهم صفة التجار، وليس الغرض من اكتسابها التجارة، ولكن هذا لا يمنع أنها أنشئت بغرض الربح.

ويمكن أن تتخذ الشركات الاجتماعية وهي نوع من أنواع الشركات المدنية ذات الشكل التجاري وذلك إذا اتخذت الشركة شكلاً من أشكال الشركات التجارية. فالشركة الاجتماعية هي شركة مدنية، إذا اتخذت الشركة شكلاً من أشكال الشركات التجارية كشركة المساهمة أو الشركة ذات المسؤولية المحدودة، ويمكن للشركات المدنية أن تقوم بأغراض لتحقيق أ تعود بالربح، دون أن تدخل المشروعات المالية التي تقوم بها في أعمال التجارة أو هي شركات تنشأ بين اشخاص ليس لهم صفة التجار، وليس الغرض من اكتسابها التجار. وتقوم أسس المسؤولية الاجتماعية للشركة على الأسس الآتية:

1. الإيمان: الإيمان يشير إلى الضمير الإنساني وبدرجة وجدانه، ويحي شعوره بالواجب، فهو الواجب الأصلي الذي يدفع إلى القيام بالمسؤولية الاجتماعية، ثم يأتي التشريع ليؤكد المطلوب، والباب واسعاً لمن أراد أن يزيد، وما يبذله الإنسان في الدنيا يعوضه الله سبحانه وتعالى في الدنيا والآخرة، أي بحسب ماله في ذلك من الحكمة يبسط على هذا من المال كثيراً. ويضيق على هذا ويقتر على رزقه جداً وله في ذلك من

الحكمة مالا يدركها غيره فيكون القيام بالمسئولية الاجتماعية مرتبطاً بسرور الإنسان في أنه يقوم بعبادة يثاب عليها ويحقق بها رضى الله بها، ففي باب العبادة مفتوح .

وبذلك فإن كل الأعمال في الدنيا كالتجارة والصناعة وقيام الشركة الاجتماعية تدخل من فروض الكفايات، فلا بد للناس من طعام يأكلونه وثياب يلبسونها ومساكن يسكنونها وهي فرض على الكفاية لا تتم المصلحة فكل عمل يترتب عليه مصلحة وتوجه به صاحبه ابتغاء وجه الله يكون ثواباً للفرد وهذا هو أول أسس المسئولية الاجتماعية.

2. القسط والاعتدال والتكافل في الأعمال: حيث يقوم المكلف بما يستطيع ويمكن للإنسان أن يزيد متى ما استطاع فالأساس والقاعدة في الفقه الإسلامي أنه ترك الباب فاتحاً لمن يراد أن ينفق حيث يشاء وبالطريقة التي يحبها، ففرض الزكاة كحد أنى وفريضة من فرائض الإسلام، وهي صدقة فرضها الله سبحانه وتعالى على المسلمين يدفعها من الأموال المملوكة له سنوياً وهي تعنى الزيادة والنماء واصطلاحاً هي حق يجب في أموال مخصوصة على وجه مخصوص، ويعتبر في وجوبها الحول والنصاب. فالإسلام راعى على الجوانب الروحية على الجوانب المادية في حركة انفاق المال فقصده بذلك روح التعاون ومعاونة الآخرين داخل المجتمع.

الفرع الثاني: الأركان العامة والخاصة لتكوين عقد الشركة الاجتماعية:

تدخل الأركان العامة والخاصة لتكوين الشركة الاجتماعية في الاطار القانوني العام لتكوين وتأسيس الشركات، وعقد الشركة الاجتماعية شأنه شأن أي عقد اخر وفق قانون الشركات.

واركان الشركة العامة للشركة هي (نايف وزياد:2013. فوزى: 1997م. نور الهدى: بدون تاريخ. السنهوري: 1984: فوزى: 1997م. (البسيوني. سغان. الصالحى، 2009م) . هي الأهلية والرضا والمحل والسبب.

أولاً: الأركان العامة لتكوين عقد الشركة الاجتماعية

هنالك اركان عامة للشركة الاجتماعية وهي اربعة اركان عامة ولا تنعقد الشركة الاجتماعية إلا إذا توافرات وهي:

1. الأهلية: المبدأ العام لأى شخص بلغ السن القانونية وله القدرة على تكوين شركة اجتماعية شأنه شأن الأهلية في تكوين الشركات وفق القانون، وله مطلق الحرية في ذلك، يعتبر عقد الشركة من عقود المعاوضة، فيجب أن تتوافر في الشريك أهلية التصرف، أي أن يكون بالغاً من العمر سن المسئولية وخالياً من العوارض التي تعدم الأهلية كالجنون والعته والتي تنقصها كالغفلة والسفه. ويجب أن تتوفر في الأهلية شروطها، ويختلف مناط الأهلية المطلوبة باختلاف نوع الشركة والمركز القانوني للشريك،

2. الرضا: يشترط لانعقاد الشركة رضا الشركاء بها وهذا الرضا يجب أن ينصب على شروط العقد جميعاً. فإذا انعدم رضا أحد الشركاء أو بعضهم كانت الشركة باطلة. والرضا هو توافق وتطابق إرادة أطراف العقد على إنشاء أي التزام أو نقله هذا التوافق يستلزم بالضرورة أن يكون الرضا خالياً من عيوب الإرادة بشأن موضوع الشركة وطبيعتها ونوعها ورأس مالها وأغراضها هذه العيوب تتمثل في الغلط والتدليس والإكراه وهي المسائل التي لو علم بها الشريك لما قبل الانضمام للشركة. مثل الغلط في عقد الشركة، إذا انضم شريك

إلى الشركة معتقداً أنها ذات مسؤولية محدودة في حين أنها ذات مسؤولية غير محدودة. أما الإكراه في عقود الشركات فهو نادر الوقوع وقد يتصور ذلك من جانب أحد الشركاء بقصد للاستفادة من حصة ومال الشريك الآخر.

3. المحل: والمحل في عقد الشركة فإنه يشمل الحصص التي يقدمها الشركاء لتكوين رأس مال الشركة والحصة هي مقدار من المال يقدمها الشريك، محل عقد الشركة هو ركن من أركانها وهو الغرض أو النشاط الذي تكون من أجله، فيجب أن يكون المحل ممكناً ومشروعاً فإذا كان غرض الشركة مستحيلًا. كما لو قامت لمباشرة صناعة لم يتم اكتشاف إسرارها بعد أن يكون العقد باطلاً ومحل الشركة هو النشاط المالي الذي تكونت الشركة من أجله والمحل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام القانوني للشركات حيث يحدد محل الشركة طبيعتها مدنية أو تجارية ومن ناحية أخرى يجب أن يكون المحل غير مخالف للنظام العام والآداب فيقع باطلاً بطلاناً مطلقاً عقد الشركة التي تكونت للتعامل بالربا أو الإتجار في الرقيق أو المخدرات وأخيراً يجب أن يكون النشاط بهذا المعنى يختلف عن محل التزام الشريك، وهو تقديم حصته في الشركة ويجب أن تكون هذه الحصة ممكنة ومشروعة كذلك. ومحل العقد هي العملية التعاقدية التي من خلالها يتم استثمار الحصص المقدمة من الشركاء وطبقاً لقرضها المنصوص عليه في العقد، فيكون محل العقد هو المشروع الاقتصادي الذي يراد استثماره.

محل الشركة هو العنصر الأساسي للخدمات التي تقدمها الشركة الاجتماعية فهو النشاط المالي الذي تكونت الشركة من أجله، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام القانوني للشركة. ويجب ألا يكون مخالفاً للنظام العام.

4. السبب: هو الهدف المباشر من الالتزام التعاقدية لإقامة الشركة وهذا السبب لا بد من أن يكون مشروعاً وجائزاً كما هو الوضع في المحل وإذا كان السبب هو الهدف المباشر من الالتزام التعاقدية فإن هذا التعريف يتفق مع تعريف العقود في قانون المعاملات المدنية لسنة 1984م.

ثانياً: الأركان الخاصة لتكوين عقد شركات المساهمة العامة

إلى جانب الأركان العامة التي يجب توافرها في عقد الشركة وهي كما اسلفنا هنالك أركان خاصة هنالك أركان خاصة للشركة (فوزى: 1997م. السنهوري: 1984م. القانون المدني: 1984م. البسيوني. سعفان. الصالحى، 2009م. زكريا: 2012، الغفاري: 2007م. قانون الشركات السوداني، 2015م. الشاوي، بدون تاريخ). والأركان الخاصة هي الكتابة، وإشهار عقد الشركة، وتعدد الشركاء، تقديم الحصص، توزيع الربح والخسارة.

للشركة الاجتماعية خمسة أركان خاصة ولا تنعقد الشركة الاجتماعية إلا إذا توافرت فيها وتميز بها كعقد الشركة الاجتماعية ولا ينعقد إلا إذا توافرت أركان خمسة عامة هي:

1. كتابة عقد الشركة: يعد عقد الشركة من العقود الهامة، وبياناً لأهمية هذا العقد أشرت في كتابته. الكتابة في عقد الشركة: يعد عقد الشركة من العقود الهامة، وبياناً لأهمية هذا العقد أشرت في كتابته. فالشركة تنشأ عادة للبقاء مدة طويلة، وتتضمن شروطاً عديدة ومعقدة لا تستطيع الذاكرة استحضارها، ولا يمكن مع تباعد الزمن إثباتها، ولذلك أشارت مختلف التشريعات إلى ضرورة كتابة عقد الشركة فالشركة تنشأ عادة للبقاء مدة طويلة، وتتضمن شروطاً عديدة ومعقدة لا تستطيع الذاكرة استحضارها، ولا يمكن مع تباعد الزمن إثباتها، ولذلك أشارت مختلف التشريعات إلى ضرورة كتابة عقد الشركة. ويجب أن يكون عقد

الشركة مكتوباً، وإذا لم يكن عقد الشركة مكتوباً لا يؤثر ذلك على حق الغير، أما بالنسبة للشركاء أنفسهم ، فيعتبر العقد صحيحاً إلا إذا طلب أحدهم اعتبارها غير صحيح.

2. إشهار عقد الشركة: المقصود بإشهار عقد الشركة ، العلانية أي إعلان الغير باكتمال إجراءات تسجيل الشركة ولقد أوجب المشرع شهر عقد الشركة لإعلان الغير بقيامها كشخص معنوي مستقل عن شخصية الشركاء المكونين لها، كما أوجب أيضاً شهر كل التعديلات التي تطرأ على هذا العقد.

3. تعدد الشركاء: نية الاشتراك هي الانصراف لإرادة الشركاء إلى التعاون الإيجابي على أساس من أجل تحقيق غرض الشركة. وإن جميع الفقهاء متفقين على أن الشركة لا تصح من جانب واحد فلا بد من اشتراك اثنين أو أكثر في إنشاء الشركة لأن الإيجاب والقبول هما التعبير عن الرضا ولا يتم إلا عن طريق طرفين تتوافق إرادتهما على عقد الشرك ويلزم لصحة الشركة وجود شريكين على الأقل، ومع ذلك ويجوز لأي شخصين أو أكثر تأسيس شركة ذات شخصية اعتبارية لمزاولة نشاط مشروع بعد استيفاء شروط التسجيل المنصوص عليها في هذا القانون.

عليه تصبح نية تعدد المشاركين في الشركة الاجتماعية هي انصراف إرادة الشركاء إلى التعاون الإيجابي على أساس من المساواة بينهم من أجل تحقيق أغراض وأهداف وخدمات الشركة الاجتماعية. فلا بد من اشتراك اثنين أو أكثر في إنشاء الشركة الاجتماعية لأن الإيجاب والقبول هما التعبير عن الرضا.

4. تقديم الحصص: يجب على كل شريك في الشركة تقديم حصة معينة للمساهمة في الشركة ، ويجب أن تكون هذه الحصة موجودة. ويجوز أن تكون حصة الشريك مالاً أو عملاً. وتمثل هذه الحصص الضمان لدائني الشركة، إضافة إلى ما لدى الشركة من موجودات ويقدر رأس المال بالنقود أياً كانت الحصص التي يقدمها الشركاء. أما نوع الحصص التي يقدمها الشركاء ويمكن أن تكون الحصة عينية وهي تتمثل في مال منقول أو عقار أو مال معنوي كبراءة اختراع أو علامة تجارية أو اسم أو نموذج صناعي أو محل تجاري أو غير ذلك. ويمكن أن تكون الحصة التي يقدمها الشريك عملاً إنما العبرة بمدى أهمية هذا العمل بالنسبة لنشاط الشركة.

5. اقتسام الأرباح والخسائر: يقصد بذلك المشاركة في الأرباح التي تجلبها الشركة نتيجة لإعمالها، وكذلك تحمل أي خسائر، لذلك لا يجوز لأحد الشركاء أن يطالب بعدم تحمل الخسائر بعد إمضاء الاتفاق أو قبله وإلا كانت الشركة باطلة لمخالفة ذلك للنظام العام. وإن اقتسام الأرباح التي تحققها الشركة هو الذي يميز الشركة عن بعض الأنظمة القانونية كالجمعيات التي تجمع عدة شركاء ولكنها لا تهدف إلى الربح وحتى لو هدفت إليه، فإنه لا يتم اقتسامه بين الشركاء بل يعود للمصلحة العامة، ومن ذلك نجد أن معظم هذه الجمعيات تنص في نظمها الأساسية على كيفية التصرف في الأرباح، والجهة التي تؤول إليها الأصول والشراكات الخيرية بحيث يلزم إدراج ذلك في نظامها الأساسي وإلا كان النظام الأساسي معيباً مما يجعل تعديله أمراً حتمياً.

يمكن القول أن الشركة الاجتماعية هي كغيرها من الشركات تقوم على الأركان العامة المتفق عليها، وهي الرضا والأهلية والمحل والسبب. ونفس الشروط الخاصة المتفق وهي الكتابة والإشهار وتقديم الحصص وتعدد الشركاء واقتسام الأرباح والخسائر، مع اختلاف اغراضها وأهدافها التي تقوم على مسئولية اجتماعية، وهذا لا يحرّمها في الدخول في ارباح معقولة. وعليه تقوم الشركة الاجتماعية بنفس عناصر قيام الشركة المتفق عليها على اربعة من الأساسيات وهي

تعدد شركاء مساهمين يؤلون اهتمامهم بالمسؤولية الاجتماعية للشركة. وحصّة شائعة وفق نسب يقدمها كل شريك في الشركة الاجتماعية لتساهم في رفاهية المجتمع وتطوير بيئته. وأن تحقيق ربح يوزع وفق كل نسبة كل شريك في الشركة الاجتماعية للمساهمة في تطوير وترقية المجتمعات وفق كل إمكانية كل شريك في الشركة الاجتماعية. والاشتراك في الربح والخسارة بين المشاركين في الشركة الاجتماعية، حتى تتفق مع أحكام الفقه الإسلامي أو القانون.

وهذا لا يعنى على مواطنة الشركة الاجتماعية، حيث يمكن الحصول على الحد الأقصى من قدر النمو .

المطلب الثاني: تكوين وتسجيل الشركة الاجتماعية في القانون

الفرع الأول: تأسيس الشركة الاجتماعية في القانون

لا تخلق الشركة أي شركة نفسها وإنما يقوم بتأسيسها أفراد أو أشخاص طبيعيين الذين ينفقون فيما بينهم على تكوين نوع الشركة التي يختارونها، ولا توجد صعوبة في التسمية القانونية للشركة الاجتماعية التي تقوم على الاعتبار الشخصي، والتي تعرف بشركات الأشخاص، لأنها لا تعد كونها مجرد عقود رضائية تتم بين الشركاء، ولا تختلف في أساسها مع العقود العادية الأخرى التي يبرمها الأفراد في الحياة العامة ولكن هذا القول لا ينطبق على شركات الأموال، أي تلك التي لا تعتبر اهتمام للاعتبار الشخصي للأفراد الذين يتألف منهم الشركة وإنما تعتمد في المقام الأول على الاعتبار المالي والطبيعة القانونية لهذه الشركة لا تزال حتى يومنا هذا من المسائل المختلف عليها في القانون التجاري.

من المسلم به أن الأفراد لا يزاولون التجارة في شكل أشخاص طبيعية أو اعتبارية وتكون هذه المزاولة بشكل قانوني ويرجع ذلك إلى ما تطلبه من مجهودات عظيمه وأموال كثيرة، توجب على الأشخاص أن يوحدوا جهودهم وأموالهم، حتى يتمكنوا من القيام بدورهم.

والشركة الاجتماعية في أساسها تقوم على فكرة التعاون والإنجاز وذلك بعد أن أكدت التجربة البشرية في كل مكان وفي كل زمان أن لا تطور لحياتها لبلوغ الأفضل، وتراضى الإيرادات واجتماع الأفكار وتضافر الجهود وتكاتفها وعند ما تعقدت الحياة بتزايد السكان، وما صاحب ذلك من ازدياد صاحب الناس لمواجهة متطلبات البقاء في ظل التحديات الجديدة وبارتقاء الإنسان سلم التقدم الحضاري

والشركة الاجتماعية باعتبارها النموذج الأمثل الوعاء الأقدر على النهوض بالتطور الاقتصادي والاجتماعي في كافة الأصعدة، وفي كافة الأنظمة السياسية مختلف فلسفتها ونظريتها وثقافتها، وذلك لما تتمتع بها من مزايا تجعلها ملائمة ومختلفة الأنظمة الاقتصادية الاجتماعية وقادرة على تأدية دورها بجدارة عالية لما يتوفر لها من قدرة عالية في التنظيم والإدارة لخلق نشاط اقتصادي متطور.

تنقسم أنواع الشركات في معظم القوانين العربية (البسيوني: 2009م. سعفان: 2022م. الصالحي، عتيقي: 1996م. مخلوف: 2011م) إلى شركات أموال وشركات اشخاص إلى شركات أموال وشركات أشخاص.

ويضيف بعض شراح القانون في الدول العربية نوع ثالث هو الشركات ذات الطبيعة المختلطة وذلك على التفصيل الآتي:

أولاً. شركات الأشخاص: و تقوم على الاعتبار الشخصي.

ثانياً: شركات أموال: وهي التي يتضاءل فيها العنصر الشخصي تقوم على الاعتبار الشخصي الشركة المساهمة: وهي التي يقسم فيها رأس المال إلى أسهم تكون متساوية الرضاء في قيمة، وهي شركات تتألف من طائفتين من الشركاء هما:

و تنقسم شركات المساهمة إلى نوعين هما شركات مساهمة عامة وشركة مساهمة خاصة.

1. الشركاء ذات المسؤولية المحدودة: أن تكون المسؤولية محدودة في الشركة، كل مساهم في حدود مساهمته. ولا تتولى هذه الشركة لأعمال التأمين وأعمال البنوك واستثمار الأموال لحساب الغير.

2. شركات التوصية بالأسهم: وهي نوعين من الشركاء المساهمين وهي طائفتين:

أ. طائفة الشركاء المتضامنين: وهم ذات المركز القانوني للشركاء من حيث مسؤوليتهم عن ديون الشركة وإدارتها وشخصيتهم تكون محل اعتبار.

ب. طائفة الشركاء الموصون مساهمون ونصيب كل شريك في هذه الطائفة ليس حصة كما هو الحال في شركاء التوصية البسيطة واما هو سهم قابل للتداول كما هو الحال في شركاء المساهمة. وأن جميع الشركات التجارية في القوانين العربية بأن الشخصية المعنوية لها حقوقها وعليها مسؤوليتها خلافاً كما هو في الإسلامي من عدم ثبوت الشخصية المستقلة للشركة وهذا الاختلاف يرجع إلى الزمة المالية في الفقه الإسلامي ويتم تأسيس وتكوين الشركة الاجتماعية تتم وفق الإطار العام لتأسيس الشركات وتكوينها في الثقة المتبادلة بين الشركاء نظراً لأن الشركاء فيها محدود وتكون بينهم صلة قرابة أو علاقات وصداقة.

الفرع الثاني: تسجيل الشركة الاجتماعية في القانون

من الطبيعي أن الشركة لا تكون نفسها وأن الذي يقوم بهذا العمل يعرف بالمؤسس، ويمكن تعريف المؤسس بأنه: الشخص الذي تعهد بتكوين شركة لتقوم بعمل محدد ويجعلها قادرة للقيام بذلك العمل كل من شأنه للوصول لذلك الغرض، وهو الشخص الذي يقوم بكل الإجراءات اللازمة لتأسيس الشركة فكلمة مؤسس تشمل أيضاً أي شخص يقوم بالتحضيرات التجارية للشركة. وتسجيل الشركة يشمل تقديم الوثائق المقدمة للمسجل التجاري لكل دولة بوزارة العدل (السجل التجاري) (زكريا، 2012م. خليفة، بدون تاريخ. الغفاري 2007م. شكري، حاج سعد، 2018) وتسمى بالنظام الأساسي لعقد التأسيس ولوائح التأسيس (النظام الأساسي).

النظام الأساسي لتسجيل الشركة في السجل التجاري يسمى بعقد التأسيس ولوائح التأسيس ويختلف من دولة لدولة وفق قوانين الشركات لكل دولة على التفصيل الآتي:

(1) النظام الأساسي للشركة " عقد تأسيس الشركة " ويعد عقد التأسيس من أهم موضوعات قانون الشركات إذ هو العلاقة بين الشركة والعالم الخارجي، والغرض منه كيف تقوم الشركة بمباشرة أعمالها وإدارة شئونها وينص عقد التأسيس على العناصر الأساسية للشركة، ومن محتويات عقد التأسيس:

- اسم الشركة ونوعها واسمها التجاري.

- مكان تسجيلها (المقر).

- أغراض الشركة. وهذا من أهمها ولازم ينص عقد الشركة على القيام ببعض الأغراض - الاجتماعية التي تعمل في خدمة المجتمع.

- مسؤولية الأعضاء المحدودة.

- رأس المال المصرح به (الاسمي) ويختلف باختلاف كل دولة

- تحديد الأسهم للمساهمين.

- جدول المساهمين (أعضاء الجمعية العمومية).

- جدول أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام).

(2) لوائح تأسيس الشركة، وهى لوائح الشركة هي القواعد الداخلية للشركة، وكيفية إدارتها وتشمل لوائح التأسيس مثل- إدارة الشركة- أسماء مديري الشركة والاشخاص الذين يحق لهم حق التوقيع - سكرتير الشركة - اجتماعات الشركة- إدارة الأسهم والسندات - - تصفية الشركة - - حسابات ومراجعه مالية الشركة. وأي إجراءات وفق قانون الشركات بما لا تتعارض مع عقد تأسيس الشركة، بعدها يقدم عقد ولائحة التأسيس للجهات الرسمية بالمسجل التجاري (السجل التجاري) لتكلمه إجراءات الشركة.

واخلص إلى أن مشكلة تسجيل الشركات بصفة عامة وخص هنا الشركات الاجتماعية بالمسجل التجاري فيها من المشكلات الكبيرة التي صادفت الفكر القانوني والاقتصادي والشرعي، بل أنها اختلفت حولها وجهات النظر من حيث:

1. من حيث قوانين تسجيل الشركات فقد تعددت قوانين تسجيل الشركات باختلاف كل دولة فاشترطت شروط معينة لتسجيل الشركة، وقد تكون هذه الشروط معدومة لدى بعض المساهمين الشركاء من حيث وضيعتهم للمساهمة في رأس المال، وكيفية إدارة الشركات، وليس هنالك تشريع موحد لتعريف تسجيل الشركات سوى تشريعات متفرقة تحتاج للكثير من المراجعة.

2. من حيث إن وضيعتهم بقدر ما يمكن أن تساعد على التقدم والتطور بقدر ما يمكن أن تعرقل مسيرة القوانين لهذه الشركات، فحسن الإدارة في هذه الشركات يعد بصفة عامة أحد عوامل النجاح وهو ما يتم بالنسبة لهذه القوانين إلا بأطر يحسن تسيير العاملين بالشركات بشكل يمكن من استغلال طاقاتهم وقدراتهم من أجل الصالح العام، وتقديم خدمة اجتماعية ممتازة.

3. من حيث إن الشركات عانت وما زالت تعاني من مشكلة العاملين في كافة الدرجات وانتقدت من حيث كونها لا تتوفر على الأطر البشرية المؤهلة علمياً ومهنياً لتسييرها ولتدبير استثمار وتوظيف الأموال وتقديم الخدمة الاجتماعية مما جعلها تعتمد على أطر تقليديها بعيداً عن هذا النوع من العمل نظراً للتكوين الذي تلقته وهو تكوين تقليدي بعيداً عن الفقه وأحكام الشريعة الإسلامية وأيضاً نظراً للسلوكيات التي تترتب عليها فالأشخاص.

المطلب الثالث: التكيف الفقهي للشركة الاجتماعية

الفرع الأول: التكيف الفقهي للشركة الاجتماعية

اختلف فقهاء الشريعة الإسلامية، وهى اربعة فهي شركة الوجوه، وشركة المفاوضة، وشركة الأبدان، واتفقوا جميعاً على شركة العنان . (الكاسانى: 1997م).

ويمكن إدراج الشركة الاجتماعية ضمن الشركة المتفق عليها من فقهاء الشريعة الإسلامية وهي شركة العنان، وتكون بنفس شروط الشركة في الفقه الإسلامي، فقد اشترط فقهاء الشريعة الإسلامية (عدة شروط وذلك على النحو التالي:

1. أن يكون المشتركين في العقد أهلاً للتوكيل والتوكل لأن الوكالة لازمة

2. أن يكون الربح والأجر جزء شائع ويكون الربح معلوم القدر.

أرى أنه يمكن تكييف الشركة الاجتماعية من ناحية فقهية هي من ضمن الشركة المتفق عليها من فقهاء الشريعة الإسلامية هي شركة العنان.

الفرع الثاني: التكييف القانوني للشركة الاجتماعية

لا توجد طبيعة قانونية معينة للشركة الاجتماعية في القانون بل يمكن أن نقول هي من ضمن الشركات المدنية، ويمكن أن تكون شركة مساهمة عامة لخدمة أفراد الدولة، ويمكن أن تكون شركة مساهمة خاصة هي الشركات التي تقوم لتحقيق أغراض تعود بالربح على الشركاء، وتقع على الشركاء المساهمين في الشركة الاجتماعية في نطاق مسؤوليته الاجتماعية أن يكون ملتزماً بالمواقف التي تخدم الشركة اجتماعياً، وأن يكون شريكاً في تعزيز وحماية الشركة الاجتماعية لتطوير رفاهية المواطن وكرامته وتطوير بيئته داخل مجتمعه. ويكون ذلك دون أن تدخل المشروعات المالية التي تقوم بها في أعمال التجارة، أو هي شركات تنشأ بين أشخاص ليس لهم صفة التجار، وليس الغرض من إنشائها التجارة، ولكن هذا لا يمنع من أنها أنشئت بغرض الربح شركات تجارية: وهي التي تقوم بالأعمال التجارية وهي أهم من الشركات المدنية لأنها تقوم بدور أساس في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

هنالك جوانب رئيسية للمسئولية الاجتماعية للشركات أهمها: (شيراز: 2012م. الجبير، 2010م): أهمها:

1. يجب أن تعمل الشركة الاجتماعية بشكل أخلاقي ونزيه. وتعد الأخلاق من الأساسيات التي قال تعالى لنبية: (وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ) (القلم: الآية 4) فالأخلاق والقانون هما صنوان يؤديان معناهما وغايتها معاً إحقاق الحق والعدالة وتنبؤ تلك الأخلاق في أن تتطابق تصرفات الشريك المساهم في الشركة الاجتماعية أن صحيحة وفق ما يتطلبه منه ضميره وأن سلوكه لازم يتصف بالمحافظة على الشرف والعفة والنزاهة والإخلاص والأمانة والاستقامة وهي واجب لتحقيق العدالة الاجتماعية للفرد و نصرة الحق.

2. يجب أن تعامل الشركة الاجتماعية وكل موظفيها ومن يتعامل معها بالاحترام والتقدير.

3. يجب على الشركة الاجتماعية بالمشاركة في كل ما يتعلق بحقوق الإنسان، والمحافظة على حقوقه وكرامته.

4. يجب أن تختم الشركة مجتمعها بمسئولية المجتمع كلها للجميع وفق المقاصد العظيمة قيمتها ومكانتها

5. يجب على الشركة أن تفعل ما في وسعها للحفاظ على البيئة للأجيال المقبلة.

ويمكن تكون المسئولية الاجتماعية للشركات وفق الآتي:

1. المسئوليات الخدمية، وهي أن تكون في شكل خدمات تقدمها الشركات الاجتماعية في المجتمع لتقديم خدمة داخل المجتمع.

2. المسؤوليات الاقتصادية، لديها مسؤوليات اقتصادية للمساهمين، لتغطية أجور الموظفين والعاملين، وتقديم خدمة اجتماعية في أفراد المجتمع . يعد ابتكار الشركة الاجتماعية وتطويرها إحدى إسهامات المسلمين في الحضارة الإنسانية بلا توقف عن العطاء، ولعل السبب في ذلك يرجع لاجتهادات يتبعها إسهامات في مجالات اجتماعية للمساهمة في تطوير وترقية المجتمع بالرفاهية ، يحتاجها عالمنا اليوم بما تحمل من رسالة سماوية تكفل الخير للإنسان وعماراة الأرض خاصة في ظل الأزمات المالية التي يشهدها العالم اليوم نتيجة لارتفاع سعر الفائدة والاستغلال والعش وعل رأسها الربا فأنا تحتاج لتأسيس وتكوين مثل هذه الشركات وأرى أن تعدد المشاركات المساهمين في الشركات الاجتماعية تعبر من أهم عمل وتكوين الشركات الاجتماعية وهي تلائم طبيعة الشركات التي تعمل في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية كشركات المحامين والاطباء وهي شركات اجتماعية، فيمكن استخدامها في تمويل الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية المختلفة ويتم التوازن بين المصالح العامة والخاصة.

وأرى إذا تكامل دور الأخلاق مع القانون وهما صنوان يؤديان معناهما وغايتها معاً إحقاق الحق والعدالة وتنبؤ تلك الأخلاق في أن تتطابق تصرفات الشريك المساهم في الشركة الاجتماعية بالمحافظة على الشرف والعفة والنزاهة والإخلاص والأمانة والاستقامة وهي واجب لتحقيق العدالة الاجتماعية للفرد و نصرة الحق، وتكاملت هذه الأدوار مع هذه المسؤوليات الخيرية، والمسؤوليات الأخلاقية، والمسؤوليات القانونية، والمسؤوليات الخدمية، والمسؤوليات الاقتصادية للشركة الاجتماعية سوف يكون هنالك دور كبير لشركة الاجتماعية ويمكن تطويره وترقيته ما أمكن ذلك.

وأرى أن العمل على تكوين وتسجيل الشركات الاجتماعية بحاجة دائمة إلى تجديد وابتكار لتقديم خدمات ومنتجات ضرورية واستهلاكية واجتماعية جديدة وذلك لأن حاجات افراد المجتمع المادية والمعنوية متجددة بصفة مستمرة ولذلك وعلى المساهمين كسب اكبر قدر ممكن من افراد المجتمع، فأوصي بمراجعة اللوائح وأهداف الشركة الاجتماعية بصفة دورية ومستمرة لتنقية القانون لتفادي شوائب الربا والاستغلال والعش والحيل التي كثرت في هذا الزمن.

فأوصى المساهمين والشركاء بضرورة زيادة الاهتمام بالجانب الروحي (المعنوي) في نشاطات الشركة الاجتماعية في دعم صغار المنتجين، وصغار الحرفيين، ودعم الكوارث، والتعاون على البر والتقوى والتعاون ودعم الكوارث وأثار الحرب وبناء المدارس والمستشفيات والمراكز التعليمية والصحية، مع عدم الأخلال بالجانب المادي "الاستثماري".

المبحث الثالث

دور الشركة الاجتماعية في تحقيق التوازن

الاقتصادي وخدمة المجتمع وأحياء الشعائر الدينية

المطلب الأول: دور الشركة الاجتماعية في تحقيق التوازن الاقتصادي

إن الدور المطلوب من الشركات خارج نطاق بحثها عن الربح، أو تحقيق أهدافها الاقتصادية الخاصة الذي اقيمت من اجله، فلها دور واسع في تحقيق التوازن الاقتصادي داخل المجتمع، وهذا تأكيد للموازنة بين المصالح العامة والخاصة التي تؤدي إلى استقامة المجتمع. للشركة الاجتماعية دور واضح في الآتي::

1. احسان العمل واتقانه عبادة لله في الشركة الاجتماعية، لان ثمرة العمل المتقن في الشركات تفيد الجماعة وتعود عليها بالنفع قال تعالى: ((وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ اِلَىٰ عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ)).

إن الأعمال تعرض على الاقارب والعشائر من الأموات فإن كان خيراً استبشروا به وإن كان غير ذلك قالوا اللهم لا تمتهم حتى تهديهم كما هديتنا (ابن كثير: 1999م). عن ابن عمر رضى عنهما قال الرسول ﷺ: " كللكم راع وكللكم مسؤول عن رعيته" (البخاري، 2002م: مسلم: 1991م).

2. توحيد الجهود وتهيئة الظروف المناسبة للتعاون والعمل الجماعي وتقديم الخدمات المختلفة للشركة الاجتماعية داخل المجتمع، فإن الأفراد ومنهم عدد غير قليل من ذوي الكفاءة والمقدرة لا يملكون الوسائل المادية اللازمة لإخراج مشاريعهم الخدمية والاجتماعية إلى حيز الوجود في حين أن من يملك هذه الوسائل قد يفتقر إلى بعض الإمكانيات والقابليات التي يتمتع بها هؤلاء ، هنا تبرز أهمية التعاون بين أصحاب الكفاءات وأصحاب رؤوس الأموال لتأسيس وتكوين الشركات الاجتماعية.

قال تعالى: ﴿..... وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْاِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ فإن الفرد الواحد يعجز في الغالب عن مواجهة الحاجيات المالية للمشاريع الكبيرة فلا بد من ضم رؤوس الأموال بعضها إلى البعض لتوفير المال اللازم للنهوض بهذه المشاريع.

3. الشركة الاجتماعية أنها الوسيلة الأضمن والأكثر ملائمة للاستثمار في الخدمات الاجتماعية وتقديم الخدمة في سبيل ترقية الخدمات داخل المجتمع والتي تستوعب كل الأفراد بصرف النظر عن قدرتهم المالية وتخصصاتهم العلمية ، بسبب قدرتها على اتخاذ القرارات للاستثمارات في مجال الخدمات السلمية.

4. تساهم الشركة الاجتماعية على تخفيف حدة البطالة التي أصبحت عالمية في كل الأنظمة الاقتصادية، وكذلك تساعد على محاربة الفقر وانتشار الجريمة وتفشى الفوضى والفساد، وما إلى ذلك من الأمراض الاجتماعية التي تفوق التنمية بكافة مناحيها.. وبذلك فإن الشركات الاجتماعية العامة لها أهمية قصوى في تقليل حدة البطالة والعمالة والمساعدة على محاربة الفقر وانتشار الجريمة والعمل على زيادة الدخل القومي أي الاقتصادي . ورحمة الله في صلاح الجماعة وتعاونها وتضامنها واطمئنان كل فرد للحياة واطمئنانه لرضاء الله، وذلك.

إن تلك الصفات هي التي وعد الله المؤمنين عليها بالنصر والتمكين في الأرض ليحققوها في وصايتهم الرشيدة على البشرية: قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (سورة القصص: الآية (6)). قادر على إعزاز الفئة المؤمنة ليكون بعضها أولياء بعض في النهوض بهذه التكاليف، حكيم في تقدير النصر والعزة لها، لتصلح في الأرض، وتحرس كلمة الله بين العباد (الشحود: 2012م).

عليه يمكن القول بأن لشركات الاجتماعية لها دور في تحقيق رفاهية و خدمة تحسين المجتمع وتحسين الظروف البيئية والعلاجية للمجتمع. وأن مشروعات الشركات الاجتماعية كبيرة ومتنوعة تجلب التكنولوجيا الحديثة وبالتالي تفتح الأبواب على مص عيها أمام كافة المجموعات الوظيفية لاكتساب القدرات والمهارات التقنية والمهنية المختلفة وأيضاً تتيح المجال لتلاقى وتبادل الخبرات، كما تسع هذه الشركات وتستوعب الأكفاء والنوابغ وذوي الحصانة إذ يجدون فيها مكاناً يرحب بهم ، ويتم استخدامهم في إداراتها وهم يرتفعون إلى أوجه الثروة والشهرة.

المطلب الثاني: دور الشركة الاجتماعية في تحقيق رفاهية و خدمة تحسين المجتمع

للشركة الاجتماعية دور باز في تحقيق رفاهية المجتمع وخدمته وتحسينه وذل بالآتي:

1. إسهام رجال الأعمال في الاعمال الاجتماعية والتطوعية والتي تخدم المجتمع وتساعد في تحسينه

2. الترغيب في الإنفاق للمساهمين في الشركة الاجتماعية، فإن بناء الأمجاد في الأمة، وطريق الحفاظ على استقلالها وعزتها وكرامتها يحتاج إلى تعاون أفرادها وتضامن أبنائها، فلا يتحقق تقدم ولا تسمو أمة من دون التضحية بالمال والنفس، والآخرة ميزان الأعمال الصالحة، وفيها رصيد خالد دائم لكل من يعمل خيراً أو يؤدي واجبا، ولكن الناس في التعاون وفعل الخير متفاوتون، فمنهم من يقدم على الخير لذاته حبا فيه، ومنهم من يفعل الخير خوفا من العقاب وطلباً للثواب.

وهؤلاء هم المحتاجون للتذكير والخطاب الإلهي الأمر بالإنفاق في سبيل المصلحة العامة وقوة الجماعة، والإحسان إلى المساكين والفقراء: وهم المحتاجون الذين لا يجدون ما يكفيهم، والإحسان إليهم بالتصدق عليهم، أو بردهم ردا جميلا، لقوله تعالى: (وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ) (سورة الضحى: الآية (10))

3. تساعد الشركة الاجتماعية في تحقيق رفاهية المجتمع بتحسين الظروف البيئية ورعاية شئون العلمين وتحقيق الرفاهية لهم وتحقيق الامن والرعاية الصحية والاجتماعية، وتحسين الظروف البيئية والعلاجية للمجتمع. وهو ما ينعكس على أداء خدمة المجتمع وتحديد المسؤولية الاجتماعية للشركة (الجبير: 2010م).

وجه الأمين العام للأمم المتحدة لتقوم قطاعات الأعمال بدورها في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئية لتكون جزء من الحل في مواجهة تحديات العولمة. فيجب على أي شركة اجتماعية أن لا تكتفى باستغلال الموارد المتاحة بما يخدم أهدافها فلا بد من تساهم وتمتد مسؤولياتها إلى المتطلبات الاجتماعية وذلك لإكساب تقة الجمهور ورضا المستهلكين.

وعليه أخلص أن كل هذه الأدوار للشركة الاجتماعية التي تساعد في خدمة المجتمع في تحقيق رفاهية المجتمع وتحسين ظروفه ورعاية شئونه وتحقيق رفاهيته ورعايته الصحية والاجتماعية، والعلاجية للمجتمع، يجب أن لا يتجاوز حدود الشركة الاجتماعية، فهو التزام أخلاقي واعتراف بفضل المجتمع.

المطلب الثاني المطلب الثالث دور الشركة الاجتماعية بأحياء الشعائر الدينية

لا يمكن حصر الأعمال الداخلة في نطاق المسؤولية الاجتماعية وأن أمكن فرزها في مجالات إذا كان المصالح التي حث عليها الشرع ايجاباً واستحباباً داخلة في نطاق هذه الشركات، وللشركة الاجتماعية أن يكون لها دور اجتماعي تساعد في تنمية وخدمة المجتمع وذلك بالآتي:

1. **تعظيم واجب الزكاة والصدقات والتبرعات.** لقد شرعت الزكاة لسد تلك الحاجات وأشباهاها، فإذا انسدت حاجتهم لم يكن هناك مسوغ لأخذ غير الزكاة من أموال الأغنياء، ولأغنياء عندئذ التوسع في المباحات ما لم يبلغوا حد الإسراف. لكن قد يحدث أن لا تفي أموال الزكاة بسد تلك الحاجات، إما لقلتها أو لأن كثيراً من الأغنياء امتنعوا عن أدائها ولا سلطه تلزمهم بدفعها، أو حينما لا يتمكن من إيصالها إلى المحتاجين في الوقت المناسب، كأن يرى المسلم معصوماً يشرف على الهلاك جوعاً أو عطشاً، أو أسيراً مسلماً حانت فرصه لاقتدائه وإن لم يفقد لأن فسيقتل، وغير ذلك من الصور. فمن أجل هذه الحالات وأشباهاها أوجب الفقهاء على المستطيع، وهو من يجد فضل مال أن يخرج من ماله ما يسد حاجة المحتاج.

فريضة الزكاة هي التي تربط بين الجماعة المسلمة، وتحقق الصورة المادية والروحية للولاية والتضامن وإيتاء الزكاة وتشمل الجماعة المكونة من الفرد الصالح، رحمة الله في اطمئنان القلب، وفي الاتصال بالله، وفي الرعاية والحماية من الفتن والأحداث. ورحمة الله في صلاح الجماعة وتعاونها وتضامنها واطمئنان كل فرد للحياة واطمئنانه لرضاء الله وتصرف مصارف الزكاة في مصارف حددها القرآن الكريم،، والزكاة أحد أركان الإسلام شرعت إغناء للفقراء وأخذاً بيد الضعفاء وتحقيقاً لما يسمى بمبدأ التكافل الاجتماعي.

الإسلام يحض على التعاون والاحسان، ويكره التباعد والتنافر بين الناس، لذا حدد القرآن الكريم مصارف الزكاة تحديداً دقيقاً واضحاً لغاية معينة وهي علاج الفقر، ومواساة الضعفاء والعاجزين، وجاء هذا التحديد في الآية القرآنية الكريمة قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ (سورة التوبة: آية (60)). . ويجب الإحسان إليهم بالتصدق عليهم، أو بردهم رداً جميلاً، لقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ (الضحى: الآية رقم(10) ويجب تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي في الإسلام. فقال رسول الله: "من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ومن كان معه فضل من زاد فليعد به على من لا زاد له) فذكر من أصناف المال ما ذكر حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل" (مسلم: 1991م) ولا يجب منعهم وقال تعالى: ﴿وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ (سورة الماعون: الآية رقم (6)). والإسلام حث على الوقف باهتمام خاص من طرف علماء الفقه الإسلامي، باعتبار ما ورد في الكتاب الكريم والسنة النبوية الشريفة، من الحض على الإنفاق في سبيل الله، والترغيب فيه. قال - تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ (آل عمران: 92). وهناك ما لا يمتنع بأن يدعو إلى الانتفاع به من الأعيان ولا ضرر في بذله لتيسيره وكثرة وجوده أو المنافع المحتاج إليها يجب بذله مجاناً بغير عوض في الأظهر، فالإسلام حث للمضطر إلى الطعام إن كان فقيراً وجب بذله له مجاناً لأن إطعامه فرض كفاية لا يجوز أخذ العوض عنه بخلاف الغني(مجموع الفتاوى، 98). (الزحيلي: 1997م). (عمر: 2008م).

ويمكن للشركة الاجتماعية أن تجعل من شعيرة الزكاة دور مساهم في ترقية وتطوير المجتمعات وذلك بالآتي:

- دفع الحاجة وسد الخلة، وذلك مقصد راجح على مراعاة جانب المالك الذي اكتسب المال وتعلق قلبه به، لكنه فضل عنده فائض زائد على قدر حاجته، فأبقينا له الكثير، وأخذنا منه اليسير، وعدم تعطيل المال الفاضل عن الحاجات الأصلية، وقد خلق الله تعالى المال وسيلة لتوفير الحوائج، لا للاكتناز والادخار والإمساك.

- المال مال الله، والأغنياء خزّان الله، والفقراء عيال الله، ولا بد من تضامن الفريقين وتعاطفهم وتعاونهم، وتنفيذ أمر الله المالك الحقيقي للكون بالإنفاق على المحتاجين من عباده، والإنفاق على عيال الله تعالى، والحكمة والرحمة تقتضيان صرف الغني بعض ماله غير المحتاج إليه إلى الفقير العاجز عن الكسب بالكلية الذي هو أحوج إليه، وهذا يحقق معنى التكافل الاجتماعي في الإسلام.

- أداء الزكاة يساعد جميع المكلفين على الاتصاف بصفة الصبر والشكر معاً، وأخذ الزكاة فيه مساعدة الفقير الغني بتخليصه في الدنيا من الذم والعار، وفي الآخرة من عذاب النار، فيكون الفقير كالمنعم على الغني بتخليصه من النار.

- إلزامية الزكاة وتطبيقها من ولي الأمر، فعلى الحكومات دعوة في البلاد الإسلامية إلى العمل الجاد لتطبيق الشريعة الإسلامية في مجالات الحياة كافة، ومن ذلك إنشاء مؤسسات خاصة لجمع الزكاة وصرفها

في مصارفها الشرعية على أن تكون لهذه المؤسسات ميزانية مستقلة في مواردها ومصارفها عن الميزانية العامة للدولة. أما في البلاد غير الإسلامية فالبدل هو الجمعيات التي تُعنى بشؤون الزكاة، ودعوة الحكومات الإسلامية لإصدار التشريعات الكفيلة بإقامة مؤسسات الزكاة التي يشرف عليها أهل الدين والأمانة والكفاية والعلم، ودعوة الحكومات إلى تضمين تشريعاتها الضريبية نصوصاً تقتضي بحسم مقدار الزكاة مهما بلغ من الضرائب المقررة قانوناً.

- يرتبط مفهوم الحاجات الأساسية التي تراعيها الزكاة بجميع عناصر مقاصد الشريعة الإسلامية من ضروريات وحاجيات لتحقيق الكفاية بما يتلاءم مع الأعراف السائدة زماناً ومكاناً، وتوفير التكافل الاجتماعي بين المسلمين، ومعيار الحاجات الأساسية التي توفرها الزكاة للفقير المسلم هو أن تكون كافية لما يحتاج إليه من مطعم وملبس ومسكن وسائر مالا بُد له منه على ما يليق بحاله بغير إسراف ولا تقتير، للفقير نفسه ولمن يقوم بنفقته.

- على من يصرف الزكاة من الأفراد والمؤسسات أن يتحروا عن تصرف له الزكاة بالوسائل المتاحة التي لا تمس كرامته أو تجرح شعوره بحيث تحصل الطمأنينة بأنه من أهل الاستحقاق، ولا يلزم تكليفهم بأزيد من ذلك كالبينة واليمين إلا في حالات الاشتباه وكثرة ادعاء الاستحقاق الذي تدل القرائن على عدمه.

- للشركة الاجتماعية دور واسع في أرساء مبدأ التكافل في بناء المجتمع. لقد شرع الإسلام التكافل المالي بين المسلمين، ومن المواساة والترابط وسد الحاجات. وجاء في معجم اللغة العربية المعاصرة تكافل ويتكافل تكافلاً يتكافل تكافلاً فو متكافل وتكافل القوم تعايشوا وتضامنوا كفل بعضهم بعضاً تكافلوا في الشدائد وتضامنوا كفل بعضهم البعض، وعندما يتكافل البناء الأمة يصبحون قوة لا يُستهان بها كائنات حية متكافلة" التكافل الاجتماعي والترغيب في الانفاق سبل التعاون الإنساني البناء وتحقيق التكافل الاجتماعي الواجب عقلاً وديناً وقانوناً، وإن البخل والشح داء مدمر للأمة، ومعوق نهضتها، ومقوض بنية عزتها وكرامتها.

2. الإحسان إلى المساكين والفقراء: وهم المحتاجون الذين لا يجدون ما يكفيهم، والإحسان إليهم بالتصدق عليهم، أو بردهم رداً جميلاً. وهذا يحقق مبدأ التكافل الاجتماعي في الإسلام.

والصورة رائعة لتطبيق هذا النظام، وذلك عندما يوجد في المجتمع المسلم بسبب بعض الظروف طوائف بلغت من الفقر حداً لا تستطيع معه تلبية حاجياتها الأساسية، فعند هذه الحالة يلزم الإسلام أصحاب فضول الأموال أن يخرجوا من فضول أموالهم - ولو من غير مال الزكاة - ما يسد حاجة إخوانهم. إننا نعيش اليوم أحوال ضرورة توجب علينا ما لا يجب في الأحوال العادية، ذلك أننا نعلم يقيناً بوجود حاجة ماسة لكثير من المسلمين في عدة جوانب، فكثير من - المسلمين يموتون جوعاً أو عطشاً أو برداً، فهم بحاجة إلى المال للحفاظ على حياتهم، والإبقاء على مهجة المسلم واجب. فإن احتاج ربه إليه فهو أحق بالملك من غيره لتمييزه بالملك. وأن المضطر إلى الطعام إن كان فقيراً وجب بذله له مجاناً لأن إطعامه فرض كفاية لا يجوز أخذ العوض عنه بخلاف الغني.

وعليه أرى تمثلت معالجة الإسلام للتفاوت في تملك الثروة باتباع نظام مالي فريد في نوعه يتحقق من خلاله تحقيق عدالة التوزيع وإيجاد التكافل بين مختلف أفراد المجتمع ضمن إطار تنظيمي متكامل، بحيث إذا اختلف جزء منه ظهر الاختلال في بقية الأجزاء، فالنظام المالي الإسلامي مكمل للنظام الاقتصادي في إطاره العام والاجتماعي بمختلف جوانبه بحيث لا يمكن تحقيق أهداف النظام المالي الإسلامي إذا اختلفت بقية أنظمة الإسلام المتعلقة بتنظيم شؤون ويتميز نظام توزيع الثروة في النظام الإسلامي بخصائص مهمة تتمثل في الآتي:

1. وضع نظام للجباية المالية من المكلفين حيث يشمل هذا النظام جميع مصادر الدخل، ويتمثل ذلك في نظام الزكاة فقد خصص هذا المورد للإنفاق منه على تلبية احتياجات الفرد الأساسية وتنمية قدرته الذاتية من خلال منح الزكاة للمحتاجين من أفراد المجتمع، لقد حدد القرآن الكريم مصارف الزكاة بحيث لم يجعل لأفراد الأفراد دوراً فيمن تصرف له

2. اتساع نطاق الحاجات العامة التي تقوم الدولة باتباعها بحيث تتكفل الدولة برعاية أفرادها في أمورهم الخاصة ممن لا يستطيعون أن تكون لهم القدرة على توفير احتياجاتهم، وهذا الأمر ليس متروكاً للأفراد من الناس وإنما هو واجب من واجبات الدولة عليها القيام به.

3. إن تحقيق العدالة في توزيع الثروة بين مختلف فئات المجتمع وبالتالي إضعاف تأثير الجوانب الأخرى المسببة للمشكلة الاقتصادية يقوم على مفهوم أن المسلمين كالجسد الواحد.

4. تفصل واقع الحياة عن العقيدة، وأن التكافل الاجتماعي أحد المقومات الأساس للمجتمع الذي يريده الإسلام، كما إنها تأكيد للأجيال المسلمة ممن يدخل الإسلام بعد تكوين دولته وقيام السلطة المسؤولة عن تنفيذ أحكام الله أن الإسلام دين لا يؤدي دوره الفاعل في الحياة الإنسانية إذا لم يقيم المال بدوره في تحقيق الحياة الآمنة المستقرة.

3. حظي الوقف باهتمام خاص من طرف علماء الفقه الإسلامي، باعتبار ما ورد في الكتاب الكريم والسنة النبوية الشريفة، من الحض على الإنفاق في سبيل الله، والترغيب فيه. والوقف يعتبر باباً مهماً من أبواب البر والخير والإحسان؛ لأنه يجمع لصاحبه بين الحسنين: جميل الذكر في الدنيا، وحسن ثواب الآخرة، وهذا أقصى ما يبتغاه المؤمن، ويتضرع إلى ربه للحصول عليه، وباعتباره أيضاً فرصة لاستدراك بعض ما فاتته من واجبات فَرَطَ فيها، أو من حقوق لم يؤديها، قبل أن يدركه الموت، فضلاً عن الدور الذي يقوم به في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. والدارس للحضارة الإسلامية يقف معجباً كل الإعجاب بدور الأوقاف في المساهمة في صناعة الحضارة الإسلامية والنهضة الشاملة للأمة.

خاتمة:

بعون الله تعالى وتوفيقه قد أكملت كتابة هذه الدراسة، وقدمت ما أردت بيانه وتقديمه من نصوص قانونية، وأراء فقهية، استفدت كل الاستفادة بحمد الله، فقد سلكت بتوفيق الله في وضعها مسلكاً أسأل الله أن يكون مقبولاً. وخلصت الدراسة الى عدة نتائج وتوصيات على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

- 1 لا بد من تحديد الطبيعة القانونية للشركة الاجتماعية والأساس القانوني للمساهمين فيها.
2. الشركة الاجتماعية هي جزء من الحل في مواجهة العولمة وتحقيق التنمية الاقتصادية.
3. الشركة الاجتماعية غير ربحية تعمل تطوعاً وخدمة للمجتمع وتعتبر أنموذجاً في خدمة المجتمع بتحقيق المسؤولية والرفاهية وذلك بأداء وظيفة الزكاة كركن من أركان الإسلام وكذلك الصدقات والوقف.
4. تقوم المسؤولية الاجتماعية للشركة على أسس الايمان، والقسط والاعتدال، والتكافل.
5. المسؤولية الاجتماعية تولى العلم والارشاد الجيد مع الاخرين بكل أنواع التعامل الحسن الإنساني.

6. نجد في قيام الشركات الاجتماعية معنى التناغم بإحساس العمل وافتقانه وعبادة الله لأنه ثمرة العمل تفيد الجماعة وتعود عليهم بالنفع.

7. المسؤولية الاجتماعية للشركة نوع متجدد يخدم خدمات المجتمع المختلفة

8. الشركة الاجتماعية أحياء لشعائر الدين من فريضة الزكاة وفرصة في التنافس في أعمال الوقف والتبرعات.

9. يعد ابتكار الشركة الاجتماعية وتطويرها إحدى إسهامات المسلمين في الحضارة الإنسانية بلا توقف عن العطاء، ولعل السبب في ذلك يرجع لاجتهادات يتبعها إسهامات في مجالات اجتماعية للمساهمة في تطوير وترقية المجتمع بالرفاهية .

10. أن تعدد المشاركات المساهمين في الشركات الاجتماعية تعبر من أهم عمل وتكوين الشركات الاجتماعية وهي تلائم طبيعة الشركات التي تعمل في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية كشركات المحامين والاطباء وهي شركات اجتماعية، فيمكن استخدامها في تمويل الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية المختلفة ويتم التوازن بين المصالح العامة والخاصة.

11. الأخلاق والقانون وهما صنوان يؤديان معناهما وغايتها معاً إحقاق الحق والعدالة وتنبور تلك الأخلاق في أن تتطابق تصرفات الشريك المساهم في الشركة الاجتماعية بالمحافظة على الشرف والعفة والنزاهة والإخلاص والأمانة والاستقامة وهي واجب لتحقيق العدالة الاجتماعية للفرد و نصرة الحق، .

ثانياً: التوصيات:

1. تشجيع المساهمين في قيام الشركات الاجتماعية بتقديم مساهمات لتساعد كل أفراد المجتمع ويجب الاستفادة منها لتقديم الخدمات الاجتماعية التي تقدمها والتي تساعد في رفاهية المجتمع وسعادته.

2. على الجهات الرقابية العدلية ترقية وتطوير الشركات الاجتماعية لتحسين بيئة المجتمع ورفاهيته

3. على جهات الاختصاص بالمسجل التجاري العام في كل دولة تسهيل إجراءات تسجيلها حتى يتسنى القيام لها بالدور الذي تلعبه في تحسين وتطوير خدمة المجتمع لتحديد المسؤولية الاجتماعية للشركات والالتزامات المترتبة عليها.

4. يمكن الاستفادة من الشركات الاجتماعية في الخدمات الامنية والعلاجية والاستشارات الهندسية والقانونية، ودرء الكوارث وبناء المدراس والجامعات والمستشفيات والاستفادة من التطبيق العملي للشركة الاجتماعية على سبيل المثال لا الحصر مثل شركات الخدمات الصحية، وشركات الامن الغذائي، والشركات ذات العمل الطوعي.

5. على الأجهزة العدلية إدخال نصوص تشريعية لتسهيل إجراءات تسجيل الشركات التي تخدم المجتمع.

6. أوصى بأن تكوين وتسجيل الشركات الاجتماعية بحاجة دائمة إلى تجديد وابتكار لتقديم خدمات ومنتجات ضرورية واستهلاكية واجتماعية جديدة وذلك لأن حاجات افراد المجتمع المادية والمعنوية متجددة بصفة مستمرة.

7. على المساهمين كسب أكبر قدر ممكن من افراد المجتمع، فأوصي بمراجعة اللوائح وأهداف الشركة الاجتماعية بصفة دورية ومستمرة لتنقية القانون لتفادي شوائب الربا والاستغلال والغش والحيل التي كثرت في هذا الزمن.

9. فأوصى المساهمين والشركاء بضرورة زيادة الاهتمام بالجانب الروحي (المعنوي) في نشاطات الشركة الاجتماعية في دعم صغار المنتجين، وصغار الحرفيين، ودعم الكوارث، والتعاون على البر والتقوى والتعاون ودعم الكوارث وأثار الحرب وبناء المدارس والمستشفيات والمراكز التعليمية والصحية.

المقترحات:

1. اصدار تشريعات موحدة للمساهمة في الجانب الاجتماعي لعمل الشركات، وصياغة موحدة لتعريف الشركة الاجتماعية ودورها في ترقية المجتمع ورفاهيته، ولا يتم ذلك الا بزيادة نشاطات الشركة واغراضها بعل نسبة في الأهداف واغراض الشركة بغرض تسجيلها بنسبة لا تقل عن 25% من اهدافها في عقد التأسيس، بأن اهداف اجتماعية مع الاخذ بمراعاة النواحي الربحية.

2. أن واحدة من عوامل النجاح في الشركات الاجتماعية لا يتم العمل على تطويرها إلا بأطر يحسن تسيير العاملين بالشركات بشكل يمكن من استغلال طاقاتهم وقدراتهم من أجل الصالح العام، وتقديم خدمة اجتماعية ممتازة. وتوفير الأطر البشرية المؤهلة علمياً ومهنياً لتسييرها ولتدبير استثمار وتوظيف الأموال وتقديم الخدمة الاجتماعية ولا تعتمد على أطر تقليديها فيجب الاستفادة من أصحاب التكوين القانوني والفقهي. .

3. للاعتبار الذي تقتضي به سياسة متكاملة لتسجيل الشركات واخص الشركة الاجتماعية لتحقق قدر من التلاؤم بين القانون فهناك كثير من المتغيرات والقضايا التي تحتاج الى مزيد من البحث و اقتراح بمزيد من الدراسات في مواضيع الشركات الاجتماعية. ولأبد من جمع حصيلتها ما توفر لدينا من معلومات وبيانات في هذه الدراسة، للاستفادة منها في سياسة مصرفية عالمية ودولية خالية من شوائب الربا

4. اتوقع انفتاح كبير على الشركات الاجتماعية في ظل المتغيرات المختلفة وحاجة المجتمع للتطوير والترقية بمشاركة المساهمين الشركاء مثل شركات الاطباء وشركات المعلمين والمحامين واصحاب المبادرات الخيرية والتبرعات والشركات التي تقوم على مساعدة الاخرين في تقديم وترقية المجتمع.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

(1) كتب اللغة

1. الزمخشري: أبو القاسم محمد بن محمد بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري، أساس البلاغة، دار صادر للطباعة والنشر، ط1، 1412هـ، 1992م، بيروت، لبنان، ص ص44.

2. بن عباد: صاحب بن عباد إسماعيل عماد أبو القاسم، تحقيق محمد حسن، المحيط في اللغة، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، مطبعة المعارف، 1975م.

3. ابن منظور: أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، الجزء الثامن، دار صادر للطباعة، بيروت، 2000م، ص 67.

4. عمر: أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة بمساعدة فريق عمل الناشر، عالم الكتب، الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م الجزء الثالث، ص1946.

(2) كتب التفسير

5. ابن كثير: أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق سامي بن محمد السلامة، الجزء الثاني، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1418 هـ - 1997 م - الطبعة الثانية 1420 هـ - 1999 م، المملكة العربية السعودية، تفسير سورة النساء.

6. القرطبي: محمد بن أحمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1966 م، ص15، ص178.

(3) كتب الحديث وشروحه

7. البخاري: أبو عبدالله محمد بن إسماعيل صحيح البخاري، الجامع الصحيح، النسخة اليونانية، اعتنى بها أبو عبدالله عبد السلام محمد، مكتبة الرشيد، ط1، 1425 هـ، 2002 م، حديث رقم: (2554).

8. مسلم: بن الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق، محمد فؤاد عبدالباقي، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1412 هـ، 1991 م، حديث رقم: (1829).

9. أبو داود: سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير أبو داود، السنن أو سنن أبو داود، دار الفكر، بيروت، لبنان، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد، بدون تاريخ، ومطبوع آخر، ضبط وتحقيق، رضوان جامع رضوان، مكتبة نور الشرق، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط1، 1423 هـ - 2002 م، رقم الحديث: 2383.

10. الشوكاني: حمد بن علي بن محمد الشوكاني، نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار من أحاديث سيد الأخبار، الناشر دار الجيل، بيروت، لبنان، المطبعة الأميرية، بدون تاريخ، الجزء الخامس، ص264، حديث رقم الحديث: 2383.

(4) كتب الفقه الإسلامي

11. الدررير: أحمد بن محمد بن أحمد العدوي الشهير بالدرير، الشرح الكبير على مختصر خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1317 هـ، الجزء الثالث، ص312 م.

12. الكاساني: علاء الدين أبوبكر بن مسعود الكاساني، بدائع الصانع في ترتيب الشرائع، تعليق، على محمد معوض والشيخ، عادل عبد الموجود، الناشر، محمد علي ببيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418 هـ، 1997 م، ص501.

13. ابن عابدين: أحمد أمين عابدين، رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار المشهور "بحاشية ابن عابدين"، لخاتمة المحققين، مع تكملة ابن عابدين، وتحقيق، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ على محمد معوض، قدم له الأستاذ/ الدكتور، بكر إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1415 هـ، 1994 م، الجزء الثالث، ص364.

14. الخرشي: محمد الخرشي، الخرشي على مختصر خليل، 6، 28، بيروت، لبنان، دار صادر، بدون تاريخ

15. الشريبي: محمد بن أحمد الشريبي الخطيب، مغنى المحتاج إلى شرح المنهاج، مطبعة البابى الحلبي بمصر، بدون تاريخ. مغنى المحتاج، الجزء الثالث، ص311.
16. ابن قدام: موفق الدين عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدام المقدسي، المغنى، بتصحيح، د. محمد خليل، بدون تاريخ، الجزء الخامس، ص1.
17. ابن تيمه: مجموع فتاوى ابن تيمه، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن حاكم الجدي الحنبلي، ط1، 1398هـ، ص 28، 79.
18. الزحيلي: وهبه الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته الشرعية، الجزء الرابع، دار الفكر، الطبعة الأولى 1418هـ- 1997م، دار الفكر، دمشق. ص 793.
19. الشحود: علي بن نايف الشحود، مفهوم الولاء والبراء في القرآن والسنة، الجزء الثاني، الطبعة الأولى 1433هـ 2012م، ص 928.
20. الخفيف: على الخفيف، الشركات في الفقه الإسلامي، القاهرة، 1962م، ص19
21. الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير 3/5، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ - 1996م.
21. د. عبدالعزيز الخياط، الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، الطبعة الثانية، دار البشير، 1994م، ص14.
- (5) كتب القانون**
22. السنهوري: د. أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984م، الطبعة الثانية، ص 372.
23. الجبير: د. هاني بن عبدالله الجبير، مقال بعنوان: الشركة الاجتماعية في المفهوم الإسلامي مجلة البيان، مجلة إسلامية جامعة، السنة الخامسة والعشرون، العدد (269)، 1431هـ - 2010م)
24. نايف وزيايد: د. نايف بن سلطان الشريف د. وزيايد بن أحمد القرشي، جامعة الملك عبدالعزيز، الطبعة الخامسة، 2013م
25. شيراز: شيراز محمد خضر، إدارة الشركات، تنضيد فريق الأكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2022م، دار الأكاديمية، ص1.
26. سامي: د. فوزى محمد سامي، شرح القانون التجاري، الجزء الرابع، الطبعة الأولى 1997م، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ساحة الجامع الحسين، دار مكتبة التربية، بيروت، ص8.
27. يونس: د. على حسن يونس، الشركات التجارية، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون تاريخ، بيروت، ص 4.
28. زكريا: د. يوسف عيسى زكريا، أحكام الشركة القابضة في الفقه الإسلامي والقانون، 2012م.
29. مخلوف: حنان عبدالعزيز مخلوف، مبادئ القانون التجاري، كود 314، 2011م، جامعة بنها، كلية الحقوق، ص131

30. البسيوني د. محمد عبدالغفار البسيوني. د. نامر يوسف سعفان. د. محمد عبدالرحمن الصالحي، القانون التجاري، الجامعة العمالية، أكاديمية الدراسات المتخصصة، شعبة العلاقات الصناعية، 2009، منتدى نيوز الأوزبكية، ص 220.

31: الجبير: د. محمد حسن الجبر، القانون التجاري، نظرية الأعمال التجارية، التزامات التاجر، فهرس فهد المكتبة الوطنية، 1417 هـ - 1996 م، ص 135.

32 عتيقي: د. محمد عبدالله عتيقي، عقود الشركات، مكتبة ابن كثير، ط(1) 1417 هـ - 1996 م، الكويت، ص 213.

33. الفادني: د. كمال الأمين محمد فضل الله الفادني، محاضرات قدمت لطلاب كلية القانون جامعة الجزيرة، وفقه المعاملات الاقتصادية، جامعة ودمدني الأهلية، الفصل الدراسي الثالث في الفترة (2017م حتى تاريخه 2024م) محاضرات قدمت لطلاب كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2017م.

34. الفادني: د. كمال الأمين محمد فضل الله الفادني، رسالة دكتوراه غير منشورة، بعنوان التكييف الفقهي لقانون تنظيم العمل المصرفي 1991م، جامعة ادرامان الإسلامية 2010م.

35. السباعي: د. أحمد شكري السباعي، الوسيط في الشركات والمجموعات ذات النفع الاقتصادي، طبعة جديدة منقحة، الجزء الأول، المغرب. ص 265. ص 268.

36. قسم السيد: د. بشير خليفة قسم السيد، رسالته إجراءات تأسيس الشركات تحت قانون 1925م ودور المؤسس، رسالة غير منشورة، السودان، جامعة الخرطوم.

37. الغفاري: ب: أبوزر الغفاري بشير، بشير، قانون الشركات، جامعة السودان المفتوحة، برنامج القانون، منشورات جامعة السودان المفتوحة، الطبعة الأولى 2007م

38. حاج سعد: مؤزر حاج سعد، إجراءات تأسيس شركة المساهمة وفقاً لقانون الشركات السوداني 2015م، السودان، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، 1439 هـ - 2018 م، ص 105.

39. الهدى: مرزوق نور الهدى، التراضي في العقود الإلكترونية، الجزائر، جامعة مولود، رسالة ماجستير ، ص 122.

40. خالد الشاوي، شرح قانون الشركات العراقي، الجامعة المستنصرية العراق، دراسة مقارنة، طبع على نفقة الجامعة ص 58.

(6) القوانين

41. قانون المعاملات المدنية الأردني لعام 1976م المادة 582، تعديل رقم (22) لسنة 1997م والمعدل رقم (4) لسنة 202م، المادة (202)

42. قانون المعاملات المدنية السوداني لسنة 1984م المادة: (246)

43. القانون المصري المدني، المواد (527- 505).

44. قانون الشركات، 2015م، في المادة: (3).

تحقيق لاستدامة: تحول ليبيا من الاقتصاد الخطي إلى الاقتصاد الدائري

دكتورة مريم المبروك فرييس

محاضر بكلية القانون – جامعة طرابلس – ليبيا

m.m_af@yahoo.com

00218914524232

الملخص :

الاقتصاد الدائري يُعتبر تحولاً مهماً وملهماً نحو الاستدامة مقارنةً بالاقتصاد الخطي التقليدي، الذي أصبح نموذجاً قديماً لا يلبي تطلعات الدول لمواجهة التحديات البيئية والاقتصادية. الانتقال إلى استراتيجيات مبتكرة وأكثر كفاءة أصبح ضرورة ملحة لتحقيق التكامل بين عدة قطاعات مثل الزراعة والصناعة، والعمل على الوصول للتوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة .

يتطلب التحول الناجح إلى الاقتصاد الدائري وجود أطر سياسية وتشريعية قوية تُحفز الشركات على تبني الممارسات الدائرية، من خلال الحوافز الضريبية، والمنح، والدعم المالي للتقنيات الخضراء والممارسات المستدامة. كما أن إشراك المجتمع المحلي وزيادة الوعي بفوائد الاقتصاد الدائري يعدان ضروريين لتعزيز ثقافة الاستدامة، ويمكن للبرامج التعليمية وحملات التوعية العامة أن تشجع الجهود الجماعية نحو تقليل النفايات وزيادة كفاءة الموارد .

لذا، يُعتبر الاقتصاد الدائري هدفاً رئيسياً للعديد من الحكومات والمؤسسات حول العالم، حيث يهدف هذا الأسلوب إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتوفير مستقبل أفضل للجميع. تسعى ليبيا إلى تبني هذا النموذج لتحقيق تحول جذري في هيكلها الاقتصادي والبيئي، كما أن التقنيات المتقدمة مثل إنترنت الأشياء (IoT) تساهم في جعل الاقتصاد الدائري أكثر استدامة وفعالية، مما يعزز القدرات التنافسية .

إن تبني الاقتصاد الدائري يعزز المرونة الاقتصادية من خلال تقليل الاعتماد على الموارد غير المتجددة، مما يساعد في مواجهة تقلبات السوق وندرة الموارد، ويوفر بيئة اقتصادية أكثر استقراراً. يمثل التحول إلى الاقتصاد الدائري فرصة فريدة لمعالجة التحديات البيئية والاقتصادية في ليبيا. من خلال اعتماد هذا النهج يمكن لليبيا أن تساهم في الحد من التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية، مما يعزز التنمية المستدامة. إن تطبيق الاقتصاد الدائري ليس مجرد خيار، بل هو ضرورة لتحقيق مستقبل أكثر إشراقاً وازدهاراً .

الكلمات المفتاحية :

الاقتصاد الدائري – التنمية المستدامة – إعادة التدوير – الاقتصاد الخطي – تغير المناخ .

Achieving Sustainability: Libya's Transition from a Linear to a Circular Economy

Dr. Mariam Al-Mabrouk Freais

Lecturer at the Faculty of Law - University of Tripoli – Libya

Abstract

The circular economy is considered an important and inspiring shift towards sustainability compared to the traditional linear economy, which has become an outdated model that does not meet the aspirations of countries to face environmental and economic challenges. The transition to innovative and more efficient strategies has thus become an urgent necessity to achieve integration among various sectors such as agriculture and industry, and to reach a balance between economic growth and environmental protection to achieve comprehensive sustainable development.

The circular economy is considered an important and inspiring shift towards sustainability compared to the traditional linear economy, which has become an outdated model that does not meet the aspirations of countries to face environmental and economic challenges. The transition to innovative and more efficient strategies has thus become an urgent necessity to achieve integration among various sectors such as agriculture and industry, and to reach a balance between economic growth and environmental protection to achieve comprehensive sustainable development.

The successful transition to a circular economy requires strong political and legislative frameworks that incentivize companies to adopt circular practices through tax incentives, grants, and financial support for green technologies and sustainable practices. Involving local communities and increasing awareness of the benefits of the circular economy is also essential for promoting a culture of sustainability. Educational programs and public awareness campaigns can encourage collective efforts to reduce waste and increase resource efficiency.

Therefore, the circular economy is a primary goal for many governments and institutions around the world. This approach aims to achieve economic growth and sustainable development while preserving natural resources and providing a better future for all. Libya seeks to adopt this model to achieve a radical

transformation in its economic and environmental structure. Advanced technologies such as the Internet of Things (IoT) contribute to making the circular economy more sustainable and effective, thereby strengthening and enhancing competitive capabilities.

Adopting a circular economy enhances economic resilience by reducing reliance on non-renewable resources, helping to address market fluctuations and resource scarcity, and providing a more stable economic environment.

The transition to a circular economy represents a unique opportunity to tackle environmental and economic challenges in Libya. By adopting this approach, Libya can contribute to reducing pollution and conserving natural resources, thereby enhancing sustainable development. Implementing a circular economy is not just an option; it is a necessity for achieving a brighter and more prosperous future.

Keywords: Circular Economy - Linear Economy - Recycling- Sustainable Development - Climate Change.

1. المقدمة

يميز هذا العصر العديد من التحديات البيئية والاقتصادية الغير مسبوقه و التي تتطلب تغييرات جذرية في كيفية استهلاك الموارد وإدارة النفايات ، لذا فان الانتقال نحو الاقتصاد الدائري بات ضرورة ملحة في ظل التحديات البيئية المتزايدة، مثل التغير المناخي، وفقدان التنوع البيولوجي، وتزايد كميات النفايات لذا يمكن أن يوفر هذا التحول فرصاً اقتصادية جديدة من خلال خلق استثمارات و وظائف خضراء وتعزيز الابتكار .

وبالتالي فالتحول إلى الاقتصاد الدائري في ليبيا يمثل فرصة ذهبية لمعالجة قضايا مثل ندرة الموارد وتلوث البيئة ، وذلك من خلال تطبيق مبادئ مثل تقليل النفايات وإعادة استخدام المواد بطرق مبتكرة. و في ظل الاهتمام العالمي المتزايد بالاستدامة، يمكن لليبيا أن تصبح إحدى الدول الرائدة في المنطقة بتطبيقها لحلول اقتصادية صديقة للبيئة تدعم النمو الاقتصادي وتحافظ على مواردها حتى للأجيال القادمة.

و بهذا تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أهمية الاقتصاد الدائري وفوائده المتعددة، مع التركيز على التحديات التي قد تعترض هذا التحول وسيتم استعراض أمثلة لممارسات ناجحة في تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري في مختلف القطاعات في بعض الدول الناجحة التي يمكن أن تكون نموذجاً يُحتذى به، وكيفية تكييفها لتناسب السياق الليبي ، إضافة إلى استراتيجيات السياسات والتشريعات الداعمة التي يمكن أن تساهم في تحقيق هذه الرؤية مما يضع الأساس لمستقبل مستدام ومزدهر .

1.1 مشكلة الدراسة

قدمت الدول والمنظمات المهتمين بالبيئة العديد من المبادرات لأجل الحفاظ والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية لتحقيق استدامة البيئة. ويعد الاقتصاد الدائري أحد اهم الادوات لما له دور في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد وخلق مشاريع صديقة للبيئة.

يبدو أن الاقتصاد الدائري ومساهمته في تحقيق التنمية المستدامة حديثة العهد بليبيا، مما يؤثر سلباً على الدور التنموي المستدام، وبناء على ذلك تطرح الدراسة التساؤل الآتي: - هل هناك توجه لتبني سياسة الاقتصاد الدائري في السياسات العامة في ليبيا؟

1.2 اهداف الدراسة

يهدف البحث إلى إبراز المواضيع التالية: -

1. مفهوم الاقتصاد الدائري وابعاده ومجالاته وادواته المبتكرة لاستغلال الموارد وإعادة استخدامها في مشاريع مستدامة.
2. التنمية المستدامة وأهدافها المرتبطة بالاقتصاد الدائري.
3. توجه السياسات العامة لنهج وتطبيق استراتيجيات الاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
4. الاستفادة من التجارب و الادبيات الاقتصادية للتعرف على ابعاد الاقتصاد الدائري من كافة الجوانب و لكل القطاعات .

5.

1.3 أهمية الدراسة

تتركز أهمية الدراسة بابرار أهمية الاقتصاد الدائري ومقارنته بالاقتصاد الخطي التقليدي السائد لاجل تزويد صانعي السياسات بمجموعة من التوصيات تساهم في تصميم وتحسين سياسات التنمية المستدامة في ليبيا. كما تظهر أهمية هذه الورقة البحثية في بيان أثر نموذج الاقتصاد الدائري على تعزيز التنمية المستدامة في ليبيا من جانب ، ووضع مقترحات للنهوض بواقع الاقتصاد الوطني من خلال العمل بهذ النموذج من جانب اخر .

1.4 الدراسات السابقة

الدراسة الاولى : (Recordà & Veronica ، 2023) تقدم كل من الباحثان ورقة عمل عن مساهمة الاقتصاد الدائري في التخفيف من اثار تغير المناخ في شهر نوفمبر من عام 2023 في ايطاليا ، و كانت اهم استنتاجات هذا التقرير هو مدى اهمية الدعم المؤسسي و السياسات لتمكين التحول من الاقتصاد الخطي السائد و المتعارف عليه الى الاقتصاد الدائري على ان يكون هذا التحول على القطاعات الرئيسية و الاطر القانونية التي ستقدم الدور الحاسم في تقديم الاطار و المبادئ لتكوين الاقتصاد الدائري ، و ازالة كل القيود التي تؤخر هذا العمل المثمر للاقتصاد و القادر على التقليل من الانبعاثات و استهلاك الموارد و التخفيف من الاثار الناجمة من تغيير المناخ . المرجع : Sanchez Martinez Veronica ، (2023)، مساهمة الاقتصاد الدائري في إستراتيجيات التخفيف من آثار تغير المناخ ، ورقة عمل ، وزارة الالبيئة و امان الطاقة ، برشلونة ، ايطاليا ،

الدراسة الثانية :

د. أحمد الكواز (2019) ، الاقتصاد الدائري : المفهوم ، و بعض التطبيقات و المقترحات مع الاشارة لتجربة عربية ، اتحاد الغرف العربية ، بيروت ، لبنان . استهدفت هذه الدراسة بشكل أساسي التعريف بالمفهوم الجديد لإدارة الاقتصاد الكلي القائم على الدائرية بدلاً من الخطية. يتطلب هذا التعريف المتطور توضيح أبرز التحديات المرتبطة باستخدام الموارد الطبيعية، والضغوط البيئية، وإهدار الموارد، والنمو السكاني، التي تنجم عن الاقتصاد الخطي. ومن ثم، تم تناول الوضع الراهن لتطور العمل في الاقتصاد الدائري ومقارنته بألية عمل النموذج الخطي ، و نظراً لأهمية استكشاف التجارب العربية النادرة في تطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري، تم تسليط الضوء على تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، وبشكل خاص تجربة إمارة دبي. كما ركزت الدراسة على قطاع التشييد، لاسيما استخدام الطابعات ثلاثية الأبعاد، كما تناولت الخطط المتاحة لتطبيق هذا المفهوم في مجالات أخرى مثل الخدمات الطبية والمنتجات الاستهلاكية، بالإضافة إلى المستلزمات المؤسسية الضرورية لتحقيق ذلك بعد ذلك، تم النظر في العلاقة بين تطبيقات الاقتصاد الدائري والسياسات الاقتصادية المختلفة، ولا سيما السياسة التجارية التي ترتبط بالعلاقات الخارجية والسياسة المالية المتعلقة بالشأن المحلي. وتضمن ذلك استعراض المواد ذات الصلة في عدد من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى التطرق إلى مفهوم الميزانية الخضراء في إطار السياسة المالية .

1.5 منهجية الدراسة

لأجل تحقيق الهدف من الدراسة فقد اعتمد على المنهج الاستقرائي بالاستناد على الاداة الوصفية عند عرض الاطار النظري للاقتصاد الدائري ، بالإضافة الى منهج دراسة الحالة.

التي تركز على فهم سبل التحول للاقتصاد الدائري و الحصول على اجابات لبعض التساؤلات بخصوص موضوع الدراسة و التي كانت كالتالي :

ما هي ابرز العوامل التي تؤثر على انتقال ليبيا من الاقتصاد الخطي الى الاقتصاد الدائري؟

كيف يمكن تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري على القطاعات الرئيسية مثل قطاع النفط و الزراعة و الصناعة ؟

ما هي التحديات التي تواجه ليبيا في تنفيذ استراتيجية الاقتصاد الدائري ؟

ما هو تأثير الاقتصاد الدائري على الموارد الطبيعية و الاستدامة البيئية في ليبيا ؟

ما هي التجارب الدولية و العربية الناجحة التي يمكن ان تستفيد منها ليبيا للشروع في التحول الى الاقتصاد الدائري ؟

في الجانب النظري، تناولت الدراسة كلا من مفهوم التنمية المستدامة والاقتصاد الخطي و الدائري وتوضيح العلاقة بينهم بالمبحث الأول والمبحث الثاني على التوالي. عارجاً على اهداف التنمية المستدامة المرتبطة بشكل مباشر بالاقتصاد الدائري و الدراسات السابقة بالمبحث الثالث . بينما المبحث الرابع تناول عرض نتائج الدراسة وختمت بمجموعة من التوصيات بالمبحث الخامس.

الإطار النظري: الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة

تمثل أجندة أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 و اتفاق باريس للمناخ نقطتي تحوّل رئيسيتين في دفع العمل العالمي من أجل تعزيز التحوّل نحو الاقتصاد الأخضر الدائري ومعالجة ظاهرة التغير المناخي. وقد ساهم تنفيذها في نمو الوعي البيئي ودمج الاستدامة في الاستراتيجية الوطنية للدول، ما يشير إلى تحوّل نوعي في طريقة إدارة الوساطة المالية وهيكله المعاملات النقدية. وعلى هذا الأساس، تم تطوير منتجات استثمارية وأدوات مالية جديدة صديقة للبيئة والمناخ، وتنسّم بالاستدامة والمسؤولية (عسولي، 2023).

الإطار المفاهيمي للاقتصاد الدائري

مفهوم الاقتصاد الدائري

الاقتصاد الدائري (CE) هو نموذج مستدام للإنتاج والاستهلاك مصمم لتقليل النفايات وتحقيق الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد. وهو يتناقض مع نهج الاقتصاد الخطي التقليدي الذي يعتمد على "الأخذ والتصنيع والتخلص" من خلال الحفاظ على المواد والمنتجات المستخدمة لأطول فترة ممكنة من خلال المشاركة والتأجير وإعادة الاستخدام والإصلاح والتجديد وإعادة التدوير. يعالج هذا النظام التحديات العالمية مثل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والنفايات والتلوث من خلال تنفيذ ثلاثة مبادئ أساسية: تصميم التخلص من النفايات والتلوث، والحفاظ على المنتجات والمواد قيد الاستخدام، وتجديد النظم الطبيعية (جرين ، 2024) .

و يُعرف الاقتصاد الدائري أيضا باسم اقتصاد التنمية المستدامة (بن موسى، 2019)، لأنه ينطوي على تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة دون تهديدات بيئية. ويعرف بأنه الاقتصاد الذي يسعى إلى الحفاظ على قيمة المنتجات والمواد والموارد لأطول فترة ممكنة، وبالتالي يساعد في فصل النمو في التصنيع والإنتاج والاستهلاك عن استخدام الموارد الطبيعية، ويعد بمنافع اقتصادية واجتماعية وبيئية. ينعكس وعي المجتمع

الدولي بأهمية الانتقال إلى الاقتصاد الدائري بحلول عام 2030، وفي أهداف التنمية المستدامة، التي تسعى إلى تحقيق تحول منهجي في مجموعة من المجالات المترابطة، مثل الإنتاج والاستهلاك المستدامين، والنمو الاقتصادي، والعمل المناخي، والمدن والمجتمعات المستدامة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2023).

كما عرف الاقتصاد الدائري على أنه: اقتصاد تصميمي يهدف إلى الحفاظ على المنتجات والمواد في أعلى فائدة وقيمة لها واستخدامها أكثر من مرة (Nobre ، 2021).

البعد البيئي للاقتصاد الدائري في أوائل خمسينيات القرن العشرين، اعتمد المفهوم الأولي للتنمية المستدامة التركيز البيئي، واصفا تأثير النشاط البشري وإدارة الأراضي، والاستخدام غير الفعال للطاقة المتجددة والتلوث، لا سيما في البلدان الصناعية المتقدمة. وكانت الحجة السائدة هي أن رأس المال البيئي ينبغي أن يظل سليماً إن أمكن.

في عام 1951، صدر أول تقرير عن حالة البيئة في العالم من قبل الاتحاد الدولي لحفظ البيئة. واعتبر هذا التقرير سابقة مهمة في السعي إلى تحقيق الاتساق بين الاقتصاد والبيئة. أثار تقرير نادي روما، الذي صدر عام 1972 تحت عنوان "وقف التنمية"، جدلاً واسعاً بين المختصين الذين انقسموا إلى داعم لعملية التنمية، ومجموعة أخرى تدعو إلى الحفاظ على البيئة. وقدم التقرير قضايا موضوعية ومثيرة للجدل فيما يتعلق بدور السكان، واستهلاك الموارد، والتلوث البيئي، والتكنولوجيا. ودق المعنويون ناقوس الخطر بشأن ما يمكن أن ينجم عن تسارع التنمية الاقتصادية والنمو السكاني من حيث استنفاد الموارد وتلوث الطبيعة والضغط على النظام الإيكولوجي (ضرار، 2006). وقد صاغ التقرير رؤية تجعل المسألتين - التنمية والحفاظ على البيئة - خيارين متناقضين يصعب التوفيق بينهما (أبورونية وكشادة، 2022).

وفي نفس العام 1972 عقد مؤتمر البيئة البشرية في مدينة ستوكهولم، وكان هذا المؤتمر بداية الاهتمام بقضايا البيئة والتلوث، ودعي من خلال هذا المؤتمر إلى ضرورة ربط الدول لتخطيط التنمية بالبيئة من خلال حماية مواردها الطبيعية واحترام حق الأجيال الحالية والقادمة في التنمية. في عام 1981، نشر الاتحاد الدولي لحفظ الموارد الطبيعية تقريراً عن الاستراتيجية الدولية للحفاظ على البيئة، ولأول مرة تم تقديم تعريف محدد للتنمية المستدامة، حيث تم تعريفها على أنها: "السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة البشرية، مع مراعاة قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكاناتها. وهذا يعني أن التنمية المستدامة قدمت في الأصل كنهج لدمج رأس المال الإيكولوجي في استراتيجيات التنمية طويلة الأجل.

وبشكل أكثر تحديداً، يشير البعد البيئي إلى النشاط الذي يعترف بمحدودية الموارد والحاجة إلى الحفاظ على العمليات البيئية الأساسية. الاستدامة البيئية لتشمل رأس المال الطبيعي والحفاظ عليه. إن العلاقة المتبادلة بين هاتين الظاهرتين الرئيسيتين (الموارد المحدودة واستنزاف تلك الموارد الطبيعية في المشاريع الاقتصادية) جعلت من الضروري إدارة التفاعل بين التنمية الاقتصادية والظروف البيئية (أبورونية، 2010).

وقد أدى هذا الترابط إلى إدماج رأس المال الاقتصادي في مناقشة التنمية المستدامة، التي تشير إلى قدرة رأس المال البيئي ورأس المال الاقتصادي على الحفاظ على نوعية الحياة أو تحسينها بطريقة مستدامة. وعلى الرغم من أهمية ما ورد في تقرير الاستراتيجية الدولية للحفاظ على البيئة، إلا أن مفهوم التنمية المستدامة جاء لأول مرة في تقرير "مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (WCED، 1987).

مزايا الاقتصاد الدائري

تعود أهمية نهج الاقتصاد الدائري إلى: ندرة الموارد واستنزافها، وآثار تغير المناخ، والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي. واعتماد الدول العمليات والحلول الدائرية يساعد في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وتكييف المجتمعات مع التغيرات المناخية المستقبلية، وتنظيف المحيطات والبحار من النفايات البلاستيكية، والحد من تلوث الهواء وآثاره المدمرة على الصحة في المدن، وزيادة توافر المياه. كما يدعم النهج الدائري تنويع الاقتصادات وزيادة فرص العمل، ويعزز تمكين الوصول إلى الموارد والخدمات.

وبناء على ما تقدم فإن من أهم مزايا الاقتصاد الدائري التي تجعل له الريادة والهدف الحيوي لأغلب اقتصاديات العالم تتمثل في (ناشد، 2023):

يعمل الاقتصاد الدائري على الحفاظ على جودة الحياة من خلال ترشيد الاستهلاك والإنتاج وفي ذات الوقت تقليل وتدوير المخلفات بصورة عامة وتقليل وتدوير المخلفات الخطرة والإلكترونية بصورة خاصة.

يساهم في تعزيز الكفاءة وخفض الطاقة الكهربائية وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وخلق فرص عمل مستدامة في عمليات التدوير المستمرة.

الحفاظ على المواد الأولية والخام عن طريق إعادة نقل ملكيتها من المستهلك إلى المنتج بدلاً من التخلص منها وتحويلها إلى نفايات، ويقوم المنتج من خلال المشروعات المتخصصة في إدارة النفايات باستدامة تدويرها، مما يؤدي إلى القضاء على العديد من التحديات من قضية تغير المناخ، وندرة الموارد والنمو السكاني العالمي المطرد.

يهدف إلى الاستدامة وإبقاء الموارد والمواد في أعلى قيمة وفائدة باستخدام التقنيات على قيمة اقتصادية مهما طال إعادة تدويرها، مما يقلل الحديثة لاسيما أنها تحتوي العباء والضغط على الموارد المتاحة من جهة، ويقلل استيرادها من الخارج وبالتالي يخفف العجز في ميزان المدفوعات للدول المختلفة.

استخدام مصادر الطاقة المتجددة النظيفة صديقة البيئة التي لا تشكل خطورة على مستوى الاستدامة وعدم تعرضها للنضوب وان استخدامها يحتاج لتكلفة مرتفعة على المدى القصير بينما تعد أكثر توفيرا على المدى المتوسط والطويل، وكذلك على مستوى النظم البيئية تحافظ على التنوع البيولوجي واستقرار المناخ ناهيك عن الحفاظ على صحة الكائنات الحية.

شكل رقم (1)

المبادئ الأساسية لاقتصاد الدائري



تعريف الاستدامة في الاقتصاد الجديد .

منذ بداية الثورة الصناعية، سيطر على الاقتصاد العالمي ما يسمى بـنموذج الاقتصاد الخطي، والذي أثبت محدوديته، وشكّل ضغطاً كبيراً على موارد العالم. وفي ظل محدودية الموارد وتنامي القضايا البيئية، أصبح من المهم البحث عن نماذج اقتصادية جديدة وأكثر استدامة، فبدأ التوجه نحو الاقتصاد الدائري من خلال وضع خطوات متقدمة للتخلص من النفايات والاستفادة منها بأقل تكاليف اقتصادية وبيئية. وتتحدد مساهمة الاقتصاد الدائري في التنمية المستدامة من خلال قدرة الاقتصاد الدائري على تحقيق رؤيته لاقتصاد مرن ومبتكر وشفاف، وعلى نجاحه المستمر في بناء شراكات عالمية مع الشركات والحكومات والمجتمع المدني محمد حميد (2021) .

4.1.2 الاقتصاد الخطي

أصبح الاقتصاد الحالي أو ما يسمى بالاقتصاد الخطي الذي يعتمد على "الاستخلاص، الإنتاج، الاستهلاك والمخلفات" يساهم بشكل كبير في تدهور الموارد الطبيعية بسرعة تفوق النمو الاقتصادي. (وليد حسان الاشوح (2022) .

لذا فإن الاقتصاد الخطي يتعامل مع المواد الخام و من ثم تصنيعها كمنتج و تنتهي دورة الاستخدام بالتخلص منها كنفايات مهمة . (داودي عبدالفتاح و دقيش جمال (2019) .

ومن المعروف ان دول العالم تعتمد نموذج الاقتصاد الخطي و الذي يقوم و يسعى الي زيادة النمو الاقتصادي و الذي تسبب في حدوث فجوة بين عرض الموارد الطبيعية المتوفرة و الطلب المتزايد لاساليب انتاج صناعية شديدة التلوث .

أكد العلماء أن عام 2023 كان الأكثر سخونة على الإطلاق؛ إذ بلغت مستويات الانبعاثات المسببة لظاهرة الاحتباس نتيجة حرق البشر مصادر الوقود الاحفوري مستويات غير مسبوقة.

ورغم أن ارتفاع درجات الحرارة على أساس سنوي يقف وراءه تغيرات طبيعية، إلا أن العقد الماضي شهد ارتفاعاً عالمياً بمتوسط بلغ حوالي 1.2 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية . مستويات الغازات الدفيئة وغازات الاحتباس الحراري ودرجات الحرارة العالمية ومستوى سطح البحر قد سجلت جميعها أرقاماً قياسية جديدة، بينما انخفض الجليد البحري في المحيط المتجمد الجنوبي إلى مستوى قياسي . ولم يتوقف الأمر على موجات احترار عالمية قاسية بل امتد الأمر إلى تعرض الكثير من دول العالم لظواهر طقس متطرفة مرتبطة بظاهرة تغير المناخ .

كما ادت العاصفة دانيال إلينهطول امطار غزيرة و فيضانات و انهيارات ارضية ، و فيضانات شديدة في اليونان وبلغاريا وتركيا قبل عبور البحر المتوسط لتضرب شرق ليبيا. (مارتين كوبلر ، 2023) .

وما انفكت آثار تغير المناخ تزيد من تفاقم التحديات البيئية في العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. فرغم أن متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غازات الدفيئة في هذه البلدان أقل من المتوسط العالمي، إلا أن وتيرة الزيادة جد سريعة. فبين عامي 1990 و 2019، زاد معدل الانبعاثات بنسبة 91%، لتبلغ بذلك 9.2 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، بينما زاد نفس المعدل على المستوى العالمي بنسبة 53% فقط. وعلاوة على ذلك، أظهرت أحدث التقديرات المتاحة أن أكثر من نصف البلدان الأعضاء

في المنظمة معرضة بشدة لآثار تغير المناخ نتيجة قدراتها المحدودة على تخفيف منها والتكيف معها. كما يسلط التقرير الضوء على حقيقة أن تغير المناخ يفاقم من مواطن الضعف الناجمة عن انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في بلدان المنظمة، مما يؤثر على مختلف جوانب النظم الغذائية، لا سيما الإنتاج الزراعي، وإمكانية الحصول على الأغذية، واستخدام الأغذية. (تقرير منظمة التعاون الإسلامي حول البيئة (2023).

كما أدى التعدي على الأراضي الزراعية والغابات إلى فقدان 11% من التنوع البيولوجي، كل ذلك من مرحلة الاستخراج إلى مرحلة التصنيع، وما ينتج عنهما من مخلفات والتي تسمى 'cradle- to-gate' ويذكر التقرير أن الاستمرار بنفس المعدلات الاستهلاكية وعدم التخلص الآمن من المخلفات في الفترة من 2015 إلى 2060 سيؤدي إلى زيادة الضغط على استخراج المعادن إلى أكثر من الضعف وزيادة الطلب على الكتلة الحيوية (الغذاء) أكثر من 20%، وزيادة الطلب على المراعي 25% وزيادة كمية المخلفات إلى 3.75 مليار طن مما يؤدي إلى فقدان أكثر من 10% من الغابات و20% من الموائل الطبيعية الأخرى مثل الأراضي الزراعية والمراعي وزيادة 43% في حدة تغيرات المناخ. (جمعية الأمم المتحدة للبيئة 2019).

5.1.2 مقارنة بين الاقتصاد الخطي والاقتصاد الدائري

بدأت اغلب الدول في البحث عن بديل للنظام التقليدي لنموذج الاقتصاد الخطي السائد في جميع اقتصاديات العالم الذي يقوم على تنامي الانتاج والاستهلاك بصورة مستمرة ومن ثم ما يخلفه ذلك النمط من مخلفات ضخمة، او ما يعرف بنمط waste-make-take الى نموذج انتاج صديق للبيئة يعتمد بشكل أساسي على ابتكار تقنيات جديدة وطرق انتاج حديثة تعتمد على الرشادة في الاستهلاك والانتاج معا وهو ما يعرف "بالاقتصاد الدائري" الذي يعتمد على الاستخدام المستمر طويل الأمد وإعادة التدوير للمدخلات والموارد الطبيعية وقلة النفايات والمخلفات الى اقل قدر ممكن، ولذا فهو يعد طوق نجاة ومنقذ للبيئة من مخاطر وتهديدات الاقتصاد الخطي. (سوزي عدلي ، 2023).

يكمن الهدف من الاقتصاد الدائري في بناء اقتصاد لا تنبعث منه النفايات، بل يعيد استخدام المنتجات التي تم استهلاكها بالفعل، بشكل متكرر (احمد سلطان ، 2023). الاقتصاد الخطي والاقتصاد الدائري هما نماذج اقتصادية تستخدم لفهم سلوك الأسواق وتحليل التدفقات الاقتصادية، لكنهما يعتمدان على منهجيات مختلفة. الاقتصاد الخطي يستند على فرضيات بسيطة تفترض عدم وجود تغيرات في العوامل الاقتصادية، بينما يعتمد الاقتصاد الدائري على فكرة التدوير المستمر للموارد والطاقة، ويسعى إلى تحقيق الاستدامة من خلال استخدام الموارد بفعالية وتجديد الموارد الطبيعية .

جدول رقم (1)

جدول مقارنة بين الاقتصاد الخطي والاقتصاد الدائري

الرقم	الجانب	الاقتصاد الخطي	الاقتصاد الدائري
1	الأساس النظري	نموذج "خذ-صنع-التخلص" (Take-Make-Dispose)	نموذج "خذ-صنع-استخدام وإعادة تدوير-تدوير" (Take-Use-Return)
2	إدارة الموارد	استخراج الموارد واستخدامها ثم التخلص منها	تصميم منتجات لإعادة الاستخدام وإعادة التدوير

3	إعادة الاستخدام والتدوير	نادرًا ما يشمل استراتيجيات لإعادة الاستخدام أو التدوير	يشجع على إعادة استخدام المواد وإعادة تدويرها
4	التصميم والإنتاج	يركز على الإنتاج بأقل تكلفة مع أقل اهتمام بالدورة الحياتية	يشجع على تصميم منتجات قابلة لإعادة الاستخدام والتدوير
5	التأثير البيئي	يؤدي إلى زيادة النفايات وتلوث البيئة	يقلل من النفايات ويعزز الاستدامة البيئية
6	النمو الاقتصادي	يعتمد على النمو المستمر في الإنتاج والاستهلاك	يسعى لتحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال تحسين كفاءة الموارد

من اعداد الباحثة.

1.2 الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة تحدياً هاماً لخلق توازن بين ابعادها الثلاث، حيث تسعى المجتمعات والدول إلى تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي المستدام والرفاه الاجتماعي مع الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية ولضمان ذلك من الضروري ان تكون معدلات النمو مستدامة.

1.2.2 مفهوم التنمية المستدامة

يعد مفهوم التنمية المستدامة بشكل عام نموذجاً بديلاً أو متطوراً لمفهوم التنمية الاقتصادي التقليدي، فهو يهدف إلى تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. رافق هذا المفهوم التفكير في المفهوم البديل للنمو الاقتصادي مستدام الذي يعتمد على استغلال الموارد بشكل مستدام وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة وتعزيز العدالة الاجتماعية.

عرفت الاسكوا النمو الاقتصادي المستدام بأنه: الاتجاه الصاعد في صافي الناتج المحلي المكيف بيئياً في ظل ظروف وافترضاات معينة (الاسكوا، 1997: 102). النمو المستدام هو الاسم الذي يطلق على نمط النمو الاقتصادي في الاقتصاد. يشير هذا إلى نمو مستقر للغاية. أي مستمر على المدى الطويل من أجل تحقيق تنمية أكبر، وأنه يخضع لتغيرات قليلة مع مرور الوقت.

في سياق النمو المستدام، يعتبر البعد البيئي أحد أهم العوامل التي يجب مراعاتها. يتعين على المجتمعات العمل على الحد من التلوث وحماية التنوع البيولوجي والحفاظ على الموارد الطبيعية. يتضمن ذلك تحسين كفاءة استخدام الموارد وتعزيز الطاقة المتجددة والتخفيف من تأثيرات التغير المناخي. بالإضافة إلى أن النمو الاقتصادي المستدام يعزز الاقتصاد بشكل مستدام وعادل، ويخلق فرص العمل لجميع شرائح المجتمع.

2.2.2 خصائص التنمية المستدامة

- التنمية المستدامة تنمية طويلة الأمد، حيث تأخذ بعين الاعتبار حقوق الأجيال القادمة في موارد الأرض وتسعى إلى حمايتها.

- تلبي احتياجات الفرد الأساسية والضرورية من الغذاء، والكساء، والحاجات الصحية والتعليمية التي تؤدي إلى تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية للبشر دون الإضرار بالتنوع الحيوي، وهذا من أولوياتها فعناصر البيئة منظومة متكاملة والحفاظ على التوازن ما بين هذه العناصر يوفر بيئة صحية للإنسان.
- تحافظ على عناصر المحيط الحيوي ومركباته الأساسية، مثل: الهواء والماء؛ حيث تشترط الخطط عدم استنزاف الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، وذلك برسم الخطط والاستراتيجيات التي تحدّد طرق استخدام هذه الموارد مع المحافظة على قدرتها على العطاء.
- تعتمد على التنسيق بين سبلات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات؛ حيث تعمل جميعها بانسجام داخل منظومة البيئة، بما يحقق التنمية المتواصلة المنشودة (الدويكات، 2016).

3.2.2. مجالات التنمية المستدامة

من خلال آلياتها ومحتواها ومجال تطبيقها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ولتحقيق ذلك، يتطلب التركيز على ست مجالات رئيسة ترتبط بتحقيق مفهوم التنمية المستدامة، يمكن تلخيصها بما يلي (الهيبي والمهندي، 2008: ص 15-16) و (مسعودي وآخرون، 2019) و (أبورونية وكشادة، 2022):

- (أ). احترام البيئة الطبيعية: الذي يتطلب البحث المستمر عن إيجاد الحلول الكفيلة للحد من الاستنزاف غير المبرر وغير الرشيد للموارد الطبيعية، وتعمل على استخدامها وتوظيفها بصورة عقلانية.
- (ب). العمل على تحقيق الأمن الغذائي المستدام: من خلال استدامه الموارد الطبيعية واستدامة التنوع الحيوي؛
- (ت). تعزيز الوعي: ويتم ذلك من خلال تنمية إحساس الأفراد بالمسؤولية الأخلاقية والاجتماعية، وحثهم على المشاركة الفاعلة في خلق الحلول المناسبة لها عن طريق مشاركتهم في إعداد برامج ومشروعات التنمية المستدامة وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها؛
- (ث). ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع: ويتحقق ذلك عن طريق توعية السكان بأهمية التكنولوجيات المختلفة لعملية التنمية، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سلبية، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطراً عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.
- (ج). تحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاث للتنمية وأولويات المجتمع: ويتم ذلك عن طريق عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية في المجتمع بما يكفل النمو الاقتصادي المنشود اجتماعياً وأخلاقياً من خلال التركيز على الجوانب النوعية للنمو، لا الكمية فقط وبصورة عادلة ومقبولة.

4.2.2. التزامات التنمية المستدامة

هناك مجموعة من الالتزامات لتمويل اخضر مستدام منها (بن عمر، 2022: 296): الالتزام بالاستدامة: تحتاج المؤسسات المالية إلى التعهد برعاية البيئة والاخذ في الاعتبار العدالة البيئية خلال القيام بالممارسات المصرفية التجارية مثل الائتمان والاستثمار والاكتتاب وتقديم المشورة.

1. الالتزام بعدم إلحاق الضرر: يجب على المصارف التأكد من أنها لا تسبب أي ضرر من خدماتها وعملياتها الجارية.
2. الالتزام بالمسؤولية: يجب أن تكون البنوك والمؤسسات المالية مسؤولة عن التأثيرات التي تحدثها على البيئة.
3. الالتزام بالقيادة والدور الريادي: يجب أن تضمن المؤسسات المالية مسؤوليتها أمام مختلف الجهات والقيام بدور ريادي في مراعاة البيئة.
4. الالتزام بالشفافية: يجب على مقدمي خدمات التمويل الإفصاح عن ممارسات التمويل وسائر الخدمات المصرفية لمختلف الجهات لضمان فهمهم للمعاملات الجارية.
5. الالتزام بالأسواق المستدامة والحوكمة: يجب على المصارف والمؤسسات المالية أن تدعم السياسات والتشريعات التنظيمية التي تشجع نهج الاستدامة الاجتماعية والبيئية.

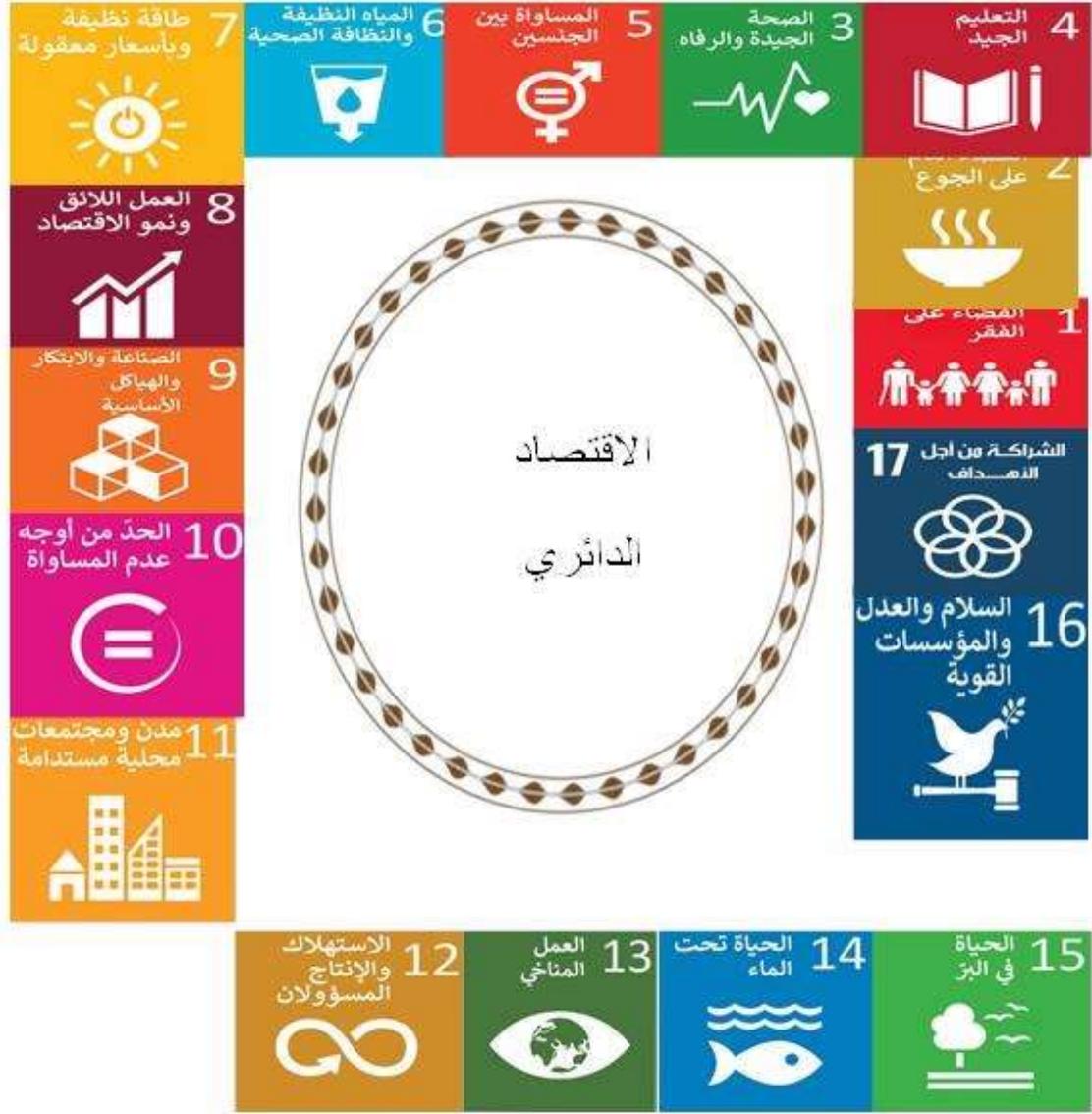
3. 1.1 الاقتصاد الدائري واهداف التنمية المستدامة

يرتبط الاقتصاد الدائري ارتباطاً مباشراً وغير مباشر بتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع الأخذ في الاعتبار ان كافة اهداف ذات ابعاد بيئية واقتصادية واجتماعية أساسية لاستدامة التنمية (الاسكوا، 2023)، يمكن ان نبرز ما يقارب من تسعة أهداف من 17 هدفاً ذات صلة بالتحول الى الاقتصاد الدائري. ويتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة شراكة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين لمستقبل أفضل للأجيال القادمة. وسنحاول في هذا المبحث ان نحدد الأهداف ذات الصلة بالتحول للاقتصاد الدائري للوصول الى بيئة متوازنة نظيفة من جهة، واستدامة الموارد الطبيعية لأطول عمر افتراضي لها من خلال التقنيات الحديثة والمتطورة من جهة أخرى (ناشد، 2023).

تتميز أهداف التنمية المستدامة 2030 بتوسع نطاقها، لأنها تعالج عناصر مترابطة للتنمية المستدامة، هي النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي وحماية البيئة (الاسكوا، 2021).

يمثل الهدفان 7 و12 نموذجان لارتباط اهداف التنمية المستدامة بالاقتصاد الدائري موضوع الدراسة بشكل مباشر، بينما يمثل الهدف 8 تعزيز النمو الاقتصادي المستدام. وجدير بالذكر ان الأهداف الأخرى أغلبها يتعلق بأهداف ومتطلبات التحول للاقتصاد الدائري خاصة تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر والجوع وتوفير الأمن الغذائي الهدفين 1 و2 وضمان توافر المياه النظيفة واعدة تدوير استخداماتها والصحة والنظافة الصحية الهدفين 3، 6، وتشجيع الابتكار وتحفيز التصنيع الشامل للجميع واتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره 9 و13، والحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية على نحو مستدام، وحماية النظم الأيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مسارها، ووقف فقدان التنوع البيولوجي 14 و15 وبذلك يمكن القول ان الأمم المتحدة اهتمت بشكل واضح بتحقيق التحول الدائري لدول العالم كنموذج للإنتاج المستدام تلتزم به كافة الدول كهدف للتنمية المستدامة 2030 ولديها الإجراءات والتدابير التي تتأكد بها من حدوث هذا التحول من الأسلوب الخطي التقليدي الى الدائري المستدام. كما هو موضح بالشكل رقم 1:

الشكل 1: ارتباط الاقتصاد الدائري بأهداف التنمية المستدامة



لذلك سنتعرض لهم فيما يلي :

يتناول الهدف 7 ضمان حصول الجميع، بتكلفة ميسورة، على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بحلول عام 2030، مما يحقق: (ناشد، 2023)

زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموع مصادر الطاقة العالمية مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدام الطاقة

تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالطاقة المتجددة، الكفاءة في استخدام الطاقة وتكنولوجيا الوقود الاحفوري المتقدمة والانظف،

تشجيع الاستثمار في البنية التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، العمل على توسيع نطاق البنية التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية.

جدير بالذكر ان هذا الهدف يبلور على نحو قاطع اهم مبررات التحول من الاقتصاد الخطي الى الدائري فيما يتعلق باستخدام مصادر الطاقة المتجددة النظيفة صديقة البيئة مع وجود حلول تقنية لمصادر الوقود الاحفوري لتقليل الانبعاثات الملوثة للبيئة الى ادنى حد ممكن باستخدام التقنيات الحديثة مما يضمن الحفاظ على البيئة.

يتعلق الهدف 12 بضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة. على ان يتحقق ذلك من خلال تنفيذ الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والانتاج المستدامة، مع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وتولي البلدان المتقدمة دور الريادة، مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان النامية وقدراتها.

كذلك تحقيق الادارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية بحلول عام 2030،

تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف،

الحد من خسائر الاغذية في مراحل الانتاج وسلاسل الامداد، في بما ذلك خسائر ما بعد الحصاد، تحقيق الادارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية وجميع النفايات طوال دورة عمرها، وفقا للأطر الدولية المتفق عليها،

الحد من إطلاق النفايات في الهواء والماء والترربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الانسان والبيئة .

الحد من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال،

تشجيع المؤسسات، على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في تقاريرها الدورية، تعزيز ممارسات الشراء العمومي المستدامة، و وفقا للسياسات والاولويات الوطنية،

ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام 2030،

دعم البلدان الناميةً نحو تحقيق أنماط الاستهلاك والانتاج لتعزيز قدرتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدما الاكثر استدامة،

الاهتمام بوضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات السياحة المستدامة، التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية، في التنمية المستدامة،

ترشيد إعانات الوقود الاحفوري غير المتسمة بالكفاءة والتي تشجع على الاستهلاك المسرف، عن طريق القضاء على تشوهات الاسواق، التقليل إلى أدنى حد من الاثار الضارة التي قد تنال من تنميتها، وعلى نحو يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتضررة.



فاستر كابيتال 2024، الانتقال إلى اقتصاد دائري

3. 2.1 تجارب دولية في تطبيق الاقتصاد الدائري

عدة دول تبنت سياسات الاقتصاد الدائري بنجاح، مثل :

الاتحاد الأوروبي (المفوضية الأوروبية، 2015) قام الاتحاد الأوروبي بوضع استراتيجية للاقتصاد الدائري تهدف إلى تقليل الفاقد وتعزيز إعادة التدوير. تضمنت هذه الاستراتيجية عدة مبادرات مثل تحسين تصميم المنتجات وزيادة كفاءة استخدام الموارد .

تجربة هولندا في الاقتصاد الدائري

هولندا تعتبر من الرواد في تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري على مستوى الدولة في مواجهة التحديات البيئية والنفاد المحتمل للموارد الطبيعية، تبنت هولندا سياسات واستراتيجيات تهدف إلى تحقيق اقتصاد دائري مستدام.

رغم ان الاستدامة مدرجة في جدول أعمال العديد من البلدان ، لكن حكومة هولندا اعتمدت خطأ جريئة لجعل الاقتصاد دائرياً في اسرع وقت ممكن .(بيرن ، 2023) .

استراتيجية هولندا للاقتصاد الدائري

(European Commission. (2015).

تعمل هولندا على تبني استراتيجيات الاقتصاد الدائري من خلال تطوير سياسات تركز على إعادة تدوير المواد، وتقليل النفايات، وتحسين استدامة التصميمات. أطلقت الحكومة الهولندية خطة وطنية لتحويل الاقتصاد إلى نموذج دائري بحلول عام 2025. تدعم هولندا الابتكارات في مجال إعادة التدوير، بما في ذلك تطوير تكنولوجيا جديدة لتحويل النفايات إلى مواد قابلة لإعادة الاستخدام، وتعزيز شراكات بين القطاعين العام والخاص لتحقيق اهدافها

(Buren (2016) .

تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال الاقتصاد الدائري

الإمارات العربية المتحدة تعتبر من الدول الرائدة في تبني مبادئ الاقتصاد الدائري في العالم العربي. شهدت الدولة تحولات كبيرة نحو تحقيق استدامة بيئية، بما في ذلك تطوير استراتيجيات لإدارة الموارد والنفائات بشكل فعال. تسعى الإمارات إلى تحقيق النمو المستدام من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تقليل النفائات وتعزيز إعادة التدوير وإعادة الاستخدام.

في عام 2023 م أطلقت بلدية دبي مبادرة لتجميع 3 مليون عبوة بلاستيكية وإعادة تدويرها، وهو ما يعادل 60 طناً من البلاستيك نوع (PET) ، الذي يُستخدم على نطاقٍ واسعٍ في عبوات المياه والمشروبات الغازية والعصائر وحافظات الأطعمة، وذلك بسبب متانته وشفافيته ووزنه الخفيف، فضلاً عن عدم سميته وكفاءته الإنتاجية العالية في إعادة التدوير (الإمارات اليوم ، 2023).

3.1.3 الدراسات السابقة :

تعد مراجعة الأدبيات جزءاً حيوياً من إعداد الأوراق البحثية، حيث توفر السياق النظري وتساعد في تحديد الفجوات البحثية. ولقد أصبح مفهوم الاقتصاد الدائري محور اهتمام العديد من الباحثين وصناع القرار حول العالم، بما في ذلك الدول العربية. نستعرض هنا الأدبيات السابقة المتعلقة بالاقتصاد الدائري، مع التركيز على الأبحاث التي قدمت مساهمات رئيسية في هذا المجال .

في السنوات الأخيرة، أصبح مفهوم الاقتصاد الدائري محور اهتمام العديد من الباحثين وصناع القرار حول العالم، بما في ذلك الدول العربية. تستعرض هذه الفقرة الأدبيات السابقة المتعلقة بالاقتصاد الدائري، مع التركيز على الأبحاث التي قدمت مساهمات رئيسية في هذا المجال .

Geissdoerfer and others (2017) تستعرض هذه الدراسة مفهوم الاقتصاد الدائري كإطار عمل جديد للاستدامة. يشرح المؤلفون كيف يختلف الاقتصاد الدائري عن النماذج التقليدية للاقتصاد الخطي الذي يعتمد على "استخراج، تصنيع، استهلاك، ورمي". يشدد الاقتصاد الدائري على أهمية "التقليل، إعادة الاستخدام، وإعادة التدوير"، ويهدف إلى خلق نظام اقتصادي يستفيد من الموارد بشكل مستدام من خلال تقليل النفائات وزيادة كفاءة استخدام الموارد، يتناول المقال أيضاً الفوائد البيئية والاقتصادية والاجتماعية المحتملة للتحول إلى الاقتصاد الدائري، مثل تقليل الانبعاثات الكربونية، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وخلق فرص عمل جديدة. بالإضافة إلى ذلك، يستعرض الباحثون التحديات التي قد تواجه تنفيذ هذا النموذج، بما في ذلك الحواجز التنظيمية ونقص الوعي بين الشركات والجمهور (Korhonen & others (2018).

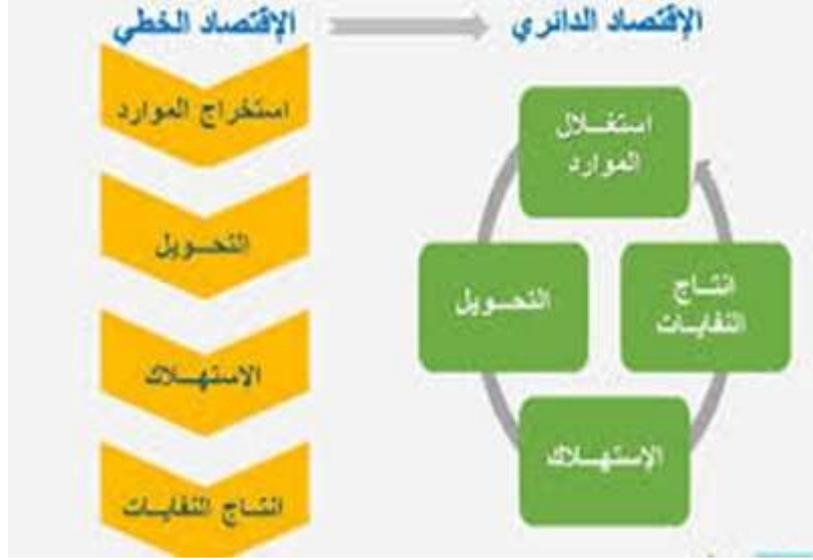
محمد حميد (2021) منذ بداية الثورة الصناعية، سيطر على الاقتصاد العالمي ما يسمى بالنموذج الاقتصادي الخطي، والذي أثبت محدوديته، وشكّل ضغطاً كبيراً على موارد العالم. وفي ظل محدودية الموارد وتنامي القضايا البيئية، أصبح من المهم البحث عن نماذج اقتصادية جديدة وأكثر استدامة، فبدأ التوجه نحو الاقتصاد الدائري من خلال وضع خطوات متقدمة للتخلص من النفائات والاستفادة منها بأقل تكاليف اقتصادية وبيئية. وتتحدد مساهمة الاقتصاد الدائري في التنمية المستدامة من خلال قدرة الاقتصاد الدائري على تحقيق رؤيته لاقتصاد مرن ومبتكر وشفاف، وعلى نجاحه المستمر في بناء شراكات عالمية مع الشركات والحكومات والمجتمع المدني .

تعد هذه المراجعة الأدبية خطوة هامة لفهم الخلفية النظرية والتطبيقية لمفهوم الاقتصاد الدائري. توفر الأدبيات السابقة قاعدة معرفية قوية يمكن الاستناد إليها لتطوير استراتيجيات جديدة وفعالة لتطبيق الاقتصاد

الدائري في ليبيا و بالتالي تعزيز التنمية المستدامة ولمعرفة مقدار التغير عند التحول من الاقتصاد الخطي الى الاقتصاد الدائري

الشكل رقم (2)

التحول من الاقتصاد الخطي الى الاقتصاد الدائري



المصدر: أويكوس للبيئة والتنمية المستدامة

4. الإطار التطبيقي: الاقتصاد الدائري والاتجاه العام في ليبيا

تعد ليبيا من الدول المنتجة للنفط، الذي سيطر على قسط كبير من إجمالي الناتج المحلي للبلاد، ويكاد يكون المنتج الوحيد في سلة الصادرات الليبية، وتقوم عمليات الإنتاج النفطي على معدلات عالية من التلوث، وللتدليل على ذلك يمكن القول أن معدلات انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون .

قد شهدت ليبيا معدلات متنامية خلال الفترة، 1990-2019 وذلك من 36.5 مليون طن سنة 1990 إلى ما مقداره 54.5 مليون طن سنة 2019 (OWD2022, 2019)، وبدل ذلك على أن الاقتصاد الليبي يواجه العديد من التحديات البيئية التي تحد من إمكانية استدامة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق متطلبات الاقتصاد الأخضر. الجدير بالذكر أن السياسة الاستثمارية، الاقتصاد الليبي ممثلة بأنماط توزع التكوين الرأسمالي الثابت على فروع النشاط الاقتصادي إنما غير متوافقة ومتطلبات تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري وللتدليل على ذلك يمكن القول أن نسبة التمويل الرأسمالي الثابت المخصص لبند الآلات والمعدات ووسائل النقل وعمليات استكشاف النفط قد بلغت سنة 2006 ما نسبته، 60.3% انخفضت سنة 2019 ما نسبته 41.99% (وزارة التخطيط، 2022).

5. النتائج

و لاهمية تحول ليبيا إلى الاقتصاد الدائري يمكن القول الاتي:

- يعزز التحول إلى الاقتصاد الدائري من تنوع الاقتصاد الليبي ويقلل من الاعتماد الكلي على النفط كمصدر رئيسي للدخل، مما يجعل الاقتصاد أكثر مرونة واستقرارًا.
 - يساعد التحول إلى الاقتصاد الدائري في الحفاظ على الموارد الطبيعية في ليبيا، مثل النفط والمياه والتربة، من خلال تقليل الهدر وتحفيز إعادة التدوير واستخدام الموارد بكفاءة.
 - يقلل التحول إلى الاقتصاد الدائري من التلوث البيئي ويحسن جودة الهواء والمياه في ليبيا، مما يحسن صحة المواطنين ويحافظ على التنوع البيولوجي.
- و أخيرا يمكن للتحول إلى الاقتصاد الدائري أن يعزز التنمية المستدامة في ليبيا من خلال تعزيز الابتكار وتشجيع الريادة في مجالات مثل تكنولوجيا الطاقة المتجددة وإعادة التدوير والتصنيع المستدام.

6. التوصيات

توصلت الدراسة لجملة من التوصيات أهمها النقاط التالية :

- الاستفادة من تجارب دول العالم للتغلب على مساوئ الاقتصاد الخطي عند وضع برامج معالجة النفايات بمختلف أنواعها لتوفير الجهد و الوقت و المال .
- الاسراع في وضع السياسات و تنفيذها بالاجراءات العاجلة للحد من رمي النفايات و التخلص منها بطرق صحية تخدم البيئة و اعادة تدويرها بأحدث الطرق و الاساليب .
- نشر التوعية بين المواطنين عند استهلاككم للطعام و توعيتهم للحد من اهدار الاطعمة للتقليل من كمية النفايات و المخلفات .
- توفير التمويل اللازم لبلوغ الهدف من الاقتصاد الدائري من بيئة نظيفة صحية خضراء في ليبيا .
- ينبغي تعزيز الوعي بأهمية الاقتصاد الدائري وفوائده للمجتمع الليبي من خلال حملات توعية وتنقيفية في وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والمجتمع المدني.
- تطوير السياسات الحكومية من خلال وضع سياسات واستراتيجيات واضحة وفعالة لتعزيز الاقتصاد الدائري وتشجيع الاستثمار في قطاعات مثل إعادة التدوير والطاقة المتجددة .
- ينبغي على ليبيا تعزيز التعاون الدولي والشراكات مع المنظمات الدولية والشركات الخاصة والمؤسسات الأكاديمية لنقل التكنولوجيا وتبادل المعرفة في مجال الاقتصاد الدائري .
- يجب دعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مجال الاقتصاد الدائري في ليبيا لتطوير حلول محلية مبتكرة وفعالة لتحقيق الاستدامة.
- اللازمة للعمل بالاقتصاد الدائري في كافة المجالات و القطاعات الحكومية .
- ينبغي على الحكومة توفير بيئة استثمارية ملائمة تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع الاقتصاد الدائري وتقديم الحوافز المالية والضريبية المناسبة .

هذه التوصيات يمكن أن تساهم في تعزيز التحول إلى الاقتصاد الدائري في ليبيا وتحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية على المدى الطويل .

7. الخلاصة

من أجل هذا و لخدمة الوطن و المواطن و الجيل الحالي و الاجيال القادمة يجدر بالحكومة و المجتمع المدني و جميع المواطنين السعي لتكاتف جهودهم للارض و كل البشر لتعزيز التنمية المستدامة و تحقيقها من خلال الاقتصاد الدائري و الذي هو الحل الامثل.

تعتبر ليبيا، مثل العديد من الدول الأخرى، على مفترق طرق اقتصادي حيث يواجه التحديات البيئية والاقتصادية المتزايدة. في هذا السياق، يبرز التحول إلى الاقتصاد الدائري كخطوة حاسمة نحو تحقيق الاستدامة وتعزيز التنمية في البلاد. من خلال تحويل الاقتصاد من نموذج استنزافي إلى نموذج دائري يعتمد على إعادة التدوير واستخدام الموارد بكفاءة، يمكن أن يحقق الاقتصاد الدائري فوائد عديدة للمجتمع الليبي .

أحد الجوانب الرئيسية للتحول إلى الاقتصاد الدائري هو الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة في ليبيا، مثل النفط والمياه، من خلال تقليل الهدر واستخدام الموارد بفعالية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يسهم التحول في تحسين جودة البيئة وصحة المواطنين من خلال تقليل التلوث وزيادة الوعي بالبيئة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يعزز الاقتصاد الدائري التنمية المستدامة ويخلق فرص عمل جديدة في قطاعات مثل إعادة التدوير والطاقة المتجددة .

من أجل تحقيق التحول إلى الاقتصاد الدائري في ليبيا بنجاح، يجب على الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والدولية التعاون معاً ووضع سياسات واستراتيجيات فعالة تعزز هذا التحول. بالتالي، يمكن أن يكون التحول إلى الاقتصاد الدائري خطوة حاسمة نحو تعزيز الاستدامة والازدهار في ليبيا في المستقبل .

تحول الاقتصاد الدائري ليس مجرد مفهوم فقط، بل هو استراتيجية شاملة تستهدف تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية. وبالنظر إلى التحديات التي تواجهها ليبيا، يمكن أن يكون التحول إلى الاقتصاد الدائري نقطة انطلاق حاسمة نحو بناء مستقبل أكثر استدامة وازدهاراً للأجيال القادمة. إن تبني هذه النهج يتطلب التزاماً جاداً وجهوداً مشتركة من جميع أطراف المجتمع، ولكن النتائج المحتملة تستحق كل الجهد المبذول.

فلنتجه نحو مستقبل مستدام، حيث يتمتع الجميع بحياة كريمة وصحية، وتزدهر البيئة وتزدهر الاقتصادات، ونحقق التوازن المثالي بين احتياجاتنا اليومية واحتياجات الأجيال القادمة.

8. الخاتمة

ليبيا تواجه تحديات كبيرة في تطوير الاقتصاد الدائري بسبب الظروف السياسية والاجتماعية الصعبة التي عاشتها في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، هناك بعض المبادرات والجهود التي تسعى لتحقيق استخدام أكثر فعالية للموارد وتعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية. رغم هذه التحديات الكبيرة، فإن ليبيا مستمرة في السعي لاستكشاف وتنفيذ مفاهيم الاقتصاد الدائري كجزء من استراتيجيتها الاقتصادية المستقبلية. من خلال تعزيز الابتكار والاستثمار في البنية التحتية اللازمة، يمكن لليبيا أن تلعب دوراً مهماً في تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية على المدى البعيد.

9. المراجع

- أبورونية حميدة وكشادة أسامة. (2022). المؤسسة الاقتصادية ودورها في التنمية المستدامة باستخدام معيار ايزو 26000 للمسئولية الاجتماعية: شركة المدار الجديد انموذجا. المجلة الدولية للعلوم والتقنية ISTJ. العدد 31، ص1-41
- الاسكوا. (1997). النمو الاقتصادي المستدام. إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات/ الشعبة الإحصائية، دراسات في الأساليب، معجم مصطلحات الإحصاءات البيئية، العدد 67، الأمم المتحدة، نيويورك، ص. 102، [وقت الاسترداد 2023].
- الاسكوا. (2021). خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية. www.unescwa.org. [وقت الدخول، 2023].
- الدويكات براء. (2016). خصائص التنمية المستدامة، <https://mawdoo3> ، [وقت الدخول 2023 ديسمبر]
- الهيئي نوزاد والمهندي حسن. (2008)، التنمية المستدامة في دولة قطر. الإنجازات والتحديات، اللجنة الدائمة للسكان، الدوحة – قطر.
- بن عمر الأخضر، (2022)، التحول نحو المصارف الخضراء بين الواقع والمأمول على ضوء التجارب العربية، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 5، العدد: (2)، ص: 389 – 404
- عسولي دلال، (2023)، التمويل الأخضر من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة: إمكانات التمويل الإسلامي، جامعة حمد بن خليفة <https://www.hbku.edu.qa/ar/news/green-finance-sdgs>
- صالح أيمن، (2022)، التمويل الأخضر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي- الامارات
- ضرار ، أحمد. (2006)، نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة، معهد الإسلام للمعرفة، تم الاسترجاع من جامعة الجزيرة.
- مسعودي محمد، واخرون، (2019)، العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة إطار تحليلي، ملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعد للدول النامية. جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، صفحة 203 – 211.
- الحويج فرج. (2023). السياسة الاستثمارية في ليبيا وتحديات الاقتصاد الأخضر.
- الدكتورة اليزابيث جرين ، دور الاقتصاد الدائري في التنمية المستدامة ، مارس 16، 2024 .
- محمد حميد محمد (2021) ، ، لاقتصاد الدائري ودوره في تحقيق التنمية المستدامة ، مجلة الريادة و الاعمال ، جامعة النهريين، بغداد، العراق ، المجلد (2) ، العدد 03: 2021 ، <https://doi.org/10.56967/ejfb202110>

- مجلة المنهل الاقتصادي. الرقم (1). العدد 6. ص 55-66.
- ناشد سوزي. (2023). استدامة الموارد الطبيعية من خلال الاقتصاد الدائري. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية. رقم (4)، المجلد (9). العدد (1). ص 195 – 282.
- بن موسى نبيل. (2022). دور الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة التنويع الاقتصادي. المجلد (3). العدد (1). ص 32-48.
- التحول من الاقتصاد الخطي الى الاقتصاد الدائري ، 2019 ، أيكوس للبيئة والتنمية المستدامة.
- الأمم المتحدة، (2010)، الأهداف التنموية للألفية، المذكرة التنموية، www.sustainabledevelopment.un.org
- وزارة التخطيط، (2022)،
- وليد حسان الاشوح (2022) ، الاقتصاد الخطي يهدد مواردنا . منصة أريد . ARID . SCIENTIFIC LTD
- داودي عبدالفتاح و دقيش جمال (2019) ، الانتقال من الاقتصاد الخطي الي الاقتصاد الدائري – الاسباب و الحلول . مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية و الادارية مجلد : /03 العدد : /02 المركز الجامعي غليزان .
- مارتين كوبلر (2023) ، حصاد 2023: تقدم و انتكاسات في حماية البيئة و مكافحة الاحتراز ، اعده للعربية: محمد فرحان ، مؤسسة DW .
- احمد سلطان (2023) . الاقتصاد الدائري : فرص و تحديات الواقع المصري
<https://www.zain.com/ar/sustainability/thought-leadership-reports>
- جمعية الأمم المتحدة للبيئة، نظرة عامة على الموارد العالمية . 2019، لوحة الموارد الدولية.
- Aburounia Hamida. (2010). Capital Theory and Sustainable Development Sustainable Architecture and Urban Development, 1, pp. 1-17.
 - WCED, (1987), *Our Common Future: The World Commission on Environment and Development*. Oxford University Press New York: Page 43.
 - Solow, R., (1986)، “On the Intergenerational Allocation of Natural Resources”, *Journal of Economics*, 88 (1), pp. 141-149.
 - Gregory M. Hines, (2016) , *The Circular Economy: An Interdisciplinary Exploration of the Concept and Application in a Global Context*", *Journal of Industrial Ecology*, pp. 7-20.

- Gregory M. Hines, (2016) Comprehensive Analysis of Circular Economy Concept and Its Importance in Achieving Sustainable Development, *Journal of Environmental Policy and Planning*, 2016, pp. 45-58.
- United Nations, (2019)• *Transforming our world*, The 2030 Agenda for Sustainable Development, A/RES/70/1, www.sustainabledevelopment.un.org pp. 1- 41, [Access Time, 2022].
- Nobre, G.C.; Tavares, E. The quest for a circular economy final definition: A scientific perspective. *J. Clean. Prod.* 2021, 314, 1279
- Kenneth R. Allen, "Principles of Circular Economy: A Comprehensive Approach", Routledge, 2021, pp. 130-145.
- "Waste Management and the Circular Economy: Case Studies from Europe" 2018 Daniel E. Hill, "Waste Management and the Circular Economy: Case Studies from Europe", Springer, 2018, pp. 50-65.
- Helen Kingsley & Jonathan Morgan, "Circular Economy: Global Implementation Strategies", Palgrave Macmillan, 2022, pp. 210-225.
- Geissdoerfer, M., Savaget, P., Bocken, N. M., & Hultink, E. J. (2017). The Circular Economy – A New Sustainability Paradigm? *Journal of Cleaner Production*, p.p 757-768
- European Commission. (2015). *Circular Economy Package: Closing the loop – An EU action plan for the Circular Economy*. European Commission.
- van Buren, N., de Lange, R., & Kleiner, D. (2016). *Circular Economy: An International and Comparative Analysis*. *Journal of Cleaner Production* p 49-52.

ظاهرة مقاصد التكرار في القرآن الكريم

د. فائز عزيز علي

دكتورا جامعة فان يوزيزنجويل

معهد العلوم الاجتماعية قسم العلوم الاسلامية الاساسية

وان - تركيا

faezazizali@yahoo.com

00905373513905

المخلص

إن للقرآن الكريم طريقته الخاصة وأسلوبه المميز في إيصال مقاصده إلى المرسل إليه والمخاطب معه والباحث فيه، فهو في توجيهاته مرة مختصر ومجمل، ومرة يفصل بالبيان ويظهر، ومرة يكرر، كان التكرار ظاهرة وأكثر بروزا مما كانت عليه في جوانب أخرى من القرآن الكريم، ومن هنا تعلق مكانة المنشغلون على خدمته، المجدون على كشف وظهور أسرارهِ ودلائل إعجازه، وخزائن عظمتهِ، فمن هذا الكشف يكون المتمسكون من المؤمنين والتابعين للقرآن الكريم، وإصرارهم على العمل بأوامره، ويكون لهم قوة من الإيمان ما يوجههم للمهمة التي أمرهم الله تعالى بها، وهي أن يكونوا خير أمة المذكورة في كتابه التي أخرجت للناس، والأمة التي أمرهم الله وأن يأمرُوا بالمعروف وينهوا عن المنكرات، على المستوى المحلي والعالمي على حد سواء، فالقرآن الكريم، هو الذي بقي من الرسائل السماوية محفوظا كما هو في حال وقت نزوله، واضحا تمام الوضوح في علومه، شامخا على محاولات التزييف في الرسم أو المعنى رغم كثرة الجهود التي بذلت في هذا الطريق بدون مصير، لقد أراد الله سبحانه وتعالى أن يبقى القرآن ثابتا في شكله وقاطعا في نصوصه، وقد تمسك الصحابة على صراطه المستقيم، لأنه منهج الدعوة؛ ودستور لحياة الفرد والمجتمع والدولة وتقويم العباد والبلاد جميعا، وقد أصبحت ظاهرة التكرار مشكلة عند بعض الباحثين والعلماء بين من يقبلها ومن يرفضها، ونعلم يقينا أن العيب والنقص ليس في كتاب الله تعالى، وإنما في الفهم الخاطئ الذي عجز عن أهداف ومقاصد القرآن الكريم ومفاهيمها القيمة وراء ظاهرة التكرار وخاصة في آيات التكرار والقصص القرآنية والجوانب الأخرى بشكل عام، وقد وُلد هذا المفهوم الناقص لدى بعض الباحثين شبهة آثارها حول التكرار في القرآن الكريم -والشبهة ليست في مكانها- بالتأكيد ليس مجرد أنها ليست في مكانها بل هذه الشبهات والشكوك مدسوس بمفاهيم ومقاصد، خبيثة لأجل التفرقة بين المسلمين وابتعاد الناس عن حقيقة مفاهيم القرآن الكريم ومقاصده العظيمة، الذي نزل لأجل ارشاد الناس على صراط المستقيم وطريق القويم، وهنا نسعى لبيان مقاصد التكرار في القرآن وسيتم الحديث عن ذلك كله بالتفصيل إن شاء الله تعالى.

كلمات المفتاحية: أسلوب القرآن، الشبهات، المقاصد، التكرار.

The phenomenon of the purposes of repetition

in the holy Qur'an

Dr. Faiz Aziz Ali

PhD Van Yüzyüncüel University

Institute of Social Sciences, Department of Basic Islamic Sciences

Van - Türkiye

Abstract

The Holy Qur'an has its way of conveying its purposes to the addressee and the researcher. Its speeches sometimes summarize, detail, and repeat, making it a prominent phenomenon in its service. Those who seek to uncover its secrets, miracles, and greatness will be rewarded with adherence to the Qur'an, enabling them to act according to it and gain the strength of faith to fulfil their mission to be the best nation for mankind.

The Qur'an remains disciplined, clear, and largely prevailing over attempts to falsify its form or meaning. It serves as a platform of call and constitution of life for individuals and states. However, some scholars and researchers have raised suspicions about the purpose of repetition in the Qur'an, arguing that the defect lies in the deficient understanding of the Qur'an.

This article search for to explain the purposes of repetition in the Qur'an, addressing the suspicions raised by some researchers. The purpose of repetition in the Qur'an is not out of place, but rather a result of the incomplete understanding of the Qur'an.

The Holy Qur'an is a unique and powerful text that conveys its purposes through different ways, including summarizing, detailing, and repeating. Its repetition has become a prominent phenomenon, attracting followers who seek to uncover its secrets, miracles, and greatness. This revelation leads to their adherence to the Qur'an, resulting in their strength of faith and the ability to act according to it. The Qur'an's teachings qualify them for the mission of being the best nation for mankind, enjoining what is right, and forbidding evil on both local and global levels.

Keywords: style of the Qur'an, doubts, objectives, repetition.

مشكلة البحث:

عند إثارة الشبهات حول ظاهرة التكرار عند بعض ما يسمى بالمتقنين والمفكرين، يكون لزاماً على الباحث أن يسعى إلى بيان مفهوم التكرار ومقصده في القرآن الكريم، لأنه ببيان مفاهيم القرآن ومقاصده تسقط الشكوك والشبهة، واثبات كل الحقائق والأهداف السامية والثابتة في القرآن الكريم من قبل الإعجاز المتمثل الذي يتحدى به المتحدين الضالين أصحاب الشكوك والشبهة بالإتيان بمثل ما أتى به القرآن الكريم، وعلى الباحث أن يوضح أن لكل تكرار ومفهوم ومقصد مختلف عن بيان في مواضع أخرى، وبهذا يتضح أنه ليس تكراراً عيباً أو زائداً بدون فائدة ومقصد كما توهم بعض ما يسمى بالمتقنين الدارسين لهذا الموضوع، وموضوع البحث على "تكرار المعنى دون اللفظ" في آيات التكرار والقصص القرآنية، وهو بهذا الوقت تكراراً محموداً، لأن هذا جعلهم عاجزين وأعجزهم أن يأتيوا بسورة أو آية مثله؛ وهو أشار وتبين بما عجزوا أن يأتيوا به في مواضع كثيرة وفي سور كثيرة ذكر هذه الآيات خصوصاً في حق القصص القرآني، لذا هي دراسة أصيلة في هذا الموضوع، لأنها كشفت الحجاب عن مقاصد القرآن وفهمه في ظاهرة التكرار في القصص القرآني، وجمعت كل المواضيع المتفرقة وشذراته حول التكرار عند المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين وأعدت صياغته من جديد، فهي بدأت بمنهج وصفي، ثم وضع أسساً لمنهج ونقدي واستدلالي جمع بين الجوانب الاستدلالية والنظرية، والجوانب العملية، وفي الوقت نفسه لم تهمل المنهج الاستقرائي لتحديد غايات القرآن وأهدافه.

هدف البحث:

إن موضوع التكرار في القرآن الكريم فيه معنى محدد في التحديات، وإن العرب بكل مفاهيمهم العملاقة والعميقة في اللغة العربية إلا وقد حققوا منه تعجباً وحيرة، فهو مختلف في سبل الأداء مع أن وجود المعنى واحد في العبارات والكلمات المختلفة، وموضع التكرار في القرآن الكريم جعل العرب غير قادرين بالفطرة عن معارضته وأنهم يخشون عنه، أي: يتركونه ويستسلمون بدون أي تعارض وتحدي، لأدلته القاطعة والعجيبة فيه، لم يكونوا يدركونها إلا خطأً وتوهماً، وذلك بسبب حيرة في أنفسهم لم يعرفوه إلا بهذه القوة، لأن المعنى الواحد يتكرر بصور مختلفة ولكل صورة وشكل وجهاً أو عبارة أو كلمة تختلف عن الصور الأخرى، وهم غير قادرين عن الصورة الواحدة، ومستمرون على العجز لا يتحملون ولا يتكلمون فيه، فلهذا أبلغ في الإعجاز وأشد عليهم في التحدي وهو دليل مجاوزتهم مبلغ العجز النفسي إلى العجز الخلفي.

منهجية البحث:

لقد أثرت بعض الشبهات حول ظواهر التكرار في القرآن في مواضع مختلفة، وقد تعرض علماء التفسير إلى الظاهرة التكرار، ولكنهم اختلفوا إلى فريقين في دلالة توظيفها وتثبيتها، وكل من الفريقين يأتي بأدلتها، وفريق الأول يرى أن التكرار ظاهرة وواضحة وملحة التي يقوم عليها القرآن الكريم في هيكلها، والفريق الآخر يرفض موضوع التكرار في الآيات والقصص من القرآن الكريم تماماً، فجاء الباحث ليحجب على الشبهات والشكوك التي أشاعت واثرت حول موضوع التكرار، ويثبت أن كل جانب من صور ووجه التكرار تؤدي معاني ووظيفة في المعنى تختلف عن الأخرى، وبمعنى آخر يمكن أن نقول، إن التكرار هو من مقاصد القرآن، فقد يأتي التكرار مرة في موضع لأداء غرض محدد ومعين، ويأتي في موضع آخر ومكان مختلف لأداء غرض ومقصد آخر، أي: إن اختلاف موضوع الدلالة القصدي يخفي وراء ظاهرة التكرار في القرآن الكريم، نظراً لمهمة هذا الموضوع فقد اخترت هذا الموضوع عنواناً لهذا البحث، باسم "ظاهرة مقاصد التكرار في القرآن الكريم".

1. مفهوم التكرار ومقاصده وأغراضه

1.1 مفهوم التكرار لغة واصطلاحاً

يعد التكرار من ظواهر الأدب العربي التي تستعمل كثيراً في النص الأدبي، وهي ظاهرة شائعة في كلام العرب منذ زمن الجاهلية، حيث جعلوها في نثرهم وشعرهم، وقد درسها الأدباء وأهل البلاغة واهتموا بها اهتماماً واسعاً، فمرة سموها التكرار، ومرة الإعادة أو الترداد، وقد حاولوا أن يبينوا أشكالها وأسبابها وفوائدها، وربما كان ورودها في كتاب الله تعالى وضرورة تفسير هذه الظاهرة في السياق كتاب الله تعالى هو السبب الرئيسي في هذه المحاولة، وعليه فهي ظاهرة تستحق الدراسة والمتابعة والبحث فيها؛ لتبين عظمتها ومعالمها وللوقف والتدبر على جماليتها، (محمد صالح، ص71).

التكرار في اللغة: هناك لظاهرة التكرار تعاريف لغوية قريبة نذكر منها ما ورد في لسان العرب، "يقال كَرَّه وكَرَّ بنفسه يتعدى ولا يتعدى والكُرُّ مصدر كَرَّ عليه يَكُرُّ كَرًّا وكُرُوراً وتكُرُّراً عطف وكَرَّ عنه رجوع وكَرَّ على العدو يَكُرُّ ورجل كَرَّار ومكَّرَ وكذلك الفرس وكَرَّرَ الشيء وكَرَّره أعاده مرة بعد أخرى والكِرَّةُ المَرَّةُ والجمع الكِرَّات ويقال كَرَّرْتُ عليه الحديث وكَرَّرتُه إذا رَدَدته عليه وكركرتُه عن كذا كَرَّرةً إذا رددته والكُرُّ الرجوع على الشيء ومنه التَّكْرارُ" (ابن منظور، ص 135/3).

وقد اقتبس الزمخشري لكلمة التكرار مجموعة من المعاني المرتبطة بها، مشتق من كلام العرب، وهي تدور كلها حول معنى واحد عام مشترك هو الإعادة والمرار والترديد، من ذلك، ناقة مكررة وهي تحلب في اليوم مرتين، وهو صوت كالحشرة، (الزمخشري، 1998، ص 128/2).

وجاء في برهان الزركشي، "وَهُوَ مَصْدَرٌ كَرَّرَ إِذَا رَدَّدَ وَأَعَادَ هُوَ "تَفَعَّلَ" بِفَتْحِ التَّاءِ وَلَيْسَ بِقِيَاسِ بَخْلَافِ التَّفْعِيلِ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: هُوَ مَصْدَرٌ "فَعَّلَ" وَالْأَلْفُ عِوَضٌ مِنَ الْيَاءِ فِي التَّفْعِيلِ وَالْأَوَّلُ مَذْهَبٌ سَبِيحِيَّةٌ"، (الزركشي، 1957م، ص9/5).

والتكرار عند الاصطلاحيين: رغم ظاهرة رؤية العلماء ونظرتهم لموضوع التكرار واختلافهم لهذا الجانب، إلا أن هدفهم لحقيقته باتت متقاربة إلى حد ابعده، وتصب في المكان نفسه. فقد عرفه الشريف الجرجاني بأنه: "عبارة عن الإتيان شيء مرة بعد أخرى"، (الجرجاني، 2007، ص113)، وقد ربطه الامام السيوطي التكرار بفصائل والمحاسن في الفصاحة، كونه متعلق ومرتبب بالأسلوب، وهذا ماجاء في كتابه، الإتيقان، وذلك بقوله: "هو أفصح وأبلغ من التوكيد، وهو من فضائل الفصاحة والبلاغة"، (السيوطي، 1974م، ص224/3).

1.2 مقاصد التكرار

إن بعض ما يسمى بالمفكرين والمتقنين والمعاصرين، يثيرون إشكالات وشبهات حول موضوع التكرار في القرآن الكريم، بعنوان الكلام المتكرر، واعتبروا هذا التكرار نقصاً وعبياً وقصوراً، ويدعون ان هذا التكرار يؤدي المخاطب الى الملل، وقال المشككون في آخر اعتراضاتهم وتحدياتهم لموضوع التكرار: وهم يسألون، أليس في التكرار نقص وخلل وملل، والبعد عن جوانب البلاغي، (الخالدي، 2016، ص568)، تكلموا على تكرار قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ آءِ آءٍ رَبِّكُمَا تُكذِّبَانِ﴾، (الرحمن 69/55)، حيث ذكرت القرآن الكريم في سورة الرحمن هذه الآية إحدى وثلاثين مرة.

والصواب أن هذا ليس تكراراً في الحقيقة وإن ما هذا في الجانب البلاغي تنويع في العرض، وهناك فرق بين التكرار والتنويع لمن يعرفون في حق علم البلاغة، فالتكرار في معناه هو إعادة وتكرار الآية أو تكرار القصة أو أي موضوع مرة أخرى بدون إضافة أو معلومة أو زيادة جملة أو نقصان كلمة، وبدون أي مقصد وهدف وغرض جديد، وهذا التكرار يكون عيب كبيراً في التأليف ويكون إشارة ضعف للمؤلف، وضعف في الأسلوب، ودليل واضح على الخلل، والتدني، في جوانب البلاغة والفصاحة، وهذا ينزه الكاتب البليغ كلامه منه، (الخالدي، ص 569).

لذلك ليس غريباً أن نجد في مجال القرآن الكريم أن هذه الميدان ليست صغيرة، خاصة أن القرآن الكريم قد أبرع في استخدامها وتوظيفها، فإن التكرار لم تأت في القرآن الكريم عبثاً أو عشواء، ولكن وراءها مقاصد واهداف أسرار وحكم بليغة وأسراراً يذهل به عقول الانس والجن، ويأسر به القلوب المقبلين، ويحير به أهل الشك والشبهات، فقد لفت انتباهنا مجموعة من الأهداف والتحقيق فيها أسلوب التكرار سواء ما تعلق بالجانب العقدي، أو الأخلاقي، من بينها إثبات وحدانية الله عز وجل، والحقائق الكونية، والبعث والجزاء. والقرآن الكريم هو الذي أبرز دور السياق في بيان مقاصد التكرار في النص القرآني، ويختلف باختلاف السياق، فكل تكرار في سياقه فيه الإعجاز والبلاغة، (الخالدي، ص 571).

1.2.1. تكرار القصة في القرآن

إن تكرار في القرآن الكريم قد يكون في جانب جزء منها، لا بكلماتها والفاظها كلها، أي: إن التكرار فيه نوع من الزيادة والنقصان، والتكرار في القصص القرآنية يعطي ظاهرة واضحة، فقد تكررت آيات التكرار القصص القرآنية بصور كبير وبشكل أكثر، وليس غريباً في ذلك، فالتكرار له أسلوبه الخاص فقد استعمله القرآن الكريم، لبيان ووضوح أهدافه ومقاصده من تكرار القصص والآيات القرآنية، فالقرآن رسالة ربانية ومعيار وجداني للإنسانية، لذلك هذا الرسالة يعبر عن القصص تعبيرات تشير وتدلل على مفاهيم ومقاصد ومعاني كثيرة فيها، ثم يتم التعبير عنها جمل أخرى تشير على معنى آخر، وبمعنى آخر: إن التكرار في القصص والآيات القرآنية ذاتها واحدة، إلا أن أهدافها ومقاصدها مختلفة، فالهدف والمقصد يختلف في كل كلمة وعبرة وجملة مكررة، وعلى هذا ممكن أن نقول: يقصد بتكرار القصة والآيات تكرار المعنى نفسه بأشكال متعددة، ولكل صورة وجه أو عبارة تختلف عن الصور الأخرى، ولكن لكل معنى غرض ومقصد وهدف يختلف عن الأغراض والمقاصد التي تهدف إليها المعاني الأخرى المتكررة، (الحكيم، 1419هـ، ص 62-63).

1.2.2. علاقة التكرار بإثبات وحدانية الله

إن المتدبر لكتاب الله تعالى يتبين مظاهر قدرة الله وعظمة شموله وعلمه وتام حكمه وأنه سبحانه وتعالى المستحق أن يعبد وحده لا شريك له، فقد لفت سبحانه وتعالى الأنظار بطرق مختلفة وأساليب متنوعة إلى الكون وما فيه من المخلوقات، وكل ذلك برهان ودليل على وحدانية الله سبحانه وتعالى في ربوبيته وألوهيته وفي أسمائه وصفاته، (القرني، 1988، ص 121).

ومن أمثلة كلام الله عز وجل في هذا الموضوع في سورة الناس، قوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ * مَلِكِ النَّاسِ * إِلَهِ النَّاسِ * مِنْ سَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ * الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ * مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ﴾، (الناس 1/114-6)، ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾، رب الناس هو خالقهم جميعاً وربهم في تدبير شؤونهم إصلاح

حالمهم، (مَلِكِ النَّاسِ)، صاحب الملك في السماوات السبع وله الملك في الارض والسلطان على كلها وهو القاهر على فوق كل شيء، (إِلَهِ النَّاسِ)، أي معبودهم، فإن المَلِكُ قد يكون إلهاً وقد لا يكون لأن كلمة الملك يتعمل للإنسان في بعض الاحيان، ولكن اسم الإله مخصوص بالله سبحانه وتعالى لن يشارك فيه أحد من مخلوقاته اياً كان، (مِن شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ)، الخناس هو الشيطان والإبليس نفسه، إذا ذكر الله خنس الشيطان و انقبض، وإذا لم يذكر الله انبسط ووسوس، (الذي يوسوس في صدور الناس)، هو الدُّعاء واللجوء إلى طاعة رب العالمين بكلام هادئٍ وَخَفِيٍّ يَصِلُ إِلَى الْقَلْبِ مِنْ غَيْرِ سَمَاعٍ صَوْتٌ ثُمَّ بَيَّنَّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِأَنْ لَهُ ضَرْبَانِ، جَنِيٍّ وَإِنْسِيٍّ فَقَالَ، (مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ)، اما الشيطان الإنسي فيصور نفسه كالناصح الامين المشفق فيوقع في الصدر من كلامه الذي أخرجه مخرج النصيحة ما يوقع الشيطان الجني فيه بالسوسة، وقيل إن الابليس يوسوس في صدور الناس، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: اي مولود عندما يولد إلا على قلبه وسواس، فإذا جاء بذكر الله خنس وإذا غفل عن ذكر الله وسوس، ونعوذ بالله من وسوسة الشيطان، في سورة الناس نلاحظ تكرير لفظة، الناس، خمس مرات وذلك تبجيلاً لهم على ما سبق حيث أنها وردت كذلك لإثبات إلهية الخالق وأنه وحده لا شريك له، وهو ربهم الذي خلقهم ووجب عليهم عبادته وألا يشركوا به، (القرني، 1998، ص 122).

وهنا ظهر لنا جانب من جوانب التكرار في مساهمته إثبات وحدانية الله سبحانه وتعالى، (الصرصري، ص 286).

1. 2. 3. علاقة التكرار بإثبات الحقائق الكونية

اتفق جمع من العلماء على أن تكرار أي الشيء هو وسيلة من وسائل لإقناع المخاطب به، فإن كلام الله جاء بهذا الطريقة والأسلوب قبلهم، فنرى أن كل الاسهامات والإشارات في القرآن الكريم من الايات والقصص ومثال ونعم وأدلة كونية وعقلية جاءت في القرآن مكررة بطرق وصيغ مختلفة، وهذا هو التكرار المقصود والمفيد وغير الممل، ومن ذلك يتبين لنا أن الايات والقصص القرآنية التي وردت مكررة كانت في كل موضع تأتي بجديد أو تركز أو تؤكد على مقصد وغرض هام من مقاصد وأغراض في القصص القرآني، (لملكاوي، 1985م، ص 350-352).

من أمثلة القرآن الكريم في الموضوع قوله عز وجل: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا* وَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾، (النساء 132/3)، قضية ملكية الله للسماوات والأرض وما فيهن؛ كررها القرآن ثلاث مرات في سورة واحدة في مقام واحد في آيتين متتاليتين، وقد قيل إن الكلام إذا تكرر تقرر، (الصرصري، ص 286)، أثبت سبحانه وتعالى الحقائق الكونية بتكراره لجملة (ما في السماوات وما في الأرض)، لإفادة الكلام وتقويته، والغرض الإعجازي والبلاغي من هذا التكرار تأكيد حقيقة ملكية الله عز وجل لجميع ما في السماوات والأرض، (الصرصري، ص 287).

1. 3. أغراض التكرار

لم يكتف المسلمون بإنكار وجود التكرار في القرآن الكريم من قبل محاربي القرآن، بل حاولوا الكشف عن العلل والأسباب التي تقنع الخصوم أكثر، ولا يخفى على أحد أن القرآن نفسه أجاب على شبهات هؤلاء المعاندين، ورد على تساؤلهم واعتراضاتهم على وجود القصص بالقرآن الكريم، قال سبحانه وتعالى: ﴿فَاقْصِصْ الْقِصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾، (الأعراف 7 / 176). وقوله تعالى: ﴿وَكَلَّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ

الرَّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ»، (هود 11 / 120)، وقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَقَدْ آتَيْنَاكَ مِنْ لَدُنَّا ذِكْرًا﴾، (طه 99 / 20).

وقوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحَدِّثْ لَهُمْ ذِكْرًا﴾، (طه 113 / 22)، فاتخذوا هذه الآيات وغيرها أسبابا للتكرار، وأضافوا عليها أسبابا أخرى من عند أنفسهم، يصلح أن تكون عللا لتفسير التكرار الأسلوبى، وبعضها لتكرار القصص والأنباء، والأسباب القرآنية التزم بها أكثر الباحثين، وترددت في أقوالهم نصا أحيانا وإشارة أحيانا أخرى، وأما العلل الشخصية فقد اختلف التعامل معها من باحث إلى آخر، ولكل باحث نظرتة الشخصية ورؤياه المختلفة عن صاحبه، وسنذكر بعض الأغراض كي تصبح المسألة أكثر وضوحا للقراء، (الصرصري، ص 287).

1- التذكير: التذكير هو سبب من أسباب ورود التكرار في القرآن الكريم، وقد أشار الإمام الخطابي إلى هذا، واعتبر التكرار سببا للتذكير مشيرا إلى أن الله تعالى أخبر بالسبب الذي من أجله كَرَّرَ القصص والأخبار في القرآن، فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا لَهُمْ أَقْوَالَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾، (القصص 28 / 51)، وقال تعالى: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحَدِّثْ لَهُمْ ذِكْرًا﴾، (طه 113 / 22)، وأعلن أنه إنما يحتاج إلى التكرار ويحسن استعماله في الأمور المهمة التي قد تعظم العناية بها ويخاف بتركه وقوع الغلط والنسيان فيها والاستهانة بقدرها، (الخطابي، ص 48).

2- تثبيت قلب النبي عليه السلام

إن التكرار يأتي في كتاب الله تعالى تثبيتا لقلب النبي -ﷺ- يقول الخطابي: إنما أوحى الله القرآن على نبيه في ثلاث وعشرين سنة حالا بعد حال، وكان المعلوم من حاله -ﷺ- أنه كان يضيق صدره لأمر تعرض الكفار والمشركين له، ومنهم من يهدفه ويقصد النبي -ﷺ- بالأذى والمكروه، فكان الله عز وجل يوحى اليه ويسليه بما ينزل عليه بذكر القصص لتثبيت قلبه، ما تقدم من الأنبياء والرسول ويعيد ذكرها حسب ما يعلمه من المصالح لإصلاح المجتمع وإيصال الدعوة بطريقة ربانية، فإذا كان ضيق الصدر والأنفس يتكرر ويتجدد، والحاجة إلى تثبيت الفؤاد زمن بعد زمن تقوى، فكان لا بد أن يعيد عليه ما لحق المتقدمين من الأنبياء من أذى ومكروه من أعدائهم، ويعيد ذلك ويكرره فيجتمع فيه الغرض الذي ذكرناه، (الأبادي، 1960م، ص 397/16).

3- نستنبط من أقوال ابن قتيبة حيث أوما إلى الربط بين تنجيم القرآن وتكرار القصص والوعظ حين قال: "إن ذلك كان رسالة ربانية ووعظا وتنبهيا للناس من سنة الغفلة، وشحنا لقلوبهم بتكرار الموعظة وتجديده"، (الدينوري، 1979م، ص 180)، ونجد الزمخشري أيضا يربط بين الوعظ والتكرار مشيرا إلى هذا، فقال: "فأندته أن يجددوا عند استماع كل نبأ من أنباء الأولين اذكارا واتعاظا"، (الزمخشري، 1407هـ، ص 129/2)، إن التكرار بمنزلة الواعظ والخطيب، الذي إذا ذكر قصة من قصص الأولياء والصالحين وعظ بها، لم يمتنع بعد مدة أن يعلم الصالح في إيرادها ثانية، ولا يكون ذلك نقصا ولا عيبا، بل ربما لا يعاب ذلك في المجلس الواحد، إذا اختلف المقصد والغرض في ذلك الوعظ، وزاد ذلك تأكيدا ووضوحا، (يارزمان، 2011م، ص 69).

1. 4. منزلة التكرار وأنواعه

لم يكتف المفكرون المسلمون بتبرئة التكرار القرآني من كل عيب، بل بذلوا كل الجهود لإسباغ مجال الجمال التعبيري عليه، ليتسق مع الإعجاز الذي وصفوا به القرآن كله، في عمومته وجزئياته، سئل أحمد بن يحيى

المعروف بثعلب، عن التكرار في سورة الكافرون، فوصفه بالحسن، ثم رد حسنه إلى اختلاف المدلول الذي تحمله كل عبارة من المكررات، وجعل ذلك قاعدة عامة فقال: "إنما حسن التكرار بجماله لأن تحت كل كلمة وعبارة ولفظة معنى ليس هو تحت الأخرى"، (أمالي المرتضى 1967م، ص 121/1)، إن القرآن الكريم اجتمعت فيه أشياء كثيرة، من شأنها إذا اجتمعت في عمل ما أن تنقص من قيمته، ولكنها لم تؤثر في القرآن، بل إنه على الرغم من وجودها فيه بلغ في الفصاحة النهائية التي لا غاية وراءها، فدل ذلك على كونه معجزاً، ثم عدد الرازي هذه الأشياء التي تحط من قدر الأعمال، فذكر أربعة، جعل رابعها التكرار، ولكنه فقد التأثير في القرآن بسبب عدم التفاوت بين كل ما جاء به، ثم قال: إن كل من قال شعراً فصيحاً في وصف شيء فإنه إذا كرره لم يكن كلامه الثاني في وصف ذلك الشيء بمنزلة كلامه الأول، وفي القرآن التكرار الكثير، مع ذلك فإن كل واحد منها في نهاية الفصاحة، ولم يظهر التفاوت أصلاً، (الرازي، 1420هـ، ص 115/2).

1.4.1. أنواع التكرار

لقد قسم القدامى التكرار إلى قسمين كبيرين كما نقل الامام الرازي في تفسيره عن ابن رشيق قوله: وللتكرار أماكن يحسن فيها وأماكن يقبح فيها، فأكثر ما يقع التكرار في الألفاظ دون المعاني، وهو في المعاني دون الألفاظ أقل، فإذا صار التكرار في اللفظ والمعنى فذلك العيب والنقص ظاهر، (الرازي، ص 115/2)، وهنا نتوقف أمام تقسيم الی نوعين عند ابن رشيق.

1.1.4.1. تكرار اللفظ والمعنى

وهو ما يكون فيه التكرار في اللفظ دون معاكسة واختلاف في المعاني، وقد جاء على نوعين: الأول: موصول، والثاني: مفصول، أما الكلام عن الموصول: فقد جاء على وجوه متعددة: إما تكرار كلمات في سياق الآية، مثل قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾، (المؤمنون 23 / 36)، وإما في آخر الآية وأول التي بعدها، مثل قوله تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِأَيَّةٍ مِّنْ فَضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ فَوَارِيرًا* فَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾، (الإنسان 76 / 15)، وإما في أواخرها، مثل قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾، (الفجر 89 / 21)، وإما تكرار الآية بعد الآية مباشرة، مثل قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا. إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾، (الشرح 94 / 5).

وأما الكلام في المفصول: فيأتي على وجهين: إما تكرار في السورة نفسها، وإما تكرار في القرآن كله، مثال التكرار في السورة نفسها: تكرر قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾، (الشعراء 26 / 140)، في سورة "الشعراء" (8) مرات، وتكرر قوله تعالى: ﴿وَيَلِّ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾، (المرسلات 77 / 15)، في سورة "المرسلات" (10) مرات، وتكرر قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾، (الرحمن 55 / 77)، في سورة "الرحمن" (31) مرة.

ومثال التكرار في القرآن كله: تكرر قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾، (الملك 67 / 25). (6) مرات: في "سورة يونس" (48) و"سورة الأنبياء" (38) و"سورة النمل" (71) و"سورة سبأ" (29) و"سورة يس" (48) و"سورة الملك" (25)، وتكرر قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾، (التوبة 9 / 73)، مرتين: في "سورة التوبة" (73) و"سورة التحريم" (9)، (الرافعي، إجاز القرآن، 2003م، ص 148).

1.1.4.1. تكرار المعنى دون اللفظ

وهو تكرار يوجد في المعنى دون اللفظ، ويعرف بالتكرار المعنوي،

في مجال التكرار في المعنى دون اللفظ، ذكر ابن تيمية الى بعض الآيات القرآنية التي تلاحظ وتشير إلى وجود هذا الصور في القرآن الكريم، مثل قوله تعالى: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾، حيث يقول ابن تيمية بعدم وجود التكرار في هذه الآية الكريمة، وقال إنها فيها جملتين مفيدتين ذات معنيين، الأول: أن الله سبحانه وتعالى عندما يأمر الملائكة بأمر لا يعصون الله سبحانه وتعالى في أوامره، والثاني: أن الملائكة لا يفعلون أي حركة أو شيء من عند أنفسهم، بل حركاتهم وأفعالهم طاعة لأمر الله عز وجل، (العنزي، 1429م، ص 8).

أما بخصوص موضوع التكرار في القرآن الكريم الذي يراه البعض أنه موجود في قوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾، فيجيب ابن تيمية على هذا الكلام ويقول: إنه ليس بتكرار، بل هي معان مختلفة بينها قدر مرتبط ومشارك، وبيانه أن الإيجاد متعلق بالمادة وبالصورة كليهما، ولهذا فإن كلمة "البارئ" للمادة، وكلمة "المصور" للصور، والخالق لهما جميعاً، وفي النهاية لا يوجد أي تكرار في هذا الآية، (العنزي، ص 8).

التكرار يعطي نفس المعنى، ولكن بكلمات وعبارات مختلفة تماماً، وهذا الجزء من التكرار كما جاء القرآن الكريم في سور وآيات كثيرة، يتمثل ذلك التكرار في أكثر من شكل وأنواع، هي: (الرافعي، ص 148).

1- النوع الأول: صورة وشكل الجنة ونعيمها.

2- النوع الثاني: صورة وشكل النار وجحيمها.

3- النوع الثالث: صور وشكل القصة القرآنية، (الرافعي، ص 149).

2. التكرار عند العلماء القدامى والمحدثين

2.1 التكرار عند علماء الإعجاز

إن التكرار فيه مقاصد وأهداف كثيرة كما ذكرناه سابقاً ومن احد المقاصد هو المقصد الإعجازي؛ لأن الله سبحانه وتعالى تحدى العرب والمعارضين لكتابه الكريم ورسوله الكريم في كثير من من السور والآيات على مراحل مختلفة ومتعددة ، ففي المرحلة الأولى تحدى بلاغاء العرب وفصحاءهم يأتوا بمثل الكتاب من غير تعيين قدر، قال تعالى: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ﴾، (الطور 34/52)، وعندما عجزوا ولم يتمكنوا عن الوصول والإتيان بمثله هذا الشيء، تحداهم الله سبحانه وتعالى في المرة الثانية أن يأتوا ويتلوا بعشر سور مثل القرآن، قال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ وَادْعُوا مَنْ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾، (هود 13 / 11)، ولما عجزوا في المرة الثانية ولم يستطيعوا عن الإتيان بعشر سور مثله تحداهم في المرة الثالثة أن يأتوا ويقدموا بسورة واحدة مثله، والسورة القصيرة في القرآن الكريم تتكون من ثلاث آيات وهي سورة الكوثر، قال سبحانه وتعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا مَنْ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾، (يونس 38 / 12)، والمراحل الثلاث الأولى التي أشار اليه القرآن الكريم مكية التنزيل كلها لأن السور الكريمة "الطور"، "هود"، "يونس" سور مكية التنزيل كلها باتفاق جميع العلماء والمفسرين، التي وخوطب بها بلغاء العرب في ذلك الزمن؛ لأن الوحي نزل في مكة ونزل القرآن بلسان العرب والعرب كانوا هم المتحدثون لأنهم كانوا يفخرون ببلاغتهم وفصاحتهم في لغة العرب، ولهذا ماجاء في هذه السور الثلاث تحدي للعرب، ولما عجز أهل العرب بكل تحدياتهم ولم يتمكنوا على جواب القرآن عن الإتيان بأية صورة من التحدي، تحدى القرآن الناس كلهم جميعاً، عربهم وعجمهم، في المرة الرابعة تحداهم الله سبحانه وتعالى أن يأتوا بمثل القرآن كلها، قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي

رَبِّبْ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِّن دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ»، (البقرة 23/2)، ومما يؤيد ذلك: وحدة السياق؛ لأنَّ الآيتين اللتين ذكرناه سابقاً هذه الآية تصدرت بخطاب موجه إلى الناس أجمعين، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٥﴾ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، (البقرة 21/2)، وفي المرحلة الخامسة يتحدى الله سبحانه وتعالى من طريق ووحيه ورسالته الإنس والجن أجمعين على أن يأتوا بمثله ولو كانوا مجتمعين ومتفقين على شكل نفس واحد، قال تعالى: ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾، (الإسراء 88/17)، وبعد أن تحداهم الله سبحانه وتعالى أعطى الجواب فوراً بعدم مقدرتهم بدلالة قوله: ﴿لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾، (الإسراء 88/17)، فقد كرر القرآن الكريم القصة القرآنية بطرق وأساليب متنوعة ومختلفة مرات عديدة؛ لإثبات أن الإتيان بمثله لا يمكن لأحد إلا لصاحب القرآن نفسه وهو الله سبحانه وتعالى، فهو من عزته وقوته، وفي هذا المرحلة قطع وجزم على عجزهم وعدم تمكنهم، وعلى أن الإتيان بمثله من عظمة الله سبحانه وتعالى، (الحكيم، ص 63).

2.2. التكرار عند القدامى

ربما بالنظر والمراجعة إلى كتب علماء القدامى من علماء علم الإعجاز؛ ومن النحويين وأهل اللغة والبلاغة عند العرب، يجد أن هناك اختلافاً في الآراء حول موضوع التكرار في القرآن الكريم، ومن أجل الوقوف عند آراء العلماء، وسوف نذكر ما قيل في ظاهرة التكرار في كتب القدامى ومن بين هؤلاء:

1- أبو عثمان الجاحظ:

يعد الجاحظ من أوائل العلماء الذين تحدثوا واهتموا بهذا الأسلوب والطريقة، ومن رأيه وحديثه عن التكرار قوله: "وليس التكرار عيباً ولا خلا ولا نقصاً مادام هناك حكمة كتقرير المعنى أو الخطاب حمقى أو الغبي أو الساهي، كما أن تكرار الكلمات والعبارات في الألفاظ ليس بعيب ولا بنقص مالم يتجاوز في مقدار الحاجة ويخرج الحقيقة إلى العبث"، (الجاحظ، 1968م، ص 79/1)، يفهم من هذا الكلام أن التكرار أسلوب مشترك عند العرب، ولكن يجب أن يكون له ضوابط، فهو لا يستخدم إلا عند الحاجة.

2- ابن فارس:

يقول ابن فارس في كتابه "الصاحبي": "فأما تكرار الآيات في الأنباء والقصص في القرآن الكريم فقد تكلم عنه العلماء في وجوه متنوعة وأشكال مختلفة، وأصوب وأدق ما يقال فيه أن الله سبحانه وتعالى جعل هذا الكتاب وعجز العرب والقوم في ذلك الزمن والمرحلة الشديدة عن الإتيان بآية أو بسورة أو بمثله لصحة طريق النبي محمد ﷺ، ثم أوضح الأمر وبينه في عجزهم بأن تكرار ذكر آية أو ذكر قصة في مواضع إعلاماً أنهم عاجزون عن الإتيان بمثله بأي شكل من الأشكال جاء، وبأي عبارة عبر، فهذا أولى ما قيل في موضوع التكرار، والذي بين سنن العرب في كلامها". ثم يقول: "ومن سنن العرب الإعادة والتكرار إرادة التقرير بحسب العناية مثل هذه المسألة"، (الرازي، 1993م، ص 127).

3- ابن سنان الخفاجي:

لقد تكلم ابن سنان الخفاجي في "كتابه سر الفصاحة" حول عنصر التكرار وثنائه بفصاحة الكلام وعذوبتها بقوله: "ما رأيت شيئاً يفوق في الفصاحة والبلاغة ويغض من طلاوتها وعذوبتها وجمالها أظهر من التكرار لمن يؤثر تجنبه وحفظ نسجه عنه"، (ابن سنان الخفاجي، 1982م، ص 106 / 1).

4- جلال الدين السيوطي:

يرى الامام السيوطي أن أسلوب التكرار له علاقة وارتباط بمحاسن البلاغة وعبارة الفصاحة في إظهار الاهتمام والعناية بالأمر، كونه مرتبطاً بالأسلوب، وهذا ما جاء في كتاب الإتيان، وذلك قوله: " هو أبلغ وأصح من التوكيد وهو من جمال المحاسن في الفصاحة"

ويقول السيوطي هناك فوائد لإسلوب التكرار: منها الإقرار وقد قيل: الكلام والعبارة إذا تكررت تقرر وقد نبه الله تعالى على السبب الذي لأجله كرر جاء التكرار في القصص والآيات في الإنذار والتبشير، في العذاب والجزاء في الجنة والنار في القرآن بقوله: ﴿وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾، وهناك آيات كثيرة في حق هذه المواضيع، (طه 22/ 113)، ومنها التأكيد، ومنها زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة ليكمل تلقي الكلام بالقبول، (السيوطي، ص 224/3).

2.3. التكرار عند المحدثين

يعتبر التكرار أسلوباً حديثاً من ناحية ظهور بعض المزايا الجديدة في استخداماته، بالرغم أن العرب منذ القدم استخدموه في الشعر والنثر، وهذا كله لوجود دلالات فنية ونفسية، ولهذا يعد التكرار ظاهرة بارزة ومشهورة في عصرنا الراهن.

1- عبد الحميد محمد جيدة: يدعم هذه الفكرة: ويقول عنها "أن التكرار له دلالات نفسية وفنية يدل على الاهتمام بهذا الموضوع ما يشغل الفكر والعقل، إيجاباً أم سلبياً، خيراً كان أو شراً، جَمِيلاً أو قَبِيحاً، ويجذب هذا الاهتمام احساس الإنسان، والتكرار يرسم مدى المكرر قدرته وقيمه"، (عبد الحميد محمد جيدة، 1980م، ص67).

2- نازك الملائكة: وهي من المحدثين الأوائل الذين بحثوا عن التكرار وكتبوا عنه، التي تناولته في كتابها، "قضايا الشعر المعاصر"، وهي صاحبة اليد الفضلى في بسط نظرة جديدة على التكرار وهي ترى "أن التكرار يهتم على محاور وجوانب حساسة في العبارات ويكشف عن التفات واهتمام المتكلم بها وهو بهذا المعنى ذو دلالة نفسية قيمة، تفيد الناقد الأدبي الذي يدرس الأثر ويحلل نفسية كاتبه"، (نازك الملائكة، 1965م، ص 230).

3- حسين خمري: يرى أن "تقنية التكرار التي اقترحتها الراوية الجديدة ومارسته من خلال نصوصها الإبداعية أصبح من مميزات الراوية الجديدة وتكاد تكون هذه التقنية من أهم العناصر المؤثرة في الكلام."، (حسين خمري، 2002م، ص 19-20)، نستنتج من هذا أن التكرار يعتبر حتمية لا مفر منها في أي عمل أدبي، -سردي أو شعري-.

وفي نهاية هذا البحث المختصر يتبين أن التكرار في القرآن الكريم لا علاقة له بتكرار الكلام دون فائدة، بل إن كل تكرار في كتاب الله تعالى له هدف ومقصد وفائدة، وهناك علاقة وارتباط بين التكرار والبلاغة والفصاحة. والتكرار هو أحد أهم الأساليب في كلام الله تعالى مع مخاطبين، ولا يمل القارئ عندما يقرأ القرآن أو عندما يمر بآيات التكرار، بل يعطي التكرار للقارئ حلاوة وراحة في النفس، ويكشف له كثيراً من الأهداف والمقاصد والأساليب الجميلة.

الخاتمة

إنَّ التكرار في القرآن الكريم وفي آياته المتكررة إنما تكررت تبعاً لمختلف مقاصدها واهدافها إلى أغراض متنوعة، التكرار في آيات القرآنية في كل مرة هدف ومقصد يختلف غرضه وهدفه عن مقاصده في المرات الأخرى، وبهذا يمكن القول: إنَّ التكرار في الآيات القرآنية تبعاً لتنوع مقصده تتكرر متخذة سبل وطرق متنوعة ومختلفة.

وتبين لنا في هذا البحث إنَّ من فهم ظاهرة التكرار في الآيات القرآنية يؤيد القائلين بـ (التكرار)، إلا أنه يبين أنه تكرار محمود وممدوح، لا نقصان ولا عيب فيه، لأنه في كل مرة تكرر فيها القصة أو موضوعاً تأتي لمقصد وهدف يختلف عن مقصدها وهدفها في النص السابق لها، وفي الوقت نفسه يبطل ويتحدى الشبهة والشك للقائلين بإبطال التكرار في الآيات القرآنية؛ لأنه ليس حشواً، وإنما هو تكرار معنى قصده القرآن الكريم، ورمى إليه.

ومما يدعم التكرار في القرآن الكريم، أنَّ التكرار هو منهج أساليب العرب ومذاهبها، وهم أكثر أهل المعنى للقرآن وفهمه، وقد نزل القرآن الكريم بلسان العرب، إن التكرار من فضائل الفصاحة والبلاغة وهو أبلغ من التأكيد، خلافاً لبعض من غلط، التكرار مذهب وطريق للعرب معروف ولكنهم لا يستخدمونه إلا بشتى أشكال خطاباتهم وكل ذلك ماثور عليهم في كثير من كتب اللغة والأدب والبلاغة، والقرآن في آياته وذكر قصصه أبلغ وأفصح وأروع من الفصحاء من علماء اللغة والمهرون فيها في تكرار الآيات والقصص في كل ما يفيد الكلام من هدف وبيان وتحقيق واستفسار.

المصادر والمراجع

- الأبادي، عبد الجبار بن أحمد. *المعنى في أبواب التوحيد والعدل*، مصر: دار المعارف، الطبعة 4، 1960.
- ابن سنان الخفاجي، عبد الله بن محمد بن سعيد، *سر الفصاحة*، بيروت: دار الكتب العلمية، 1982.
- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، *تأويل مشكل القرآن*، تحقيق: أحمد صقر، القاهرة: دار التراث، الطبعة 2، 1979.
- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم بن علي، *لسان العرب*، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ت.
- أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، *الصاحبي في اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها*، تحقيق: عمر فاروق الطباع، بيروت: مكتبة دار المعارف، 1993.
- الجاحظ، عمرو بن بحر الليثي الكناني، *البيان والتبيين*، 3 مجلدات، تحقيق: فوزي عطوي، بيروت: دار صعب، 1968.
- جيدة، عبد الحميد محمد، *الاتجاهات الجديدة في الشعر العربي المعاصر*، بيروت: دار الأمة، 1980.
- الخالدي، صلاح عبد الفتاح. *القرآن ونقض مطاعن الرهبان*، دمشق: دار القلم، 2016.
- الخطابي، حمد بن محمد، *بيان إعجاز القرآن*. تحقيق: محمد خلف الله أحمد- محمد زغلول سلام. مصر: دار المعارف، الطبعة 3، د. ت.
- الخمري، حسين، *فضاء المتخيل مقاربات في الرواية*. الجزائر، منشورات الاختلاف، 2002.
- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن، *مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير*، 32 مجلداً، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة 3، 1420هـ.

- الرفاعي، مصطفى صادق. *إعجاز القرآن*، بيروت: المكتبة العصرية، 2003.
- الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر، *البرهان في علوم القرآن*، 4 مجلدات. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1957م.
- الزمخشري، محمود بن عمر بن محمد، *أساس البلاغة*، مجلدا، تحقيق: محمد باسل، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998.
- الزمخشري، محمود بن عمر بن محمد، *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل*، 4 مجلدات. بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة 3، 1407هـ.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. *الإتقان في علوم القرآن*، 4 مجلدات، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974م.
- الشريف الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين، *التعريفات*، تحقيق: محي الدين عبد الحميد. القاهرة: شركة القدس للتصوير، 2007.
- الشريف المرتضى، علي بن الحسين الموسوي العلوي، *أمالي المرتضى*. تحقيق: محمد أبو فضل إبراهيم، بيروت: دار الكتاب العربي، 1967.
- القرني، شعلان سعد محمد، *التكرار في إثبات وحدانية الله في القرآن الكريم وحكمته*. مكة: جامعة أم القرى، رسالة ماجستير، 1988.
- الصرصري، سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم، *الإكسير في علم التفسير*، تحقيق: عبد القادر حسين. القاهرة: مكتبة آداب، د. ت.
- العنزي، حمدان بن لافي، *رسالة في علوم القرآن لابن تيمية عرض وتعريف*. الإمارات: مركز التفسير للدراسات القرآنية، 1429.
- قريميدة، محمد صالح، *ظاهرة التكرار في شعر الواواء الدمشقي*، ليبيا: كلية التربية، جامعة زاوية، د. ت.
- الملكاوي، محمد أحمد، *عقيدة التوحيد في القرآن الكريم*، القاهرة: مكتبة دار الزمان، 1985.
- محمد باقر الحكيم، *القصص القرآني*، قم: المركز العالمي للعلوم الإسلامية، الطبعة 2، 1995.
- نازك الملائكة. *قضايا الشعر المعاصر*. بغداد: دار التضامن، 1965،
- يارزمان جنت كل، *التكرار في القرآن وأسراره البلاغية*. إسلام آباد: الجامعة الإسلامية العالمية، أطروحة دكتوراه، 2011.

الاستدامة في التعليم في ظل المنهج الكلي للمؤسسة

ومنظور ابتكار الخدمة التعليمية

أ.م. د. منى حيدر عبد الجبار الطائي

قسم الاجتماع، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، بغداد، العراق

muna.haider@coeduw.uobaghdad.edu.iq

009647711580949

المستخلص

يهدف البحث إلى تحليل إشكالية المؤسسات التعليمية عموماً لاسيما التربوية (المدارس) ، في التعامل مع " موضوع استدامة التعليم " في عالم تواجه فيه المؤسسات مخاطر ناتجة من صعوبة التكيف مع متطلبات التطور التكنولوجي والمعرفي والأخذ بأستراتيجية التعليم لتحقيق التنمية المستدامة Education (ESD) (for sustainable development) التي تتطلب اتباع منهج تعليمي تشاركي يشمل كل الأطراف ذات العلاقة لضمان أن جميع أصحاب المصلحة (الداخليين والخارجيين) يقدرّون الاستدامة وبما يضمن تحقيق القيمة التي يعبر عنها في المشاركة النشطة للطلبة في عملية التنمية المطلوب تحقيقها ، وكان المنهج الكلي للمؤسسة (WIAs) * Whole Institution Approaches أحد المناهج اللازمة لتحقيق ذلك ، والذي يعتمد على نظرية التغيير التنظيمي ، إذ أصبح التغيير المفتاح الأساسي لغالبية المشكلات المؤسسية الحالية ، والتغيير المطلوب يجب أن يكون استراتيجياً. بموجبه تؤدي المؤسسات التربوية دوراً مركزياً في تحقيق المبادرة المطلوبة لرسم الاتجاهات الجديدة للمدارس في التعامل مع متطلبات تحقيق الاستدامة في التعليم كونها إستراتيجية تتيح تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي ضوء عملية التحليل النوعي والمنهجي للوثائق الدولية والدراسات العلمية واوراق العمل مثل دراسات : Benavot, A. 2014, Armstrong, Holst, J. 2023, P, 2021 التي وصفت المنهج الكلي للمؤسسة (WIAs) بأنه "عمليات تعلم تنظيمية مستمرة وتشاركية يهدف تحقيق الاتساق المؤسسي نحو الاستدامة، ويربط باستمرار مناهج التعلم الرسمية وغير الرسمية " ، تم اعتماد منهجي الاستنباط والاستقراء للوصول الى نتائج قائمة على قواعد الاستدلال المنطقي ، وخرج البحث بمجموعة من النتائج ابرزها أنه من خلال تطبيق "الممارسات المستدامة" كمفهوم اساسي للخدمة التعليمية المقدمة، يمكن للمدارس من خلال مواءمة أنشطتها التنظيمية الداخلية والخارجية تحقيق التعليم المستدام. اما ابرز التوصيات فكانت اهمية توسيع محتوى المناهج الدراسية، نظرا الى تأثير الخطاب الأكثر حداثة في التعليم من أجل التنمية المستدامة (ESD) بالتفكير البيئي والنظمي والحاجة إلى التعليم لإحداث تغيير شامل بمشاركة جميع اصحاب المصلحة من أجل ضمان الاستدامة على المدى الطويل .

الكلمات المفتاحية: الاستدامة - التنمية المستدامة - التعليم المستدام- المنهج الكلي للمؤسسة (WIAs)-

ابتكار الخدمة التعليمية

Sustainability in Education in Light of the Holistic Approach of the Institution

The Perspective of Educational Service Innovation

Assistant Professor Dr. Mona Haider Abdul Jabbar Al-Taie

Department of Sociology, College of Education for Girls, University of Baghdad, Baghdad, Iraq

Abstract

The research aims to analyze the problem of educational institutions in general, especially educational (schools), in dealing with the "sustainability of education" in a world in which institutions face risks resulting from the difficulty of adapting to the requirements of technological and knowledge development and taking the education strategy to achieve sustainable development (ESD), which requires a participatory educational curriculum that includes all relevant parties to ensure that all stakeholders (internal and external) value sustainability and to ensure the achievement of the value it expresses in the active participation of students in the development process to be achieved, and the whole institution approaches was one of the necessary curricula to achieve this, which is based on the theory Organizational change, as change has become the main key for most current institutional problems, and the required change must be strategic. Under it, educational institutions play a central role in achieving the required principle to draw the new directions of schools in dealing with the requirements of achieving sustainability in education as it is a strategy that allows the achievement of the goals of sustainable development. In light of the process of qualitative and methodological analysis of international documents, scientific studies and working papers such as studies: Benavot, A. 2014, Armstrong, P, 2021, Holst, J. 2023, which described the holistic approach of the institution) (WIAs as "continuous and participatory organizational learning processes that aim to achieve institutional coherence towards sustainability, and constantly links to formal and informal learning curricula". The methodology of deduction and induction was adopted to reach results based on the rules of logical reasoning, and the research came out with a set of results, most notably that through the application of "sustainable practices" as a basic concept of the educational service

provided, schools can achieve sustainable education by adapting their internal and external organizational activities. The most prominent recommendations were the importance of expanding the content of the curriculum, given that the most recent discourse in Education for Sustainable Development (ESD) was influenced by environmental and systemic thinking and the need for education to bring about comprehensive change with the participation of all stakeholders to ensure long-term sustainability.

Keywords: Sustainability - Sustainable Development - Sustainable Education - The Total Approach to the Enterprise (WIAs) - Educational service innovation

مقدمة

أدت سرعة التغيرات البيئية الحاصلة في عالم اليوم إلى تزايد الحاجة المجتمعية غير المسبوقة لتغيير مسار عمل المؤسسات عامة والتعليمية تحديداً. كما أشار: (Laurie, R. et al, 2016: 202)، إلى الميل الكبير نحو التحول وبشدة باتجاه الاستدامة في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) - مما يعني " تحدياً تعليمياً كبيراً وغير مسبوق على كل المستويات، يقتضي صياغة استراتيجيات وخطط جديدة بهدف الوصول إلى تمكين الجميع، مع توافر الكفاءات والمعارف والقيم المطلوبة للمشاركة في بناء مستقبل مستدام (UNESCO 2021: 2) .

ويعد التعليم الأداة الرئيسة لمواجهة هذا التحدي. والذي يتطلب استجابة مباشرة من المؤسسات التعليمية بضرورة إعادة التفكير في أنظمة التعليم المعتمدة من قبلها وأبدالها بطرق ومناهج حديثة تتيح التنفيذ المنهجي لتعليم يضمن تحقيق التنمية المستدامة (Sterling, S.,2016: 82) وهذا يتم من خلال إعادة تصميم السياسات والمناهج وتحديد التمويل الكافي على (المستوى الكلي) .

تصف اليونسكو البيئة التعليمية بأنها " عنصر رئيس لا يتجزأ من أهداف التنمية المستدامة الطموحة"، إذ يرتبط "الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة الخاص ب(التعليم) بجميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى: (UNESCO,2020) مع ذلك، من الناحية العملية، غالباً ما يتم التعامل مع البيئة التعليمية والتنمية المستدامة على أنها لا تعد سوى إضافة للمهام التعليمية الأخرى (Gibb N, 2016: 192) التي تنتم بكونها متعددة التخصصات، ووفقاً إلى (Whitby, A. 2019: 32) هناك حاجة إلى تركيز الكثير من الاهتمام على تطوير الكفاءات والمقدرات التعليمية، فضلاً إلى أهمية إنشاء البيئة التعليمية بما يتوافق مع متطلبات التطور الحاصل في المجال المعرفي والعلمي .

ونظر للأهمية الكبيرة للبيئات الاجتماعية والمادية اللازمة للتعلم، خصصت (UNESCO, 2017: 4) مجال عمل ذي أولوية لبرنامج العمل العالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة وبرنامج متابعة "البيئة والتنمية المستدامة لعام 2030" أكدت فيه أهمية "تحويل وتطوير بيئات التعلم والتدريب"، ودعت إلى اتباع " المنظور الكلي للمؤسسة للتعليم من أجل التنمية المستدامة في المدارس وجميع مجالات التعلم والتدريب الأخرى" ان ربط السياقات الاجتماعية والمادية بعمليات التعلم، تشمل منهج المؤسسة الكاملة (WIAs) لضمان الاستدامة الرئيسة في جميع جوانب بيئة التعلم (Holfelder, A. K. 2019:18) .

من حيث عمليات التعلم، يرتبط منهج ال WIAs مباشرة بفكرة مناهج "hid-den"، في إشارة إلى الاختلاف بين ما يتم تدريسه بشكل علني في المؤسسات التعليمية وما يتعلمه الطلاب بالممارسة والتطبيق العملي (Kuckartz U. 2019 (785)، يحدث التعلم غير الرسمي من خلال التعلم الموجه ذاتياً وغير المقصود والضمني خارج تخطيط المناهج الدراسية (Wals AEJ, Benavot A. 2017)، على سبيل المثال عندما يختبر المتعلمون أو يشاركون في تشكيل الممارسات اليومية غير المستدامة في منظمة تعليمية. يمكن القول ان هناك اشارات مبكرة على تطبيق منهج ال WIAs، الذي يصف المؤسسات المستدامة بأنها مؤسسات "تحاول أن تكون ظاهرياً "مجالاً صغيراً لكنها انعكاس لمجتمع مستدام". "في حين أن (Sterling, S. , 2016: 210) يربط هذا الأمر بتحول نموذجي عام في التعليم.

يستخدم المصطلح Whole Institution Approaches ومختصره " WIAs " في جميع مجالات ومستويات التعليم وبطرق متنوعة (في المبادئ التوجيهية أو التقارير أو المقالات) من مراحل التعليم المبكر والتعليم المدرسي إلى التعليم المهني والعالي والتعلم غير الرسمي / غير الرسمي (يشير Wals

و سيتم في هذا البحث تقديم لمحة عامة عن الآراء التي قدمت بشأن الاستدامة في التعليم في ظل منهج ال WIAS، ومنظور ابتكار الخدمة التعليمية على صعيد المؤسسة التعليمية (المدرسة) وبيان المبادئ الأساسية الواجب الالتزام بها فضلا الى المجالات التنظيمية لضمان التنفيذ الناجح لهذا المنهج ضمن المؤسسات التعليمية .

وللإجابة على التساؤلات اعلاه تم اتباع منهجي الاستقراء والاستنباط وعلى التوالي ، في سبيل الوصول الى لاستنتاج القائم على قواعد الاستدلال المنطقي التي يعين بها كلاً الممنهجين الباحثين، وفي حدود الاجتهاد الذي لا يخرج عن ضوابط البحث الموضوعي عند الاقتباس أو الإشارة إلى المصادر وما في حكم ذلك من معايير ضابطة ولتحقيق ذلك تم الاستعانة بمجموعة من الادبيات والدراسات النظرية ذات العلاقة . لتأطير فقرات البحث الذي ركز على المؤسسات التعليمية (المدارس والجامعات) كمنظمات خدمية.

تم تقسيم البحث الى أربعة مباحث وكالاتي :

المبحث الأول – منهجية البحث

وشمل :

أولاً: أشكالية البحث

ثانياً: فرضية البحث

ثالثاً:اهمية البحث

رابعاً:اهداف البحث

خامساً:منهج البحث

المبحث الثاني – الاستدامة في التعليم في ظل المنهج الكلي للمؤسسة WIAS

وشمل اربعة مطالب :

المطلب الاول: لمحة نظرية عن ظهور منهج ال WIAS

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي لمنهج WIAS.

المطلب الثالث : الاستدامة التنظيمية في إطار منهج ال WIAS

4المطلب الرابع: المبادئ الأساسية لمنهج WIAS

المبحث الثالث – المجالات التنظيمية المتكاملة اللازمة للاستدامة وابتكار الخدمة وفقا الى ممنهج WIAs

وشمل اربعة مطالب:

المطلب الاول: المجالات التنظيمية اللازمة لمنهج ال WIAs

المطلب الثاني: الثقافة التنظيمية للاستدامة

المطلب الثالث : الشروط الخارجية المطلوبة لمنهج WIAs

المطلب الرابع: الابتكار في التعليم

المبحث الرابع – النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

ثانياً: التوصيات

المبحث الأول – منهجية البحث

1- مشكلة البحث

تنبثق مشكلة البحث من أن الحديث " عن الاستدامة - أصبح راسخ نظرياً، إلا أن هناك العديد من الأسئلة ما تزال قائمة، فيما يتعلق بمفاهيمه المحددة. في ضوء عملية التحليل النوعي والمنهجي للوثائق الدولية من الدراسات العلمية واوراق العمل، التي وصفت منهج ال WIAs بأنه عمليات تعلم تنظيمية مستمرة وتشاركية يهدف إلى تحقيق الاتساق المؤسسي الشامل نحو الاستدامة، يربط باستمرار مناهج التعلم الرسمية وغير الرسمية. مع ذلك هناك ندرة في تحقق هذا الشمول، وغالبا ما تكون المشكلة ناتجة من عدم توفر البيئة الملائمة لتطبيق هذا المنهج ومن ثم يكون التوجه ضعيف نحو التنمية المستدامة من قبل غالبية المؤسسات (المدارس) ايضا هناك ضعف في الاعتراف بالاستدامة إلا من عدد قليل من العاملين ، على الرغم من كونه نهجا رئيسيا ، إلا إن الأدلة على تنفيذه من قبل المؤسسات المدرسية لا تزال في طبيعته غير المكتملة مع تأثير محدود للإدارات والطلاب والموظفين ، والتي أفرزتها المتغيرات الجديدة. وفي هذا المنحى وتحت ظل فهم وإدراك طبيعة المنافسة وجدنا أن دراسة أحد محاور التنافس المحلي والدولي متمثلاً بالتعليم يتطلب ، امتلاك رؤية لاستراتيجية تقودها إلى النجاح ومن ثم فيصبح على هذه المؤسسات متطلبات تبني مثل هذا النوع من الاستراتيجيات، بما يعنيه ذلك من تغيير في فلسفتها وأهدافها وسياساتها وما يتبع ذلك بالنتيجة. ، عليه تتحدد مشكلة البحث الحالي في الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن تحقيق استدامة التعليم في اطار التطبيق الناجح لمنهج ال WIAs ومنظور ابتكار الخدمة التعليمية ؟

2- فرضية البحث

لابد للمؤسسات عموماً والتعليمية تحديداً اختيار المناهج المناسبة لإحداث التغييرات المنشودة لضمان نجاحها، في إطار التغييرات الحاصلة في البيئة الخارجية من أجل تعزيز فاعليتها وتحسين مستوى أدائها عليه بدأت العديد من المؤسسات التعليمية في غالبية الدول المتقدمة وعدد من الدول النامية اعتماد الأساليب والمناهج الحديثة في تنظيماتها منها المنهج الكلي للمؤسسة لإحداث التحسينات المطلوبة للوصول إلى إستدامة التعليم ، التي تتطلب الالتزام بعدد من المبادئ فضلاً إلى الأخذ بنظر الاعتبار المجالات التنظيمية المتكاملة اللازمة للاستدامة وابتكار الخدمة وفقاً إلى المنهج الكلي للمؤسسة WIAs ، إن نجاح وتطور هذه المؤسسات يعتمد بشكل كبير على مدى إدراك إدارتها إلى ضرورة الالتزام بتطبيق هذا المنهج وتوفير المناخ التنظيمي الملائم لانجاحه ، ولمعالجة ما عرضنا له أقمنا فرضيتنا بناء على تساؤلات مفادها:

- ما هو التعليم المستدام ؟
- ما المقصود بالمنهج الكلي للمؤسسة التعليمية ؟
- مالذي يعنيه الابتكار في الخدمات التعليمية ؟
- ماهي المبادئ التي يتطلب الالتزام بها لتطبيق المنهج الكلي للمؤسسة ؟
- ماهي المجالات التنظيمية المتكاملة اللازمة لتحقيق الاستدامة في التعليم ؟

3- أهمية البحث

تبرز أهمية موضوع البحث بالآتي :

- أ- تزايد أهمية التعليم ، وتأثيره المباشر في الوقت الحاضر وتعاظم دوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، بما يستدعي الأخذ بأحدث المناهج وتوظيفها بما ينسجم مع متطلبات الاستراتيجية التعليمية الحديثة.
- ب- يدخل البحث في سياق المؤسسات التعليمية الخدمية التي تزايدت أهميتها في الوقت الحاضر بعد سلسلة التطورات التكنولوجية التي شهدتها العالم في مختلف المجالات، والتي بموجبها بدأت هذه المؤسسات بتحمل أعباء إضافية للنهوض بدورها الأساسي في تقديم الخدمات التعليمية للمجتمع بما يسهم في تحقيق النمو الفكري والعقلي للطلبة الذين يشكلون عماد المجتمع وركيزة بنائه الحضاري .

4- أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق عدد من الأهداف وكالاتي

- أ- بيان ماهو التعليم المستدام ؟
- ب- تحديد المقصود بالمنهج الكلي للمؤسسة التعليمية ؟
- ت- الكشف عن ما يعنيه الابتكار في الخدمات التعليمية ؟

ث- تحديد ما يتطلبه تطبيق هذا المنهج من التزام بمبادئ محددة ؟

ج- بيان ماهي المجالات التنظيمية اللازمة لتحقيق الاستدامة ؟

البحث منهج 5-

إن غالبية المؤسسات التعليمية (المدارس) لم تخضع وفي حدود اطلاعنا وبصورة منهجية لعمليات إعادة التغيير التي تتطلبها عملية تطبيق المناهج الحديثة اللازمة لتحقيق استدامة التعليم وفقاً للأمتلة التي عرضت لها بعض الدراسات المتقدمة في الغرب. ومن ثم فقد حاولنا اعتماد منهجي الاستنباط والاستقراء وعلى التوالي، سبيلاً للوصول الى الاستنتاج القائم على قواعد الاستدلال المنطقي التي يوفرها كلاً المنهجين المعتمدين ، في إطار الاجتهاد دون الخروج عن ضوابط البحث الموضوعي عند الاقتباس أو الإشارة إلى المصدر وما في حكم ذلك من معايير ضابطة ولتحقيق ذلك تم الاستعانة بمجموعة من الادبيات والدراسات العلمية النظرية ذات العلاقة بموضوع البحث الحالي.

المبحث الثاني

الاستدامة في التعليم في ظل المنهج الكلي للمؤسسة WIAs

شهدت مؤسسات اليوم على اختلافها (بضمنها التعليمية) العديد من التحولات السريعة ضمن محيطها البيئي وذلك في إطار ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات وظهور عدد من المفاهيم الجديدة في مجال العمل والسوق ، الذي دفعها الى إعادة النظر في المناهج والاساليب التي تستخدمها في تقديم خدماتها ضماناً منها الى رفع مستوى كفاءة وفاعلية مؤسساتها، وبما يحقق اعلى مستوى من الإستجابة لاحتياجات وتوقعات المستفيدين من هذه الخدمات، ومن ثم الوصول الى الاستدامة.

في السنوات الاخيرة أصبح هناك اهتمام دولي واسع لتحقيق اهداف التنمية المستدامة لاسيما الهدفين 4-9 الخاصين بمجال التعليم والابتكار ،ومع تفاقم مشكلة الآثار السلبية المترتبة على استمرارية العمل بالمناهج التقليدية . وعلى الرغم من أن المنهج WIAs الكلي للمؤسسة التعليمية لا يزال في مرحلة التصور في كثير من البلدان النامية مقارنة بالبلدان المتقدمة ، إذ أن لكل بلد خصوصية ومواقف إجتماعية مختلفة تؤثر على تطبيقه. يقدم هذا المبحث الإطار المفاهيمي لهذا المنهج في ظل التغييرات الحاصلة في مختلف المجالات ، أيضاً يبين المبادئ الاساسية اللازمة للتطبيق الناجح له في ظل الجوانب السياقية والقيمية الاجتماعية المؤثرة على المنظمة التعليمية (المدرسة) في اطار المطالب الآتية

المطلب الاول: لمحة نظرية عن ظهور منهج ال WIAs

وفقاً الى (3): (Holst, J., 2023) تم تصنيف 83 دراسة من بين 104 دراسة مقيمة ، على أنها تدخل ضمن الدراسات العلمية التي تناولت في مجال استدامة التعليم وشملت (المقالات في المجالات والفصول وتقارير المشاريع البحثية) ، (21) دراسة منها عدت دراسات رمادية لأنها كانت غير محددة فيما يتعلق بمجال التعليم وتضمنت (تقارير وأطر ومبادئ توجيهية وكتيبات غير واضحة) . ، في حين أن 50% منها

ركزت على استدامة التعليم SE في الدراسات الأولية (المدارس) ، و34.6٪ منها ركزت على التعليم العالي HE ، و12.5٪ شملت قطاعات التعليم الأخرى (التعليم الفني). مع وجود دراسة واحدة ركزت على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم غير الرسمي، من جانب آخر كان هناك نقص واضح في الدراسات التي تركز على التعليم والتدريب المهني، الذي يعني أن مجالات التعليم هذه جاءت ممثلة تمثيلاً ناقصاً في المقالات والتقارير الدولية الحالية (Singer-Brodowski M., 2019 :269)

وفي حين كانت الأرقام تشير إلى التركيز الكبير على المؤسسات التعليمية لاسيما المدارس، إلا أنه ينبغي الإشارة أيضاً إلى وجود إشارات مرجعية إلى تطبيق منهج WIAs في مجالات أخرى (مثل المنظمات غير الرسمية) على اختلافها في البيئات المتعددة. ويؤكد (Awuzie, B. O., 2019: 4312) إلى تركيز غالبية الدراسات العلمية وبشكل أساسي على مواضيع التعليم المستدام SE ، وبالنظر إلى الزيادة في المنشورات، كانت بعض النتائج عرضة للتغير في إطار التطورات الحاصلة بالدعوات والنداءات الجديدة التي بدأت بالدعوة إلى الاهتمام بالتعليم بالمراحل الأولية (المدارس) كونه الأساس في تحقيق التعلم المستدام ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي لمنهج WIAs

يوصف منهج ال WIAs ضمن الدراسات الدولية بأنه " عمليات تعلم فردية ومؤسسية مستمرة لنشر الاستدامة بشكل متكامل ويعد مرتكز أساسي في جميع أنشطة المنظمة التعليمية. حيث يتم تضمين جميع أشكال التعلم الرسمي وغير الرسمي من خلال WIAs ، من أجل تحقيق الاستدامة في إطار المحيط الاجتماعي والمادي، والذي يعني أن كل من العمليات الاجتماعية (الحوكمة والاتصالات) والسياقات المادية (الابنية والبيئة الطبيعية) تمارس باستمرار الاستدامة.

يهدف هذا التوجه إلى ضم كل من المناهج الدراسية المرئية والمخفية وتوجيهها نحو الاستدامة كذلك ربط التعلم الرسمي وغير الرسمي، بما ينشئ بيئة تعليمية أصيلة مستدامة يتم فيها تمكين جميع المعنيين (الإدارات ، والمعلمين ، والعاملين) في المؤسسة التعليمية بالقدرات والمهارات والكفايات التي تمكنهم من تصميم وبناء مستقبل مستدام. وعلى الرغم من أن المنظمات المختلفة قد تتبّع مسارات مختلفة نحو الاستدامة في مجالها المحدد، إلا أنه يمكن توليف إطار مشترك ضمن منظور WIAs بالاستناد إلى الدراسات الدولية

المطلب الثالث : الاستدامة التنظيمية في إطار منهج ال WIAs

يمكن القول وبشكل متكرر أن منهج ال WIAs يهدف إلى " تحقيق الاستدامة في جميع جوانب بيئة التعلم" (A (2009-Davis JM, Ferreira J) من خلال عملية ممنهجية واستراتيجية وشاملة وفق ما اشارت (UNESCO, 2021:6) ، كذلك (Rieckmann M, 2017: 9) أكدوا أنه عادة ما عند الاقتراب من موضوع الاستدامة كنموذج أساسي للتعليم تسعى المنظمات التي تطبق منهج ال WIAs إلى تعزيز تجربة التعلم الشاملة المتعلقة بالاستدامة من خلال الإخذ بالاعتبار السياق الاجتماعي والمادي للوصول إلى تعلم مستدام، ال WIAs تولى اهتمام خاص بعمليات التعلم غير الرسمي داخل المنظمات، والتي توصف بأنها مناهج "غير رسمية" أو غير ظاهرة" أيضاً (McMillin and Dyball, 2009 :58) اشار إلى أنه من خلال هذا المنهج ، يمكن ربط التعلم الرسمي وغير الرسمي بشكل مستمر ضمن بيئة

تنظيمية مستدامة، وكلاهما سيسهم في تحقيق التعلم المستدام (في اطار الممارسة العملية) بما يحقق مخرجات مؤثرة. بهذا المعنى . يوصف منهج الWIAS بأنه عمليات إعادة تصميم النظام بأكمله وهذا ما أكدته (Wals and Benavot, 2017:6) " في إشارة إلى أهمية توجه المؤسسات عموماً لاسيما التعليمية الى تبني ال WIAS كونه منهجاً شاملاً للاستدامة في التطوير التنظيمي بهذا المعنى، يصف (23) Birney, A., 2009: (الممارسة في التعليم المدرسي SE بأنها "لا تتعلق فقط بما تقوم به (المدارس) في الواقع ولكن حول تغيير وإعادة ترتيب العلاقات بين التعلم والقيادة والتغيير التي يتم إنشاؤها من أجل الاستدامة في كل المكونات الداخلية والخارجية : التلاميذ والمدارس والمجتمع . "تمشياً مع التغييرات الحاصلة في مكونات البيئة الخارجية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وبقية المتغيرات Bohunovsky, L. et al., 2020: 853)) عليه يمكن اعتبار WIAS مظهراً تنظيمياً لوجهة نظر تكاملية بشأن الاستدامة في كل جوانب التعليم لاسيما في الممارسة العملية، والتي تتشكل "بطرق متنوعة، تختلف من مكان إلى آخر (UNESCO، 2020: 46) .

أن كل منظمة تركز على سياقات وأطر اجتماعية وثقافية وبيئية واقتصادية محددة بها. وهذا يعني أن المسارات نحو تطبيق هذا المنهج تكون مختلفة ، تقدم الفقرات التالية لمحة عامة عن الخصائص الرئيسية التي تم تسليط الضوء عليها في غالبية الدراسات العلمية على الصعيد الدولي. واستناداً إلى النظام المتداخل لأقسام المواضيع التي تم تطويرها بشكل مستمر كجزء من تحليل المحتوى وصلها بعد استعراض وجهات نظر الخبراء، تم تجميع الخصائص الرئيسية لمنهج ال WIAS ضمن خمسة مبادئ أساسية كشرط لنجاح ال WIA والتي تتضمن (التناسق المؤسسي، والتعلم المستمر، والمشاركة، والمسؤولية، والالتزام طويل الأجل) ، بعد تقديم المبادئ الأساسية الخمسة ، هناك سبعة مجالات للعمل التنظيمي، تشمل كل من (الحوكمة – المناهج والتعلم-المجتمع والشبكات- استدامة البحث- بناء القدرات- اتصالات فاعلة).

المطلب الرابع: المبادئ الأساسية لمنهج WIAS

هناك عدد من المبادئ الأساسية التي يتطلب الأخذ بها من قبل المؤسسة التعليمية لضمان نجاح تطبيق منهج WIAS تتمثل في

1. التماسك المؤسسي

يشير التماسك أو التناسق بأنه " التعايش في اطار ما يتم تعلمه ضمن المؤسسة " ويعد جوهر منهج ال (WIAS) وفق ما أكدته (Simovska V, Prösch ÅK (2016) ؛ فالأفراد يتعلمون "من خلال التجربة والتطبيق العملي ، وليس فقط مما يتم تدريسه لهم داخل جدران الفصول الدراسية: (113) Gibb N , 2016، ويرتبط التماسك بعملية دمج النظم الفرعية أو المكونات أو عناصر المؤسسات المختلفة مع بعض وبشكل مستمر (Christ 2020; Gramatakos AL, Lavau S-üller(M, 2019) .

وتتمثل إحدى طرق وصف ذلك في تقييم الترابط بين المكونات المختلفة داخل المنظمات التعليمية (Scott WAH (2015) من بين أمور أخرى، يتضمن ذلك الترابط بين التعلم المستدام الرسمي وغير الرسمي داخل وخارج غرف الفصل (McMillin and Dyball 2009)؛ (UNESCO 2012)؛ من خلال هذا، يؤكد (Whitby 2019: 72) أن "المؤسسة التعليمية نفسها يجب ان تعمل وفق هذا النموذج كمثل يحتذى به في استدامة جميع ممارساتها .

2. التعلم المستمر

ينطوي تنفيذ منهج ال WIA على عملية تعلم مستمرة للمنظمة وأصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين. على هذا النحو، ينظر إلى المنظمات التعليمية على أنها مجتمعات للتعلم الديناميكي (Sterling S, 2016: 209) ، (Kensler and Uline 2019) ، وكتسهيل للتعلم يجب فهم الاستدامة بقدر ما هي عملية هناك ضرورة لفهمها كنتيجة (Bosevska and Kriewaldt 2020: 2853 ؛ Mogren et al. 2019: 511) يرون ان WIAs لا يشير فقط إلى ما تفعله "المؤسسة، ولكن أيضا إلى ما تحاول أن تصبح عليه وهو ما أكده (Scott, W. A. 2015: 952) والذي يعني اهمية إعادة تصميم وتحسين التعاون والشراكات بشكل مستمر مع جميع الاطراف ذات العلاقة والتكيف وفقا للقدرات والاحتياجات الفعلية (Schröder, L. M. et al. 2020 U., 1192)، وان يكون ما يتم أخذه بالاعتبار بالدرجة الأساسية "قدرة المؤسسة على التغيير (12:Sharpley, 2005 & Gough)

3. المشاركة لتعزيز (القدرة التنظيمية)

تعني المشاركة كما يشير، (Fischer 2015: p. 792) إلى " أن المؤسسة تعمل بطريقة يتم فيها تشجيع وتمكين جميع الأفراد، بغض النظر عن دورهم ، للمشاركة في تصميم وصياغة السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالاستدامة وصنع القرارات وتنفيذها ورصدها وإعادة تعديلها " . من هذا المنظور، يوصف منهج WIAs بأنه يهدف إلى إنشاء بيئة تعليمية شاملة وموجهة نحو المساواة (UNESCO (2021, 4) بما يوفر "جو تشجيعي يقدر مشاركة الجميع ومساهمة الكل - لا يهتم بالخلفية أو الثقافة أو العمر أو الدين أو مستوى القدرة - ويقف ضد التحيز والظلم بجميع أشكاله (Buckler C, Creech H, 2014: 12) بصرف النظر عن خلفيات المتعلمين، وهذا ينطبق على الجميع سواء من أعضاء هيئة التدريس ام غير التدريسين بما فيهم الأسرمن (أولياء الأمور) والشركاء الآخرين في المجتمع. مع التركيز على مشاركة الطلاب، كونهم يتقاسمون الملكية في عملية التعلم (Weiss M () 2021: 3 (McMillin Dyball:45:2009) ومن ثم فإن المشاركة الأصيلة تعني فرصة حقيقية لتحديد الاحتياجات والاهتمامات والمساهمات وهذا ما أكدته (Schröder et al.-L 2020: 1089)) ، وفي الوقت نفسه تتيح المشاركة، الشفافية والصدق حول مستويات القوة والمسؤولية لإدارة التوقعات وتجنب الإحباطات (Gibb N) 2016: (5

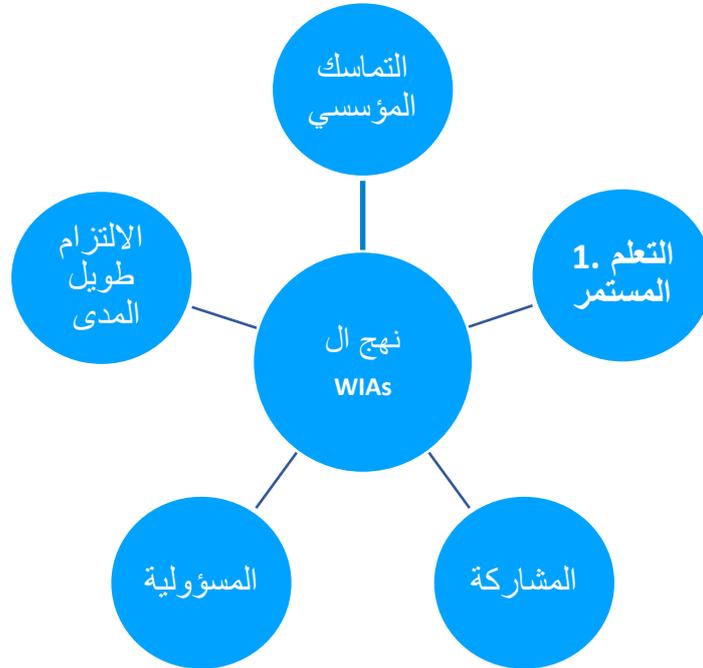
4. المسؤولية (للأفراد)

في حين أن المشاركة تعبر عن قدرة المؤسسة على تمكين وتشجيع أصحاب المصلحة على أن يكونوا جزءا من عملية التغيير، فإن المسؤولية التي تقع على (للأفراد) ، في نفس الوقت تشير إلى فكرة أن المشاركة من أجل الاستدامة ضرورية ليس فقط من قبل فرد واحد أو عدد قليل من الأفراد بحيث تقتصر على مشاركة (المتعلمين أو المعلمين)، ولكن المشاركة تشمل مختلف الجهات الفاعلة داخل المجتمع التنظيمي (Birney and Reed, 2009:41) ؛ (Henderson and Tilbury 2004:11 (UNESCO) 2021: 3) (Whitby A 2019: 5) ؛ وبهذا المعنى، يمكن النظر إلى أن المسؤولية تكون تكاملية بين جميع الاطراف داخل وخارج المنظمة تعزيزا للقدرة التنظيمية على تيسير المشاركة من خلال الإشارة إلى أنه

إذا أرادت المؤسسة أن تصبح مستدامة، فإن جميع أعضاء المجتمع التنظيمي يتحملون أيضا مسؤولية العمل المشترك من أجلها (20، Rieckmann M، 17: 23)

5. الالتزام طويل المدى

يتم الاعتماد على الالتزام طويل الأجل لتحقيق التغيير نحو الاستدامة وفق ما ورد في الأدبيات بأعتبره المبدأ الخامس (D Goldman et al، 2018: 1309) وعلى الرغم من أن الاستدامة بحكم تعريفها تتطلب جهدا ملتزما على المدى الطويل، إلا إن الملاحظ أن منهج ال WIAS لا يتطلب الوقت والصبر فحسب، بل أيضا المرونة والإبداع، وإلى حد ما، هناك حاجة إلى المخاطرة (A Leicht et al، 2018: 6) (في حين أن الإجراءات التحويلية مطلوبة لإحداث تغييرات منهجية على جميع المستويات، يؤكد (60: 200، JM Davis 9) أيضا بأن "التغيير العميق والواسع من المرجح أن يكون ثوريا بحيث تنعكس نتائجه



على المدى الطويل وليس تدريجيا .

WIAS شكل (1) المبادئ الأساسية ل

المصدر: من اعداد الباحثة

المبحث الثالث

المجالات التنظيمية المتكاملة اللازمة للاستدامة وابتكار الخدمة وفقا الى منهج WIAS

سيتم عرض مفهوم واهمية الابتكار في التعليم ايضا بيان مبررات النظر الى عملية التعليم كخدمة عامة تحقق قيمة مضافة للمؤسسة التعليمية وللمستفيدين والمجتمع .

تنقسم مجالات العمل التنظيمية وفقا الى منهج WIAs وبحسب الدراسات الدولية الى سبعة مجالات مختلفة ولكنها متكاملة للغاية وفقا الى ما أشار اليه عدد من الباحثين مثل : (Michel J, (2021) ، (2018) (2020) Bohunovsky L (Aleixo AM, .

هذا المبحث يتضمن اربعة مطالب تشمل المجالات التنظيمية السبعة فضلا الى المتطلبات التنظيمية الاخرى اللازمة لتحقيق الاستدامة وجودة الخدمة التعليمية وكالاتي :

المطلب الأول. المجالات التنظيمية اللازمة لمنهج ال WIAs

أولا : الحوكمة

تعد الحوكمة احد المجالات الرئيسية في تحقيق الاستدامة ، إذ بموجبها ينظر إلى التفاعل النشط بين عمليات التغيير الحاصل في مجال التطور التكنولوجي واستخدام الروبوت والهيكل الداعمة من أعلى إلى أسفل والهيكل الرئيسية بالنسبة لمنهج ال ' WIAs' (Barrett M) (5198:2019) ، ويعد عنصرا الداعم والمشاركة من أعلى إلى أسفل عاملان مهمان للتغيير المنهجي ، إذ يمكن توزيع القيادة والإدارة المؤسسية بشكل تعاوني وبطرق لامركزية، بما يتيح تعزيز مسؤولية أصحاب المصلحة Birney A, Reed J (2009: 21) .

(Holst, J., 2023: 1018) ينظر إلى الإدماج التشاركي لجميع أصحاب المصلحة المعنيين على أنها عوامل اساسية ضمن منهج WIAs وهذا ما تم تأكيده أيضا من عدد من الباحثين الآخرين أمثال: (Niedlich et al. 2020؛ Sterling 2003؛ UNESCO، 2017؛ Gibb) 2016، نظرا لدورها في تعزيز صنع القرار بشكل توزيعي وديمقراطي ، وفي هذا الشأن اوضح (Tilbury D, Wortman D 2005: 23) ، ان المؤسسات التي تعمل ضمن المنظور الكلي ((WIAs تنشئ شعورا بالقيادة التشاركية للتنمية المستدامة وتقسّم المهام عبر مجموعات من أصحاب المصلحة

ولتنظيم ذلك، تقترح المجالس التوجيهية العليا لأصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك اللجان أو الفرق العاملة ؛ أن يدعمها بشكل مثالي موظفون معينون (مثل المنسقون ومكاتب الاستدامة كميسترين دائمين). أدوات الحوكمة أيضا من الممكن ان تسند المؤسسات في توجيهها نحو الاستدامة والتنمية المستدامة ضمن رؤيتها وبيان مهمتها كما اشار كل من (Lozano R 2015: 5) ، (Mogren A, 2019) (514:) ، وينبغي من الناحية المثالية تطوير هذه الرؤية بشكل مشترك والاتفاق عليها ومشاركتها من قبل أكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة للتأكد من جعله سياقًا خاصًا بـ " تاريخ وثقافة واحتياجات " المؤسسة ومجتمعها ، وفي هذا الشأن يؤكد (Gibb N 2016: 5) (ضرورة دمج الاستدامة في مختلف السياسات المؤسسية الأخرى مثل الخطط الاستراتيجية أو خطط التحسين أو التنمية؛ ويتفق معه (Aleixo et al. (151: 2018) ، ايضا ضمن المبادئ التوجيهية ومدونات قواعد السلوك وفي الإعلانات والبيانات العامة . (Niedlich et al., 2020 181:) (Sterling S، 2016: 209) اوضحا اهمية تحديد "الالتزام بأهداف الاستدامة ومجالات العمل المباشرة ، إذ قد يكون لهذه السياسات تأثيرات داخلية من خلال تحفيزها

لدوافع (التفكير الابتكاري) وتأثيرات خارجية من خلال الاعتراف بها كملف تعريف واضح موجه نحو المستقبل ،أيضا، يمكن ان تؤدي دورا حاسما في عمليات مراجعة الاستدامة الشاملة ، والذي يوفر أساسا قيما لتحديد الأهداف والتقييمات المستقبلية، ويمكن بموجبها تنفيذ الاهداف بشكل مثالي وبشكل تعاوني ، إن الرصد والتقييم التعاوني الداخلي والخارجي الحاسم للأهداف والأنشطة مهمان بالنسبة لتطبيق لمنهج WIAs ، كونه يمكن المؤسسات من التفكير في الإجراءات ومراجعة التقدم الجاري والتفاخر بالنجاحات والتوجه نحو استخلاص أهداف جديدة وصياغة استراتيجيات تناسب الواقع الفعلي للمؤسسة التعليمية ((Birney A, Reed J، 2009: 41)).

ثانيا: تنمية استدامة التعليم في المناهج والتعلم

من أجل تعلم مستدام متنسق، يجب أن تعكس المناهج والمقررات المعتمدة كل "المعارف والمهارات والآراء المتنوعة والقيم المتعلقة بالاستدامة (UNESCO، 2017:3)، رغم أن المناهج الوطنية لا تتأثر عادة بالتوجهات الفردية للمؤسسات، إذ أن لديها درجات (متفاوتة) من الحرية فيما يتعلق بالمناهج المؤسسية: (229) (Laurie R، 2016

وقد دعت الأدبيات المتعلقة بمنهج ال ' WIAs إلى أهمية تحقيق تكامل شامل ومتعدد لجميع التخصصات (200 DCSF: 9: 62) الذي يعزز الترابط بين هذه التخصصات من جانب ويحقق الاستدامة من جانب آخر أكد (Elser 2 & Warner، 2015:8)، أهمية تعزيز تعلم القدرة على الاستدامة في العالم الحالي والمكان الفعلي، المنظمات التي تتبع منظور WIA لابد أن تعمل على ربط التعلم بجميع الأنشطة الأخرى بما فيها (إدارة البيئة المدرسية أو المشاركة المجتمعية أو البحث في التعليم العالي أو الحوكمة أو المشاركة)، وينظر بعض الباحثين أيضا إلى أهمية أن يتم تصميم المناهج المؤسسية بالمشاركة مع المتعلمين أيضا الموظفين من غير التدريسيين واصحاب المصلحة الآخرين في المجتمع الأوسع Block et (2016: al. 269) ، Brodowski M-Singer .

1. عمليات التعلم

يشير Mogren إلى أن التعليم من أجل التنمية المستدامة يوصف بالتعلم بموجبه بأنه عملية شاملة (Mogren et al. 2019)، بمعنى أنه جزء لا يتجزأ من السياق الاجتماعي والمحيط البيئي بمكوناته المتعددة المادية الظاهرة وغير الظاهرة وأكد (Leicht et al. 2018; 51) هذا الامر ، حيث يرى أن التعليم عادة ما يتأثر بالمحيط المجتمعي وما يضمنه من ثقافات وأعراف وأنماط فكرية وسلوكية سائدة تنعكس .

2. المناهج الدراسية

وفق منهج ال WIAs ينظر إلى الجوانب المعرفية والعاطفية والاجتماعية المختلفة للتعلم على أنها متكاملة، إذ تتيح عملية التعليم تقديم مكان للتجربة الذهنية والتعلم التشاركي بما يسهل الوصول الى تنمية مستدامة (Rieckmann 2018; 41)، ويكون دور المؤسسات التعليمية العمل على تكوين بيئة ميسرة للتعلم التحويلي ((Didham RJ، 2018; 92)، حيث يتم بناء بيئة التعلم وفق منظور WIAs في سياقات مألوفة للمتعلمين (O'Donoghue et al، 2018 : 115)، بناء على تجارب واقعية عملية. ، على هذا النحو، فإن التعلم ينطوي على التعلم القائم على دراسة وفهم المشكلات الواقعية والمشاريع الدراسية

(Kensler ,2019:1202)؛ (Warner and Elser 2015 :52)، التي تحفز المتعلمين على البحث عن حقيقة تغيرات العالم المحيط وتسلط الضوء على دور واهمية المشاركة . من جانبه (Sterling 210 ، 2016): ينظر إلى التعلم نفسه على أنه عملية مصممة للتشارك بين المتعلمين والمعلمين، الذي يعني ضمنا تحولاً "من العمل الموجه إلى الطلاب، إلى العمل مع الطلاب. (UNESCO، 2021 : 4) في هذا الإطار، يتم "استبدال التعليمات بالبناء المشترك بين الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور والشركاء والخبراء من المدارس الخارجية) (Whitby A، 2019: 6) ويقوم المعلم بدور الميسر بصفته "وسيطاً للتعلم المشترك"، وهذا يتطلب وجود علاقة وثيقة بين المتعلم والمعلم، حتى "يكتشف المتعلمون والمعلمون بشكل مشترك الحلول ويعالجونها معا (O'Donoghue et al. 2018،131)

ثالثاً: عمليات الاستدامة وإدارة بيئة التعلم

بالنسبة لعمليات الاستدامة وإدارة بيئة التعلم، فإن منهج الـ "WIAS" يشدد على الحد من الهدر في استخدام الموارد الطبيعية (الثروات الزراعية والحيوانية والمياه والطاقة) (Lozano et al. 2015 ; Gibb 2016 Whitby 2019)؛ عن طريق الكفاية والكفاءة وتنظيم عملية الاستهلاك والاستخدام، من خلال التأكيد على تغيير السلوكيات والاستخدام الأمثل للتقنيات والمواد المستدامة، مع أهمية ان تشمل الاستدامة جميع مجالات العمل بما فيها (المباني، والأراضي، ووسائل النقل، والمشتريات)، أيضاً الجوانب الاجتماعية، على سبيل المثال تعزيز الشمولية والتنوع والمساواة (Lozano et al. 2015 ; 4)، فضلاً عن الرفاهية البدنية والنفسية، إذ أن المشتريات المستدامة تنطوي على استخدام لاحق للمنتجات المسؤولة اجتماعياً وبيئياً (Gibb 24، 2016).

وبالنظر إلى أن " تجربة تعليم الطلبة تتأثر بما يتم تدريسه في الفصل الدراسي (McMillin and Dyball 2009: 58) إذ أن المؤسسات التعليمية لها تأثير اجتماعي على المتعلمين من خلال التعلم غير الرسمي، يشير (Simovska, V., 2016: 634) إلى ان البيئة الاجتماعية والمادية للتعلم أمر بالغ الأهمية لتعلم الاستدامة. لذلك، يمكن اعتبار الهياكل التنظيمية "مرافق تعلم لممارسات الاستدامة. مما يوفر مختبراً تعليمياً للاستدامة. فهناك ضرورة لربط المناهج الدراسية بالبحوث العملية وعدها وسيلة لإشراك الطلاب كأصحاب مصلحة، يتولون المساهمة في تحقيق استدامة التعليم. وبالمثل، يشير مؤلفون آخرون إلى أن المتعلمين قد يشاركون بشكل مباشر في عمليات الاستدامة أو يكونون مسؤولين عنها (Shallcross et al 2007: 74).

رابعاً : المجتمع والشبكات

تحقيقاً لمنهج WIAS، تشترك المؤسسات التعليمية من خلال الشراكات والشبكات مع أصحاب المصلحة الإقليميين عبر استراتيجيات متنوعة في تقديم الحلول والمعالجات للقضايا والمشكلات العالمية والمحلية (Sterling S 324 ،2016:) من خلال هذا التضمين، حيث توفر المجتمعات القاعدة الأساس لتعليم الاستدامة وهذا ما أكدته (Gibb 2016 3): من أهمية السماح للمتعلمين بتطوير "علاقات ذات مغزى مع بيئتهم الحالية" و" مهارات معرفية لتصميم وتنفيذ حلول للمشاكل التي قد يواجهها المتعلمون أثناء التعلم. (McMillin and Dyball 2009: 62).

يرى (Breiting et al. 2005. 42) ان المنظمات التي تتبع منهج " WIA تعد نشطة في المجتمع و معترف بها كأصحاب مصلحة ذات صلة مباشرة في تنمية المجتمع" أيضا يشير إلى ان دورها لا يقتصر على التعاون التعليمي فقط، ولكن أيضا نقل المعلومات وتبادل العلاقات ، حيث يوصف التعاون المجتمعي للمؤسسة التعليمية بأنه مشاركة ثنائية الاتجاه تعزز التعلم التشاركي للطرفين (Mathar R، 2016:11))

يشير (Nölting B, 2020 : 81) الى ان هذا التعلم والمشاركة ماهي إلا عملية متبادلة استنادا إلى الحوار والتركيز على العمل في إطار الحياة الواقعية بما يتيح امتلاك القدرة على مواجهة التحديات التي غالبا ما تتجلى من خلال المشاريع التعاونية ووفقا الى (Mathar R، 2016؛ (41) قد يؤدي التعاون ثنائي الاتجاه أيضا إلى تكوين رؤية مشتركة .، الذي يسهل التعلم المشترك القائم على الممارسة، والتعليم والشركاء كعوامل للتغيير. باستخدام مصطلحات مماثلة، (Davis & Ferreira 2009:61) ايضا، توصف الشبكات مع المنظمات الأخرى من نفس النوع (مثل المدارس والجامعات بأنها ضرورية (Bauer, et al. 2020;2780) M.، من أجل الدعم المتبادل، والتعلم من نظير إلى نظير، وتوسيع نطاق رؤية منهج WIAs. كنموذج. يسمح للمؤسسات التعليمية فرصة للتكيف مع التطورات والتغيرات البيئية المتسارعة الحاصلة اليوم.

خامسا: استدامة البحث في التعليم

يؤكد (Sterling S) 305. 2016، إلى إن مؤسسات التعليم التي تتبع منهج " WIA " تهدف إلى وضع جدول أعمال بحثي أخلاقي ومسؤول"، معتبرة الاستدامة كعامل مهم في المشاريع البحثية والمنشورات والطريقة التي يتم بها توليد المعرفة. أيضا (Vogt M 17:، 2020) يرى بأن من مسؤولية التعليم الحر والمستقل العمل كعوامل للتغيير نحو الاستدامة، بالنظر إلى أن "الجامعات والمدارس كمؤسسات تعليمية تعد جزء من المشكلة وجزء من الحل.

فالممارسة العملية، تتطلب التركيز على الاستدامة في البحث على سبيل المثال التغييرات الهيكلية في إدارات التمويل والحوافز ، غالبا ما تنطوي على تعاون وشراكات جديدة ((Fischer D, 2015 :790.

وبصرف النظر عن أن الاستدامة يمكن ان تعد بوصلة متعددة التخصصات، قد تقوم مؤسسات التعليم عموما بأنشطة بحثية متعددة حول الاستدامة والتعلم في سبيل تحقيق التنمية المستدامة (Bohunovsky L, 2020 :2880) ، ولأجل ذلك، يتطلب الأمر إنشاء وحدات بحثية جديدة لإضفاء الطابع المؤسسي على هذه الجهود.

ونظرا للتضمين المعقد للتنمية المستدامة SD في العمليات الاجتماعية، يتم وصف المنهج متعددة التخصصات بشكل خاص بأنه أساسي للتنمية المستدامة SD . مع ذلك ، يجد Giesenbauer & Müller إلى أنه "ليس على جميع النظم الفرعية أن تتبنى هذا التعقيد وتتجه نحو البحوث متعددة التخصصات"، مؤكدا أن الأنواع المختلفة من البحوث تتطلب منهج مختلفة (Giesenbauer & Müller-Christ 2020 :5) .

سادسا: استدامة بناء القدرات البشرية

بعد تعيين مجال العمل ذي أولوية لبرامج التعليم من أجل التنمية المستدامة العالمية وبناء قدرات الهيئات التدريسية من المعلمين والاساتذة ، في هذا الاطار تؤكد ((UNESCO, 2020:30) على أن "المعلمين يظلون جهات فاعلة رئيسة في تسهيل انتقال المتعلمين نحو حياة مستدامة . " مع ذلك، فإنهم أنفسهم "يحتاجون إلى تمكين وتجهيز بالمعرفة والمهارات والقيم والسلوكيات المطلوبة لهذا الانتقال(Fischer D, 2015: 787) .

وعلى الرغم من أن التطوير المهني للموظفين والقيادة في مجال البيئة والتنمية المستدامة تعد عوامل حاسمة إلا أنه لم يتم التركيز عليها في كثير من مؤسسات التعليم في البلدان النامية (Amado A, Dalelo 2017:A, 718)؛ نتيجة عدم توافر تخطيط منهجي لبرامج التطوير المهني في مجال التنمية المستدامة ، رغم ان هذا التدريب يركز بشكل خاص على الكفاءات والمعرفة والمواقف المتغيرة التي تتطلبها البيئة الحالية ، فضلا إلى الخبرة العملية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة ، بما يمكن المعلمين من نقل المهارات والمعارف المكتسبة من البرامج التطويرية إلى الممارسة والتطبيق العملي.

من جانبه اشار (Whitby A، 2019: 21) الى امكانية التركيز على ان الكفاءات العاطفية، كونها تعد أساسية لتسهيل توفير المناخ المؤسسي التحفيزي والتمكيني ايضا، هذه البرامج تحفز تسهيل التفكير النشط في الممارسات التربوية والمفاهيم الذاتية كون المعلمين يعملون كنماذج يقتدى بها من المتعلمين (كمدرسون أو وكلاء التغيير) (2016L, aurie R, 231).

من هنا يصبح من الواجب تخصيص وقت كاف للتطوير المهني ، وفي هذا المجال يؤكد (Amado A, D 2017:720) ، أهمية اعتماد البرامج التدريبية والتطبيقات الخاصة بالمؤسسة ليكون التعلم في اطار المحيط او السياق المتغير . كذلك يمكن عد التبادل والتواصل المعرفي بين الممارسين عنصر حاسم للتعلم التعاوني بين النظراء ، سواء من خلال أنظمة التوجيه او في الشبكات.

وبصرف النظر عن التطوير المهني، تتناول الأدبيات جوانب مختلفة مهمة تتعلق بإدارة الموارد البشرية، يلخصها (SEdA، 2007: 404) (الآتي :

- (1) التركيز على دمج الكفاءات المهنية المتوافرة مع اهداف التنمية المستدامة في اطار ضبط عمليات التقييم والتوظيف لتحقيق استدامة التعليم .
- (2) تطوير سياسات الموارد البشرية (التوجيه، والتعاون، والتعلم مدى الحياة) التي تدعم بناء قدرات التعليم من أجل التنمية المستدامة .
- (3) الاعتراف بأشكال ومستويات التنوع المختلفة .
- (4) الكشف عن الموظفين الذين يظهرون مهارات قيادية وقدرات ابتكارية.

في حين هذه الجوانب تستهدف الأفراد الذين يتم تعيينهم من خارج المؤسسة) أو من داخل المؤسسة) فأنها تشكل احد اشكال الدعم والتقدير للموظفين، وفي هذا الجانب يشير (Gibb N، 2016: 2) الى أهمية إشراك الموظفين المعينين حديثا في العملية التطويرية للمؤسسة بما يعزز من قدراتهم الابداعية والابتكارية .

منهج ال WAS أيضا ينطوي على تركيز مقصود على الاستدامة الاجتماعية، من خلال أنظمة ومبادرات الدعم لأنماط الحياة الصحية البدنية والنفسية ضمن البيئة المؤسسية وهذا ماكدده (153). (Aleixo AM,) .

2018: فيما يتعلق بظروف العمل الجيدة، أيضا ركزت كثير من الدراسات (Mogren A 2019) ، (Rieckmann M (2018)، (Davis JM (2009) على ضرورة توفير مواد وأدلة تعليمية عالية الجودة ، ومساحة ووقت كافيين للتفكير والتوضيح فضلا إلى ضرورة دعم وتحفيز المعلمين من خلال أنظمة اجور عادلة وكفوة ، وبرامج تطوير مهنية متقدمة .

سابعا: الاتصال الفاعل حول الاستدامة

يعد الاتصال حجر الزاوية الحاسم والمدمج للغاية في WAS، وفي هذا الاطار يستنتج (Awuzie BO، 2019: 4312) من خلال تقييم العلاقة بين العوامل التنظيمية في التعليم أن "عدم وجود نظام اتصال فعال للتنمية المستدامة SD يعمل على تقويض جميع الجهود الأخرى، ورغم هذه الاهمية لعملية الاتصال، من الناحية الفعلية ، فأنها تواجه داخل المنظمات وخارجها صعوبات وتحديات مختلفة. وقد تطرق (Djordjevic A, 2011: 384) الى عدد من القضايا التي تعيق التواصل الناجح مثل : عدم الاتفاق على مفاهيم الاستدامة، والاختلافات في تحديد مهمة المؤسسة ، ومقاومة التغيير وكذلك القيم والاحتياجات والتوقعات المختلفة. ايضا اشار (Holst, J., 2023; 1023) اهمية التزام المؤسسات التعليمية بتحقيق تواصل ناجح لضمان التنمية المستدامة من خلال الآتي:

(1) أن يكون التواصل واضحا ودقيقا ومتناسكا، ومصمم خصيصا للسياقات المختلفة للمتلقين"، مع وضع "تعريف عملي للاستدامة"،

(2) توافر الدعم من الجهات العليا .

(3) ضرورة الالتزام باتباع منهج حوارى وتشاركي مع جميع الاطراف ذات العلاقة.

(4) أن تتسم عملية التواصل بالاتساق "والدعم لعمليات التغيير المحددة في المؤسسات المعنية .

كما أشير خلال استعراض الخبراء، ضرورة ان تولي المنظمات التي تتبع منهج "WIA" الاهتمام بالاتصال الشامل من خلال التاكيد على استخدام لغة بسيطة محايدة جنسانيا. وأشار (Bauer M). على أن المؤسسات التي تتبع منهج "WIA" في مجالات التعليم المختلفة عليها ان تعزز رؤيتها بكل شفافية عبر أنشطتها لتحقيق التنمية المستدامة داخليا وخارجيا (نحو الجمهور) ، أذ ان إظهار الاستدامة كميزة أساسية للمؤسسة لايعمل على جذب الطلاب والشركاء المستفيدين فقط ولكن يتيح مشاركة النتائج والاستفادة من التجارب لتعزيز المشاركة الأوسع لجميع الأطراف (Bauer et al. 2020: 2781) أيضا تحقيق مساءلة عادلة، مع الالتزام بالإجراءات الرسمية .

وفيما يتعلق بالتفاعل النشط مع أصحاب المصلحة، اشار (Benavot A، 2014: 7)، انه لتحقيق استدامة التعليم من المهم أن يكون جميع أعضاء المجتمع المدرسي على دراية بمهامهم و مشاركاتهم ودورهم في تحقيق الاستدامة، بصرف النظر عن مشاركة الرؤية والتطوير، وهذا يتطلب تعزيز الاتصال الداخلي الفعال .

المطلب الثاني: الثقافة التنظيمية للاستدامة

تؤثر الثقافة التنظيمية للمؤسسة بشدة في جميع "المبادئ الأساسية" وتتشارك في تعزيز التوجه نحو بناء القدرة المستدامة ضمن مجالات العمل التنظيمية المتكاملة، إن مواءمة الثقافة التنظيمية (المعتقدات والقيم المشتركة والقواعد الاجتماعية المستخدمة) مع الاستدامة يدخل في جوهر منهج "WIA" مع ذلك، وعلى الرغم من أن العديد من الباحثين أكدوا أهمية الثقافة في تحقيق النجاح وبشكل كبير أمثال: (Roos et al. 2020؛ Michel J، 16: 2019، et al) إلا أن القليل منهم أشار إلى العناصر المحددة التي ينبغي توافرها لضمان ثقافة تنظيمية تتماشى مع الاستدامة في التعليم، في سياق منظور WIAs، وفقا إلى Vogt (2020:2780؛ Bauer, M, 2020:2811)؛ تعد الثقافة التنظيمية عنصر حاسم لتحقيق التنمية المستدامة بطريقتين:

الاولى: من خلال الإجراءات والقواعد غير الرسمية المستخدمة، والتي قد تكون بمثابة محركات أو عقبات.

الثانية: تؤدي العملية المستمرة للتصميم والتنفيذ المشترك لمنهج WIAs إلى تحولات ثقافية داخل المجتمع التنظيمي وهذا ما أكده (Niedlich et al., 2020:180) من أن ثقافة الاستدامة يمكن اعتبارها أيضا جزءا رئيسا في عملية الاستدامة، ومخرجا شاملا لمنهج WIA.

وبالنظر إلى هذا الدور المزدوج التكراري والمتكامل، يمكن النظر إلى الثقافة التنظيمية على أنها عنصر رئيس لمدى استدامة المؤسسة عمليا. كونها تشكل الملف الشخصي الخفي لها، وتشير إلى القيم المشتركة ونظم القواعد التي تعمل بمثابة "ذاكرة" جماعية (Breiting et al. 2005، 35)، وهي أساس "الطريقة التي يتفاعل بها الناس ويناقشون ويفعلون الأشياء على هذا النحو، فإن مواءمة الثقافة التنظيمية مع التنمية المستدامة ترتبط بقوة بتطوير روح الاستدامة، والنظر إلى المؤسسات كنماذج فعلية لتحقيق الاستدامة.

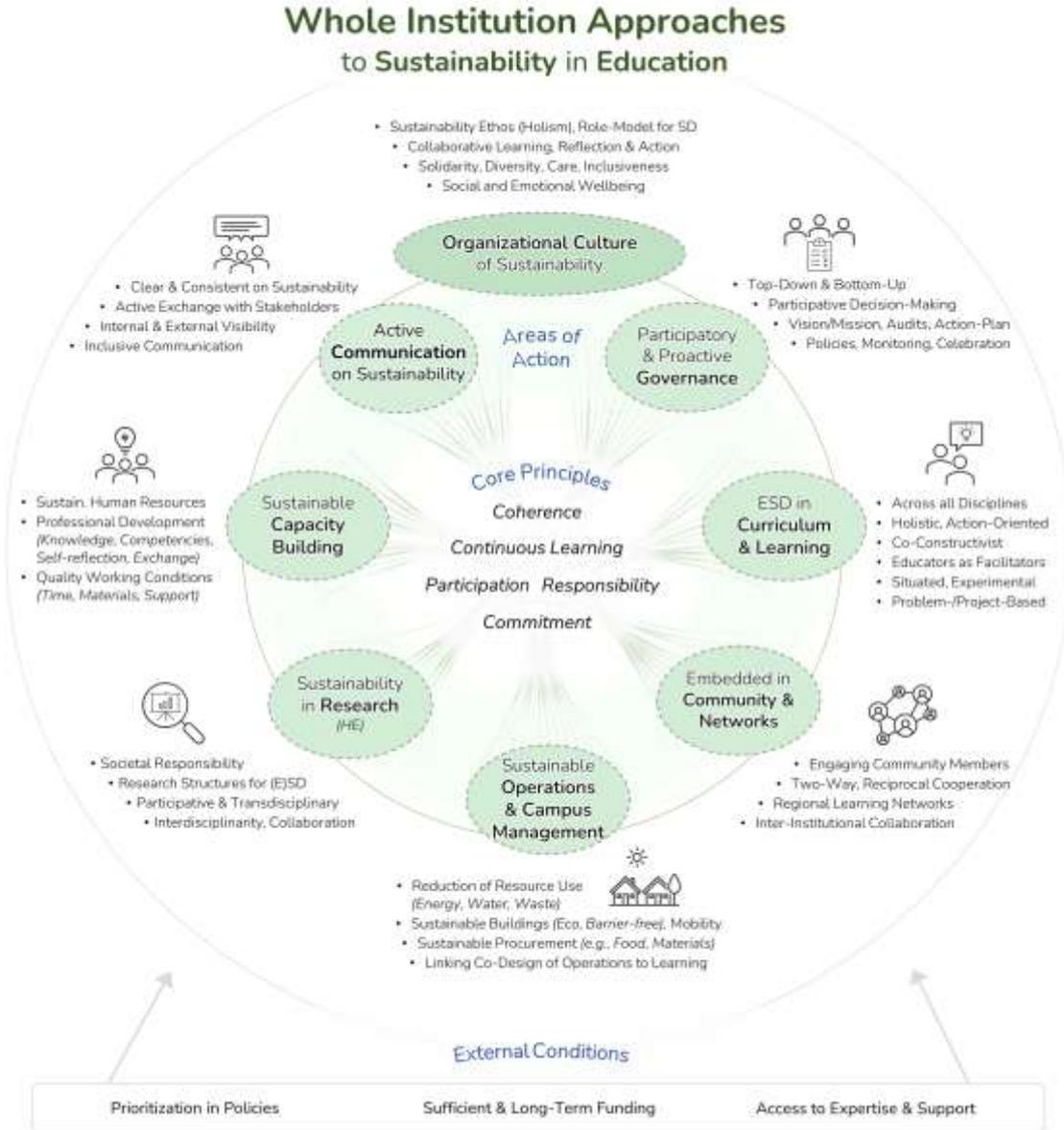
وفي هذا المجال يذكر (Shallcross T، 73، 2007) إن منهج "WIAs يركز على جعل التعليم طريقة للحياة تصبح فيها الإجراءات المستدامة هي السائدة - استجابات معيارية بديهية للثقافة، ويشير) Bauer M "إلى أن عمليات الاستدامة ليست "خطوط إنتاج محسنة" لكنها بدلا من ذلك، عمليات اجتماعية معقدة"، مما يعني ضمنا أن هناك توجهات ثقافية مختلفة، تعتمد على النصوص، قد تسهم أو لا تسهم في تعزيز التعليم المستدام.

في الوقت نفسه، يؤكد الباحثون إلى أهمية العمل على تحديد الأنماط التي تعيق أو تدعم التغيير الأساسي من بين أنماط التصرفات الثقافية التي يشار إليها بشكل متكرر في الأدبيات المتعلقة بمنهج WIAs، حيث ينظر إلى التكامل والشمولية في إطار ثقافة الاستدامة كمجال عمل متشابك يشمل جميع أجزاء المؤسسة يظهر، على سبيل المثال في ما تفعله المؤسسة، لتطوير مناخها التنظيمي، وكيف يتم النظر إليه كجزء من عملية تغيير أكبر. وبصرف النظر عن هذا المنظور الموجه نحو الاتساق.

ويشير العديد من الباحثين إلى ثقافة التعلم الجماعي (Bauer M، et al، 2020)، (Niedlich et al، 2019؛، حيث يتم توفير مساحة أكبر للتفكير والانعكاسية ويجب النظر إلى "الاستدامة ليست هدف خارجي محدد، ولكن كعملية بحث مفتوحة ومستمرة (Vogt and Weber 2020.2811)

أخيرا، تشير الأدبيات إلى أهمية التفاعل الاجتماعي من خلال تسهيل التضامن، والتنوع؛ والشمولية، فضلا إلى الاحترام والاعتراف المتبادل، مع التأكيد على الرفاه العاطفي والجسدي. والشكل (2) يوضح

المنهج الكلي للمؤسسة WIAs لتحقيق الاستدامة في التعليم الذي يضم (المبادئ الخمسة والمجالات التنظيمية السبعة) فضلا الى الثقافة التنظيمية التي تعد محدد أساسي لنجاح المؤسسة في تطبيق هذا المنهج .



شكل (2) المنهج الكلي للمؤسسة لتحقيق الاستدامة في التعليم

SOURCE: Holst, J. (2023). Towards coherence on sustainability in education: a systematic review of Whole Institution Approaches. *Sustainability Science*, 18(2), 1015-1030.

من الشكل (2) يتبين أن المستوى التشغيلي لمنهج ال WIAS يضم مجموعة المبادئ الأساسية الخمسة (الاتساق والتعلم المستمر والمشاركة والمسؤولية والالتزام طويل الأجل) ، فضلا إلى مجالات العمل السبعة في إطار الثقافة المؤسسية المتكاملة ، وكالاتي :

1. حوكمة تشاركية واستباقية Participatory&Proactive Covernance - تُدعم وتُمكن العاملين في المؤسسة بشكل استباقي (تعيد التوجه نحو الاستدامة التي يوجهها الأفراد على جميع المستويات) تتحقق من خلال

- مشاركة كل المستويات اعلى أدنى ، أدنى اعلى

- صنع القرار بطريقة تشاركية

- وجود رؤية، رسالة ، تدقيق، خطة عمل

2. التوجه الشامل والمتعدد التخصصات في المناهج وطرق التعلم ESD in Curriculum & learning – تحقيق التعليم المستدام، يتطلب اتباع منهج تحرري كلي وواقعي ذا توجه عملي للتربية يتحقق من خلال

- شمولية كل الاختصاصات

- توجه شمولي نحو العمل

- وجود بناء تشاركي

- المعلمون كميسرين

- اعتماد المواقف والتجارب

- اعتماد اساس المشروع – وحل المشكلات

3. عملية إعادة) تصميم العمليات) وإدارة المحيط (الجامعي او المدرسي) بما يتماشى مع الاستدامة، وتوفير فرصة لتعلم كيفية العيش بشكل تعاوني مستدام يتحقق من خلال

- تخفيض استخدام الموارد (الطاقة ، الماء، الهدر)

-بنايات مستدامة (البيئة ، الحواجز، حرية التنقل)

- مشتريات مستدامة ، المواد الأولية والتجهيزات

- ربط مزدوج التصميم لعمليات التعلم

4. التضمين المجتمعي والشبكي القوي للأطراف لكل الأطراف المؤثرة بأستدامة التعليم من خلال

- أشراك أفراد المجتمع

- تعاون متبادل باتجاهين

-شبكات تعليم اقليمي

- التعاون بين المؤسسات

5. تركيز قوي ومؤسسي ضمن ادارات التعليم الاساسي والعالى، على توجيه الدراسات والابحاث نحو تعزيز القدرة المستدامة ، مع التأكيد على المشاركة النشطة للمتعلمين. من خلال

- المسؤولية المجتمعية

- هياكل بحث تحقق تنمية تعليم مستدام

- تشاركية وتعددية اختصاصات

6. تعزيز الكفاءات والمعارف والمواقف والخبرة العملية للمعلمين والموظفين غير المثقفين بشأن الاستدامة والتعليم من خلال بناء المعارف والقدرات، من خلال

- أدمة الموارد البشرية المستدامة

- تطوير مهني يشمل المعارف والكفايات والتواصل واساليب تقييم الذات

- توافر شروط عمل ذات جودة عالية من حيث الوقت ، والمواد والدعم

7. توافر نظم اتصالات داخلية وخارجية واضحة ومتسقة موجهة لتحقيق تنمية مستدامة SD.

جميع مجالات العمل هذه تعمل في إطار الثقافة التنظيمية التي تشير إلى " القيم المشتركة والقواعد الاجتماعية المستخدمة داخل المجتمع المؤسسي" . ومن ثم فإن لها دور مهم كشرط موجه او كقيود بالنسبة لمنهج ال WIAS ، فهي اساسية في صياغة السمات العملية الحاسمة مثل (التعاون، والشمولية ، والشراكة) ، وبشكل عام تعد الاساس في تشكيل (ثقافة الاستدامة) وتتحقق من خلال

- اخلاقيات الاستدامة

- العمل بموجب نموذج الدور اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة

- تعلم تعاوني قائم على التأمل والعمل الجاد

- الثبات والتنوع وراعاية والشمول

- الرفاهية العاطفية والاجتماعية في بيئة العمل

المطلب الثالث : الشروط الخارجية المطلوبة لمنهج WIAS

في حين أن هناك العديد من الطرق التي يمكن للمؤسسات خلالها أن تتطور بشكل مستقل نحو الاستدامة، فإن الممارسات تشير أيضا إلى وجود عوامل سياقية خاصة بالبيئة الخارجة للمؤسسة تعزز أو تعيق تطبيق منهج WIAS ، إذ يعد تحديد الأولويات في السياسات الإقليمية والوطنية والدولية أمرا حاسما ، (Wals and Benavot 2017:406 ، على هذا النحو، تدعو (UNESCO) صانعي السياسات إلى "انشاء بيئات تمكينية للمعلمين لدمج منهج المؤسسة بأكمله في التعليم من أجل التنمية المستدامة و هذا "يشمل الاولويات التالية : (UNESCO، 2020:28)

1. **الاولوية الاولى :** جعل التعليم من أجل التنمية المستدامة من بين الأولويات المتنافسة الأخرى، والذي يسمح بمزيد من المرونة، وتسهيل الشراكة، وبشكل يوظف منهج المؤسسة بأكمله تجاه التعليم من أجل التنمية المستدامة في أداء المؤسسات التعليمية.
 2. **الاولوية الثانية:** توفير التمويل الكافي والطويل الأجل. (حيث ذكر 6) ، (Henderson K, Tilbury) 2004 D أن أحد "عوامل النجاح الحرجة" العديدة، هي توفير تمويل كبير إذ من المهم، إعادة تصميم البيئة التعليمية والمباني، لتسهيل عملية التطوير المهني عالي الجودة للعاملين في المؤسسة.
 3. **الاولوية الثالثة :** الوصول إلى الخبرة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة من خلال الدعم الخارجي (على سبيل المثال شبكات أصحاب المصلحة المتعددين، والتعليم قبل الخدمة للمعلمين في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة). أيضا يشير العديد من الباحثين، إلى إن التغيير التحويلي داخل التعليم لا يتطلب التدريب والدعم أثناء الخدمة فحسب، بل يتطلب أيضا تغييرات قابلة للاخذ بالاعتبار في التعليم قبل الخدمة للمعلمين (Gibb N (2016), UNESCO (2021)).
- وعلى الرغم من الاعتراف بهذا على نطاق واسع، فإن ، (Gough A:2016, 109) يرى أن "عدم النجاح العالمي يعود الى عدم إدخال برامج منظمة أو متسقة للتعليم البيئي و التعليم من أجل التنمية المستدامة في دورات تعليم المعلمين . "لأن المعلمين هم لجهات الفاعلة الرئيسية في تسهيل انتقال المتعلمين نحو طرق حياة مستدامة (3)، (UNESCO، 2020).

المطلب الرابع: الابتكار في التعليم

يعد التعليم والمهارات الحديثة من بين اهم التحديات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية التي تواجه المجتمعات البشرية اليوم ، إلى جانب تحديات أخرى مثل مكافحة البطالة والإقصاء الاجتماعي، وشيخوخة السكان، والقضايا الصحية. وعادة ما ترتبط الحلول بتطبيق منهج جديدة وابتكار خدمات عامة بضمنها الخدمات التعليمية. إذ يعد التعليم مجال بحث رئيسي، لأنه محدد أساسي لفرص الحياة الفردية والمجتمعية، وعامل رئيسي في الرعاية الاقتصادية والاجتماعية.

وفقا الى (Tarman, Bulent. 2016:97) هناك العديد من العوامل التي أبرزت الحاجة إلى الابتكار في التعليم. إذ طالما يتطور المجتمع البشري باستمرار، لا يمكن أن يكون التعليم عالقا في الطرق والمناهج التقليدية. فهو الركيزة التي يتم من خلالها معالجة التحديات والمشكلات المجتمعية الجديدة بأفضل طريقة ممكنة ، أيضا اشار (Rubalcaba, Luis, and Alberto Peralta. 2022:53) الى ان الحاجة الى الابتكار في التعليم نتج عن تأثيرات العولمة، التي تطلبت مهارات وكفاءات جديدة، إلى جانب زيادة المنافسة بين مراكز التعليم في هذا السياق، ومن ثم تزايدت الدعوات الى تعزيز الابتكار في خدمة التعليم كونه عامل مهم في نجاح المنظمات وقياس جودة مخرجاتها: (33) (Serdyukov, Peter. 2017).

إن حقيقة أن التعليم خدمة لا يمكن اعتبارها أمرا مفروغا منه. حيث يجب أن تتضمن وجهة نظر الخدمة للابتكار في التعليم الجوانب الشخصية والمجتمعية التي غالبا ما تكون مفقودة في تلك النظرة الضيقة لابتكار الخدمة التعليمية، ويمكن أن يستمد الابتكار الحقيقي في التعليم من ديناميكية جديدة في التفاعلات البشرية والاجتماعية، وديناميكية جديدة قادرة على تحفيز الحرية الفردية والترتيبات الاجتماعية (Niedlich) (S,2020:181).

وفي هذا الشأن أكد ((Tarman, 2016: 79) أن هناك أشكال من الابتكارات أكثر عمقا وأهمية تتمثل في الطرق الجديدة التي يجب ان تتعامل بها مجاميع المعلمين مع مشكلات الطلبة وتتنظر إليها أكثر من مجرد إدخال تقنيات تربوية وتعليمية أو أجهزة تكنولوجية حديثة. ومن ثم، سيكون الابتكار في التعليم أكثر نجاحا بشكل كبير إذا تم تطبيق الدروس المستفادة من نماذج وأمثلة الابتكار في النظام التعليمي بأكمله بحيث يشمل كل الجوانب والعوامل المؤثرة في نجاح عملية التعليم وعدم الاقتصار على جانب واحد مثلا لا يكون التركيز على البعد التربوي واهمال العوامل الاخرى. على سبيل المثال يمكن أن يكون لخدمة ايجاد الحل الصحيح لمشكلات الطلبة النفسية والاجتماعية تأثير أكبر على بناء شخصيتهم من وجود ابتكارات تكنولوجية في البيئة التعليمية.

من جانب آخر فإن الابتكار الحقيقي في التعليم غير ممكن دون تحفيز والذي يعني هنا (منح القدرة على التصرف والتفاعل للفاعلين بالعملية بما لا يتجاوز المتطلبات القانونية) ، لأن التعليم هو خدمة يتم إنتاجها بشكل مشترك بين الاطراف ذات العلاقة، لذلك، يتطلب الابتكار منهجا شاملا يعتمد على التفاعلات البشرية والاجتماعية. ويشير (Armstrong, 2021:82) الى ان المشكلة تأتي عندما يهمل الابتكار في التعليم جانب الخدمة والتفاعلات البشرية والاجتماعية ويركز فقط على علم التربية أو التكنولوجيا أو اللوائح، والتي يمكن أن تؤدي إلى مفاهيم خاطئة وممارسات سيئة في إدارة التعليم فهو يؤكد من ان الابتكار في التعليم يجب ان يكون من منظور الخدمة الكاملة.

المطلب الخامس: ابتكار الخدمة في التعليم

يشير كل من (Honingh et al. 2020؛ Schmitz et al. 2020-Lambriex) الى ان الابتكار في التعليم يرتبط بشكل أساسي بالابتكار في العمليات (الأساليب والممارسات والتنظيم) ويشمل تطبيق مناهج جديدة أو محسنة بشكل كبير للتدريس والتعلم والتقييم في الفصول الدراسية، فضلا عن التغييرات المؤسسية في تنظيم النظم والفصول أو إدارتها.

بما أن الابتكار في التعليم يرتبط بشكل أساسي بالتدريس والتعلم والتقييم. يتم التأكيد على تطوير المهارات المعرفية للتفكير والتعلم وتنمية القدرة على تجميع المعرفة عبر المناهج الدراسية في سياق يتيح للمعلمين والطلاب من المشاركة الايجابية في تقديم خدمة تعليمية ذات قيمة. بالنسبة إلى (Gibb N 2016) ، فإن الابتكار التعليمي هو فن إنشاء ونشر أدوات تعليمية جديدة، فضلا إلى ممارسات تعليمية أو تنظيمية أو تكنولوجية جديدة؛ يتناول منهجهم أيضا مسألة براءات الاختراع، لذلك غالبا ما يعتبر الابتكار خارج المدرسة، لا سيما في العلوم والتربية.

وعادة ما يركز منظور ابتكار الخدمات على الخدمات ذات القيمة المضافة، مثل الأنشطة الجديدة بعد المدرسة التي يتم الترويج لها وربطها بالمنهج الرئيسي (ابتكار المنتجات)؛ والتقنيات الجديدة ذات القيمة المضافة، مثل الخدمات التي يتم الترويج لها وتقديمها عبر الإنترنت (ابتكار العمليات)؛ والطرق الجديدة للتفاعل بين أفراد المجتمع أو الوكلاء أو أصحاب المصلحة بما يحقق (الابتكار التنظيمي) على صعيد المؤسسة التعليمية.

ويشير كثير من الباحثين الى اهمية توجه الإدارات اليوم نحو تبني التوجهات الجديدة للإدارة والتسويق من منطلق المهيمن على الخدمة (Serdyukov, 2017: 33) مع المشاركة في خلق القيمة والابتكار

المشترك (2020:181) Niedlich S, (في نجاحها وهذا ما أكدته كثير من الأدبيات الحديثة من منطلق شرح كيفية توجيه التسويق والإدارة نحو ابتكار الخدمات، أيضا (Armstrong, 2021: 72; Honingh, 2020: 55) أوضح ان توجيه الابتكار في الخدمات التعليمية امر حاسم في تحديد كفاءة المؤسسة التعليمية.

وتحدث النتائج التفاعلية المشتركة بين الاطراف المتعددين الذين يتعاونون أو يشاركون في إنشاء خدمات جديدة أو محسنة بما يتماشى مع مفهوم التعليم الذكي، يحدث هذا من خلال ما يمكن أن نسميه "مجتمعات التعلم الابتكاري" التي يمكن أن تعزز التعلم المتبادل وتكون مفتوحة باستمرار على التغيير والتحسين. وتشمل الإدارات والمعلمين والأسر وأولياء الأمور المنفتحين على المجتمع، لذلك فإن التعليم هو خدمة يسود فيها منطق تشاركي، حتى لو كان هناك درجة من التوجه الفردي من شأنها أن تقلل من مستوى الإنتاج المشترك.

المبحث الرابع : النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

1. في ضوء الأهمية الرئيسية للبيئات المادية والاجتماعية اللازمة لتحقيق التعليم المستدام، قدمت العديد من الدراسات والابحاث العلمية توليفة للمفاهيم الرئيسية التي ميزت منهج ال WIAS باعتباره احد المناهج الشمولية الناجحة لتحقيق هذه الاستدامة.

2. تم وصف منهج ال WIAS بأنه عمليات تشاركية وتكاملية لتعلم كيفية العيش والتصرف والمشاركة في بناء الاستدامة داخل المؤسسات التعليمية وخارجها. مع النظر إلى الاستدامة كنموذج محدد للتعليم الجيد ، وقد اكدت غالبية الدراسات على ان منهج ال WIAS يتسم بنظرته المتكاملة للاستدامة مثل دراسة (Sterling 2003) (Armstrong, Paul, 2021) وهو ما ميزه عن المناهج الاخرى التي اتسمت بالرؤية المجزأة. حيث كان يتم التعامل مع التعليم المستدام على أنه "إضافة" ليس إلا فالنظرة كانت مجزأة (Wals and Benavot 2017:408) إلا ان منهج ال WIAS ينظر إلى النظام بشكل شمولي وتكاملي يضم جميع الأطراف الداخلية والخارجية المساهمة في تحقيق تعليم مستدام .

3. منهج ال WIAS في جوهره لا يقتصر على المؤسسات التعليمية فقط ، لكن يمكن تطبيقه أيضا على مختلف الترتيبات المؤسسية الأخرى و(المنظمات غير الحكومية والشركات). إذ بينت الدراسات الحالية حول منهج ال WIAS انه على الرغم من انها كانت تركز بشكل كبير على مؤسسات التعليم (المدرسة والتعليم العالي). إلا ان هناك ميادين اخرى قد تكون تصلح لتطبيق هذا المنهج لاسيما ميدان الصحة والرعاية الاجتماعية وميادين أخرى.

4. إن المبادئ الأساسية لمنهج WIAS ، ومجالات العمل التنظيمية، والثقافة التنظيمية كانت متفقة في جميع الدراسات التي تناولت هذا المنهج ضمن مجالات التعليم المختلفة الاولية والعليا ومجالات التعليم الاخرى.

5.. فيما يتعلق بتقييم تنفيذ منهج WIAS، توجد أدوات مختلفة للتقييم الذاتي، ومع ذلك لا يتوفر حاليا سوى القليل من البيانات المتحيزة التي قد تخضع لاعتبارات التحيز الذاتي ومن ثم لا يمكن التعويل عليها في الوقت الحالي .

ثانيا: التوصيات

1. يتطلب التنفيذ العملي لمنهج الـ WIAs مسارات وتكييفات محددة في المؤسسات العامة لاسيما التعليمية وفقا للفتات والمستويات والسياقات الاجتماعية والثقافية والبيئية المختلفة .
2. إن اتباع المنهج الكلي للمؤسسة WIAs يتطلب التحول بأشكال ونماذج التواصل والتفاعل من النمط التقليدي الى النموذج الحديث الذي يركز على توظيف التكنولوجيا المتقدمة وادوات الذكاء الاصطناعي ومواكبة التطورات المعرفية والعلمية للمجالات المختلفة.
3. أيضا ان تطبيق هذا المنهج يتطلب اعتماد المشاركة والتعاون لكافة الاطراف الداخلية والخارجية وتضمن جميع القواعد الاجتماعية والمادية نحو الاستدامة.
4. يمكن التعامل مع منهج WIAs كأداة للتطور والتحسين التنظيمي المتماسك نحو الاستدامة ، في نفس الوقت كحجر الزاوية في تحقيق تعليم مستدام متكامل عالي الجودة.
5. هناك حاجة الى تحقيق مزيد من الفهم للطرق المحددة التي يؤثر بها هذا المنهج على التعلم لاسيما التعلم غير الظاهر من خلال آثار التنشئة الاجتماعية والاتصال غير الرسمي أو التصميم المشترك لبيئات التعلم التفاعلية .
6. كذلك، تتطلب التفاعلات بين مجالات العمل التنظيمية مزيدا من الاهتمام، نظرا لأنها تشكل مساحات وسيطة مهمة للتعلم الاجتماعي والعمل التحويلي.
7. بما أن تزويد المعلمين بمهارات التعليم المستدام وفق المنهج الشامل متعدد الأوجه. يتطلب إجراء ورش عمل للتطوير المهني لمزج المعرفة النظرية مع تقنيات التدريس العملية وتعزيز مجتمعات التعلم التعاوني بما يتيح تبادل الأفكار .

ثالثا: المقترحات

1. ان تركز الأبحاث المستقبلية بشكل إضافي على أنماط المسارات الخاصة بالمنظمة نحو القدرة المستدامة ، سواء تحديد الأمثلة الإيجابية وتسليط الضوء على التحديات والتوترات المتأصلة في عمليات التغيير التنظيمي التي اشار اليها (Hoover E, 2015) والتي يتطلبها تطبيق هذا المنهج .
2. يمكن للدراسات المستقبلية أن تركز بشكل إضافي على منهج الـ WIAs في مستويات التعليم المختلفة والتدريب المهني والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعلم غير الرسمي. عليه، يمكن التطلع إلى مزيد من الدراسات الخاصة بالسياق حول كل من الاطار المفاهيمي والتنفيذ العملي لـ WIAs في جميع أنحاء العالم .
3. إعطاء أولوية عالية في السياسة العامة لمتطلبات تطبيق هذا المنهج على كل المستويات التعليمية ، مع تخصيص التمويل الكافي على المدى الطويل، والحرص على توافر الخبرة، بما يتطلبه ذلك من إدماج الاستدامة في تدريب المعلمين والمسؤولين عن العملية التعليمية.

Sources

1. Aleixo, A. M., Azeiteiro, U., & Leal, S. (2018). The implementation of sustainability practices in Portuguese higher education institutions. *International Journal of Sustainability in Higher Education*, 19(1), 146-178.
2. Amado, A., Dalelo, A., Adom̄bent, M., & Fischer, D. (2017). Engaging teacher educators with the sustainability agenda: A case study of a pilot professional development program from Ethiopia. *International Journal of Sustainability in Higher Education*, 18(5), 715-737.
3. Armstrong, Paul, Chris Brown, and Christopher Chapman. 2021. School-to-school collaboration in England: A configurative review of the empirical evidence. *Review of Education* 9: 319–51.
4. Awuzie, B. O., & Abuzeinab, A. (2019). Modelling organisational factors influencing sustainable development implementation performance in higher education institutions: An interpretative structural modelling (ISM) approach. *Sustainability*, 11(16), 4312.
5. Barrett, M., Bunds, K. S., Casper, J. M., Edwards, M. B., Showalter, D. S., & Jones, G. J. (2019). ‘A nut we have officially yet to crack’: forcing the attention of athletic departments toward sustainability through shared governance. *Sustainability*, 11(19), 5198
6. Bauer, M., Niedlich, S., Rieckmann, M., Bormann, I., & Jaeger, L. (2020). Interdependencies of culture and functions of sustainability governance at higher education institutions. *Sustainability*, 12(7), 2780.
7. Benavot, A. (2014). Education for sustainable development in primary and secondary education. University at Albany-State University of New York. Doi, 10.
8. Beringer, A., & Adom̄bent, M. (2008). Sustainable university research and development: inspecting sustainability in higher education research. *Environmental Education Research*, 14(6), 607-623.
9. Birney, A., & Reed, J. (2009). Sustainability and renewal: Findings from the leading sustainable schools research project. Nottingham: National College for Leadership of Schools and Children’s Services.

10. Bohunovsky, L., Radinger-Peer, V., & Penker, M. (2020). Alliances of change pushing organizational transformation towards sustainability across 13 universities. *Sustainability*, 12(7), 2853.
11. Brundiers, K., Barth, M., Cebrián, G., Cohen, M., Diaz, L., Doucette-Remington, S., ... & Zint, M. (2021). Key competencies in sustainability in higher education—toward an agreed-upon reference framework. *Sustainability Science*, 16, 13-29.
12. Buckler C, Creech H (2014) Shaping the future we want UN decade of education for sustainable development (2005–2014). Final Report, Paris 07 SP, France
13. Davis, J. M., & Ferreira, J. A. (2009). Creating cultural change in education: A proposal for a continuum for evaluating the effectiveness of sustainable schools implementation strategies in Australia. *Australian Journal of Environmental Education*, 25, 59-70.
14. DCSF (2009) s3: sustainable school self-evaluation. Driving school improvement through sustainable development. Nottingham
15. Didham RJ, Ofei-Manu P (2018). In: Leicht A, Heiss J, Byun WJ (eds) Issues and trends in education for sustainable development. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, Paris, pp 87–110
16. Djordjevic, A., & Cotton, D. R. E. (2011). Communicating the sustainability message in higher education institutions. *International Journal of Sustainability in Higher Education*, 12(4), 381-394.
17. Farinha, C. S., Caeiro, S. S., & Azeiteiro, U. (2020). Universities speak up regarding the implementation of sustainable development challenges: The case of Portugal. *International Journal of Sustainability in Higher Education*, 21(3), 465-506.
18. Fischer D, Jenssen S, Tappeser V (2015) Getting an empirical hold of the sustainable university: a comparative analysis of evaluation frameworks across 12 contemporary sustainability assessment tools. *Assess Eval High Educ* 40(6):785–800
19. Gibb N (2016) Getting climate-ready: a guide for schools on climate action. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), Paris

20. Giesenbauer B, Müller-Christ G (2020) University 4.0: promoting the transformation of higher education institutions toward Sustainable Development. *Sustainability* 12(8):1–27
21. Goldman, D., Ayalon, O., Baum, D., & Weiss, B. (2018). Influence of 'green school certification on students' environmental literacy and adoption of sustainable practice by schools. *Journal of cleaner production*, 183, 1300-1313.
22. Gough, A. (2016). Teacher education for sustainable development: Past, present and future. *Teaching education for sustainable development at university level*, 109-122.
23. Gramatakos, A. L., & Lavau, S. (2019). Informal learning for sustainability in higher education institutions. *International Journal of Sustainability in Higher Education*, 20(2), 378-392.
24. Henderson, K., & Tilbury, D. (2005). Whole-school approaches to sustainability: An international review of whole-school sustainability programs. Dept. of the Environment and Heritage.
25. Holfelder, A. K. (2019). Towards a sustainable future with education? *Sustainability science*, 14(4), 943-952.
26. Holst, J. (2023). Towards coherence on sustainability in education: a systematic review of Whole Institution Approaches. *Sustainability Science*, 18(2), 1015-1030
27. Honingh, Marlies, Elena Bondarouk, and Taco Brandsen. 2020. Co-production in primary schools: A systematic literature review. *International Review of Administrative Sciences* 86: 222–39.
28. Hoover, E., & Harder, M. K. (2015). What lies beneath the surface? The hidden complexities of organizational change for sustainability in higher education. *Journal of cleaner production*, 106, 175
29. Kahle, J., Risch, K., Wanke, A., & Lang, D. J. (2018). Strategic networking for sustainability: lessons learned from two case studies in higher education. *Sustainability*, 10(12), 4646.
30. Kensler LAW, Uline CL (2019) Educational restoration: a foundational model inspired by ecological restoration. *Int J Educ Manag* 33 (6):1198–1218

31. Kuckartz U (2019) Qualitative text analysis: a systematic approach. In: Kaiser G, Presmeg N (eds) Compendium for early career researchers in mathematics education. Springer International Publishing, Cham, pp 181–197
32. Lambriex-Schmitz, P., Van der Klink, M. R., Beusaert, S., Bijker, M., & Segers, M. (2020). When innovation in education works: stimulating teachers' innovative work behaviour. *International Journal of Training and Development*, 24(2), 118-134.
33. Laurie, R., Nonoyama-Tarumi, Y., Mckeown, R., & Hopkins, C. (2016). Contributions of education for sustainable development (ESD) to quality education: A synthesis of research. *Journal of Education for Sustainable development*, 10(2), 226-242.
34. Leicht, A., Heiss, J., & Byun, W. J. (2018). Issues and trends in education for sustainable development (Vol. 5). UNESCO publishing.
35. Lozano, R., Ceulemans, K., Alonso-Almeida, M., Huisingh, D., Lozano, F. J., Waas, T., ... & Hugé, J. (2015). A review of commitment and implementation of sustainable development in higher education: results from a worldwide survey. *Journal of cleaner production*, 108, 1-18.
36. Mathar R (2016) Global development education/ESD—a task for the whole school. In: Schreiber J-R, Siege H (eds) Curriculum framework education for sustainable development, 2nd ed. Engagement Global gGmbH, Bonn
37. Mcmillin, J., & Dyball, R. (2009). Developing a whole-of-university approach to educating for sustainability: Linking curriculum, research and sustainable campus operations. *Journal of education for sustainable development*, 3(1), 55-64.
38. Michel J, Mochizuki Y, Rieckmann M, Parnell R, Walker P, Zint M (2021) Key competencies in sustainability in higher education—toward an agreed-upon reference framework. *Sustain Sci* 29–13:(1)16
39. Mogren, A., Gericke, N., & Scherp, H. Å. (2019). Whole school approaches to education for sustainable development: A model that links to school improvement. *Environmental education research*, 25(4), 508-531.
40. Niedlich S, Bauer M, Doneliene M, Jaeger L, Rieckmann M, Bormann I (2020) Assessment of sustainability governance in Higher Education *Sustainability* 12(5):181

41. O'Donoghue R, Taylor J, Vente V (2018) Chapter 5: How are learning and training environments transforming with ESD? In: Leicht A, Heiss J, Byun WJ (eds) Issues and trends in education for sustainable development. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, Paris, pp 111–132
42. Reickman, M. (2018). Learning to transform the world: Key competencies in ESD. *Issues and Trends in Education for Sustainable Development*; Leicht, J., Byun, WJ, Eds, 39-59.
43. Rieckmann M, Mindt L, Gardiner S (2017) Education for sustainable development goals: learning objectives. UNESCO, Paris
44. Roos, N., Heinicke, X., Guenther, E., & Guenther, T. W. (2020). The role of environmental management performance in higher education institutions. *Sustainability*, 12(2), 655.
45. Rubalcaba, Luis, and Alberto Peralta. 2022. Value processes and lifecycles in networks for public service innovation. *Public Management Review*
46. Schröder, L. M. U., Wals, A. E., & Van Koppen, C. S. A. (2020). Analysing the state of student participation in two Eco-Schools using Engeström's Second Generation Activity Systems Model. *Environmental Education Research*, 26(8), 1088-1111.
47. Scott, W. A. (2015). Exploring a transformative orientation to sustainability in universities: a question of loose and tight framings. *Environmental Education Research*, 21(6), 943-953.
48. SEdA (2007) Domain framework for a whole system approach to ESD Shallcross T, Robinson J (1999) A model of participation in continuing professional development and evaluation through action research in educating for sustainability. *J in-Serv Educ* 25(3):403–422
49. Serdyukov, Peter. 2017. Innovation in education: What works, what doesn't, and what to do about it? *Journal of Research in Innovative Teaching & Learning* 10: 4–33
50. Shallcross, T., Robinson, J., Pace, P., & Tamoutseli, K. (2007). The role of students' voices and their influence on adults in creating more sustainable environments in three schools. *Improving Schools*, 10(1), 72-85.

51. Simovska, V., & Prøsch, Å. K. (2016). Global social issues in the curriculum: perspectives of school principals. *Journal of Curriculum Studies*, 48(5), 630-649.
52. Singer-Brodowski, M., Etzkorn, N., & Von Seggern, J. (2019). One transformation path does not fit all—insights into the diffusion processes of education for sustainable development in different educational areas in Germany. *Sustainability*, 11(1), 269.
53. Sterling, S. (2016). A commentary on education and Sustainable Development Goals. *Journal of Education for Sustainable Development*, 10(2), 208-213.
54. Tarman, Bulent. 2016. Innovation and Education. *Research in Social Sciences and Technology* 1: 77–97.
55. Tilbury D, Wortman D (2005) Whole school approaches to sustainability. *Geogr Educ* 18:22–30
56. UNESCO (2017) Implementing the whole-school approach under the Global Action Programme on education for sustainable development. Information Note for National Coordinators of UNESCO's Associated Schools Project Network (23.03.2017), Paris
57. UNESCO (2020) Education for sustainable development. A roadmap, Paris
58. UNESCO (2021) Berlin declaration on education for sustainable development, Berlin
59. Vogt, M., & Weber, C. (2020). The role of universities in a sustainable society. Why value-free research is neither possible nor desirable. *Sustainability*, 12(7), 2811.
60. Wals, A. E., & Benavot, A. (2017). Can we meet the sustainability challenges? The role of education and lifelong learning. *European Journal of Education*, 52(4), 404-413.
61. Warner, B. P., & Elser, M. (2015). How do sustainable schools integrate sustainability education? An assessment of certified sustainable K–12 schools in the United States. *The Journal of Environmental Education*, 46(1), 1-22.

62. Weiss M, Barth M, von Wehrden H (2021) The patterns of curriculum change processes that embed sustainability in higher education institutions. *Sustain Sci* 16(5):1579–1593
63. Whitby, A. (2019). *Advancing education for sustainable development: key success factors for policy and practice [policy handbook]*. Hamburg.

Learners' Engagement through Interactive Digital Textbooks in EFL Classrooms

Asst. Teacher Mahmood Adil Almuslehi

Iraqi Ministry of Education/Directorate General of Baghdad

Resafa 1

mahmoodalms2@gmail.com

009647728577167

Abstract

Through the use of a mixed-methods approach and 18 participants in an Iraqi English Language Centre, this study examines the impact of teacher-guided interactive digital textbooks on learner engagement and language proficiency development in English as Foreign Language (EFL) classrooms. A combination of qualitative interviews, statistical analysis and engagement surveys the study utilizes to find out how well notable integration and positive attitudes towards digital textbooks among English language learners. The study employs Thorne's (2003) culture-of-use framework to quantitatively investigate the effects of participants' interactions with digital textbooks on their language learning processes. Before the start of the course, the majority of participants had high expectations for digital textbooks, according to the results of the statistical analysis of the interviews. The qualitative findings show that the use of digital textbooks enables proactive language skill development and enhanced comprehension. The study highlights the importance of teacher-guided flexibility in teaching materials to maximize language learning results and efficiently meet a range of learning needs as digital tools develop further and encourage learner engagement and better learning opportunities.

Keywords: Digital Textbooks, EFL classroom, Interactive, English, Technology.

مشاركة المتعلمين من خلال الكتب المدرسية الرقمية التفاعلية في فصول

اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية

المدرس المساعد محمود عادل المصلي

وزارة التربية العراقية/المديرية العامة لمحافظة بغداد الرصافة 1

الملخص

باستخدام منهجية مختلطة و18 مشاركاً في مركز لتعليم اللغة الإنجليزية في العراق، تبحث هذه الدراسة في تأثير الكتب الرقمية التفاعلية التي يتم توجيهها من قبل المعلم على تفاعل المتعلمين وتطوير مهارات اللغة في فصول تعلم اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية (EFL). تجمع الدراسة بين مقابلات نوعية مدعومة بتحليل إحصائي واستبيان للتفاعل للكشف عن دمج مهم ومشاعر إيجابية تجاه الكتب الرقمية بين المتعلمين. تفحص الدراسة بشكل كمي كيفية تأثير عمليات اكتساب اللغة للمتعلمين من خلال التفاعل مع الكتب الرقمية، وذلك باستخدام إطار عمل "الثقافات-الاستعمال" لثورني (2003). تُظهر نتائج التحليل الإحصائي للمقابلات أن المشاركين كانوا، بشكل عام، يمتلكون توقعات عالية قبل بدء الدورة حول الكتب الرقمية. وتسلط النتائج النوعية الضوء على الفهم المعزز وتحسين المهارات اللغوية بشكل استباقي الذي أصبح ممكناً باستخدام الكتب الرقمية. تبرز الدراسة أهمية المرونة التي يقودها المعلم في المواد التعليمية لخدمة احتياجات التعلم المتنوعة بشكل فعال وتحقيق أفضل النتائج في تعلم اللغة، مع استمرار تطور الأدوات الرقمية التي تشجع التفاعل بين المتعلمين وتوفر تجارب تعلم أفضل.

الكلمات المفتاحية: الكتب الرقمية، فصول تعلم اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية، تفاعلية، الإنجليزية، التكنولوجيا.

1. Introduction

Using digital textbooks in the classroom is on the rise because of technological developments and the need for more interactive learning resources. These digital resources have benefits over traditional print textbooks and are being used more and more in a variety of educational contexts including language education. They are accessible through electronic gadgets such as computers, tablets, and smartphones, offering increased cost and portability along with a number of advantages like multimodality, better learning outcomes, increased engagement, and the possibility of hypertextual exploration (Vaarala & Jalkanen, 2010; Gu, Wu, & Xu, 2015; DeStefano & LeFevre, 2007).

The incorporation of multimedia resources such as movies, animations, and interactive diagrams into digital textbooks has a great impact on improving understanding and engagement. For example, Pearson's e-Text uses multimedia to help learners effectively visualize difficult ideas (Pearson, 2023). In the same manner, real-time feedback and interactive assignment mechanisms are provided by systems such as McGraw-Hill Connect, which help learners understand concepts more thoroughly and quickly fix errors (McGraw-Hill, 2023). Recent research shows that these interactive elements improve academic performance in addition to deepening understanding. Larson (2010) and Rockinson-Szapkiw et al. (2013) point out that students who use digital textbooks outperform those who use traditional print textbooks in terms of engagement and standardized test scores. Additionally, the financial advantages are noteworthy; students may save 50–60% on textbook expenses each semester by using digital textbooks, which would increase educational equity and accessibility (Feldstein et al., 2012).

2. Research Problem

This study attempts to address the challenge of using digital technologies in EFL (English as a Foreign Language) courses to effectively engage students

and assist their language skill development. Although digital textbooks are becoming more and more common in language instruction, little is known about how they affect student engagement and language learning, especially in teacher-guided contexts. The purpose of the study is to examine how teacher-guided interactive digital textbooks impact student engagement and language learning results. It aims to close the gaps in the literature on the use of technology in EFL classes and assess how well these digital resources can improve English language learning outcomes.

3. Significance of the Research

The study contributes to the understanding of how teacher-guided interactive digital textbooks greatly impact students' engagement and language proficiency in EFL classes. It is significant because it sheds light on how well digital textbooks can increase student engagement and involvement while emphasizing how crucial teacher facilitation is so as to optimise the advantages of these technological resources. The study also encourages the wider implementation of digital resources in language instruction by providing actual data on their integration. Furthermore, it offers useful suggestions for educators and legislators on how to best utilize digital textbooks to accommodate the various demands of students, guaranteeing more efficient and interesting language learning opportunities.

4. Research Objectives

The primary objectives of this study are to:

1. Assess how interactive digital textbooks have an impact on learner engagement in EFL classrooms.
2. Evaluate the influence of teacher-guided digital textbooks on language skill development.

3. Identify learners' attitudes and perceptions regarding the integration of digital textbooks in their learning process.
4. Determine the challenges and benefits of using digital textbooks in language learning settings.
5. Utilize Thorne's (2003) culture-of-use framework to analyze how these digital tools fit into the students' learning culture.

5. Limits of the Research

The study is limited to the scope and applicability of its findings. With only 18 participants from one English Language Learning Center in Iraq, the sample size is small, which restricts generalizability. Moreover, the emphasis on an EFL setting in Iraq can not accurately represent circumstances in other educational contexts. The depth of qualitative analysis could have been impacted by time limits, and participant familiarity with digital tools might have had an impact on learning outcomes and engagement. Therefore, with these limitations in mind, the results of the study should be interpreted.

6. Tools of the Research

The study employs the following tools:

- **Engagement Survey:** A quantitative tool used to measure learner engagement and attitudes toward the use of digital textbooks.
- **Qualitative Interviews:** Conducted to gather in-depth feedback from participants about their experiences and perceptions of digital textbooks.
- **Statistical Analysis Software:** Utilized for analyzing survey results and interview data to identify trends and significant findings.
- **Thorne's (2003) Cultures-of-Use Framework:** An analytical tool used to understand how digital textbooks are integrated into the cultural learning practices of students.

7. Methods and Materials: Setting and Participants

The setting selected for this study was an English language centre in Iraq. The learners had taken a pretest, and their results showed that they could speak English at an elementary level. The main goal of the course was to improve their overall language proficiency in English, with an emphasis on the four skills; speaking, writing, listening, and reading.

Participants in this study, preparing for their first year of college in Iraq, with an average age of 18 (range, 18–23). There were 9 males and 9 females, all of whom were native Arabic speakers from Iraq. All have a printed version of the book. In addition to their printed textbooks, they are guided by their teacher who integrates the use of a digital textbook within the classroom environment. During the course, pair work or small groups of four to five learners collaborated in this competency-based course, which focused on real-world practice including email writing and everyday communication. All participants in the study are digital natives, owning smartphones or tablets and regularly engaging in various digital activities such as social media interactions, watching movies, and using educational apps. Despite their familiarity with digital devices, they have confirmed that they have not been taught using digital textbooks before.

8. Digital Textbooks

Research into digital textbooks has predominantly centred on classes catering to native-English speaking (NES) students, yet its implications extend significantly to non-native-English speaking (NNES) students. Much of the research employs survey methodologies to gauge student preferences, consistently revealing a preference for print over digital textbooks. Baek and Monaghan (2013), for instance, discovered that only 34% of over 600 NES students surveyed expressed satisfaction with commercially produced digital textbooks. Interestingly, older students tended to view digital textbooks more

favourably, possibly because younger students often use computers more for entertainment rather than academic purposes. Baek and Monaghan advocate for the development of customized digital textbooks by faculty, tailored to better meet students' needs. In a study involving 12 NNES students, Lam et al. (2009) found that those who used publisher-produced digital textbooks extensively tended to have more negative perceptions compared to those using them for shorter durations. This highlights the importance of assessing students' perceptions both initially and longitudinally to gain deeper insights into their experiences.

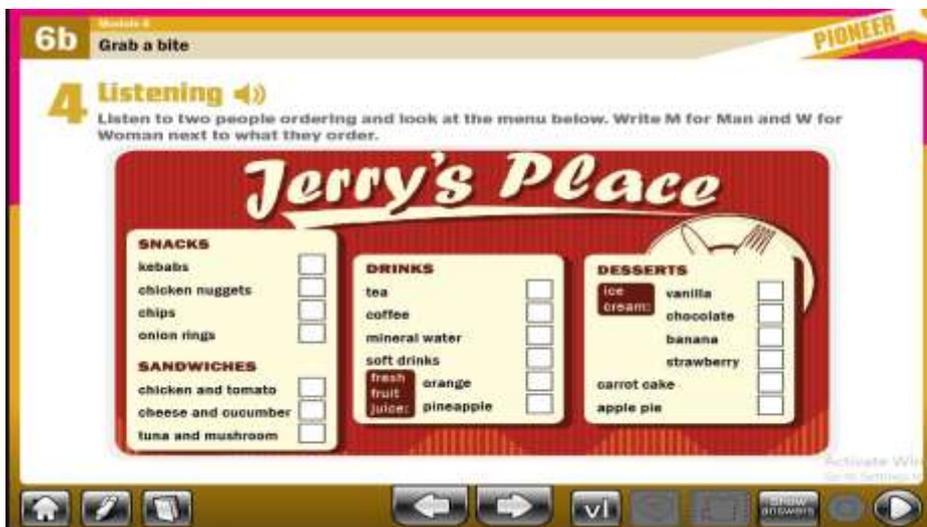
According to Evans and Po (2007), non-native undergraduate participants found it difficult to interact with digital texts. Similarly, McFall (2005) observed that their undergraduate non-native participants underutilized several capabilities of personalized digital textbooks, citing unfamiliarity and the difficulties presented by the digital format as reasons. These results indicate that it is essential to carefully plan and personalize when employing digital textbooks in classrooms. Because online reading experiences may require different approaches and competencies, effective training becomes increasingly essential, especially in elevating critical reading skills for digital texts.

Non-native English learners experience particular difficulties when navigating digital textbooks because, for them, it is challenging to use well-known techniques in this unfamiliar context. Adjusting annotation techniques and controlling possible eye strain are some common issues when reading on screens which add to an already taxing endeavor. There is not much research done on the precise procedures and tactics non-native learners of English use while interacting with digital learning resources although these challenges are still present (Chou, 2012).

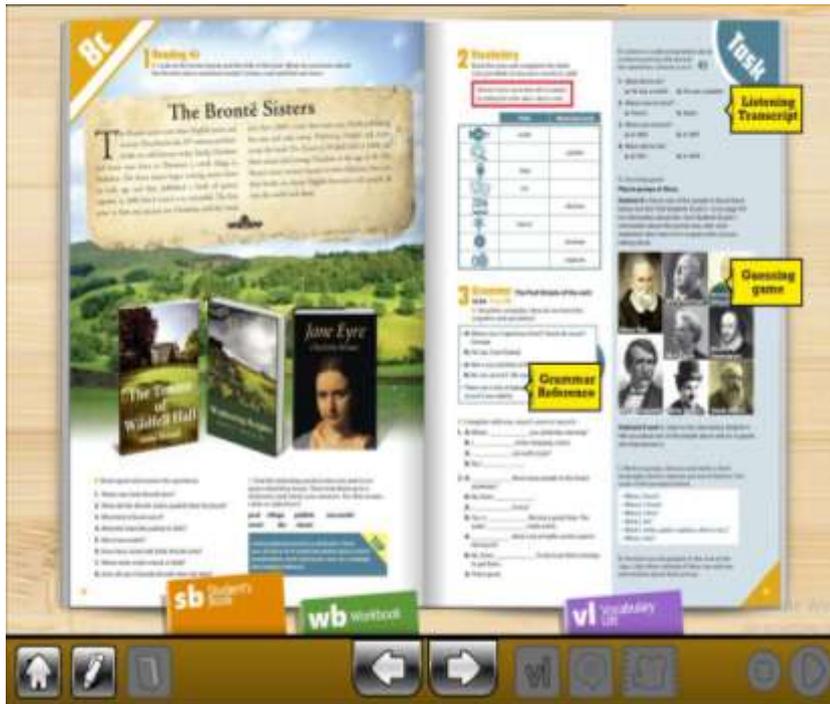
Recent research has gone beyond conventional surveys and used cognitive-based techniques to examine cognitive processes and problem-solving

techniques in technology-based learning environments (Okuyama & Igarashi, 2007; Sun, 2003; Vinther, 2005). These methods have proven useful in comprehending reading environments for second languages (Brown & Rodgers, 2002), providing valuable information about efficient teaching strategies and support systems that are essential for improving the learning experiences of non-native English speakers (NNES) using digital textbooks.

This study investigated learners' perceptions and experiences with digital textbooks in an EFL classroom in a non-native English-speaking nation using both anticipated and actual engagement questionnaires in addition to qualitative interviews. Through the use of these mixed-methods techniques, the study sought to provide a thorough understanding of how non-native English speakers interact with and interpret digital learning materials in a variety of linguistic and cultural contexts. Included are screenshots that highlight the interactive features and multimedia integration of digital textbooks, as well as their features and usability (MM Publication, 2024). These visuals provide a tangible representation of how digital textbooks support interactive learning environments, thereby enriching educational practices and fostering engagement among NNES learners.



Screenshot (1): There is an audio player for listening comprehension, accompanied by an "Answers" button for checking responses.



Screenshot (2): There is the reading passage, a listening transcript, a guessing game, a grammar reference section, and various other navigable features.



Screenshot (3): Animated video is displayed.

8.1. Bridging the Gap: Pedagogical Adaptation and Training

The mixed results regarding the effectiveness of digital textbooks underscore a disconnect between their societal applications (e.g., social media) and educational uses (e.g., digital textbooks, learning management systems). Kessler, Bikowski, and Boggs (2012) suggest that this gap presents an opportunity for the co-evolution of tools, pedagogical practices, and usage patterns (p. 105). As digital textbooks become more prevalent in education, there is a need for revised pedagogies that are aligned with these tools and the ways teachers use them to teach their students.

Hubbard (2004) highlights the distinction between operational competence and learning competence, stressing the importance of effective training to bridge this gap. This training should help learners understand how digital resources

align with learning objectives. Instructors play a crucial role in fostering positive learning relationships between students and their digital tools, ensuring that engagement transitions from personal to academic contexts. While the alignment between students' expectations and their actual experiences with digital textbooks is vital, it remains an area that requires further exploration.

9. Theoretical Framework

According to Thorne (2003, 2016), the cultures-of-use conceptual framework emphasizes the significant influence of tools and their usage, including for educational purposes, as determined by societal norms: "The design of the tool as well as the habitual patterns of its use influence the purposes to which it is put and methods by which it is used" (Lantolf, Thorne, & Poehner, 2015, p. 209). The way a tool (or artefact) is employed establishes a culture of use; for example, a tablet can fit into either a personal or academic culture of use. Thorne (2003) found that a learner's prior artifact-mediated activity can either facilitate or constrain their future learning activity. These cultural artefacts gain significance within specific contexts. Consequently, critical academic engagement with a mediating learning artefact can lead to increased engagement and positive educational outcomes. However, such outcomes do not naturally arise and can benefit from teacher guidance and peer discussions.

The studies discussed above highlight the examination of digital texts or textbooks in various contexts, revealing a common theme: a lack of emphasis on training users for learning competence with these resources. Despite Lam et al. (2009) including some training, it predominantly focused on operational competence. While learners in these studies may have acquired technical skills for using digital texts or textbooks (e.g., navigation features, notetaking tools), there is scant evidence that they were adequately trained in effective learning strategies (e.g., previewing, and note-taking methods). This deficiency in

fostering an academic culture of use and the absence of robust learning strategies could have posed obstacles to learning and discouraged learner engagement.

To enhance student engagement, educators can integrate digital textbooks into classroom settings, allowing students to interact with both the digital content and the instructor simultaneously. This approach leverages direct visual cues and interactive instruction, creating a dynamic learning environment that fosters deeper engagement and comprehension compared to traditional printed materials. This study explores the experiences of non-native English speaking (NNES) students in a university-level beginner-level General English course using a customized interactive digital textbook. The digital textbook underwent prior usability testing and was fully integrated into the curriculum. The research seeks to address the following questions:

1. How do EFL learners perceive the impact of the interactive digital textbook used by their teacher in the classroom, both anticipated and actual, on their learning experience and engagement?
2. What are the perceived benefits and challenges that students identify in their learning processes as the teacher uses an interactive and customized digital textbook in classroom instruction?

10. Digital Textbook Used for this Study

The digital textbooks were procured from MM Publications, the official provider of the English language centre, and sourced through the University of Birmingham. Throughout this study, "digital textbook" refers to this customized interactive resource, acknowledging its tailored features.

The course, aligned with the Common European Framework of Reference, systematically develops key competencies through its twelve topic-based modules. Each module covers motivating and contemporary topics enriched

with multicultural and cross-curricular information. Lively dialogues present functional language for real-life situations, complemented by reading materials sourced from authentic texts. The course adopts an integrated approach to *anticipate* the digital textbook would (term initial) and then *actually did* (term final) influence them in various behaviours and feelings. General demographic and computer-use questions were also included.

The survey was distributed in Week 1 to identify potential participants based on their weekly engagement with digital textbooks. All 18 participants, identified as beginners through placement tests conducted at the outset of the 12-week study, were included. Following the completion of the 12-week course, participants were administered an actual engagement survey in the final week to assess their overall experience with digital textbooks throughout the study period. Subsequently, interviews were conducted with nine randomly selected participants to delve deeper into their perceptions and experiences with digital textbooks. All participants in this study are Iraqi nationals, providing valuable insights into the usage of digital textbooks among beginner learners in non-native English-speaking settings like Iraq.

11. Engagement Survey

The same engagement survey was given during Week 1 (anticipated) and Week 12(actual), so the verbs changed to the past tense. A Wilcoxon signed-rank test was used to compare participants' anticipated and actual feelings of engagement with the digital textbook. This non-parametric test was chosen given the non-normal distribution of the data set. The effect size (r) was calculated as the Z score divided by the square root of N minus any ties (Larson-Hall, 2010). Developing the four language skills, with a special emphasis on vocabulary building and grammar practice in context (MM Publications, 2024).

Systematic development of reading and listening skills, along with various sub-skills, prepares learners for effective communication across diverse social

contexts. The course includes integration of learning tools such as hyperlinks, multimedia (e.g., images, open-source or custom-made videos), and interactive elements like self-assessment quizzes and links to Google Forms tasks. These tools enhance engagement and facilitate interactive learning experiences.

A variety of communicative tasks, coupled with activities fostering critical thinking and personal response, ensure engagement and deeper understanding. The step-by-step approach to writing supports learners in practical skill development, while task-based activities ready them for real-world applications. Practical tips encourage autonomy in learning, while regular round-up sections within each module aid in the revision and consolidation of learned material. Additionally, a dedicated grammar reference section further supports comprehensive language learning throughout the course (Mitchell & Malkogianni, 2017)

It is worth noting that the digital textbook is utilized within the English language learning centre's dedicated space, supported by a laptop connected to a 73-foot LCD screen, and operated by the teacher. This setup enhances instructional delivery and supports interactive learning experiences.

12. Teacher's Role

When districts incorporate e-textbooks, teachers must integrate them into their classrooms. According to Lokar (2015), e-textbooks should simplify and expedite teachers' tasks while providing more options. However, this is not always the reality. E-textbooks vary significantly, from simple digital copies with annotation features to interactive multimedia versions (Choppin et al., 2014), affecting how teachers use them in their teaching. Despite this, educators share the goal of helping students become independent learners capable of

inquiry, understanding, analysis, and problem-solving (Dobler, 2015). Both traditional and e-textbooks are essential tools in this educational journey.

Teachers need to instruct students on using e-textbooks, as proficiency with digital devices does not necessarily translate to effective use of academic digital resources (Dobler, 2015). Functions like enlarging text, highlighting, and note-taking should be demonstrated. Millar and Schrier (2015) noted that while students are familiar with technology, they often lack instruction on its efficient academic use. Teachers should model how to use these features effectively, including multimedia and collaborative capabilities.

E-textbooks with multimedia and interactive elements offer customization and personalization options, enhancing traditional print textbooks. These features enable instructors to link to extra resources, sequence content, and give prompt feedback (Choppin et al., 2014). In order to help with class pacing, certain e-textbooks also produce findings from formative exams.

Despite the advantages of e-textbooks, educators still need to take into account students' varied learning styles. According to Chulkov and VanAlstine (2013), students' learning preferences influence their decisions between print and digital textbooks. Dobler (2015) highlighted the need to provide both forms in order to improve motivation and engagement. Students who learn well with one format may be disadvantaged if they are restricted to it. In the end, educators ought to use digital media in ways that best meet the requirements of their learners.

13. Procedure and Analysis

Following Vinther's (2005) framework, this study utilizes a mixed-method approach to examine how well digital textbooks improve learning experiences. An anticipated engagement survey was distributed to all participants at the start of Phase I (Weeks 1-2). This is to estimate their first expectations for the use of

digital textbooks. During Phase II (Weeks 3–10), participants received continuous coaching while learning how to use features including multimedia integration, annotations, and instant feedback.

In Phase III (Weeks 11–12), an actual engagement survey was conducted to measure participants' experiences close to the end of the course. In addition, nine randomly chosen students participated in qualitative interviews to confirm results and acquire more profound information. Moreover, qualitative analysis of interview data was combined with quantitative analysis of survey responses to obtain a comprehensive understanding of the impact that the digital textbook has on engagement and learning outcomes. This mixed-method approach provided effective insights for implementing digital textbooks into English language classrooms while ensuring a thorough examination of their effectiveness. Rogers and Brown (2002).

14. Results and Discussion

14.1. Survey Analysis

Table 1. Anticipated and Actual Engagement with the Course Digital Textbook
($N = 18$)

The digital textbook will encourage (encouraged) me to...	Anticipated Engagement		Actual Engagement	
	M	SD	M	SD
See details and illustrations more clearly.	4.5	0.7	4.8	
0.5				
be engaged and interactive.	4.1	0.5	4.3	0.3
focus and have fun.	4.4	0.6	4.7	0.6
have better discussion and participation.	4.2	0.9	4.6	0.5

learn from additional multimedia resources.	4.0	1.0	4.4	0.8
improve understanding of textbook material.	4.2	0.7	4.4	0.5
enhance comprehension of the topic.	4.5	0.7	4.8	0.4
help stay on track and follow the lesson.	4.2	0.9	4.7	0.4
practice collaborative learning and discussion.	4.4	0.8	4.5	0.7
find annotating or highlighting features helpful.	4.2	0.9	4.7	0.5
increase cultural awareness	3.8	1.1	4.2	
0.9				
find interactive exercises or quizzes useful.	4.0	1.0	4.5	0.7
increase student collaboration or group work.	4.2	0.9	4.6	
0.6				

A comparison is drawn between the expected and actual levels of engagement through a number of learning outcomes by using a digital textbook. Two statistical methods are employed: The Wilcoxon signed-rank test and mean scores to provide information about differences between learners' expectations and experiences. Participants consistently gave the digital textbook a positive rating in a number of categories. The average score for anticipated advantages such as enhanced visual comprehension and clarity was 4.5 (SD = 0.7). With a score of 4.8 (SD = 0.5), actual engagement exceeded these expectations and demonstrated how digital textbooks employed visual aids to improve learning outcomes. Similarly, real interaction received a higher score of 4.9 (SD = 0.3) than expected interactive and engaging elements, which were assessed at 4.6 (SD = 0.5). This demonstrates how the digital textbook can be more effective in delivering dynamic educational opportunities that interactively engage learners of English.

Additionally, the digital textbook showed support for the collaborative learning environment. This can be seen through the expected engagement levels at 4.4 (SD = 0.8) and verifying this with an actual score of 4.5 (SD = 0.7). The majority of the feedback was positive. However, there were some minor differences between the expected and actual levels of engagement in areas like multimedia use and cultural knowledge. Anticipated scores averaged about 4.1 (SD = 0.8) whereas actual engagement scored roughly 4.4 (SD = 1.0). These results indicate improvement is needed in some areas to successfully incorporate multimedia materials and support a wider cultural understanding through the digital textbook.

14.2. Interviews

The researcher plans to interview a subset of 9 learners from the 18 participants. This smaller sample will allow us to gather in-depth qualitative data while managing the workload. Here's the list of questions grouped by theme for interviewing nine random learners: 1 = Strongly Disagree and 5= Strongly Agree.

Table 2. Interviews with participants who are randomly selected (N = 9)

Question Score (1-5)	Average

1. Frequency of Digital Textbook Use	4.7
How often does your teacher use the digital textbook during English language classes?	
2. Feelings about Digital Textbook Projection	4.4

How do you feel about having the textbook projected digitally during lessons?

3. Enhancement of Learning Experience 4.5

Does having the textbook projected digitally enhance your learning experience?

4. Benefits of Understanding Textbook Material

4.5

Have you noticed any benefits or improvements in your understanding of the textbook material?

5. Helpfulness in Class Discussions or Activities 4.5

Do you find it helpful to have the textbook projected digitally when following along with class discussions or activities?

6. Impact on Interaction with Classmates and Teacher 4.2

How does having the textbook projected digitally impact your interaction with classmates and teachers during lessons?

4.6

7. Preferred Features of Digital Textbook Projection 4.6

Are there any specific features or functionalities of the digital textbook when projected that you find particularly helpful or interesting?

8. Suggestions for Improvement 4.7

Do you have any suggestions or ideas for how the textbook could be integrated even more effectively when projected digitally during English language classes?

9. Comprehension of Key Concepts 3.0

How effectively does the digital textbook, when projected, help
Do you comprehend key concepts in English language classes?

10. Overall Impact on English Language Learning Experience 4.1

How would you describe the impact of having the textbook

projected digitally on your overall English language learning experience?

Based on the interview findings, digital textbooks play a pivotal role in English language classes, with teachers utilizing them frequently (average score of 4.7 out of 5). This high frequency of use underscores the integration and reliance on digital tools as essential components of modern educational practices. Students generally express favourable sentiments towards the digital projection of textbooks (average score of 4.4), indicating a positive reception and comfort with using digital mediums for learning materials. This acceptance underscores the adaptability of students to digital platforms, contributing to a conducive learning environment where technological tools are embraced for educational purposes.

Additionally, students believe that digital textbook projection significantly improves their learning experiences (average score of 4.5). This improvement shows that, in comparison to traditional ways, digital tools efficiently allow better comprehension and engagement with course topics. With an average score of 4.5, students also report measurable advantages in comprehending textbook content when it is presented digitally, underscoring the usefulness of digital tools in promoting learning objectives and facilitating the retention of important ideas covered in class.

15. Discussion

The difficulties that learners of English usually encounter when they use digital textbooks, which include engagement and a propensity for traditional print formats, have been repeatedly noted in previous research (Baek & Monaghan, 2013; Lam et al., 2009; Evans & Po, 2007; Chou, 2016; Woody et al., 2010). In response to these current challenges, this study deals with these issues by measuring how digital textbooks can be effectively used by teachers to support learning and how their use can benefit English learning for general

English courses. The main focus of this study is the use of a digital textbook by a teacher and how it is employed to satisfy the particular requirements and preferences of English language learners at the beginner level in an EFL classroom.

16. Learner Engagement with their Digital Textbook and the Teacher

An essential area of study that reflects the changing nature of education is how learners of English engage with digital textbooks and instructors. Digital textbooks can increase learner engagement. This is because they provide interactive and multimedia features that traditional textbooks do not. These features, which accommodate different learning styles and keep students more actively involved in their education, include interactive tests, short clips, hyperlinks, and collaboration tools. Additionally, digital textbooks are interactive. Thus, they provide immediate feedback, allowing learners to regularly improve their comprehension and ask for assistance as necessary.

Furthermore, digital textbooks are more accessible and flexible because they allow learners to access their course materials from anywhere in the world and at any time; learners can develop more frequent study habits and become more motivated. Through the use of digital textbooks, learning experiences can be tailored to meet the requirements and preferences of individual learners by changing font and screen sizes or alternating between different material delivery methods. Therefore, learners can feel more engaged as a result of this personalization.

In this digital era, the teacher's guidance is equally essential. Educators have an important role in navigating and incorporating digital resources into their teaching techniques. Teachers, who aspire to effectively utilize in classrooms, must not only understand the digital material but also know how to use the

technology to improve learning outcomes. This entails teaching learners how to use digital tools that support learning goals and create a cooperative learning environment through digital materials and instant feedback exercises.

In this digital age, the teacher's function is equally important. These digital resources must be successfully navigated and incorporated into teaching methods by educators. Teachers who want to use digital textbooks effectively must not only understand the material but also know how to leverage the technology to improve student learning. This entails teaching students the proper use of digital tools, selecting digital information that supports learning goals, and creating a cooperative learning atmosphere through online forums and exercises.

17. Pedagogical Implications and Future Research

It is important to mention that designing materials and educating learners are two connected areas that have pedagogical consequences for teaching English through the use of digital textbooks. This research paves the way for the creation of the Framework for Learning with Digital Resources, which offers recommendations in a number of areas. It should be realized that various digital resources could have an influence on a user's learning and cognition and that learner strategies may differ based on the digital resource being employed by the teacher in the learning environment (Thorne, 2016).

Regarding materials design, digital textbooks are most effective and engaging when they are customized to the technology, course, and students. They should be interactive, exploiting the hypertextual, multimodal, and communicative affordances of the platform. Usability testing with students and teachers is crucial, allowing for revisions as needed to ensure the materials align with student expectations and preferred use. Customization enhances relevance and engagement, making learning more meaningful for students. Incorporating hypertextual, multimodal, and communicative features leverages the digital

platform's capabilities, fostering deeper engagement and active learning. This includes elements like videos, interactive quizzes, hyperlinks, and discussion forums.

Training supports students so that any “inherent imperfection” with the technology does not hamper learning (Okuyama & Igarashi, 2007, p. 54). Training should be iterative, flexible, collaborative, reflective, and customized to the context and students. Effective training allows educators to help students maximize learning and utilize the affordances of digital textbooks. By addressing potential technological challenges and enhancing digital literacy, training ensures that students can fully benefit from the digital resources provided.

While this exploratory research marks an important early step, it is somewhat limited in its generalizability due to the small number of participants with a narrow range of native languages. Future research can further explore students' development of an expanded academic culture of use with digital textbooks and devices, compare strategy use over time or across contexts, and identify learner characteristics that may encourage more effective strategy use. Additionally, comparing strategies and processes by students at different levels of proficiency in the second language or with the technology would be valuable. Understanding the roles that students assign to their devices in the learning process, particularly as those roles relate to the device rapport students may experience, is also crucial.

Furthermore, incorporating AI into digital textbooks could significantly enhance learning, particularly in English as Foreign Language (EFL) settings where learners have no native speakers of English to interact. Therefore, a conversational AI tutor is implemented within a digital textbook. This type of AI integrates within the digital textbook platform to provide interactive speaking practice, feedback on pronunciation, grammar correction, and even contextual

understanding of language usage. It enhances the learning experience by offering real-time interaction and personalized learning pathways tailored to the student's proficiency level and learning pace.

18. Conclusion

This study highlights how interactive, teacher-guided digital textbooks can improve learning results and learner engagement in EFL classrooms. Teachers can enhance non-native speakers' educational experiences by facilitating the adoption of customized learning methodologies through the appropriate use of contemporary technologies. Teachers' systematic assistance guarantees that students may successfully navigate academic digital environments as digital textbooks become an essential part of classroom learning. In addition to encouraging active student participation, this strategy supports the adoption of successful teaching strategies for online settings. To satisfy students' varied learning requirements and get them ready for success in an increasingly digitally-driven educational environment, instructors must continue to innovate and adapt digital resources.

References

- Baek, E. O., & Monaghan, J. (2013). Journey to textbook affordability: An investigation of students' use of eTextbooks at multiple campuses. *International Review of Research in Open and Distributed Learning*, 14(3), 1-26.
- Belcher, D. (2009). What ESP is and can be: An introduction. In D. Belcher (Ed.), *English for specific purposes in theory and practice* (pp. 1-20). University of Michigan Press.
- Bikowski, D., & Casal, J. E. (2018). Interactive digital textbooks and engagement: A learning strategies framework. *Language Learning & Technology*, 22(1), 119-136.
- Brown, H. D., & Rodgers, T. S. (2002). *Doing second language research*. Oxford University Press.

- Choppin, J., Carson, C., Borys, Z., & Gillis, J. (2014). E-textbook design and application in mathematics classrooms. *Educational Technology Research and Development*, 62(3), 287-313.
- Chou, I. C. (2012). Understanding online reading comprehension in English as a foreign language: An exploratory study. *Computers & Education*, 58(3), 897-907.
- Chou, I. C. (2016). Is digital textbook use associated with active learning? An examination of the literature. *Computers in the Schools*, 33(2), 1-18.
- Chou, P. N. (2012). Navigating digital reading materials: Issues and challenges for non-native English-speaking students. In C. M. Anson & D. R. Dannels (Eds.), *The WAC clearinghouse*: Parlor Press.
- Chou, P. N. (2012). Navigating digital reading materials: Issues and challenges for non-native English-speaking students. In C. M. Anson & D. R. Dannels (Eds.), *The WAC clearinghouse*: Parlor Press.
- Chulkov, D., & VanAlstine, J. (2013). College students choose between electronic and printed textbook options. *Journal of Education for Business*, 88(4), 216-222.
- DeStefano, D., & LeFevre, J. (2007). Cognitive load in hypertext reading: A review. *Computers in Human Behavior*, 23(3), 1616-1641. <https://doi.org/10.1016/j.chb.2005.11.009>
- Dixson, M. D. (2010). Creating effective student engagement in online courses: What do students find engaging? *Journal of the Scholarship of Teaching and Learning*, 10(2), 1-13.
- Dobler, E. (2015). E-textbooks in schools: Considerations on effective implementation. *Journal of Adolescent & Adult Literacy*, 58(6), 482-491.
- Evans, J., & Po, D. Y. K. (2007). A break from tradition: Using digital textbooks to enhance student learning in a synchronous class. *Journal of Interactive Learning Research*, 18(4), 479-494.
- Feldstein, A., Martin, M., Hudson, A., Warren, K., Hilton III, J., & Wiley, D. (2012). Open textbooks and increased student access and outcomes. *European Journal of Open, Distance and E-Learning*. Retrieved from <https://www.eurodl.org/?p=special&sp=articles&inum=4>
- Gu, X., Wu, B., & Xu, S. (2015). The impact of digital textbook use on school learning effectiveness: A literature review. *Educational Technology & Society*, 18(4), 308-320.

- Handelsman, M. M., Briggs, W. L., Sullivan, N., & Towler, A. (2005). A measure of college student course engagement. *The Journal of Educational Research*, 98(3), 184-192.
- Hubbard, P. (2004). Learner training for effective use of CALL. In S. Fotos & C. M. Browne (Eds.), *New perspectives on CALL for second language classrooms* (pp. 45-68). Routledge.
- Kessler, G., Bikowski, D., & Boggs, J. (2012). The gap between social media and language learning. *Language Learning & Technology*, 16(2), 105-120.
- Kuh, G. D. (2009). *The National Survey of Student Engagement: Conceptual and Empirical Foundations*. New Directions for Institutional Research.
- Lam, Y. W., Tong, K. Y., Chiu, P. H. P., & Lam, L. M. (2009). Examining Hong Kong students' attitudes toward English as a medium of instruction under the new senior secondary curriculum: A longitudinal study. *Journal of Language, Identity & Education*, 8(1-2), 57-74. <https://doi.org/10.1080/15348450802435819>
- Lantolf, J. P., Thorne, S. L., & Poehner, M. E. (2015). *Sociocultural theory and the pedagogical imperative in L2 education: Vygotskian praxis and the research/practice divide*. Routledge.
- Larson, L. (2010). Digital vs. print: Reading comprehension and the future of the book. *Education and Information Technologies*, 15(2), 175-188. <https://doi.org/10.1007/s10639-009-9108-3>
- Lokar, M. (2015). Teachers' perspectives on e-textbook integration in classrooms. *Computers & Education*, 87, 243-252.
- McFall, L. (2005). Customized digital textbooks: Engaging students in the classroom. *Journal of Educational Technology Systems*, 34(2), 141-154. <https://doi.org/10.2190/X74X-T6R3-4BKH-MT9D>
- McGraw-Hill. (2023). McGraw-Hill Connect. <https://www.mheducation.com/>
- Millar, D., & Schrier, L. (2015). Students' technological familiarity and academic digital resource use. *Journal of Educational Technology Systems*, 43(2), 145-161.
- Mitchell, R., & Malkogianni, C. (2017). *Pioneer Beginner*. MM Publications.
- Okuyama, Y., & Igarashi, K. (2007). *Cognitive processes and problem-solving strategies in a technology-based learning context*. In P. J. Mistry &

J. S. Morehouse (Eds.), Cognitive approaches to technology and learning (pp. 159-180). Cambridge Scholars Publishing.

- Okuyama, Y., & Igarashi, T. (2007). Cognitive processes in second language reading: Towards an integrated perspective. In A. M. B. de Groot & P. Hagoort (Eds.), Research methodology in second-language acquisition (pp. 129-148). Kluwer Academic Publishers.
- Pearson. (2023). Pearson eText. <https://www.pearson.com/>
- Rockinson-Szapkiw, A. J., Courduff, J., Carter, K., & Bennett, D. (2013). Electronic textbooks: Student usage patterns and learning outcomes. *Computers & Education*, 62, 18-23. <https://doi.org/10.1016/j.compedu.2012.10.016>
- Sun, D. (2003). Cognitive strategies and second language reading: Process-product research. In A. M. B. de Groot & P. Hagoort (Eds.), Research methodology in second-language acquisition (pp. 89-107). Kluwer Academic Publishers.
- Sun, Y. C. (2003). Extensive reading online: An overview of pedagogical principles and practice. *English Language Teaching Journal*, 57(4), 423-430.
- Thorne, S. L. (2003). Artifacts and cultures-of-use in intercultural communication. *Language Learning & Technology*, 7(2), 38-67.
- Thorne, S. L. (2016). Mediated discourse analysis. In N. Markee (Ed.), *The handbook of classroom discourse and interaction* (pp. 105-121). Wiley-Blackwell.
- Vaarala, H., & Jalkanen, J. (2010). The integration of ICTs into classroom teaching and language teacher education in Europe. In J. O. Elstad (Ed.), *Technology and education: Issues in administration, policy, and applications in K12 schools* (pp. 67-82). Information Science Reference.
- Vanier, L. (2004). *The ecology and semiotics of language learning: A sociocultural perspective*. Kluwer Academic Publishers.
- Vinther, J. (2005). *Cognitive strategies in language processing*. John Benjamins Publishing Company.
- Vinther, T. (2005). Cognitive-based methods in second language acquisition research. *Language Learning Journal*, 33(1), 19-34.

- Woody, W. D., Daniel, D. B., & Baker, C. A. (2010). E-books or textbooks: Students prefer textbooks. *Computers & Education*, 55(3), 945-948.
- Young, S., & Bruce, M. A. (2011). Classroom community and student engagement in online courses. *Journal of Online Learning and Teaching*, 7(2), 219-230.



Issue - Twenty first - Part II - November -2024 - Fourth Year **Refereed Quarterly Scientific Journal**

International American Journal of Peer-Reviewed Humanities and Social Sciences

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY FOR HIGHER EDUCATION AND TRAINING

QUARTERLY JOURNAL ON HUMANITARIAN AND SOCIAL AFFAIRS

ISSN - 2710 - 4834

Deposit number in the Iraqi National Library and Archires: 2460



Special Issue of Articles